



مؤید زان

مؤید  
ن ۳

۲۲



6712



2033

Şişli

596







لا يملك  
عنه رطل من غير أهل الحرم كان ذلك إرادته لأهل الحرم حتى لا يبيع  
أقل بعد ذلك علم أهل الحرم ما صح  
ولو أن ذلك كتب فلهم أن يبيعوا  
من موضع الموضع في حكمه من أمصار  
وأما في القرى وفي موضع من الكنائس  
المسلمين فلا يبيعون من أوطانهم  
والبيع كما لا يبيعون من أوطانهم  
وذلك لا يكون إلا بألف  
علم هذا أن ألف الموضع وهو متعلق للمنفذ فيهم دلالة  
منه والأجبة  
سأورد عنهم الجوز والجوز  
منه والأجبة

والا تقبل ترجمه الكافر والملوك لان تحكيم الكافر  
والملوك لا يقع العلم والظمانية كما في باب  
الدبانات  
ففي خط السري

[illegible]

وفي الظاهر ان اذ اخرج الكتاب عن ادا  
 وروى في المرق ان رضى الكتاب بالفتح  
 فقيه روایتان فی روایة لا یصح الا بالقضاء وفي روایة  
 وینفذ المولى الفسخ الكتابية فی روایة وفي روایة  
 لا یملك الفسخ الا رضى العبد الا قضاء القاضي وللعبد ان یقر  
 نفذ وراجع الى المرق وفي روایة لا یصح الا بالقضاء وفي روایة  
 للمنفق بین الکمال والکمال فی الروایة  
 بوریایه صایر بوریایه صایر بوریایه  
 کل یباری کور که قاتقان را در سید

اختلفوا في انفس الكليم قبل ان ياتيهم الله ان ياتيه  
والفراخ انفسهم وعقود الوالدين وقيل النفس  
يغير حق وبنيت المؤمن والزنا وشرهم وزاد  
البعض كل مال بينهم يغير حق وكل الرواد وقدرود  
في الحديث اجبتوا السبع الموبقات التي حرم الله  
الناس بانه والسبع الموبقات التي حرم الله  
الاباحي وكل الرواد وكل مال بينهم والتولي  
يوم الرخف وقدر المحسنات المؤمنات  
الطاعات وقال النبي صلى الله عليه وسلم الكليم  
الاشرك بانه وعقود الوالدين وقيل النفس  
واليمان النورس فالصحيح ان هذه الاحاديث  
ليست لبيان الحكم فالكبير كل ما سمع في حشنة  
كالواطة ونحوه متكوه الاب وبنيت لها بنف  
قاطع عقوبته في الدنيا اذ في الاخرة وقال امام  
الحكوى تكان شيعا بين المسلمين وفيه منك  
حرمه الله والدين ففي كبيرة من سائر الشريعة  
آية واداد المولى ان يفسد الكليم  
شك في ان يفسد في ان يفسد الكليم  
يغير غير فساد في ان يفسد الكليم  
الصدق







القضايا

مسند  
 يكون اليك يا خور  
 جابر اولوزي الجور  
 الصمد مباح لا للندى  
 في البرية وعلى يد  
 التمكن حرام من الاشياء والطايف

<sup>١٦٠</sup> فصل في المبادئ المتفرقة  
<sup>١٦١</sup> فصل في مسائل المتعلقة بحكام الدلالة وما يتعلق به  
<sup>١٦٢</sup> مسائل المتعلقة بالسكون  
<sup>١٦٣</sup> مسائل المتعلقة بالحيوان  
<sup>١٦٤</sup> مسائل المتعلقة بالموت والبعث  
<sup>١٦٥</sup> مسائل المتعلقة بالخلق والفساد  
<sup>١٦٦</sup> مسائل المتعلقة بالزمان والمكان  
<sup>١٦٧</sup> مسائل المتعلقة بالحوادث والأحداث  
<sup>١٦٨</sup> مسائل المتعلقة بالصفات والكمالات  
<sup>١٦٩</sup> مسائل المتعلقة بالآثار والأسباب  
<sup>١٧٠</sup> مسائل المتعلقة بالقياس والمنطق

محمّد بن عبد الله  
أورد  
محال عليه  
منه يقبل الحوائج







وإذا كان الماء في الوعاء  
من قبل أن يصب فيه  
فإنه لا ينجس ما فيه  
وإذا كان الماء في الوعاء  
من بعد أن يصب فيه  
فإنه ينجس ما فيه

سطل  
سطل الجاهل



### باب في نجاسة الماء

الماء سبب العالين ، والصلوة على سبيل ما وجد والدواهي اجمعين ،  
الماء المصالح الطاهرة ، الحوض اذا كان قد وقع فيه نجاسة يغير فيه  
ثمانية واربعون ذراعاً حتى ان مادونة لا يجوز التوضي فيه لان هذا هو الحق قول قالوا فيه  
فان منهم من قالوا اربعة واربعون ذراعاً فكان بعد الحوض ولو كان الماء اقل من عشر  
في عشر لكنه عمن فوقت فيه نجاسة حتى نجس ثم انبسط وصار عشر في عشر فنجس  
لان النجس لا يبط بالتوق والانس ، ولو وقعت فيه نجاسة وهو عشر في عشر  
ثم اجتمع نصارى اقل فوطاهر لانه الآن لم يجد النجس بعد الاجتماع حتى عشر في عشر فلو ماؤه  
فوقت فيه نجاسة ثم دخل الماء حتى امتلاء الحوض ولم يخرج منه شيء لا يجوز التوضي  
لانه كلما دخل الماء نجس غير كبير لا يكون فيه ماء في الصف وبرد في التروك  
والنفس ثم يلا في الشتاء ماء ويرفع النجس منه لانه فان كان الماء الذي يدخل  
في العبد او لا يدخل على مكان نجس فالأمر بالنجس وان كان الماء بعد ذلك لانه كلما  
دخل صارت فلا يبط وان كان الماء الذي يدخل العبد يستقر في مكان طاهر في حال  
عشر اربعة عشر ثم انتهى الى النجاسة فالأمر بالنجس طاهر ان كان الماء صاير كثير اقبل ان نجس  
والأمر الكبير لا نجس الحوض الصغير اذا كان ماؤه نجس فدخل الماء في جانب فوجب  
منه جانب آخر يطر الماء اذا جري على حيفة او فيها ان كان الماء كثير لا يثبت فيه  
حقيقة فالأمر طاهر وان كانت يثبي نقطة الماء فالأمر بالنجس الحوض الكبير  
اذا نجس ماؤه تنقب انسان فيه نقباً وتوضأ منه ذلك الموضع فان كان الماء  
مفصلاً عن الجسد فلا بأس به لانه يصير كالحوض المسقف وان كان الماء متصلاً بالجسد لا يجوز

السند

التوضي في النقب لانه صار كالقصة منه الغنية كذا في الواضحات البئر  
عند ما ينزل الحوض الصغير نجس بوقوع النجاسة فيها بئر نجس ماؤه فافترق عما  
بعد ذلك الصحيح انه طاهر بمنزلة النزع ويصح ان يكون بين بئر بالوعة وبين بئر الماء  
قد خست اذ خرج قبل منه غير لازم وانما المعتبر عدم وصول النجاسة اليه وذلك يختلف  
بصلابة الارض ورفاوتها ، الا ان ياتي اذا وقع في البئر ثم خرج منها لا نجس الماء  
اذا لم يكن على اعضاء نجاسة وكذلك كل حيوان مما يؤكل لحمه اذا وقع فيها ثم خرج منها  
وكذا الحمار والبغل اذا وقع فيها ولم يصل فيه الى الماء اما اذا وصل فيه بئر ماء لم  
كله وانما الرجاء اذا وقعت فيها ثم خرجت فيها لسواء اصابته نجاسة  
وكذا سواكن البوت اذا وقع فيها ثم خرجت فيها انتفاع الفارة بمنزلة ان  
وكذا وقوع قطع من الميتة وانما الصلب اذا وقع فيها سواء اصابته  
او لم يصب ثم خرج منها نجس ماء البئر وكذا الحنظل وكذا الجنب والحي الحي  
اليه انقطع حياها اما اليه لم ينقطع اذا وقعت فيها وليس على اعضائها  
نجاسة فهي كاحل الطاهر للنجس بوقوعها حتى يدخل في البئر الحليب  
فانفس فيه فالرجل حاله الماء بحاله عند ما يوقف وعند ذلك كالمطاهر ان  
وعند ارجعه كالمطاهر ان حتى ادخل به او جله في البئر لا يفسد  
ماؤه بالحجم لطلب الرلو ولو ادخل به في الاناء لا يفسد استحساناً ولو ادخل  
رجله يفسده لعدم الحاجة خرج ماؤه كالحوض الطهور الكبر كالنار والحاد يفسد  
ماء البئر اذا وقع عند يمينه ولا يفسد الثوب وفي الاناء قولان  
وقوع الرجاء تفسد الماء وكذا اخرى البط يصل البئر ولو طاهر وان  
كان الصبيان والنسوان يصبون ايدهم مكان الضرورة لحظ نزع ملين  
البئر للنجس لا نجس اذا وجب نزع ماء البئر لا نجس بتواتر دجل توضأ

وارفعت الصلاة الصلوة في جها  
او بر لا يفسد على النجس الا ان يكون  
مبلوطة بآية او دين وكذا لا ينجس  
في الاصح يجمع  
سنة في الصلاة



فوق الماء المستعمل في البسه يغسله عند الحاجة وماذا استجاء اذا وقع فيها نجس  
 بالاتفاق من التواكل الماء الجاري اذا كان يجري ضعيفا فاراد ان يتوضا  
 منه فان كان وجهه المأخوذ من الماء يجرى وان كان وجهه المأخوذ من الماء لا يجرى الا ان  
 بين كل غنيتين مقدار ما يغيب الماء بغيره التوضي بغير الماء لا يجوز لان هذا ليس  
 في الغنية والقلتان خمس ترتب كل مرتبة خمس متتابعات فكل مرتبة خمس متتابعات  
 وقيل بجعل ثمانية من ثمانية اوقات الغزاة في البيت او كان الاضطراب  
 او كان بيت بالوعة وفي كل طابق او كوز معلق فترشح منه النجاسة او كان جدا الحام  
 نجس فترشح واصاب الثوب ان لم يظلمه انما النجاسة لا يفسد الثوب **المسألة**  
 المنطقه بالمسح على الجوب والخف وغيرهما المسح لم يجر على الجوب  
 عند المداومة الاستعمال نعم مسح الخف اذا تجمعت كالرقين لا يمكن موالفة للشيء عليه  
 بخلاف النعل والجلد جوزه تخيلا وهو ما يقوم على اصابة بماريط جوب من صوف  
 ورومي رجوع الى الجوب لها وبغيره لا بد ان يعلل الصلح والصلح على جوبه  
 ولانه يمكن المسح فيه فصح المسح على ما تخرج منه اليد وعلى الخف على ما تخرج منه اليد وذكر  
 انه لم يجر على الجوب من مخرجي الجوب على الجوارح المشقوقين على القدم وله ازار  
 يشبه ما عليه فترسه لانه غير المشقوق وان كان القدم يشبه فهو كخوف الخف وفي الحصة  
 الجوارح اذا تضر القدم والكعب واليد بالدم من ثلثة اصابع جاز المسح عليه  
 والجوب من القول كما جوب للتعريف ثبته على الخلاف ولا يجوز على رقبته واجمعوا  
 انه يجوز لو تعلق او جلد ايقال جوب جلد اذا وضع الجلد على اعله واغسله  
 وجوب من نعل اذا وضع الجلد على اقله كالنعل ولو كان من الكلب لم يجر وان كان  
 من الشوق فاصح انه ان كان صلبا يمسح معه مسح او مسح فهو الخف ويجزئه  
 على الجوبين لو لبسها على الخفين قبل المسح كخف على خف فلو لبسها وصد ما قبل

مسألة  
 رعد عقرت  
 رجل نسي خفيه ببلادة كانه مسح عليها  
 بعد ذلك ثم قال لا يجرى فيه فانه يظن ان يجرى  
 الماء الى الكعب يجب عليه غسل الرجل الا ان  
 لانه من احد رجليه فلو لا ان لم يمسح الماء  
 الى الكعب لا يجب غسل الرجل الا ان

قبل ما مسح عليها وقبل لا ولو كانا من كراكي او نحوه فان لبسها من دون الجوب  
 وكذا لو لبسها على الخفين الا ان يكون رقيقا يصل البتل الى الخف ولو كس الخف  
 على جوب من كراكي او نحوه مما لا يجوز المسح على كراكي المسح على ذلك الخف ام لا  
 ذكره معراج الدراية شرح الهداية جواره عند ان يمسح واكثره رواية عن ائمتنا  
 جوارا وعدا وينبغي ان يجوز ان الخف يصير بلا غل لاجل لغير الجوب لما ذكر في مسح  
 الجوب على الخف وايضا جواز المسح على الجوب وقيل يشوبنا قلنا اذا جاز وقيل لا  
 الا بالاتفاق غالباً وبها جاز مسح الجوب من كراكي ونحوه **مسألة** تسهيل  
 وشروط جواز المسح على الخف ان يكون لا لبس الخف على طهارة كاملة قبل الحدث سواء لبس  
 به او ناضا وغسل رجليه او غسل رجليه او لا ثم لبس الخف قبل الحدث او غسل احد رجليه  
 ولبس الخف عليها ثم غسل الرجل الاخرى ولبس الخف عليها ثم اكل الطهارة قبل  
 الحدث فاحتمل ان تغفل من قدوس ان الذي انما يلبس من الكراكي الجوب  
 تحت الخف يمنع المسح على الخف كونه قسلا وقطعة كراكي تلف على الرجل  
 للمنع لانه في مقصود في اللبس لكن يفهم مما ذكر في الخارج في انه لا يجوز المسح لان الخف  
 الغير الصالح للمسح اذا لم يكن فاصلا عنه لبس الجوب عليه بانه لا يكون من الكراكي  
 فاصلا او بالجمع المسح على الخفين ثابت بالنسبة المشهورة عنه رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلاً قال الحسن البصري اركت سبعين رجلاً على  
 رضوان الله تعالى عليهم يعني كلهم يرون المسح على الخفين وقال ابو بصير رحمه الله  
 ما قلت بالمسح منه جاء في فيه مثل ضوء النهار وقال الاضاحاف الكفر  
 عمن لم يمسح على الخفين لانه الاثار التي جاءت فيه في غير النوازل كما  
 ولو كان كعبه مشقوقا فقد ثبتت اصابعه لا يمسح وان كان اقل من اصابع  
 من الخيط اذا لبس كعبا لا يجرى منه كعبه او قد يمسح لا مقدرا اصبع او

مسألة  
 الخفين ثابتة  
 لبس خفيه بطهارة كاملة  
 عليها بعد ذلك ثم دخل الماء في احد رجليه  
 عليه نظرا ان يمسح الماء الى الكعب فيجب عليه  
 غسل الرجل الاخرى لانه من احد رجليه  
 غسل الرجل الاخرى لانه من احد رجليه



ما يحفظ  
أذا أصليت فذكر آية من ذكرها في الصلاة  
أو كان قد مضى وقتها فذكرها في وقتها  
وإن كان قد مضى وقتها فذكرها في وقتها  
وإن كان قد مضى وقتها فذكرها في وقتها

وإن كان قد مضى وقتها فذكرها في وقتها  
وإن كان قد مضى وقتها فذكرها في وقتها  
وإن كان قد مضى وقتها فذكرها في وقتها  
وإن كان قد مضى وقتها فذكرها في وقتها

وإن كان قد مضى وقتها فذكرها في وقتها

وإن كان قد مضى وقتها فذكرها في وقتها

وإن كان قد مضى وقتها فذكرها في وقتها  
وإن كان قد مضى وقتها فذكرها في وقتها  
وإن كان قد مضى وقتها فذكرها في وقتها  
وإن كان قد مضى وقتها فذكرها في وقتها

وإن كان قد مضى وقتها فذكرها في وقتها  
وإن كان قد مضى وقتها فذكرها في وقتها  
وإن كان قد مضى وقتها فذكرها في وقتها  
وإن كان قد مضى وقتها فذكرها في وقتها

أصبحت جاز الصلح عليه وهو بمنزلة صف لاساق له الكمل  
المتعلق بالصلاة ورجل شئت عليه القبلة في الفارة فافره  
رجلان أو رجل أن القبلة باليهما الجانب ووقع منك ابتهاجه الجانب  
أو فان لم يكونا من أهل ذلك الموضع وهما مسافران لا يمسقت إلي قوتها  
لأنها يقولان بالاجتهاد فلا يترك ابتهاجه بغيره وإن كانا من أهل  
ذلك الموضع يجوز له أن يأخذ بقولها لأن الجهر في كونه جهر فوق الأجهاد  
غيبه صلوات الصلح على الجارة مقدمة إذا اجتمعوا إلا الحظ من  
المتنقى ويقدم صلوات الجارة على الطلبة كزاد الغنية والكور والكور  
من جعل ثواب علمه لغيره جاز في التطوعات والمفوضات وقيل لا يجوز  
في المفوضات قاصح الصادر وذكر في الزيادة التطوع بجماعة  
في غير رمضان مكره وفي الحظ لا يكره الاقضاء بالام في التوافل مطلقا  
والفرد والعنايب وبلدة الصف في شعبان ونحو ذلك لأن مآزاة المسجدين  
فوقه انه حسن هذه السلام في جامع الصغير في حياط بقدر الحيات من لا تقبل  
جنتا فانهم بوزنه اذا كان كبير فظلم بل اذا رآه حية وشك انه جنبي  
يقول له قل طيبين المسلمين وخر فان تركه فان واحد اخر فوايه هو اكبر  
منى سنا قتل حية بسيف في دارنا فضر به لكن في جعله زمنا كان لا يترك  
رجلاه قريباً من الشدة ثم عالجنا وداوينا بارضاء الحيات في تركه قال ما به  
ما عابته يعني في الهباء ولا بأس بقتل الحية والعقوب في الصلوات  
لقوله عليه الصلوات والسلام اقتلوا السورين ولو كنتم في الصلوات ولا تبه  
ازالة الشغل فاشبهه در عن المار ويستوي جميع الحيات بيع التي تسبح  
جنته وغيرها هو الصحيح انتهى كلام البراءة فوك هو الصحيح اقرا غير قول الفقيه

ما يحفظ  
أذا أصليت فذكر آية من ذكرها في الصلاة  
أو كان قد مضى وقتها فذكرها في وقتها  
وإن كان قد مضى وقتها فذكرها في وقتها  
وإن كان قد مضى وقتها فذكرها في وقتها

ان يصفوا ان الحيات منها ما يكون سواكن البوت وهي حية ومنها ما لا يكون  
منها والادب من التي تكفر صورتها بفضاء لها صغيران على مستوى وقيلها  
لاباح لعلومه عليه الصلوات والسلام أياكم والحية البيضاء فانها من الحي التي تفضل  
بين الصلوات وغيره فلا يقتل في غير ما رخص الابعاد الاقدار واللائحة ان يقال  
قل طربى المسلمين فان ان يقتل والثانية من التي يضرب لونها الى السواد  
وفي شبه النلون وقيل الطحاون الفوق بينهما فاسد لان النبي عليه السلام  
أخذ على الحسن اليهود والموافق بان لا يظهر والامة في صورة الحية ولا يد خلوا  
بوتهم فاذا انقضوا العهد يباح قتلها وهو تحت شمس الائمة وللصلى لاطلاق  
ماروبنا الحجل ولا يابى بالحيمة حال ما بقا القرآن في المسجدا اسمع لانه  
لا حية في حرمه من دخل منه الفرض فلم يكن الحية سنة والامانة فرض فلا يترك الفرض  
مما ليس بسنة رآه دخول المسجدين بسنة الفرض او الاقدار او يتوب من حية  
المسجد وانما يؤمر بتجسس المسجدين اذا دخله لغير الصلوات

المسائل المتعلقة بالزكاة

وبكره ان يعطى فقرا واحدا ما به درهم او اكثر يجوز وعند الامم للجزء اكثر  
من ما به درهم وذكر في الخلاصة هذا اذا لم يكن الفقير مدبونا اما اذا كان مدبونا  
فدفع اليه مقدار ما يقضى به دينه لا يبقى شيء أو سبق اقل منه المائتين لا بأس  
وكذا ان لم يكن مدبونا لكن له عيال جاز ان يعطى مقدار ما لو وزع على عياله  
يصب كل واحد منهم دون المائتين وآخذ الفقير الواحد غير السوال  
افضل غير التوفيق على الفقراء وفي الجمع دفع الركن الى فقير مدبون ليقض  
دينه افضل من دفعه الى فقير آخر وانه الصادر ورجله ما ينافيهم  
على ان ان كان المدبون معسر الحيات انه يحل الاقدار وان كان موسرا

وإن كان قد مضى وقتها فذكرها في وقتها  
وإن كان قد مضى وقتها فذكرها في وقتها  
وإن كان قد مضى وقتها فذكرها في وقتها  
وإن كان قد مضى وقتها فذكرها في وقتها



تفتح عليه بقبلة من ربه الحكيم  
 ملكه وادخله نور الرزق وهو عظيم  
 ولقد كان الركن نبيا نفع به العبد  
 ابا سليمان اذ قال ابي بكر بن محمد  
 صديق اذ كان في بيت جده فوجد

وتقربا بالاب ولاجل وان كان منك اوله بنته عادلة لاجل ايضا ما لم يدفع  
 اليها الفهر ويخلفه فاذا اختلف جمل ولا يجوز دفع الركن اليها بل يملكها بما في  
 مال كان ويجوز دفعها اليها ان يملك اقل من ذلك وان كان ههنا مكتسبا  
 ولا يجوز دفع الركن اليها اولاده ولولاده من قبيل الزكوة وان سفلوا ولا يراد  
 واصله وجرانه وان علوه من قبل الاباء والامهات ويجوز اليها ما قرابة  
 نحو الاخوة والافراد والاعمام والعمات والافلال والحالات وتودع الي  
 اخته ولها على زوجها ما يبلغ نصابا ان كان الزوج ميتا مقر الوطئت لا يمنع الادا  
 لا يجوز وان كان فقرا او غنيا الا انه لا يعطى لو طئت جاز العرف بها ويجوز  
 دفع الركن اليها فقيرة زوجها موسر غنيا لا تمنعها منه وفن لها النفقة او  
 لم تنفق ولا يجوز الدفع اليها صغير والده غني وان كان الابن كبير اجاز وكذا الي  
 ابنته غنية في رواية ابا سوس وهرقوها وكذا لو دفع اليها فقيرة ابن موسر وقال  
 ابو يوسف ان كانوا في عيال الغني لا يجوز وان لم يكونوا اجاز ولا يعطى زوجه  
 وكذا المرأة لا تعطى زوجها وعندهما يجوز دفعها له ولا يعطى عبده ولا  
 عبده ولا ام ولده ولا مكنته علمه لئلا يعلم صلاحه فان كان لوط  
 فان كان لوطا لم يدر دهره ولا يدر ما في درهم يجوز صرف الركن اليه وان  
 كان اكثر من درهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز وان كان عنده طعام سنة وكذا  
 لو كان له كسوة الشتاء في مال درهم وهو لا يحتاج اليها في الصيف  
 يجوز له اخذ الركن وكذا لو كان له حوانيت او دار غلة في مال ثلثة  
 الاف درهم ولا يخرج منها ما يملكه ولعياله اخذوا فيه قال محمد بن عمار  
 يجوز اخذ الركن ولو كان له دار فيها بيتان في مال درهم ان لم  
 يكن في البيت حرافق الدار المطبخ والمغسل وغير ذلك لا يجوز صرف

وما في حكمة من تنافس الصدقات والعشر  
 والبركة والواجب والمعادرات فالاصح  
 ان ينفق جميع ذلك في ارب الاصول  
 اذ انبوبا عن الرزق انفسهم فيهم  
 جامع القضاة

الركن اليه

الركن والركن

الركن اليه وهو بمنزلة المتاع والحوالهم خلاصة والفقير عنه ايا من ليس له نصيب  
 وعنده ما يملكه ولا يملك والركن من الركن بالالف واللام ولا يجوز  
 ولاجل السؤال لمن كان عنده قوت يوم عند البعض وقال البعض لاجل  
 السؤال لمن كان كسوبا اي يملك فحين درهم ويجوز صرف الركن اليها لا  
 يجزله السؤال اذ لم يملكه نصابا فان كان له كتب او دين على الناس فذكر كتابه  
 خزائنه القضاة فان اياه شخص ظن انه فقير فظهر له كان غنيا بجوز دفعه  
 ومجره ولو دفع اليها فقير فظهر انه دفع اليها ابيه او ابنته جاز عنده 2 ومجره في  
 رواية الامام اذ اوجب الدين في المديون بعد الحول بنوي بالركن وان كان  
 المديون غنيا لا يجوز ويضمن الواجب قدر الركن استحسانا وان كان المديون  
 فقيرا فوجب الدين بنوي به ركن مال غني عند الواجب لا يقطع عنه ذلك المالك  
 وكذا لو نوى ركن دين لغريمه وتوجه جميع الدين في المديون بنية  
 الركن عن الدين في الاحتياق يكون مؤديا ويحيط عنه الركن وكذا لو وجب  
 كل الدين في المديون ويؤكله الركن كما لو كان النصاب غنيا تقصد بالنصاب  
 عبي الفقير ولم يوشيك ان مؤديا في مال حتى في صلاحه اذ ادفع اليه بطر  
 زكوة عياظن ان صلاحه لا يعطى الركن فظهر انه غني او ثاثير او ذي اربوه او  
 ابنته يوجب ابو يوسف عليه الاعادة يعني اداء الركن ثانيا وليس عنه اية وجوب  
 استرداده مادى لانه لا يرد اتفاقا وهل يطيب المقبوض على القابض ذكر الحكوا ان  
 لا رواية فيه واختلفوا في قول من لا يطيب ما ذابض به قبيل يتصدق به قبيل  
 يرد على المعطي على وجه التملك بعيد البناء وقال ابو يوسف عليه الاعادة ولكن  
 يسترداده لانه يظهر خطا بيمين وامكان الوقوف على هذا الشيء واما عدم  
 استرداده فلان فوجه الركن لا ينقض الاداء اكل في فصل الجباية

الركن من الركن  
 قال لا يملك الركن  
 قال انما يعطى المالكين  
 ثم اعطى الثاني من يجره  
 وان دفع المديون اذ لا يجوز لانه  
 صار غنيا وقال زفر الجبلي  
 الحائض حاكم

ولو دفع الركن فظهره وفاد دفعه  
 اركن او فاد نزل الركن في ركن  
 لان العبرة بالفقير دون النصاب  
 وقيل لا يؤخذ به جلية القول

دين الركن في دهر الركن مطلق  
 في دهر الركن في دهر الركن مطلق  
 وان الركن في دهر الركن مطلق  
 قطبا وكذا ان الركن في دهر الركن مطلق



ولا يبيع اخاه الميت من القبر بعد ما دفن الا اذا كانت الارض موصوفة  
او اخذت بالشفعة ويحب في القتل وقته في المكان الذي مات فيه بغير اولى  
القوم وان تغل قبل الدفن قدر ميل او ميلين فلا بأس به وكذا الاموات في غير بلد  
يستحب ان تغل فان تغل اياهم فلا بأس به كما روي ان يعقوب بن ميمون مات بمصر وتغل  
ايما انهم وتوابعهم تغل بموت يوسف بن جبريل ايما انهم بمصر زمان وتبين ان  
وقاص مات في ضيعة مما اوتاه من ارض مصر وتغل على ارضه الى الميمنة  
وبعد من لا يبيع اخاه بعد مدة طويلة او قصيرة الا بعدز والنداء فله ولا  
يكسر عظام اليهود اذا وجدت في قبورهم لان عظمهم كرم عظم المسلم لانه  
لا يورث اياه في حياته في صورته بغير حياطة عظامه بعد وفاته عليه تغل الميت  
في البلد الا بالبلد والحق لا يكون اثما وعمره اثم معصية بعد ما دفن مدة طويلة  
او قصيرة لا يبيع اخاه من غير عذر ويجوز اخاه بالغير نحو ان يطله الا في موصوفة  
او اخذت بالشفعة والوصية بحمله الى موضع آخر باطلا قوله الصلوة  
اذا قتل رجل بغير اهل السكر فهو شهيد لان شرب الكحول معصية لا تمنع حكم الشهادة  
في الجحيم في الصلوة ان كسر عظام الميت بكسره صيانة الائم ولا يكسر عظام اليهود  
اذا وجد في قبورهم فان جعل في تابوت اياها تغل اما مكانه اخرا لا بأس به في الدفن  
وهو ان السؤال لكل ذي روح في القبر واليهما واما علم مات وله في غير  
بلد ما بين لا نصيب فارت ان تنشق لا يجوز ويترك هناك قوله  
الشهيد من قتل المشرك او وجد في الموكلة انز البراءة لوقته المسلمون  
ظلاما لم يجب بقتله دية فيكف بصل عليه ولا يغسل واذا استشهد الحبيب  
غسل عند الاموات وكذا تغل الصبي وقال لا يغسل ولا يغسل عن الشهادة  
ولا ينزع عنه ثيابه وينزع عنه الفؤاد والكشور والحف والسلاح ومن ارث

على من دفن ميتا  
وتوابعه على الميت  
على من دفن ميتا  
يوسف بن جبريل

على من دفن ميتا  
الوصية بحمله الى  
موضع آخر باطلا

غسل

غسل والارث ان ياكل او يشرب او يدرك او يمس حاجته بغيره وقت صلوته  
وهو يغسل او يغسل في الموكلة وقته قبل في قدر او قضا حتى يغسل ويصلي عليه وتم قتل  
في البغاة وقطاع الطريق لم يصل عليه ولا يغسل من قبل نفسه لا يصلي عليه عند  
ان يرسف ذراعا كالبغي وقال لا يصل عليه لانه فاس غير صالح هذا اذا كان  
عمدا ولو كان خطأ غسل ووصل عليه اتفاقا المجموع  
المسألة بالوقوف بدعواه في الشهادة عليه

والرعيون ليس بشرط سماع البينة على الوقف لان الوقف هو اسم للحق وهو  
التصديق بالقلعة فلا يشترط الرجوع كالشهادة على الطلاق وفتح الائمة الا اذا كان  
الموقوف عليه مخصوصا ولم يرد له الا بطل في القلعة شيئا ويصرف جميع القلعة الى القوا ولا  
الشهادة قبلت حتى القبول فلا يملك حكمه الا في حق القبول وقيل يشترط ان يكون  
على التفصيل ان كان الوقف على قوم باعياهم لا يقبل البينة بدون الرجوع  
عند الكل وان كان على القوا او على المسجد عند يوسف ومحمد يقبل وعند  
الائمة لا تقبل في قصور الاسر وشيخ وان مات الواقف ثم الفهم ولم  
يوص الى احد فان الامر فيه الى القاضي ولا يفيض الى اجنبي متى ما وجد من اوله الوقف  
واهل بيته في بصل للولية وان لم يجد في بصل منهم بغرض الى اجنبي فان فوض  
الى اجنبي ثم صار منهم من بصل للولية صرف الى من القبرة ولا يقع تعليق  
الوقف بالشرط بان قال ان ماتت من مرض هذا فقد وثقت ارضي من اياهم  
الوقف برأ او مات من الوجيز ويقع التعليق بالموت بان قال  
اذا ماتت فقد وثقت دارين عليا كذا قد وثقت لاني على جواز  
الوقف واختلفوا في كيفية جوازه قال ابو حنيفة جوازه ثلاثة ان يكون  
موصيا به وان يحكم حاكم وتربى بجمل اخوه للمساكين حتى اذا لم يوجد واحد من هذه الثلاثة

الائمة والائمة لا تغسل عليها كان  
يعناه من الصلوة بطلاطية يشترط  
يعناه الصلوة بطلاطية راحة



سید علی الدوم

لا يصح الوقف ويصح على ملكه فيجوز بيعه ويورث عنه إلا أن يحل الورثة وقال في شرط  
الوقف أربعة التمسك بالملكية وإن يكن مقبوضاً وإن لا يبرط لنفسه شيئاً من منافع  
الوقف وإن يكون مؤبداً بآبائه يجعل آخرون يلقوا والوصية ليست بشرط وقيل  
أبو يوسف مثنى في ذلك ليس بشرط حتى لو وقف على نفسه أو على أئمة أو لآله أو ل  
ومشايخ فركان أفردوا بقول أبي يوسف ترفيلاً للشك في الوقف ثم وصروا  
بأنه المتوهم في مال الوقف في عوصة الوقف أو من مال نفسه للوقف أو لم يذكر شيئاً  
كان وقفاً بخلافه لا يصح وإن شهد أنه بناءً لنفسه كان ملكاً له أبو يوسف  
رجل قال أرض خذ صدقة موقوفة على نفسي قال لعل لا يجوز في ذلك أن يوقف  
وأما قال ذلك بناءً على أن الوقف إذا شرط في الوقف أن يؤكل ويأكل منه فدام  
حيثما لا يجوز ذلك في قول لعل لا يجوز في قول أبي يوسف وفي غيره أفردوا بقول  
أبي يوسف وقالوا يجوز الوقف والشرط جميعاً وذكره الشيخ في صحيحه في بيان  
الوقف ومن علق قول أبي يوسف ترفيلاً للشك في الوقف وقال الفقيه أبو جعفر  
في هذا غير محله وأنه ظاهرة الشيء ذكره في كتاب الوقف وإذا قلنا وقف  
على أئمة أو لآله جاز ولو قال رجل وقف على نفسي لا يجوز وعمارة  
أو قال بجزء ذلك فأداته يصير ملكاً له فاصححناه ولو وقف دار فيها  
حمامات بطون وبرصين قالوا فالحمامات يكون داخلية في الوقف كما لو وقف  
ضبعة فيها ما لم يكن أزواج وأولادهم يعملون فيها فوقف الضبعة بائناً للثمن  
والبيعة وسأله جاز ذلك وذكره أبو جعفر في كوارات غسل جاز ويصير النخل  
تبعاً للغسل فاصححناه بيع عقار المسجل بغيره لا يجوز وأن كان بامر القاضي  
وإن باع بعضه للمصالح بغيره كإبركة وغيره لم يأنه يجوز أن يباع ويشترى بثمنه  
أفردوا بغير ذلك للحاكم والمتوهم وإن لم يقطع النفع عنه ولكن يؤخر بثمنه ما هو خير منه

ملفوظات آیت الله العظمیٰ

لم يرد الباع رارة رجل باع دارا ثم ادعى ان كانت وقفها او قال  
 انها وقف غيا لا يقع من الدعوى وليس له ان يخلف المشتري اما لو اقام  
 البينة يقبل كالشهادة على علق الالة يقبل من غير الدعوى ولو ادعى المشتري على  
 بايعة ان الارض التي بعثها من وقف على مسجد كذا يقبل ويتفرض البيع عند  
 الفقيه ايا عفو وقال القصة ابو البيث وبنهاض وقيل لا يقبل والاؤر  
 اصح وان يقبل الباع انها وقف على نقد ذكر في فتاوى النسخ انه لا يقع  
 هذه الدعوى اصلا في حصول استروا وشره والردعور است بطرهما  
 البينة على الوقف لان الوقف حق الله تعالى وهو تصرف بالملك فلا شرط  
 الدعوى كالشهادة على الطلاق وعلق الالة الا اذا كان الموقوف عليه شخصا  
 ولم يدعي لاي عطف في الغلة شيئا وبصرف جميع الغلة الى الفقراء فلا بد حكمها  
 الا في حق الفقراء وقيل في حق ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الوقف  
 على قوم باعيا منهم لا يقبل البينة بروا الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء  
 او على المسجد عند الموقوف دونه يقبل وعندنا لا يقبل في حصول السوفا  
 وان مات الواقف ثم اقيم ولم يوصى ايا احد فلا و فيه الى القاص  
 ولا يفاوض ايا اجنبى ثم صار وجهه من ذلك الوقف واهل بيته من يصلح للتولية  
 وان لم يجد من يصلح منهم يفاوض ايا اجنبى فان قوض ايا اجنبى ثم صار منهم من  
 يصلح للتولية صرف اليه حقه الوجيز ولا يصلح تعليق الوقف بالشرط  
 بان قال ان مات من مرضي هذا فقد وقفته ارضي هذا لا يقع الوقف الا  
 او مات من الوجيز ويصح التعليق بالموت بان قال اذا مات فقد وقف  
 دارى على كذا احد من رجل قال ان مات من مرضي فقد وقفته ارضي هذا  
 لا يقع بواحد او مات لانه علقه بالشرط وتعليق الوقف بالشرط لا يقع فرق

اعلم ان اسمك الوصف عند الناس  
مقيد بان يكون البدل ضمير المبدل منه  
وبان لا يكون الوصف مفعلا  
ذلك فلا يجوز ان تارة مع آتية  
الوصف

ذلک فلا بد  
 من التوکل علی الوقف بموضه  
 او من مال الوقف وکم تبرک  
 لکانه وحقاً بخلاف الاضبحه وان تهمد  
 انه بنی نفساً کان مکالمه اراد  
 واما التوازن للابن من ان یزاد علی اربع  
 السکانه فیه اسیراً فما سواک کان فی  
 شهر رمضان اودیه غیره مما کان



هذا هو الوجه الثاني في بيان ما إذا كان الوكيل بالبيع يملك الوفاء بالشرط ولو كان الوكيل بالبيع يملك الوفاء بالشرط ولو كان الوكيل بالبيع يملك الوفاء بالشرط ولو كان الوكيل بالبيع يملك الوفاء بالشرط

هذا هو الوجه الثالث في بيان ما إذا كان الوكيل بالبيع يملك الوفاء بالشرط ولو كان الوكيل بالبيع يملك الوفاء بالشرط ولو كان الوكيل بالبيع يملك الوفاء بالشرط

هذا هو الوجه الرابع في بيان ما إذا كان الوكيل بالبيع يملك الوفاء بالشرط ولو كان الوكيل بالبيع يملك الوفاء بالشرط ولو كان الوكيل بالبيع يملك الوفاء بالشرط

بين هذا وبين ما إذا قال ان من فاعلهما ارض موقوفة جاز وقفا لا نه  
تعلق التوكيل بالشرط وانه يقع الاتركي انه لو قال ان دخلت هذا الدار ففعلت  
ارض موقوفة لم يجوز لو قال ان دخلت هذا الدار ففعلت ارض موقوفة جاز  
حاشا له واد اشترط في الوقف ان يبيع وان يجعل ثمنه في وقف افضل منه  
جاز الوقف والشرط عندنا في يوسف فله ان يبيع وذكر الانصار في وقفه  
انه لا يبيع الا باذن الحاكم قال الانصار ايضا ونسبوا حكم اذ ارفع اليه والنفقة  
في الوقف ان ياذن له في البيع اذ اراه افظ لا يهل الوقف وان باع واشترى  
بثمنها ارض اخرى كان وقفا ويسر له ان يبيع الارض الثانية الا ان بشرط ذلك  
في اصل الوقف ذكره هلال في وقفه ولو شرط في اصل الوقف ان يبيع الوقف  
ويجعل ثمنه على كذا في هذا الشرط ذكر الانصار في وقفه لو شرط ان يبيعه  
ويصرف ثمنه الى باب من ابواب الخيرية فالوقف باطل وان شرط في الوقف ان يبيعه  
ولم يبيعه لم يجوز له ولا لورثته ان يبيعه واذا وقف ضيقه على انه ان يبيعهما يعرف  
ثمنهما الى حاجته قال ابو نصر الوقف جائز والشرط باطل وعزنا بالحاكم كونه وقفا  
ابوكوالا سكاف الوقف باطل وقال صدر الشهيد وهو المختار وفي بناء خمس  
الوقف والشرط باطلان وهو المختار ما رآه من ولو وقف على اولاده بدخل  
من اولاد الصلبية واولاد ابناؤه وفي اولاد البنت روايتان في ظاهر الرواية  
انهم لا يملكون ولو وقف ارضه على اولاده وجعل اقل الفقهاء فان بعضهم  
يصرف الوقف الى البقر فان ما نواصرف الى الفقهاء بخلاف ما لو وقف على فلان  
وفلان وفلان سائرهم فبيعتهم من اولاده وجعل آفقه للفقهاء ثم مات وانهم  
يصرف نصيبه الى الفقهاء من الارض ولو وقف على ولده وولده بدخل  
فيه وثمة الصلبية وولده الموقوف يوم الوقف ومن حدث بعده ويشترى

البطون في الغلة

البطون في الغلة ولا يدخل منه سفل من البطون ولو قال هذه موقوفة  
على ولدي وولدي ولدي واولادهم يدخل البطون كلها وان كثر والاقرب والابعد  
سواء وكذا الوفا على اولادهم يدخل فيه البطون كلها لكن يكون الكل للبطن الاول ادام  
باقيا فاذا انقضت يكون الثاني ثم من بعدهما من البطون بشرط ان يكون في الغلة على السواء  
الا قرب والابعد منه سواء ختم الوجير ولو زوج الحاكم جارية الوقف يجوز  
وجده لا يجوز لانه يلزم عليه المهر والنفقة ولو زوج عبد الوقف من امة الوقف لا يجوز  
برأيه فيتم اشتهر في غلة المسجد حائضا او ذرا يستغل ويبيع عند الحاجة  
جاز ان كان له ولاية الشراء واذا اجاز له ان يبيعه منه المكففة مبادلة دار الوقف  
بدار اخرى انما يقع اذا كان في محلة واحدة او يكون محلة المملوكة فيه امة محلة  
الموقوفة وعلى عكس لا يجوز وان كانت المملوكة اكثر من امة وفيه اجرة لا يجزى  
خراهما فيملكون الحلقين لانهما وثلة رغبات الناس فيها منه اكتوى في  
غصب دور الوقف وعقاره على الفها كاذ في شافه وكذا التميم برأيه  
لو قال وقفت على اولادي لم يدخل في البطن الثاني ما بقى من البطن الاول احد شرط  
الطلاق وكذا في الزجر اذا ضعف الارض الموقوفة عن الاستغلال والقيم  
يجوز ثمنها ارضا اخرى من اكثر ربعاتها كان للقيم ان يبيعهما واشترى ثمنها ارضا  
اخرى من اكثر ربعاتها فصول العماري وفي فوارص صاحب المحيط قيم الوقف  
اذا باع الوقف بالفاصل ورأيه وتبديره جاز هكذا وباعه ارضه بغير ثمنه  
وصاحبان نظرا لثمة وسببه وهكذا اذ كسر الشهيد فصول العماري وفي فتاوى  
فاضل ظهير الرتبة بيع البناء الموقوف لا يجوز قبل التمسك ويجوز بعده وكذلك  
الاشجار المثمرة الموقوفة لا يجوز بيعها قبل القطع ويجوز بغيره وان كانت  
الاشجار غير مثمرة يجوز بيعها قبل القطع وبعده فصول العماري

مطلب  
في دخول البطون كلها



يجوز للواقف ان ينزل من ولده على وقف او جعل ناطا عليه عملا بما هو المذكور في الزخيرة  
 ثم ان الواقف اذا شرط الولاية ويوتيتها لرجل كانت الولاية للواقف ايضا وله ان  
 يخرج من شرط الولاية ويوتيتها غيره خلاصة اشترى دارا وسكنها ثم ظهر انها وقف  
 او كانت للصغير يجب عليه ان يملك صيانة لئلا الواقف والصغير حصول العيوب  
 مسجله اوقاف مختلفة لا بأس للقيم ان يخط غلظتها فان خرب ما نوت منها  
 لا بأس بعارة من غلة ما نوت لغرضه سواء كان الواقف واحدا او مختلفا خلاصة  
 الواقف الذي تقادم امره ومات وارثه ومات الثلوث  
 الذي يشهدون عليه هذا اعيادهم بين ايمان كان له رسوم في دواوين القضاة  
 المعتمد عليهم او لم يكن ففي الوجه الاول اذا وقع النزاع فيه اوجب على الترموم  
 الموجودة في دواوينهم لان ذلك دليل ظاهر وليس هناك دليل فوته وفي الوجه  
 الثاني يجعل موقوفات في اثبت في ذلك حقا فخص له به لانه دليل منها اصل معتد به  
 القضاء بالاصل هذا كله اذا لم يبق ورثة الواقف فان بقي وتنازع قوم برجع  
 الياد رثة الواقف في الوجهين جميعا فان اقروا بشيء يؤخذ باقرارهم لانهم كانوا  
 مقام الواقف وكان الرجوع الياد رثة الواقف اذ لم يبق فان تعذر برجع الياد الترموم  
 فان تعذر يجعل الياد رثة موقوفات واقعات حكام ولو قال واقفت  
 على اولادك بدخلك في البطون كلها لمعوم اسم الاولاد ولكن يكون لكل لبطن الاول  
 ما دام باقيا فاذا انقضى يكون لثاني فاذا انقضى يكون لثالث والرابع الخامس  
 ويشترك هذه البطون في القسمة والارث والابدية سواء بلغ الترتيب ليس  
 بشرط بوطر البطن الثاني فكل سوا **الحج** وقف انهدم وليس له القسمة  
 ما يمكن عارة الوقف بطل الوقف ورجع القرض والبناء اليه الواقف ان كان  
 حيا و اليه الارث ان كان ميتا خلاصة قال صدر الشهيد في القضاة

فيه وجهين من هذا المثل نظر وعلم ان ما نوت اشترى السوق والمكانات  
 فصار كمال لا ينقطع به والبناء برشي يخرج من الواقفة خلاصة  
 من الواقف لو اجر الواقف او تصرف فيه تصرفا آخر كتب في الصك امر وهو  
 متولي هذا الوقف ولم يذكر انه متولي في اي جهة لم يخرج وكذا الوصي اذا وصى لـ  
 ووصى الجدة ووجه الام والوصي من جهة مختلفة اقسامهم وكذا المتولي فلو كتب  
 انه متولي من جهة الحاكم او وصي من جهة الحاكم ولم يسم القاض الذي ولاه جاز جاز  
 الفصلين وفي الحادئ سئل الامام ابو القاسم عن غرض في الوقف  
 من عالمات قال ان غرض من غلة الوقف فهو للوقف وان لم يذكر شيئا فهو من  
 ميراث ولو غرض في ارض موقوفة على الرباط فالغرض للوقف خلاصة  
 وفي فوائد شيخ الاسلام برهان الذي شرط الواقف ان يكون المتولي من اولاده  
 واولاد اولاده هل لك في ان يولي غيره بلا صفة ولو ولاه هل يصير متوليا  
 قال لا جامع **الفصول** وقفه غل قيم نصيب الواقف لغيره للوقف  
 وذكر الامام شهيد الذي القاض لا يملك نصيب من وقف مع بقاء وصي الميت وقيمة  
 الا عند ظهور الجبانة منها جامع **الفصول** اذا مات المتولي والواقف  
 من فخصب القيم اليه الواقف لا اليه القاض فلو كان الواقف ميتا فوصيته اذ  
 من القاض فلو لم يوصي اليه احد فآوى اليه القاض جامع **الفصول** ويصير  
 قول الامناء في مقدار ما حصل في ايديهم من الغلة والاموال والوصي والقيم  
 في ذلك على الواء والاصل في الشرع ان القول قول القاض في مقدار القروض  
 وفيما يجب من الانفاق على اليتيم او على الضعيف وما صرف منها في ثمن الارافيه  
 ولا يتخلف الا في مال الصبي ولا الوصي في مال اليتيم ولا المتولي في مال الوقف  
 كما ركان اذا كان اصل التوبة وقف على جهة التوبة فبني عليها رجل



بناء وقف بناءه على جهة قبة أو قبلة أو نحوها قال بعضهم لا يجوز بعض  
 قالوا يجوز وأما إذا وقف البناء على جهة القبة التي كانت البقعة وقفاً  
 عليها يجوز بالأجماع وبصير وقفاً بقعة هذا هو الذي استقر عليه فتاوى  
 غرض شجرة ووقفها أن غرسها على أرض ملكية يجوز وقفها  
 بناء على الأرض وإن كان من أصلها لا يجوز ولا يجوز وقف بناء في أرض عامة إذا  
 رجل وقف ضيعة له على بناته وأولاده من إرثاته ملكوا أو فذلك  
 لفقوا ثم عكس الواقف فيها شجرة أن عكس من غلة الوقف فالشجرة للوقف  
 فإن قال عند الفس أنه للوقف فهو لوقف وإن لم يذكر  
 شيئاً فهو ميراث عنه غنيمه متوياً الوقف إذا تقبل أرض الوقف  
 لنفسه لا يجوز لأن الولد لا يتوياً طر في العقد إلا إذا تقبلها منه القائل بتم العقد  
 حرم أو مسجد حرم وتوق الناس عنه فلهما أن يعرف  
 أو قلة إلى المسجد الآخر أو حرم آخر المسجد إذا استغنى عنها السكون ولا يصح فيه أو  
 ما حوله يعود إليها كما كان أن كان حياً وأما ورثته أن كان ميتاً وهذا  
 قولهم وحده وقال أبو يوسف يبيع مسجداً ابتداءً غنيمه يجوز بيع مسجد  
 يبيع حرم لا يعرف بأنه مستعانة بثمنه في بناء المسجد ليد غنيمه  
 طاب القيم أهل المسجد أن يوقض من مال المسجد للامام فأما غنيمه  
 ثم مات الامام فملك لا يضمن القيم والقيم المستعانة على الوقف لفرضه الحاجة  
 ذلك على الوقف على الوقف غنيمه وسببه خربت القوت وفيها  
 مسجد لا يبيع فيه أحد ولا يوقف بانيه وبين أهلها مسجد آخر ثم أجموا  
 على بيعه واستعانوا بثمنه في ثمن المسجد الآخر لا بأس به أما إذا عرف بانيه  
 ليس لهم أن يبيعوه وإنما يعود إلى ملك الباني خلاصه ولو آو

القيم

القيم الوقف ثم غل ونصب آخر فقبل أخيه الآخر للمؤول والامام  
 أنه للنصب لأن المؤول أجره بالوقف لنفسه غنيمه  
 وللقاضي أن يوقض مال الغائب وكذا القيم وقيل له أن يوقض مال الوقف  
 وكذا المتوياً بوقته بامر الحاكم المتوياً إذا أوقف بالفضل  
 من الوقف صح إذا كان آخر من المال خلاصه غائب المتعلم من  
 أصله أيا ما ثم رجع وطلب فليقتنه فإن خرج حصة نفوس طلب  
 ما غنيمه وكذا إذا أوقف في واقع غنيمه عشر يوماً وإن أوقف أقل من ذلك  
 لا بد له من طلب الزرق والحق فهو غنيمه غنيمه وقف له متوياً غنيمه  
 لا يمكن للمشتري أن يغيره بما مال الوقف لأن ذلك موقوف إلى المتوياً والمشتري  
 بالحفظ لا غير قاصحان رجل ادعى داراً في يد غيره أنها له ثم ادعى بذلك  
 أنها لفلان وقفها عليه قالوا يسمع دعواه كما لو ادعى لنفسه أو لأم ادعى  
 لغيره وادعى أنه وكيله وإن ادعى أو لأم أنه وقف ثم ادعى أنه لا يسمع دعواه  
 كما لو ادعى لغيره أو لأم ادعى لنفسه قاصحان آخر ادعى له في حقه  
 حقه وادعى أنه وقف على ولادته بغيره اختلاف المتأخرين غنيمه  
 وقفه القائل برزول لولادة البنات في الوقف على اولاد الاولاد بعد غنيمه  
 سنيين لا ينفك حكمه إلا في غلة المستقبل ودن ما يبيع غنيمه قيم الوقف  
 إذا اتفق من مال على الوقف ليرجع في غلته فله الرجوع وفي بعض النسخ  
 أن شرط الرجوع له الرجوع والافلا وكذا ذلك الوصع مع مال القيمة غنيمه  
 مستوفى القيم لمصالح المسجد فهو بنفسه للمؤول إن استبدن على الوقف  
 للمؤارة الأباذه القائل غنيمه مات المتوياً والميتات بدعون تسليم  
 إليه في صوته ولا يثبت له فأنهم يصدقون باليمين لا يحارهم الضمان

حكم المتوياً في الكتابة برزول قيم القائل  
 في صوته ولا يثبت له

سطر منهم صورة وصله  
 مناصب وجهاة بانه صدق وسلكه  
 ما يثبت في الوقف وأما إذا وقف البناء على جهة القبة التي كانت البقعة وقفاً  
 عليها يجوز بالأجماع وبصير وقفاً بقعة هذا هو الذي استقر عليه فتاوى  
 غرض شجرة ووقفها أن غرسها على أرض ملكية يجوز وقفها  
 بناء على الأرض وإن كان من أصلها لا يجوز ولا يجوز وقف بناء في أرض عامة إذا  
 رجل وقف ضيعة له على بناته وأولاده من إرثاته ملكوا أو فذلك  
 لفقوا ثم عكس الواقف فيها شجرة أن عكس من غلة الوقف فالشجرة للوقف  
 فإن قال عند الفس أنه للوقف فهو لوقف وإن لم يذكر  
 شيئاً فهو ميراث عنه غنيمه متوياً الوقف إذا تقبل أرض الوقف  
 لنفسه لا يجوز لأن الولد لا يتوياً طر في العقد إلا إذا تقبلها منه القائل بتم العقد  
 حرم أو مسجد حرم وتوق الناس عنه فلهما أن يعرف  
 أو قلة إلى المسجد الآخر أو حرم آخر المسجد إذا استغنى عنها السكون ولا يصح فيه أو  
 ما حوله يعود إليها كما كان أن كان حياً وأما ورثته أن كان ميتاً وهذا  
 قولهم وحده وقال أبو يوسف يبيع مسجداً ابتداءً غنيمه يجوز بيع مسجد  
 يبيع حرم لا يعرف بأنه مستعانة بثمنه في بناء المسجد ليد غنيمه  
 طاب القيم أهل المسجد أن يوقض من مال المسجد للامام فأما غنيمه  
 ثم مات الامام فملك لا يضمن القيم والقيم المستعانة على الوقف لفرضه الحاجة  
 ذلك على الوقف على الوقف غنيمه وسببه خربت القوت وفيها  
 مسجد لا يبيع فيه أحد ولا يوقف بانيه وبين أهلها مسجد آخر ثم أجموا  
 على بيعه واستعانوا بثمنه في ثمن المسجد الآخر لا بأس به أما إذا عرف بانيه  
 ليس لهم أن يبيعوه وإنما يعود إلى ملك الباني خلاصه ولو آو



عمدة القادر وقف بين اخوين مات احدهما وبقي في يد اخيه واولاده الميت  
ثم اتى اقام بيته على واحد من اولاد الاخ ان الوقف بطنا بقره بطن والباقي غيب  
والوقف واحد تقبل ونصب شخصاً على الباقي وتوافق اولاد الاخ بيته  
ان الوقف مطلق عليك وعليها قيسته مدخر الوقف بطنا بقره بطن او بقره بطن  
بين جماعة فلو احدثهم او لو كيلة او عايد احد منهم او عايد كيلة يقهر الخور اذا كان الوقف  
واحد لا يصح الخور على بعضهم ان كان له وادى ارباب جهم ولا يصح القضاء الا بقدر  
ما في ايدي الخور قيسه اجمع من مال الميراث فيس ليقم ان ينزل به دار الوقف  
ولو فعل ذلك ووقف يكون وقفه وتضمن اقل من سبعة مائة بقره بطن وهذا المستحق  
والقبض ان لا يكون يجوز ونسب ان ينزل به وبيع بالحاكم **مسألة** المستوفى بقره بطن  
الوقف لو بنى في مال الوقف فهو للوقف وكذا لو بنى في مال غيره لكن للوقف ولو  
لغيره من مال فلو شهد فله ذلك ولو لم يترك شيئا كان للوقف بخلاف الاجنبية  
بنى في ملك غيره ولم يترك شيئا فانه لو بنى في مال غيره لم يترك شيئا فانه لو بنى في مال  
الوقف على ان يرجع في القلة فله الرجوع **حاشيت** وقف بنى في مال غيره  
بلا اذن متولى وقال انفق كذا وكذا ولم يترك شيئا فانه لو بنى في مال غيره لم يترك شيئا فانه لو بنى في مال  
وما يقر رفعه فهو الذي وضعه فله فليترخص اليه ان يتخلص به من عتة البناء ثم يرضه  
ولا يكون بناء الميت بغيره ما نفعه صحة الاجارة من غيره اذا لا بد له على ذلك البناء  
حيث لا يملك رفعه ولو اخطأ اعيان الجمل ذلك للوقف بمن لا يجاوز اقل القيسين  
منزوعا او مبسوطا **جامع الأصول** غاب المتفق في الوقف شهرا  
او شهري يحرم على ائمة المرسوم بلا طلب ان كان في حرة وانه كان في حرة  
وحضر وقت القصة وقد اقام اكثر السنة يحل امام لا يوم ثلث السنة  
واخذ المرسوم كله ثم غزل ونصب غيره ويترد منه حصته ما لم يؤم ويصرف

مطله

ابا الجارة قيسه وفي الصحيح ان ادعى ان الارض التي فيه وقف فلان  
بشرابط وانه متولى وبرأى وحكم بالوقفية ثم جاء كغيره في بانها بطريق الملك  
يستمع بخلاف ما اذا برأى ادعى العبد على رجل انه اعطيه وبرهن وحكم له لم يبر  
اخره ملك لا يسمع والقضاء بالمتق يكون قضاء على الكافة بخلاف الوقف  
قال القدر لم يرد رواة لكن ائمة السيد ابو شجاع به اقال الحلوان والسفدي  
الوقف كالمتق في النقود على الكافة فلا يسمع لانه اذا فتح بشرابط لا يملك بقره بطن  
في وقف الناصر اذا اجر الوقف اوقيته او دعيه الوقف او اوقيته او اوقيته  
ثم قال تبقت القصة فصارت اوقيتها على الموقوف عليهم فالقول قوله مع  
في الشرط والظهور لو جعل متولين في الوقف ليس لاحدهما ان يبيع غلته  
عنه ارجح ومخالف ان يبيع كالوصيين قيسه جاء رجل وادعى  
ان هذا وقف على فلان واخبره فقام به خطوط العدول والقضاء الماضية  
وطالب في القصة بذلك الصك ليس لا شيء ان يقضي بذلك الصك لان الصك انما  
يقضي بالحق ولو لم يكن في البينة او الاقرار واما الصك فلا يصح في كل الخط ما  
يزور ويقنع وكذا لو كان على باب الحانوت لا يجوز للقاضي ان يقضه بوقفته  
ما لم يشهد الشهود بوقفته من وصول الترسوشة يتولى المسجد اذا فزع غلات  
المسجد ومات من غير بيان لا يكون ضمانا ذكر الناطق ان الامانات تنقلب  
مضمونة بالموت غير تكميل الا بثلث ائمة لم يهذه والاف السيلان اذا فزع  
الى القود وغنوا وادعى بعض القينة عند بعض الغائبين ومات ولم يثبت عند من  
ادعى عنده لضمان عليه والثالث البينة اذا اخذ مال التيم ولودع  
عنده غيره ثم مات ولم يثبت عند من ادعى لضمان عليه **مسألة**  
وقف قديم لا يوف صحة ولا فده باعه للموقوف عليه له ضرورة وقفه

زيد بوقف متولى اولاد عمر وبنو حفص  
افعى مال وقف فزبور وبنو اولاد  
مسألة ائمة القوس بقره بطن  
مسألة ائمة القوس بقره بطن  
شعر مسأله اولاد الكاسه عمر وبنو مبلع فزبور  
برينة اولاد متولى زيد بن عمر  
اصل وزين طلب ان يترك زيد بن عمر  
اصلا في مسأله اولاد الكاسه عمر وبنو مبلع فزبور  
فيمن ويرى مسأله عمر وبنو مبلع فزبور  
الحول اولاد عمر وبنو مبلع فزبور  
مطله لا يرضى  
الخط ما يرد عنه

مطله لا يرضى  
الخط ما يرد عنه



انما يبيح البيع بغيره اذا كان البايع وارث الواقف باع الوارث  
 الواقف لضرورة فالباع بطر ولو وقع البيع بغيره يبيح هذا الباب فانه  
 ولو غل الخلف ونصب غيره فقال الوارث انما المصوب فاسخ الموقوف لا يقبل  
 الخلف الا بيمينه فانه اياه المصور رفع الغلة وذهب قبل مفعي السنة  
 لا يترد منه غلة بعض السنة والعبرة لوقت الحصاد فان كان يؤم في المصور وقت  
 الحصاد يبيح حصاره كالجدة وموت الحاكم في خلال السنة وكذا حكم الطلبة في الكثرة  
 بزازن ولا يجوز الرجوع عن الوقف اذا كان مستحلاً ولكن يجوز الرجوع عن  
 الموقوف عليه المشروط كالمؤذن والامام والمعلم اذا لم يكونوا اهل اذنه اذ هم  
 تهاون فحوز للواقف الرجوع من هذا الشرط وقيرة القواعد ان كل  
 المتعلق بالبيع البيع مبادلة المال بالمال بالنظر الى الطرفين وهو على  
 اربعة انواع الاول بيع العيان بالعيان وهو القايضة سمي بها لان  
 العوضين في العينة يقال بها قايضة انما يتبادران والثاني بيع الدين  
 بالعين وهو السلم والثالث بيع العيان بالدين وهو البيع بثمن والاربع  
 بيع الدين بالدين وهو الصرف من الكفاية البيوع ثلثة بيع صحيح وهو الموقوف  
 فيما بين الناس وبيع فاسد له دخول المولى او الشرط فيه وبيع باطل وهو باطل  
 ايما هو حرام او البيع واما الثاني امان البيع الصحيح فان البيع بملك نفسه  
 وفي البيع الكسب بملكه يقضي وفي البيع البطل لا يملك حاله حرام العقد  
 دفع اليه المبيع الخطأ فانه دائر لباخذ الخطأ وقال لا يبيعها فقال ما يبيد  
 فكت المشتري بخاء غداً لباخذ الخطأ وقد تغير السعر فليس للبايع ان  
 يمنعه منه بل عليه ان يدفعها بالسعر الاول فانه رجل اشترى داراً  
 فباعها قبل القبض فوجاهه عنه المولى وهو قول المذاهب وقال محمد وزفر

المصلحة  
 العبرة وقت  
 الحصاد

مطلق مبرور  
 الواقف والرجوع

مطلق السوم والواقفها

مطلق بيع القايضة  
 كونه بيع القايضة

بالاسم اي بالاسم كذا ما ذكره في المتن وفيه  
 في ما يبيد وانه قال وحيث ما قلنا فانما ان  
 يبيد فانه كذا ما قلنا في المتن وفيه  
 في ما يبيد وانه قال وحيث ما قلنا فانما ان

وان في  
 فيه

وان في لا يجوز وان اجر الوارث قبل القبض قبل مواعيد هذا الكلام وقبل الاجابة  
 لا يجوز بالاتفاق وعليه الفتوى من الجماع الصغير اشترى متقولاً وقبل قبضه  
 قبضه بدينه لا يبيح ولو تصدق المشتري بالمتقول المشتري لو اشتراه بالوجه او  
 بدل الصلح منه دعوى العيني لا يجوز عندنا في خلاف المحلة ولو وبيع منه آخر واحد  
 بالقبض فقبضه جاز في المتقول والعقد بخلاف البيع وكذا لو ربح من مائة او اوة  
 بالقبض فقبضه وفي التخيير وبيع او تصدق ادرين او اقرض من بايع لم يجر  
 عند الثاني وارجاه ما اشترى قبل القبض لا يجوز عقاراً او متقولاً وان اقرض  
 وقا كل من يجوز الرهن والوضي والصدقة لغير البايع وكذا الوصية لغيره ولو  
 رهنه للبايع اذ وبيع منه لا يبيح اتفاقاً ولو زوج الحرة للمثناة قبل القبض  
 يجوز ولو وقفه قبل نقده الثمن والقبض توقف الا ان قبضه وادى الثمن في  
 ولومات ولم يترك مالا يبيع الوقف وان اعتقه المشتري اذ وبعه جاز  
 حتى يبيد وان كاتبه قبل قبضه ونقده الثمن وهو مفسد في البيع سبابة  
 العبد عند ما خلاص المهر من وان اعارة او جارة من البايع لم يجر وان اعارة  
 المشتري اجنبياً واداه بالقبض فقبضه صح براءته في الملتقط ولومات  
 ولا يملك وارث فباع العقار جاز ولو ظهر الوارث فالباع يرضى خذ البائعا  
 خاتمة جرت بالقضاء في الفصل وكذا في فتاوى الصوفية وكذا في الجاني الصغير  
 وجامع الفضولين وان لم يجر للعبد الا ان طالب فطال ذلك باع القايضة  
 ومنك ثمنه وفي العتابة باعه بعد ما حبس سنة اشهر وبيع الثمن لبايعه  
 اذ اوصف حليته وعلامة وليس له ان ينقض البيع تمامه وان رجع  
 ارضاً بيعاً جازاً ثم وقفها فان مات ولم يترك شيئاً يبيع الارض قال  
 الفقيه ابو الليث وبه نأخذ وهذه ثلثة فصول العتق والبيع

ولو باع من الجاني او شيئا من التتواتر  
 في بيعه من غير يد يبيد عليه ان يجر  
 ان يبيد من غير يد يبيد عليه ان يجر  
 ان يبيد من غير يد يبيد عليه ان يجر

باع داره ثانياً ثم باع المشتري من البايع  
 قبل نقده الثمن الاول ساجداً  
 لا يجوز

وهذا على قول من  
 لا يبيد من غير يد يبيد عليه ان يجر  
 لا يبيد من غير يد يبيد عليه ان يجر

لا يبيد من غير يد يبيد عليه ان يجر  
 لا يبيد من غير يد يبيد عليه ان يجر



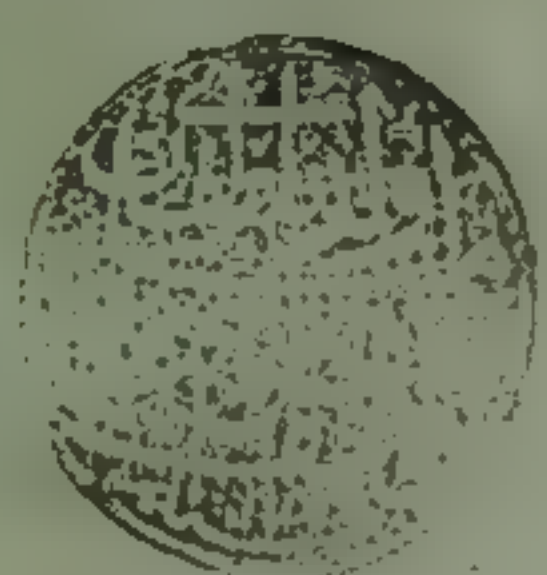
في البيع  
البيع من البيع  
بغيره خلاف ذلك  
والوقف موقوف

فالوقف قبل القبض ينفذ بلا خلاف ويكون قبضا ويسمى بالبيع قبل القبض عند  
بلا توقف والوقف يتوقف بلا خلاف بين ابي يوسف ومحمد وكان الفقهاء يفرقون  
محمد بن مسلم يقول ينبغي ان يبطل الوقف ولا يتوقف بلا خلاف كما يبيع ولكن فرق  
بينهما لئلا وجه الوقف ان الوقف يشبه العتيق في حيث انه يبطل بالشرط والصفة  
ويشبه البيع في حيث انه يكمل النقص بعد وقوعه فبذلك يبيح البيع لا يبطل ويشبه البيع  
لا ينفذ فقلنا بالوقف منه البرهنة في كتاب الوقف او المكيون بان يشترط  
بما عليه من الدين شيئا فاشترط يكون مضافا اليه في قول لا ينفذ ولا الهيب  
الدين خلافا لهما فان كان في كتاب الفدية ومنه البيع الموقوف بيع العتيق  
الذي يفعل البيع والشرع يتوقف بيعه وشرأه على اجازة والرد او وصيه او  
الفاو كذا المعتوه والقبض المحزون اذا بلغ سفيها يتوقف بيعه وشرأه على  
اجازة الوصي او الفاعل فان كان في اصول البيع الموقوف  
شتراما بالحياء ونقد الزيف فالشفعة بالحياء وهي من المهر بها هذه  
والثاني كعمل بالحياء ونقد الزيف يرجع بالحياء على الكيون والاشارة  
اشترى بالحياء ونقد الزيف ثم يبيع ماله في كس المال بالحياء والاشارة  
حلف لبقضتي هذه اليوم وعليه جبا ونقصه الزيف بدو الجاحفة  
على غير جبا وفائدة ما انفقها ثم علم زياقتها لا يرجع عليه بالحياء والآداب  
غير ابي يوسف من قسمه في كتاب الشفعة قضى دينه درهم فقال الدين  
انه زيف فقال انفقها فان لم ترجع فردا اياها فخذ ما على هذا الوجه ولم  
ينفق له الا بخلاف ما اذا اشترى جارية فوجدها عتيقا فقال البائع اعرضها  
على البيع فان اتفق البيع والآرد ما على فلم يتفق البيع لا يملك الا بغيره  
لان الوقف دليل انما اشترى منه درهم بخارية ولفقه في بلد اخر لا يقد

شتر

على الخيرة  
فيه ودين

على الخيرة اجل مدة ذهابه ويستوفى منه كفيل بزيادة مكنت الصلح  
ولو كان الدين مؤجلا فنقصه قبل حلول الاجل يحل على القبول فان كان مكنت  
العرف واذا جاء المكنت قبل اجل فابا للمو لا ان يقبل بغيره على افذه  
لان الاجل في المكنت فانه انما سقط بسبب سوء السرح المربى اذا باع  
ما يربى الف درهم بخمسة درهم من الاثني ولا مال له سواء يصير محابيا  
بقدر خمسة درهم فينفذ المحابيات بقدر الثلث ثم يقال للمشتري اما  
ان يبلغ الثلث الي تمام ثلثي الالف ولا يرد شيئا من المبلغ واما ان ينقص العقد  
وهذا اذا لم يكن على الميت دين وان كان على الميت دين يحبط بالاف فانه لا ينفذ  
محاباته في حق الزمما اصلا لا فيمزاو على الثلث ولا بقدر الثلث ولا يخل  
منه الا لعين الفاشي ولا لعين السير غير ان في حق الغنم لا يبيع اصلا  
وفي حق النوازل بغير الثلث واذا باع عينا من عينان ماله  
وارثه عند الامارة لا يبيع اصلا من غير اجازة باقية الورثة سواء كان اب  
لم تحاب باع بمثل القيمة وما ضاقت القيمة عندها بمثل القيمة جازة والوارث  
اذا باع عينا من اعين التركة من المورث الميراث بمثل القيمة فكذا الجواب  
عند الامارة فان باع الميراث من ورثة شيئا وجابي ذكر شيئا الاسلام  
في شرح المادون ان عندها لا يبيع المحابيات اصلا اجازة الورثة  
اولم يجزوا او يقال للمشتري اما ان يبلغ الثلث الي تمام القيمة والآن يبيع  
وفي الزيادة ان نفس البيع من الوارث لا يبيع من غير اجازة الورثة  
عند الامارة ومنه ما يبيع من غير اجازة الوارث والمحابيات  
مع الوارث لا يبيع الا با اجازة باقية الورثة وهو الصحيح وفي خرافة  
شرح شيخ الاسلام ان الميراث اذا اشترى شيئا منه وارثه بعبارة الشهود



مكتبة  
الوارث اذا باع عينا من



واعطاه الشمس مكانا اذا لم يكن فيه مجابة كما لو بيعه ثم اصبغ قال له  
ما ثبت مائة فالوارث والا جنيح في ذلك سواء وفي الزهيرة لما ذكره  
المسئلة خلاف هذا المسئلة وبطل على جواز ثمر الميراث في الوارث عند الكل  
تأثيرا فان كان البيع لم يجرم في بلد اخر وقال الا اذا سب وغذ منه الغنى  
درهم وكن عشرة ففعل فله اجر مثله وارساء كل نصف صح بكملة لا يجوز  
قبضه مالم يبطل تلك البكملة تطعا كن باع باجنا ونقد المشتري الثمن في مرة الجزار  
او عمل المشتري الا قبل استيفاء المنفعة او قنع الا اجنبه دينه بل احرار الرابن لا  
يملك الميراث ولا احتمال ان يقع ثمنه دايرة ونقصا وعمدتي وفي المنتقى ان الميراث  
يملك الميراث داه بزاره في البيع ولو اشترى سلعة بعشرين درهما الميراث  
اليه في بلد ما وقبض السلعة ثم رخصت الدرهم ما اوجب عليه قال عليه عشرة ون  
درهما تأثره ان يبيع ببيع الوصى بعد اخذ من المشتري عينا ولا يثبت له  
يختلف الوصى على الميتات والوكيل على التملك لان العبد في يد الوصى فيعلم بالبيع  
ظاهر بخلاف الوكيل قسمه وعنه الا وجهندي فيمن باع جارية ثم اشترى  
باع من آخر ثم من آخر فله ان يرد به بالاحتفاظ المبطل والبيع الاجز  
ميت ولم يترك داره ولا وصيها ولا مالا والبيع الاول حتى نصب القاطن  
عنه الا في وصي فبرجع المشتري عليه وهو على الاول بزاره في اوقات  
العرف اشترى سويفا على البيع لانه من السن وتقابضا والمشتري  
وذلك ينظر اليه فله ان يرد به نصف من جاز البيع ولا يرد المشتري لان  
ما يوفى البان فاذا اعانته اشترى الغرور وكذا الوارث في قبض عيانه اخذ  
من عشرة اذرع وهو ينظر اليه فاذا اوفى له جاز البيع ولا يرد المشتري  
لما قلنا صححان والاراء وكذا اشترى جارية بثوب بعينه فوجد الجارية

بالجارية عينا وقد استملك البائع الثوب رد ما واخذ قيمة الثوب لان الثوب  
ليس من ذوات الاشغال وقد رده رد عينه من رد عليه الجارية فاذا اوفى  
رده بالاستملاك يلزم قبضه كانه الغصب شرط بسوط ولو باع دارا او ثوبا  
اي المشتري وفيها قبل قبضه للبائع لم يكن ذلك قبضا حتى يتكتمها فاجرة وان  
او دعه المتاع عند المشتري واذن للمشتري بقبض الدر والتمتع جميعا مع التليم  
لانه الكل ما في يد المشتري فصح ان كذا ان كان مائة ولو اوجر ما قبل القبض  
عنه البائع او غيره لا يجوز عند الكل صححاه واذ اشترى دينار بعشرة دراهم  
وتقابضا ثم جاد ببيع الدينار بدرهم زبوف وقال وجدته في تلك الدراهم  
واكثر المشتري ان يكون هذه الدراهم من دراهم هذه المسألة على وجهه اما ان اقر  
ببيع الدينار قبل ذلك قبضت الجيدة او قبل قبضت حتى اذ قال قبضت ولم يرد عليه  
ففي الاول والثاني والثالث والرابع لا يسمع ببيع الدينار حتى لا يتخلف المشتري  
على ذلك وفي الوجه الخامس وهو ما قال قبضت الدراهم فالقول بالبائع الدينار  
وعلى مشتري الدينار والبيته على انه اعطاه الجيدة وان كان ذلك الجارية  
السادس وهو ما اذا قال ببيع الدينار قبضت ولم يرد عليه هذا او قال وجدته  
سوقه او ماصا لا شك ان لا يقبل قوله في الوجه الرابع وكذلك في الخامس  
لا يقبل قوله وفي الوجهات دس يقبل قوله تأثره ان في كتاب الصرف  
ويقبض بجنس المبيع لاستيفاء الثمن الحال باق على شيء ولو دفع بالثمن ههنا  
او كفل به كقبض لا يقطع على البائع وان كان الثمن في يد المشتري فقبض المبيع  
قبل نقد الثمن وجيز

**المسائل المتعلقة بالبيع**  
**المسألة الاولى** البيع الذي لا يجوز ثلاثة انواع باطل وموقوف  
**المسألة الثانية** وقاسد البطل لا يجوز بحاله وله صور منها بيع الدم والخنزير والميت

في البيع  
فدونه لا يشار

في بيعه الدار

او قال قبضت راك  
او قال قبضت  
او قال قبضت



والأبيع والسنن في النبي والدين في السنين وشبه ذلك وأما الموقوف  
منها بيع مال الغير وبيع العبد المحرور والعتيق المحرور وقصر فاتها فانها توقوف  
على الحاجة إليه ووصيته ومولاه وأما الكف فأنواع منها جهة البيع ومنها  
أن يكون البيع محالاً أو ثمة كالبيع بالبرق ومنها أن بشرط شرط فاسد أو في البيع  
الفساد أو أصل البيع باي وجه وصل بنفسه البيع **حاشا** القاصد  
بيع الابن لا يجوز فان ظهر نسبه إلى المشتري يعود إلى الجواز وانما اشترى القاصد  
غير التسليم وأما المشتري غير العقبى فيجوز عليه ولا يحتاج إلى بيع مبدية ولو افترق  
رجل وباعه المولى منه جاز فلو باعه من رجل ليس عنده وهو يعلم مكانه لم يجر  
وعنه أن يفسد يجوز ولو افترق القاصد ثم باعه المولى جاز عنه ولو لم يفسد  
قبل التسليم أو باعه غيره فتم قبل العقبى لا يفسد البيع ويغيب وجيز  
بأن يعلم أن البناء من آخر فإذا هو من لبن يفسد باع الباطن على أن يفسد  
على أنه يفسد بغيره أو العادة السمة فذكر على أنها سارية فيان خلافة  
فسد اشترى على أنها مولدة الكوفة قبانت مولدة البصرة أو غلاماً أو  
جارية على أنها تملك فيان من يارده وان تعذر رجوع بالنقصان باع على أنه  
صبيح برغوان فإذا هو بصغير فسد اشترى في سائر عياله علاج أو  
بغيره على أنه خراساني فإذا هو غيره يرد اشترى على أنها نجفي فإذا  
هي لا نجفي يرد لما اشترى جارية على أنها بكر فعلم عدم البكارة بقول  
البائع خير للمشتري وان تعذر الرد رجوع بجهته البكارة وأن اختلفا  
في البكارة بعد القبض وادعى المشتري عدمها والبائع سلمها بكر اقرأت  
عندك يختلف بقرباها وسلمها بكر وفي كتمان الاستحسان وقيل التسليم  
فيما إذا ادعى البائع بكارتها في الحال وقال يربها النسا قبل القبض

وغيره  
فيه ولا يبي

وبعد فأن قلن بكر الزم المشتري بلا خلاف البائع وان قلن لا الزم البائع  
بكونه والآفاق بيض الحماة أو الدبس لكن متى بيض الحماة المقطرة  
فأن كافة بخفة الس لا تأتي لا يوثق بهن لزم المشتري بلا يبي البائع فحظر  
من يوثق بهن مرادهم اشترى بقرة على أنها طوب أدلون قال الطحاوي  
لا يجوز البيع وبه يفتي بعض الساج وقال الكوفي يجوز البيع وروى الحسن في  
صنعة يهونه جازة كما إذا اشترى كلباً على أنه صبيو ادراخ وبه افذ الفقهاء  
أبو الليث وعليه الغرض اشترى جارية على أنها ذات لبن اختلف الساج  
قال الفقيه أبو جعفر الشراء جازة كما لو اشترى أنها خبازة وبالنارجه دأبى قال  
العبد الشريف وعليه الغرض باع جارية على أنها بكر من الحمل جاز وأن باع على  
أنها حامل قال الفقيه أبو جعفر ان كان الشرط من قبل البائع جاز وان كان من قبل  
المشتري لا يجوز إلا أن يظهر المشتري أنه يحتاج إلى الظفر **حاشا** القاصد  
اشترى جارية على أنها حامل فإذا البست بحامل البيع لزم وليس للمشتري  
أن يرد ما باع جارية على أنها مغيبة جاز ولا رد سواء كانت نجيبة أو لا نجيبة  
ولو اشترى على أنها مغيبة البيع كانه من له هو و**حاشا** القاصد  
لو باع شاة على أنها حامل فسد البيع لأن الولد زيادة مرغوبة وانما هو موهبة  
لا يردى وجودها فلا يجوز ولو باع عبداً على أنه طاهر فبازا كاتب جاز  
البيع لأنه شرط وصف مرغوباً يوف وجوده ولو باع جارية على أنها بكر  
من الحمل جاز ولو باع على أنها حامل فلو افترق قال الفقيه أبو جعفر ان كان  
الشرط من قبل البائع جاز لأنه برأه العيب وأن كان الشرط من قبل  
المشتري لا يجوز لأن الشرط إذا كان من قبل المشتري كان مقصوداً بالزيادة  
وانما هو موهبة فسد البيع **حاشا** ان اشترى قصبلاً ولم يقبضه حتى صار حجتاً

بما هو مال

مجلس  
استخارة البكارة



بطل البيع عند الامام وقال لا يطل رآه الواجب في البيع القصد القيمة اذا  
كان المبيع من ذوات الاصل الفهم والمثل ان كان مثلبا هذا اذا ملك عند المشتري  
او استهلكه المشتري حاشا له ان يبيع المزدور قبل ان يزرعه المشتري يجوز  
وفي الكيل والموزون لا يجوز وفي العددي مثل الجوز والبعض لا يجوز عند  
صنفه كما قيل عند ابي يوسف كالمزروع حاشا له ان يبيع قبل ان يزرعه  
بعت شك نصيبه من هذا الدار بكذا اذا علم المشتري نصيبه وان لم يعلم  
البائع لكن بشرط تصديق البائع فيما يقول وان لم يعلم المشتري نصيبه لا يجوز  
في قول ابي حنيفة علم البائع بذلك ولم يعلم عنده نذر بن رطلين في ارض  
بينهما او عايط او دخل بينهما وعليها ثم فباع احدهما نصيبه من المزرعة  
مع ارضه او من الثمر مع الشجر وان باع نصيبه من الحياض والثمر غير ارضه  
وغلة من اجنتي لم يجر وكذا من نزل كرم او من عطى بينهما لا يجوز وان رغب  
شريكه وكذا لو كان كله لرفاع نصفه من رطل لم يجوز ان باع نصيبه  
من رواته يجوز وفي رواية لا يجوز وهو المختار وجبر القاصد وذكر  
في القاصد الصواب بناء بين رطلين باع احدهما نصيبه من اجنتي بغير اذن  
شريكه لم يجر وكذا الشجرة والندع وان باع من شريكه جاز  
استدس بناء بينهما باع احدهما قطعه من اجنتي بغير اذن شريكه  
يجوز بزارنه رجل اشترى رطلية من البقول او ثناء او ثيابا بنحو  
فاعة لا يجوز فاشكان رجل في ارضه حشيش فباعه ان كان  
الحشيش ممتا بانيانه بان سقاها لاجل الحشيش جاز البيع كالواحد  
سكة وان سقاها في الماء ثم باعها وهو يقدر على اخذها من قبرصه وان كان  
الحشيش نبت بنفسه لا يجوز لانه ليس بملوك بل هو ببيع جوز لغو

المشترى

ان يافذه رجل باع نزعاً وهو بطل ان باع على ان يقطع او يسلق  
فيه جاز البيع وان باع على ان يتركه حتى يدرك لا يجوز وكذا الرطلية البقول  
فاشكان وان باع ما هو ممتا في الارض كالجوز والبصل والبصل الرقعة  
والثوم والشحم والفجل ان باع بعد التقى في الارض قبل النبات او نبت الالة  
غير معلوم لا يجوز البيع فانه باع بعد نبت بناءً معلوماً يعلم وجوده في الارض  
يجوز البيع ويكون مشترياً بشتا لم يره عند ابي حنيفة فاشكان اشترى  
جارية فولدت او شجرة فانثرت فانثرت عليها ونبت الرجل والولد في يد المشتري  
يتبعها الولد والثمرة ولو اكتسب الجارية او ولد منها باعها المشتري  
مع الاكساب رآه وبطل نزع اثم الولد والمذود والمكاتب والاسع الطائر  
لا يفيد ملك المبيع للمشتري وان انفصل بفضه ويكون المبيع امانة لان العقد  
لما لم يقتر صاير المبيع مقبوضاً بان البائع فيكون امانة في يد المشتري شرعاً  
يجمع رجل اشترى عبداً ثم اذناه فانه اذنه بفضه واكسب العبد كبا عده  
المشتري ثم رده رد اكسب معه لانه في البائع عمدة القاصد باع ما  
عليها ثياب وفرط ولم يشترط دخوله وانما البائع لا بد من الحياض في البيع  
فان سلم بالحا او سكت عن طلبها وهو يربحها كان لها وتبيع العبد والجاهة  
يلزم البائع منه الكسوة قدر سائر العورة وان بيع وعليه ثياب مثله او مثلبا  
لا الثياب التي يكون عليها اللوض والبائع ان يترك ثياب اللوض وعليه  
يعطى ثياب المثل ولا يكون للثياب قطعة الثمن رآه باع النقد  
بكذا او بالنسيئة بكذا او بالمشترى بكذا او بالمشترى بكذا رآه  
بائع وسكت عن الثمن بكذا اذا اصابه القبض في قول الثاني وجب كذا البائع  
العقدة ولو قال بعت بغير ثمن لا يصح اصلاً بزارنه قال البائع

الخبز يفتقن ببيع في كل واحد من  
الخبز يفتقن ببيع في كل واحد من  
الخبز يفتقن ببيع في كل واحد من

المشترى

نخلية الوض لا يطل  
في البيع



هو لك بالف هو لك بالعين فقال المشتري قبلت بالف لا يبيع لان البيع الاول  
 قد بطل بالرجوع عنه وان قال قبلت البيعين بثلاثة الاف فهو قول قبلت البيع  
 الا وثلاثة الاف فكما زاد على الثمن الف فالبائع بالخيار ان شاء قبلها او  
 في المجلس رآه وتو قال البائع بعث منك هذا العبد بالف درهم  
 فقال المشتري اشتريت بالثمن درهم وكره ان يبيع درهم في النواذر ان ينفق البيع  
 بالف درهم والالف الاخرى زيادة في الثمن ان قبلها البائع صح وتوانى المشتري  
 فقال اشتريت منك هذا العبد بالثمن درهم فقال البائع بعته بالف درهم كان ذلك  
 حلالا لاعدل العين عنه ولو شهد داعيا الشراء ونقد الثمن ولم  
 يذكر القبض ولا التسليم ولا ملك البائع ولا ملك المشتري لا تسع الدعوى ولا  
 تقبل الشهادة رجل ادعى على آخر الف درهم عن جارية باعها منه ولم يذكر  
 تسليم الجارية ولا قبضها لا تسع الدعوى حلاله ولو ان رجلا اشترى جارية  
 علم انها بكر فظن المشتري انها ثيب فانها ثيب فان قلنا هي  
 بكر فكسبل للمشتري على البائع وان قلنا انها ثيب توجه الخصومة على البائع  
 فيخلف باسمه لقد بعها منه وسلمتها اليه وبها بكر فان خلف فلا شيء عليه وان  
 نكل ردت عليه كتاب ادب الله له وان كان المشتري ادعى باجارية  
 الشتراة عبدا وهو في موضع لا ينظر اليه الا البنية مثل التقاد والعقلاء وفي ذلك  
 فان الثيب بها ان شاء فان قلنا ان هذا الغيب بها فان كان بعد القبض انفقوا  
 ان لا يرد الثمن بغيره لان ما لم يخلف البائع وان كان قبل القبض انفقوا فيه  
 قال ابو يوسف ردت من غير يمين البائع وقال جهم هاسوت ولا يرد فيه بخلاف  
 البائع قال شمس الاية الخولا وروي عن جهم انه ما ذكره صاحب الحق في  
 ادب الله له وان ادعى المشتري ان بها جمل فالحق ان هاتين

فان قلنا ليس بها جمل فكسبل للمشتري عليه وان قلنا انها جمل  
 يخلف البائع باسمه لقد بعها منه وسلمتها اليه وبها هذا الجمل ثم ذكر  
 الخصاف وقال بعضهم انما لا اختلف البائع على ذلك لان المرأة لا  
 ضيقه ان بها جمل فكيف يوزنها فبما حسه مبطله بيني وبينك  
 باع احدنا نفسه بدون الاخرى فبما شربك لا يجوز ولو كان لو اضر فباع  
 قبل ان يخرج الخنزير بهذا اللفظ ابن خنيزار اذا توفى فم يوزن والبائع  
 على شجرة البطيخ دون ما يخرج من الخنزير ثم ما يخرج من الخنزير يوزن على ملكه  
 ولو اراد ان يترك في الارض ويكون له الولاية الشرعية فالحكم ان يشتري  
 الحشيش واشي البطيخ ببعض الثمن ويستأجر بعض الثمن من صاحب ايام  
 معلومة حلاله باع وقال اي بالغ وهو ابن عشرة سنة ثم قال كنت  
 غير بالغ لا يلتفت بالجوده ولو كان اقل من اثني عشر بصدق واقامة  
 تصدق فيها الصغيرة في قولها اي بالغه تسعة سنين  
 الشرط في البيع على وجوه شرط في العقد نحو ما اذا شرط تسليم البائع الثمن  
 او ان يصل او ليخار و هذا الاصل العقد وشرط يقتضي المنفعة وان لا يخلوا  
 ان شرط فيه منفعة البائع او المشتري او للمقود عليه بان اشترى عبدا علم ان  
 يبيعه او علم ان يفتقه او اشترى جارية علم ان يخذلها ام ولد او يتركها لا يجوز العقد  
 وفي شرط العتق لو اعتقه ينقلب البيع جائزا ويجب الثمن عند ارجاعه بوجه القبة  
 وعند حبس القبة وكذا لو كان في الشراء منفعة لاعدل العاقدي ولو شرط شرط فيه  
 فخر نحو ان شرط ان يوفى الجنب الف او اشترى ثوبا علم ان يبيعه اياه  
 لا يفسد العقد ولو شرط شرط بالبي في منفعة لا يفسد العقد كذا روي عن جهم  
 ومحمد عن اي يوفى البائع فانه حرام العتق ولو قال ان لم انقذ

الحجبة



في اربعة ايام فلا بيع بيننا فابيع فابعد لان هذا في بيع النكاح فثبت ان  
 منها التفكر وشرط فوق الثلث فكذا هذا ولو قال ايا ثلثة ايام  
 اجراه ابي ذر البجلي وقال زفر لا يجوز شره مجمع وتو قال بعتك بالف  
 درهم فان لم تأتني بالثمن ايسر فلا بيع بيني وبينك وهذا كانه وان شرط  
 ايام اربعة ايام فقال ان لم تأتني بالثمن ايام اربعة ايام فلا بيع سي لا يجوز فلو  
 قال ايا ثلثة ايام جاز اخذنا خلاصة بعت عمان اب كذا المثلث  
 كذا الاصح ولو علم ان يخطب عنه كذا جاز لانه لا يخطب بامل العقد الا بنية  
 باع بشرط ان يرفع المبيع قبل نقد الثمن فالباع لانه لا يقتضيه العقد باع عند  
 علم ان يسم الثمن في بلد كذا والثنى حال فله ركره اشترى جارية عليان  
 بطاها او لا بطاها قال ابو صفير بفسد البيع فيها وقال محمد جاز البيع فيها وقال  
 ابو يوسف بشرط الوطى جاز وبترك الوطى لا يجوز حكاية اشترى مائة عليان  
 يعطى الباع الثمن فلان جاز غابا كان فلان او حائرا ركره فاد محمد  
 في الزادات واذا اشترى الرجل من غيره عينا كان باعها فابيع جاز  
 فان قبضه المشتري فوجده كاتبه او فباذ اعياذ به ما يطلق عليه الاكم لا الهباء في  
 الجوده ومعناه ان يفعل في ذلك ما يشاء في الغل فبها او كانت وان جده  
 لا يحسن الكتابة ولا يكتبه فبها انه لا يوفى من ذلك فبها ما يشاء ان يملك كاتبها  
 او فباذ اكانه المشتري الرد فان اشترى الرد بسبب من الكتاب بضع الباع  
 على المشتري بخصه في الثمن فيقوم العبد كاتبه او فباذ اعياذ به ما يطلق  
 عليه اسم اذ هو المستحق بالشرط وتقوم بغيره كاتبه او فباذ اعياذ به  
 ما يبي ذلك تمامه فان المثلث المستعمل باليعوب وبه عونا  
 وبالكردية وبالليرة واللاهة والرسمة والبول في النواحي عيب الضمان

ان كان الصغير يعقل وان كان لا يعقل لا يكون عيبا فان تعذر ذلك فبها الباع  
 في الصغير ثم فعل عند المشتري في الكبر لا يردده ولو من عند الباع ولم يكن عند المشتري  
 في الكبر له في الرد وجبر واذا اسرق صغير يعقل او بال في النواحي او بال  
 عند الباع ثم عند المشتري ببيع وجده من الافعال عند المشتري رده فبها بقوله  
 يعقل لانه ان كان صغيرا لا يعقل لا يبعد من الافعال عنه عيبا وصد عدم عقله  
 فنان لا ياكل ولا يشرب وصد وقبيل بقوله عند الباع ثم عند المشتري  
 لانه لو وجد عند الباع ولم يوجد عند المشتري او بالعكس لا يردده شره مجمع  
 ويشترط المعاودة عند المشتري في كل جيب الا ان الزنا حرام اشترى  
 عبا فابن ثم وجده ولم يكن عنده باع ولكن ابى عنده باع باع فله الرد  
 فبها قول المشتري ليس به عيب ليس باذ اعياذ به العيوب في الجود  
 عيبا كان لان يردده وتو عني فقال ليس بابن كان اخر ايا انتفاء الا باق  
 مسه اشترى جارية اسفط طرما لا يرددها لم يرددها ارتفاع الحيف بالرد  
 او اكله والرجوع ايا الاطباء في الداء ويشترط انشاء وفي اكله  
 ايا النساء ويكتفى بالواحدة وارتفاع الحيف لا باعه من السنين  
 ليس بعيب فلو ادعى بسبب اكله عن كذا ديان في رواية ان كان  
 في وقت ثم ادعى الجارية اربعة اشهر وعشرة ايام بسمع الدعوى وان كان  
 اقل فخذ ذلك في رواية شهران وخمسة ايام وعليه عمل النسخ ولو ادعى  
 انها رتفعة للحيف عند الباع بسمع في الحال ولو اقام على انها رتفعة للحيف  
 عند الباع لا يقبل لان الانقضاء لا يوقف عليه اقبرت امرأة انها عيب  
 واحدة او اكثر لا قبل لها صحة الحفوة ولا يقبل قول نكاح المرأة على نكاح  
 عيب الجبل ثبت بقول النساء ولا ترد بقولهن حكاية

عنه عدم عقل

فيل انه الشئ بعيب فبها وسكن  
 في الزاه ان كان الجير عيبا لا يرددها  
 فبها رواية عند الامام وعنه في الارضين  
 ركره



اشترى عليها انما بكونه فقال المشتري لم اجد بكم او قال البائع كانت بكم انا فقال  
 للبائع وان لم يقبضها حتى اختلفا نظر اليها النساء وكنتهن يقولن بآمين  
 وان لم يكن عند الله من يثق بان كونه ولا شيء على البائع **مسألة** ولو  
 اشترى عليها انما بكم ثم قال ثبت فان الله يريها النساء فان كان اي بكم  
 كان القول قول البائع ولا يمين عليه وآنة فان هي ثبت كاه القول قول البائع  
 صحيح يمينه وان وكلها المشتري فعمل بالوطى وان زانها كما علم انها ليست بكم  
 بل باليت والآنة الجارية هكذا ذكره الشيخ الامام ابو القاسم وغيره ان يوصف  
 انه يرد ما بشهادة النساء **مسألة** اذا انشط العذرة في الشر فوجدت  
 زانية العذرة فله الرد لانه عيب **مسألة** الرقيق عيب وادارة رقاً  
 اذا لم يكن في الآباء لئال وكذا القون والرقاء من المرأة التي بغوها مع منع  
 في سلوك القصب **مسألة** وما كان باطن في الجوارح يعرفها النساء  
 ولا ينظر اليها الرجال كالقون والرقاء اذا برت اداة واحدة بذكر ثبت العيب  
 في حق الخصومة لانه اداة في ظاهر الرواية عيبه اشترى جارية بالغة ووجدت  
 لا تحيض فوعيب ولو وجد الجارية تحيض في كل سنة اشترى بغير الرد **مسألة**  
 اشترى جارية بالغة ووجدت لا تحيض لا تنجم خصومة ما لم يرد ارتفاع الحضي  
 بسبب الداء او الجبل فان ادعى بسبب الجبل فالمرجع فيه قول النساء  
 فان قلن اي جبل يحلف البائع ان ذلك لم يكن عنده وكان بسبب الجبل لا يمين  
 على البائع وان ادعى بسبب الداء فالمرجع فيه قول الاطباء حتى يبين فان  
 عدلان منهم ثبت العيب في حق سماء الخصومة ويحلف البائع مع ذلك وما لم  
 يثبت بقول العدلين منهم لا يمين على البائع **مسألة** وفي لا عور الرد  
 بالعيب انه اعترف البائع بقيامه عنده الزم وان انكره وبرهن المشتري

الرقاق عيب

ود الجارية فان قتلها قال بعضهم  
 ليس بعيب وقال بعضهم عيب  
 لم يكن له ان يرد ان لم يكن عيباً عند الجارية

وبرهن المشتري عليه فكذلك وان لم يبرهن عليه لكن برهن على كونه عيباً  
 بايعة رده عليه بايم وهو على بايم الاول هذه البيعة عند الثانية وقيل الامم  
 معه وان عجز عن البيعة يحلف البائع لقد باعته وسلمه وباه هذا العيب  
 فان حلف برهانه نكح برده عليه **مسألة** اشترى جارية فوطئها  
 فوجد بها عيباً لا يملك رد ما سواها كانت بكم الا وثبت نقصها الوطئ لانه لا يملك  
 لو قبلها او لمساها شهوة ويرجع بالنقصان الا اذا رضى البائع ان يأخذها  
 حرّاً **مسألة** اشترى جارية فزمرها فغاب الرجل البائع والطلع المشتري على فوطئها  
 الله واثبت الشراء والعيب فاخذها الله ووضعها على يمين فانت  
 في يده وحضر البائع ليس للمشتري ان يستره الثمن من البائع **مسألة**  
 رجل اشترى بركة فوجدت لا تحلب ان كان مثلها يشترى فله ان يرد وان كان  
 مثلها للحم لا ولو كانت تأخذ من ضرعها ونقص جميع لبنها هذا عيب صلاحه  
 اشترى دابة او غلاماً فالطلع به على عيب ولم يجد الا كفاطمة وامسكه ولم يرد فيه  
 ما يدل على الرضا بردة لو حضر ويرجع بالنقصان ان يملك اشترى جارية فطلع  
 على عيب بها فاعلم الله وبرهن على الشراء والعيب فوضعها الله عنده لانه  
 عنده ثم هو البائع ان كان لم يقض بالرد على العيب لا يرجع عليه بالثمن وان  
 كان قضيه رجع لان النقصان على العيب نقاذ في الاصل غير انما لا يرد  
 الحضي في رداءه عن ابي حمزة انه سئل مطلقاً انه يثبت الرد بشهادتين  
 وعجز في رواية ابي حمزة ان قبل القبض وبعده مطلقاً انه يثبت الرد  
 بشهادة النساء ومحمد في رواية يثبت الرد بشهادة النساء بما لا يطلع  
 عليه الرجال الا في الجبل ما رخصه **مسألة** اذا اشترى جارية فوطئها  
 عند المشتري يفعل المشتري او بفعل الاجنبى او باقة سماء ثم علم بعيب

اشترى جارية وادعى انها مملوكة  
 والبائع ينكر فوضع يده اداة ايمته  
 حتى يبين عليها والنقطة في هذه الحدة  
 عند المشتري لانه مملوكة

برأيه



عنا

مجلس  
اقتصادية البائع  
سنة عشر



عيب دون السليم ويرذل بالولادة صلاحه اشترى انة صبيح  
عند المشتري ليس له مع البائع قصوة سرارة اشترى جارية وها  
وصه ولم يعلم يكونها عيب فقبضها بعد العلم ولا يعلم بانها عيب ثم علم الرذ  
برازية وذكر في المستحق ان الرجل اذا اشترى دابة فوجد بها عيبا كالمخ  
ان اكثر ذلك فهو عيب وان كانت تاكل في الاطعمين فليس عيب عكسه  
ولو رأى رجل الكوي ورما قال البائع يجر فرده است فاذ انقضى يرد وقيل لا  
شترى فرت باصير عليه بشر فقال له بالقبضة فقام فقال يبيع انة بترافه  
عاجل فله ان يرد فقام ليس له رده كما في مسئلة الورع رارة ولو اشترى  
تفاهة من غيره فعلم العيب فصالح البائع الاول لم يخر لانه لا يبيع من غيره لم يخر  
الخصومة بينهما لانه اسكه ببيع من غيره فبطل رجوعه بقصده فلو رده عليه الثاني  
فله رده على البائع الاول ولو مات القن في يد المشتري الثاني ثم علم انما يبيع  
يرجع به على بايحه وهو المشتري وهو لا يرجع على بايحه الاول عدوا له ولو صلح  
لم يرجع وعنده حال الرجوع عليه ويجوز صلح حاكم الصغر اخذ  
اشترى واطلع على عيب باصير بها فقبضها ان قبض المعينة لانه وان  
قبض السليمة وباعها او اعتقها لانه المعينة بئلا يلزم تفويض العتقة وقيل  
قبضها او قبض احد ردها او اسكها وليس له رد المعيب خاصة وبقضها  
رد المعيب خاصة وان كان باع احد ردها ولو اشترى انة واحدة وباع  
بعضها واطلع على عيب لا يرد ولا يرجع بالنقصان فيما باع وفاق رارة  
ولو اشترى مكلا او موزنا او معدودا او شيئا داه فوجد بعضه عيبا  
رد كله او يسكه كله حتى لو كان في وعائين فليس له ان يرد المعيب وحده  
وكذا لو اشترى زوجة خف او مصراعي باب فوجد باصيرها عيبا يرد بها او

اشترى ثوبا فاذا كان  
في يده عيب فوجد  
عنه عيب فوجد  
عنه عيب فوجد

او يسكهما ولو وجد احد هما اصبق من الآخر عاريا هو العادة  
يرد والا فلا وان كان لا يبيع لا يبيع الكف برجله وان كان اشترى لها  
للجارية فلا يرد وان كان اشترى بها ليس له الرذ ولو اشترى شيئين  
او شيئا متفادته صفقة واحدة لا يرد المعيب وحده قبل القبض  
ويرد بعد القبض ولو اشترى ثوبين او عشرين فوجد بها عيبا فله ان  
يرد احد ما دون الآخر ولو وجد باصيرها عيبا قبل القبض فقبض  
المعيب لزمه ولو اعتق السلم او باعه بعد قبضه لانه الآخر وجهر  
ولو اشترى دابة فوجد بها عيبا فله ان يرد ولو كانت بطشة السهم  
ليس يعيب ولو كانت الرابة اكلوا خارجا عاريا ليعيب ولو كانت  
عيب صلاحه عيب من لحيته وكفه الموزجاشترى انة ان البائع مثله  
فاذا اولى ليس كذلك يرد رارة انة بشر او جارية والخلع الا وفيها  
على عيب ومما يبيع البائع العكس انة لا يجوز لانه لا يملكه يبي البائع  
والآخر رارة اشترى مصفا عينا باع فاذ افسه اثنان سافطان  
اداة واحدة فهو عيب رده عكسه رارة قال ان يبعث العبد  
نه فلا ان نقاب قبل ان يقرب العبد ونيل ان ينفذ النسي عينة نقطه وطلب  
نه الكا ابي يبعه حتى يتوفى عنه فان الكا بارة باقاة البينة فان رقام  
يقبض ببع العبد ويوفى النسي ايا المدعى فصول اشترى ثوبين فوجد  
وقال لاخر اشترى فانه لا يعيب ولم يشتره ثم اراد رده على بايحه يعيب له ذلك  
كن قال لجارية بازرية بالجنون فليس باو باليعيب ولو قال اشترى  
فانه لا عور به لا يرد على بايحه يعيب العور ولو قال ليس باصير  
يردها وجهر اشترى عينا عينا فله ان يرد فبان خصياله الرذ ولو

اشترى ثوبا فاذا كان  
في يده عيب فوجد  
عنه عيب فوجد

اشترى ثوبا فاذا كان  
في يده عيب فوجد  
عنه عيب فوجد

اشترى ثوبا فاذا كان  
في يده عيب فوجد  
عنه عيب فوجد



قال الامام الحنفى في العيب فاذ بان خلاصه كان شرط العيب  
 ثباته و قال الثاني لخص افضل رتبة الشئ فيه فجزءه **مرارة**  
 باع موصوفه فاشترى ان في نفسه عيبا فمعه عيب فمعه عيب فمعه عيب  
 فان رغب في اجماع البائع على فتح الكل وكذا انه يجوز في الارض وقال الثاني ان يفتقر  
 في الفتح بغير البيع **مرارة** اشترى بغير البصل و بزر في الارض فمعه عيب  
 فان ثبتت كنه يوسيد بوده بوده است بجمع بالثمن **مرارة** اشترى بغير ان  
 قطن ثباته موصوفه جاز و رجع بالنقصان **مرارة** اشترى بغير البطيخ الا  
 فاذا هو بزر القضاة بوده على بايعه شلخ لكد و افذه عنه **مرارة** اذا كان  
 بالمشتري فمعه عيبا في يد البائع و زال ثم عاد و في يد المشتري ان عاد ثانيا فمعه  
 له الاول في السبب وان كان الثاني رجا لا يكون له الاول لاختلاف السبب **مرارة**  
 اذا اشترى و قد ظهر في يد المشتري عيبا في ثوبه و قد وجد في هذه المسائل  
**مرارة** تقابضا بغير بيع و تقابضا ثم وجد عيبا في ثوبه عيبا و مات  
 و البعير الآخر و بعضي يجيز ان شاء افذه بجهته العيب من البعير الآخر او  
 رجع بجهته العيب من البعير الآخر و قد وجد عيبا في البعير **مرارة**  
 اشترى بغيره فوجد بغيره عيبا و غاب و لو انتظر مضمونه فقد فشا و اما  
 و باع بالبس ان يرجع بالنقصان العيب لا يسل له في دفع الفرع ثم شلخ  
 غير شلخ في المثلين فقال لا يرجع على قول **مرارة** اشترى بغيره و فشا و فشا  
 فاطم على عيب فمعه لا فضا عليه عند الامام لانه فضا في الموضع و فشا  
 الثاني يعني لان فضا في الموضع فضا في الموضع في الاتقان و ان فشا  
 له السرة او الحكة او الجوده او العيب فوجد كنه في الثمن المشتري  
 و ان ماتت عنده قبل الرد و فضا على البائع بالنقصان رجع به على الفضا

فان اشترى بغيره و لم يبره  
 فوطئ المشتري ثم وجد عيبا فليس  
 ان يرد ما بالعيب عند تباكر اكلات او شيئا  
 ميني شترى بسوط

مرارة

**مرارة** اشترى بغيره فوجد عيبا في البائع انه انما فاشتراه ثم اراد الرد كذا  
 ليس له الرد لان المشتري كان قد وجد به العيب و رجع على البائع فمعه عيب  
 اخره **مرارة** و جكر اشترى بغيره فوجد عيبا في البائع فمعه عيب فمعه عيب  
 الثاني فان المشتري الاول لا يرجع على البائع بالثمن قبل ان يرجع عليه المشتري  
 في قول **مرارة** و قال ابو يوسف ان يرجع قال لا تبيع ان المشتري الثاني  
 لو كان ابرأ الاول من الثمن كان للاول ان يرجع على بايعه اذا اشترى على المشتري  
 الثاني و لو وجد العيب حرا رجع كل واحد بالثمن على بايعه قبل ان يرجع عليه  
 في قول **مرارة** وجد المشتري الثاني عيبا و قد تفرق الرد بعيب حدث عنه  
 و رجع على بايعه بنقصان العيب ليس لبايعه ان يرجع بالنقصان على البائع الاول  
 في قول الامام خلافا لهما **مرارة** رجل اشترى بغيره فوجد عيبا ثم باعه بغيره  
 و مات عنه الثاني ثم علم الثاني بعيب كان عند البائع الاول فان المشتري الثاني  
 يرجع بنقصان العيب على بايعه و البائع الثاني لا يرجع بنقصان العيب  
 على البائع الاول لان البيع الثاني لم ينفسخ بالرجوع بنقصان العيب و مع  
 بقاء البيع الثاني لا يرجع الثاني على الاول **مرارة** و اذا اشترى بغيره  
 و لم يبره البائع فوجد عيبا فوطئها المشتري ثم وجد بها عيبا فليس له ان يرد ما  
 بالعيب عند تباكر اكلات او شيئا فاشترى **مرارة** شره بسوط لانه بزر الحيا  
 فسخ العقد و رفع من الاصل من كل وجه فبقي ان الوطئ صادق فلك البائع  
 من كل وجه اذ من وجه و انه حرام فكان المنع من الرد طريق الصيانة عنه  
 الحرام و انه واجب لان القيد و المسى غير شهوة يفض الى الوطئ و السبب  
 المنع في الاشئ يقوم مقام خصوصية موضع الاغتصاب فافهم ذلك مقام  
 الوطئ و كذا ثبت حرة الصاهرة بالمسى غير شهوة في الجائز لكونه

و انما يجزى شلخ في الحكة ان اشترى البائع بغيره  
 عند الفتح و ان اشترى و رجع على المشتري عليه كذا  
 و ان لم يرجع على المشتري رجع على المشتري عليه كذا  
 على بايعه و هو بايع الاول عند البينة عند الثاني  
 و قيل الامام **مرارة**

و انما كان ذلك في الكاظم الصغير لانه  
 جيل و لم يفرق و فضا في الكاظم و ما كانت  
 و انما كان ذلك في الكاظم الصغير لانه  
 و فضا في الكاظم و ما كانت



سببا بغيره الى الاصل فاقم مقامه كذا هذا وكقول المشتري الجارية  
ثم قال قبلها بغيره فاقول قوله وكذا اردى عن كونه لان الجارية كانت ثابتة  
له فهو يقول كان بغيره فبكر سقوطه فكان القول قوله بدائع  
وكذا لو اشترى جارية وقبضها وباعها بغيره فولدت من المشتري الثاني ثم وجب لها  
المشتري الثاني عيبا كما عند البائع الاول ولم يعلم المشتري الاول فان المشتري  
الثاني يرجع بالنقصان على المشتري الاول والمشتري الاول لا يرجع بالنقصان  
على بائع في قول الامام وقال محمد يرجع هو ايضا بالنقصان على بائع ما صح ان  
دفع جارية وبغضه الى طبيب وقال عالجها فان برئت فمأزود في قيمتها بالهبة  
بيننا فعايجها حتى حوت له اجر المثل فله ما اتفق في ثمن الادوية والطعام  
والكسوة ولا يملك حبسها لثبته اجر المثل بمرارته ولو اشترى  
في دعاء وباع بعضه فهو بمنزلة عبيد باع نصفه وكذا كان في وعائين فهو  
بمنزلة عبيد في وعنه محذوف اذ باع بعض ما في دعاء واحد ثم وجب عيبه  
ما بقي وقيل بغيره ولا يرجع بالنقصان ما في قسمه اشترى جارية ففكر  
بعضه فوجده فاسد لا يستفيع به فله ان يرد ما بقي ويأخذ الثمن والعيب  
القاضي ما يخرج من الجوده الى الرذالة ويوفى اهل الصفة حوائجها  
بائع داره وقاء لم يجر ما منه البائع لا يلزم الا جلا ان البيع بالوقاء وهي  
حقيقة كما لو كانت ارض الرضى بمرارته باع كرمه وقاء  
خه آخر وباعه المشتري بعد قبضه من ارضه بمرارته وسقط غاب فلبائع  
الاول الاسترداد من الثاني لان الثاني الجبسى وان كان للمشتري لكن الثاني  
مبطله فلما لم يخذ ملكه من المبطل فاذا حضر المثل من اعادته  
فيه حتى يأخذ دينه بمرارته ولو باع ارضا ولم يذكر الحاجر ولم يعلم

هذا هو الوجه في قوله  
بغيره فاقول قوله  
وكذا اردى عن كونه  
لان الجارية كانت  
ثابتة له فهو يقول  
كان بغيره فبكر  
سقوطه فكان القول  
قوله بدائع

هذا هو الوجه في قوله  
بغيره فاقول قوله  
وكذا اردى عن كونه  
لان الجارية كانت  
ثابتة له فهو يقول  
كان بغيره فبكر  
سقوطه فكان القول  
قوله بدائع

شرا

شرا في البيع جاز البيع ثم ينظر ان كان خراجها كثيرا مثل ما يورد ذلك عينا  
في الحسن بخير المشتري بسبب العيب وان لم يكن كذلك فلا ضرر وجعل  
اشترى دارا وقبضها فادعى رجل فيها سلما واقام البينة فوعيب  
والمشتري بالجارية ان شاء الله فمكسب الثمن وان شاء الله فمكسب  
اشترى ارض على ان يخرجها ثلاثة دراهم ثم ظهر انه اربعة دراهم او قال  
اربعة ثم ظهر انه ثلاثة البيع فاسد هذا علم ذكر فانه لم يعلم فالبائع جاز  
والمشتري بالجارية ان شاء الله فمكسب الثمن وان شاء الله فمكسب  
على انها جرة من التواش الديوانية وهي ليست بجرة قال بعض المشايخ  
البيع فاسد وقال بعضهم جازة لكنه يجزئ من الرد والامضاء وعلى هذا  
لو اشترى عيانا فانونه كذا فاذا هو اكثر حوائج القصد وجعل لا فاشترى  
هذا الشيء فانه لا يجب فلم يجبه ولم يشتره ثم وجب عيبه ان يرد  
ومثله لو قال اشترى هذا العبد فانه ليس ببيع والمكسب جازها لا بد لعيب  
وفي فتاوى الصوري بهذه العبارة لو قال المشتري ليس بعيب للكون  
اذا راى انتفاء العيوب ولو عتق فقال ليس ببيع لو اذ بان انتفاء العيوب  
وفي الجامع الكبير روى قال لا فرق بين هذا وبين فاشترى منى فاشترى وبها  
من غيره فوجده الثاني ابقا فان اردت تحقا باقراره انه قال له البيع اشتره  
فانه ابيع لا يقبل هذا منه ولو قال له ابيع عند البيع بعث منك علم انه  
ابيع ههنا بركة لانه جواب وكذا لو قال ابيع بعث منك اني بريء من ان  
يكون اقرارا ولو قال عياني ربي خه لا باع لم يكن اقرارا لعدم الاشارة  
صلاصه اشترى ما عليه من الدين وما يعلم ان لا دين عليه لا يبيع  
لتسليمه لا يتصور ان يكون ثمنه فاسد كالبائع بل انى او علم ان لا يبيع بمرارة



هذا هو الوجه في قوله  
بغيره فاقول قوله  
وكذا اردى عن كونه  
لان الجارية كانت  
ثابتة له فهو يقول  
كان بغيره فبكر  
سقوطه فكان القول  
قوله بدائع



اشترى غلاما او رافو جده مخلوق الله نوعيب اشترى عبد الله جده و  
 انه مخلوق الله وانكر البايع فاقول قول البايع وانا ثبت المشتري انه مخلوق  
 الله اليوم فان لم يكن اياه على البيع وقتا يتوهم فخرج الله عند المشتري ان  
 يرد له لان ثبت كونه عند البايع وآن كان اياه على البيع مثل ذلك الوقت  
 ليس له الرد ما لم يبع البيعة انه مخلوق عند البايع او يتخلف فيشكل عكسه  
 رجل باع دارا ولا فنيها ميسل ماء فزني صاحب الميسل ببيع الار قالوا  
 ان كان له رقبته الميسل كان له صاحب الميسل حتى ان كان له هو جوي  
 الماء فقط فلا قط له صاحب الميسل حتى ان بطل اذ ارضه بالبيع ولو لم يبيع  
 الدار وكن قال صاحب الميسل بطلت حق غني الميسل بطل ان كان له هو جوي  
 الماء فقط وان كان له الرقبته لا يبطل حق لان قوله ابطلت حق لا يبرئ ملكه  
 فحان رجل باع عبدا وذهب النسي للمشتري ثم وجه المشتري بالبيع عيبا  
 اشتقوا في ذلك قال بعضهم ليس له ان يرد وقال بعضهم له ان يرد وآن  
 علم بالعيب قبل قبض البيع كان له ردة في قولهم لانه اشتاع عن اتمام العقد عكسه  
 والآخرة وهو ان يعلم بصادره يرد به لان محل بكتا يديه برأيه  
 كل ما ينقص القيمة عند التجار نوعيب وذلك انواع منها ما يكون ظاهرها  
 كالور والثلل والشم والخس والوج والسن الساقطة والساعة  
 والاصبع الزلين والاراضي والقود فحان اشترى حقة مشاة  
 اليها فوجد ردية فالرداة ليست بعيب بخلاف الموجود في ميسرة  
 او عتقة فاعلى العيب ما لا يدخل تحت التقويم وقيل ان النسي ما يقوت  
 جنس المتعة كالبحر وقطع اليد لا قطع اعضاءها وبقاء احداهما  
 الرداة لا يكون عيبا في كل شيء الا الدرهم والزرابن فحان من الار

اشترى رافو جده

اشترى رافو جده لا يرد بالعيب كالاغناق والتدبير ويرجع بالنقصان  
 فنية رجل اشترى حقة فوجد فيها زرابا ان كان الزراب مثل ما يكون  
 في الحقة ولا يرد النسي عيبا فليس له ان يرد ولا ان يرجع بنقصان  
 العيب وان كان مثل الزراب لا يكون في الحقة ويعد النسي عيبا  
 فله الرد **مسألة** وان اراد ان يرد الحقة كلها فله ذلك  
 وان اراد ان يرد الزراب ويرده على البايع بحصة من الثمن ويجب الحقة  
 ليس له ذلك بخلاف ما لو اشترى يسكا فوجد فيه رصا صاعية الرصا هي ويرده  
 على البايع بحصة من الثمن قل او كثر والفرق بينهما ان الحقة لا يرد الزراب  
 والرد الزراب لا يرد الحقة من الزراب لا يرد الزراب ولا كثر المسك  
 فانه يخرج عن الرصا فيمكن التمييز والرد **مسألة** ويبطل  
 حق الرد بالعيب بالعرض على البيع وكذا الوعد على نصفه على البيع ففقدته  
 رد الباقي ولا يرجع بنقصان ما باع والقصور على قول محمد وان قال البايع  
 في بيع الحارة فان انقفت جارية وهي ملك فيها والآرد ما على ليس الرد  
 وجارية المشتري ورهنة وكتانية وليس الثوب وركوب الدابة ولا يرد  
 الدار والاختلاف ليس برضا حتى ان وصده بسط الثوب في السطح  
 وانزل منه ورفع فاذا جازته الاختلاف يجعل فيه رضا وتوركب  
 الدابة ليرد ما اولى بغيرها او ليعلفها لا يكون رضا ولو لم يرد الدابة  
 اذ لم يمكن الرد والسق والاعلاف الا بالركوب وفي اللأل ركبها ليرد ما ليس  
 برضا سواء كان له منه بد او لا وتوافقت فقال البايع ركبها في حقة  
 وقال المشتري بل لا يرد ما عليك فاقول للمشتري والركوب المنظر  
 الياسير كما رضا بالعيب **مسألة** باع بغير افعده المشتري

الحقة على البيع  
 الرد



سبباً فزده فقال له البائع اذهب وتعد ايام عشرة ايام فان برأ  
فذلك البعير وان لم يبرأ فاني لا يكون رداً **قوله** اشترى ارضاً  
فوجد فيها ثقباً على خلاف امثالها لم يرد بعد طفاؤه لم يعلم غرابها  
ولا رضى به **قوله** فتمسك فتمسك الراد بالبيع بالطلو له الرد في  
وفي صائر النظم **قوله** الراد بالبيع بالطلو له الرد في  
لا يكون دليل الرضى بالبيع لانه يجوز ان يكون للمشتري ان لا يقبله  
انه مع العيب بل يصح له ان لا يقبله هذا البين **قوله** لكن الصحيح ان  
ان الاختلاف مرة لا يفسد بالملك والاختلاف في المرة الثانية دليل الرضا  
وقدر الاختلاف في كتاب الاجابات بان يامر بما بان تصعب المتاع السطح  
او ما نزل عن السطح او يامر بما بان تغير طبعه بعد ان لا يكون غشوة او يامر  
بما كان في الطبع بعد ان يكون غيراً فان امره بما كان في الطبع فوق العادة فذلك  
يكون رضا **قوله** اشترى عبداً وبيعوه وحل فارد الموضع  
في يد المشتري فليس له ان يردّه على البائع لكن يرجع بنقصان العيب عنه  
زاد الموضع في يد المشتري وكان اصل الموضع عند البائع ولم يعلم المشتري  
بذلك له الرد **قوله** اختلاف في كونه القوة قديمة ويشهد بقراء  
من الاطباء علم انما لا يحدث مثلاً في المدة التي قبضها المشتري منه تقبل  
شهادتهم ويرد **قوله** ولو علم بالبيع عند الشراء او عند القبض  
لإردّه بالبيع وكذا ان كان بعد قبضه ونقص فيه بعد علمه بالبيع  
ولم يرضه بالبيع وكذا ما دأب القوة او كانت جارية فطلب  
لبنها واكثر صبيها او باع او جردت في شاة او طلب لبنها او قال لغيره  
بها او اعرضه على البيع فهو رضا بالبيع ولو اشترى طيراً فوجد بها

اشترى ارضاً  
فوجد فيها ثقباً  
على خلاف امثالها  
لم يرد بعد طفاؤه  
لم يعلم غرابها  
ولا رضى به

عينا فادها ان ترضع مبيئاً او اتخذها لا يكون رضا **قوله**  
الكون قبل البيع عند الاخذ بالبيع رضا بالبيع في لو قال  
الاخرى العين مبيع فسمعه واقدام مع ذلك علم ثمره فهو رضا بالبيع  
لو كان الخبر عدلاً لا لو كان فاشقاً عند الراد وعندهما هو رضا ولو كان  
جامع القبولين **قوله** واذا حدث عند المشتري عيب ثم اطلع على  
عيب كان عند البائع فله ان يرجع بنقصان العيب ولا يرد العيب  
الا ان يرضى البائع ان يافذه بعينه وان قطع المشتري الثوب وقطع  
او صبغ ادلت السويق بمن ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه فله  
وليس للبائع ان يافذه وخذاشته في عيبه فاشقاه او مات ثم اطلع  
على عيب رجع بنقصانه فان قبل المشتري العيب او كان طعاماً  
فاكله لم يرجع عليه شي في قول الراد **قوله** اشترى جارية  
فوجد بها عيباً فقال البائع اعرضها على البيع فان اتفق البيع والارد  
فلم يتفق البيع لا يملك الرد بعد الوض لان الوض دليل الرضا **قوله**  
ادعى عيباً في المبيع فاصطلى عليه ان يبذل البائع للمشتري ما لا ثم بان  
انه لا عيب او كان مكنه قد برئ استرد بدل الصلح **قوله**  
ادعى عيباً في جارية وانكر البائع فاصطلى عليه ان يرضع جارية  
المشتري البائع عنه ذلك العيب ثم ظهر عدم العيب او برؤه عنه  
فالبائع ان يرجع بما ادعى منه بدل الصلح وكذا الوضال العيب بعد الصلح  
**قوله** رجل اشترى جارية فظهر بها جمل بعد ايام فحسم البائع  
في ذلك فقال له البائع امسكه فان ثبت الجمل فهو له واد  
البائع فلامه او وكيله ليرد الثمن على المشتري ويقبض الجارية وعند ذلك



غاب المشرى فاستقطت سقط استبان خلقه لا قبل من مائة وعشرين يوما  
من وقت تولد البائع ذلك فان السقط يكون من البائع وعليه دفعه وتحرير  
ام ولده فيرد النني لانها اذا جاءت بسقط خلقه ظهر انها كانت حاملا  
وقت كلام البائع لان على الولد لا يتم الا قبل مائة وعشرين يوما فثبتت  
نسبه من البائع <sup>ما كان</sup> رجل باع امه له وبها جعل فقال البائع ليس  
الولدين وهو من غيري فولدت عند المشرى لا قبل مائة وعشرين يوما فادعاه البائع  
جارت دعوته وردت الجارية والولدين ولوا دعاه البائع ثم ماتت  
الام ادعتهم المشرى فثبوتها بطورده ايا البائع وبضمي في الموت  
فثبتها ويرجع جميع النني على البائع صلاحه وكذا قال هذا الولدين  
ثم قال ليس بولدين لا يصح انفس لانه ثبتت النسب لا ينتفع بالنفي وهذا اذا  
صدقه الابن املا اذ لم يصدقه فانه لا يثبت النسب لان هذا اقرار عيا الغير  
بانه فممكن ان اذ لم يصدقه الابن ثم عاد الى التقدير ثبتت النسبة لان اقرار  
الاب لم يطل بحد تصديق الابن وبذلك الاب الاقرار فاقام الابن البيينة  
انه اقرارا بانه يقبل البيينة لانه اقرارا على نفسه بانه جرده فاما اقراره بانه جرده  
فغير مقبول بسقوط جارية مهربت من مولاي يوكام وصد ما يطاها  
ويؤمل عنها فظهر بها جعل فولدت بعد سنة اشهر منه مهربت ومات الولد فلما  
علموا به ان كان كانت الجارية مهربت اليهم بها اد كانت الجارية عقيمة  
لم يظهر منها فخرج في الوجه الاول في سنة منه بيها لانه الغالب انه خرج في وجه  
اشا لا يثبت النني بسببها ويشي ان يشهد انها ام ولده فيجوز البائع بعبوته  
هذه احق لازم ديانة لانه الغالب انه منه اذ النول ليس يعتمد عليه لانه  
وان غل فيجوز عاقل ان يقول تعلق واقعات صامى جارية جيل

استبان الاقرار على الغير  
وعلى نفسه

صلى الله عليه وسلم

اقرولا بان حملها منه فانها تصير ام ولده وكذلك اذا قال ان كانت  
جبل فلو نفي فولدت ولدا او استقطت سقطا استبان خلقه او بعض خلقه  
واقربه فانها تصير ام ولده اذا جاءت به لا قبل مائة وعشرين يوما  
الولادة فشهدت عليها ادعاء جاز ذلك ويثبت النسب بتصديق الجارية  
ام ولده رجل قال لامة حملت بنيه حملا اد جعلت بنيه بحمل تصير ام ولده  
ولا يصدق في ذلك انه كان ريكا وان صدقته لامة في ذلك وتو قال  
ان ما في بطني جاريته منه او قال الذي في بطنيها منه ولم يثبت ذلك الا جعل  
ثم قال بعد ذلك انها كانت ريكا وصدقته الجارية فله امه تباع لوجود  
الاقرار بحمل والولدين الفصل الاول دون الثاني رجل قال لجارية  
وقد ولدت هذه ام ولدين ان كان القول في الحق تصير ام ولده سواء  
كان معها ولدا او لم يكن وان كان القول في حضي الموت فان كان معها ولده  
تصير ام ولده يعتق من جميع المال وان لم يكن معها ولده فثبثت ولو قال  
جاريته ان كان في بطنيك علام فلو نفي وان كان جارية فليس ثبت  
نسب الولد علما او جارية عصبه الصادك  
الطريق كونه رجوع النقصان وهو ان يقوم للبائع صحف لا عيب  
وبقوم وبالعيب فان كان ذلك العيب ينقص عشر الفية كان النقصان  
عشر النمن وان كان ينقص ربع النمن في النني كذا ان كان  
وتغير النقصان ان يقوم وبه عيب بعشرة وبلا عيب بعشر فيرجع  
نصف النمن والعيب ينقص عند التجارة وفي المعايضة ان النقصان  
عشر القيمة ربع بعشر ما جعل ثمنه والمتقوم لا بد ان يكون اثنا عشر ان  
بلفظ الشهادة بخفة البائع والمشرى والمتقوم الاهل في كل حرفة

ويصح استبدال المقتوه والخون  
وان لم يرد بها الدون

نقصان النمن

نقصان النمن



وطريق حوزة النقص ان يقوم البائع بعيبا بالبيع القديم وسلبا منه ونقصه  
العيب ان عشرة القيمة البينة يرجع من البائع عشر الثمن وان كان خيرا  
وان كان رجا فربما وان كان ثلثا فثلثه كما اذا اشترى ثوبا بعشرة فقيمة  
ما به نقصه العيب ان كان عشرة يرجع من الثمن واما وان كان عشرة فربما  
**مسائل المتعلقة بالثمن وتغيره**  
**والتاجيل** الدرهم انواع جوار وزيوف ونهرية وسوقه  
واضلفوا في تغير هذه الدرهم قال بعضهم النهرية هي التي تغير في غير دار  
السلطان والزيوف هي الدرهم المشوشة والسوقه صغيرة بالفضة  
وقال عامة المشايخ الجياضة فاحصة تزداد في التجارات ولو شرا شيئا بدرهم  
نقد البلد ولم يقبض حتى تغيرت فان كان لا تزداد في التجارات فليس البيع وهو غير  
ما لو اشترى بالفكوس الرابحة فكرت قبل القبض فان كانت الدرهم والذليل  
بعد التغير تزداد في التجارات الا انه انتقصت قيمتها بالفكوس البيع ولم يكن له  
الا ذلك وعنه ان يوصف انه ان يفسخ البيع في نقص القيمة ايضا وان  
انقطعت تلك الدرهم اليوم كان عليه قيمة تلك الدرهم قبل الانقضاء وعند محمد  
وعليه الفتوى وكذا لو اشترى شيئا فكرت ففسخ البيع عنده لا رجوع وان غلبت  
او خصت لا يفسد ما كان ولو استوفى الفكوس الناقصة او العيب  
فكرت قال ابو حنيفة كاسرة ولا يرد منها وقال ابو يوسف قتلها يوم  
وقال محمد قتلها في اخر يوم كانت رابحة وعليه الفتوى **ما كان** واكره  
ان لا يرد في بلد وقع العقد فيه وعند محمد ان لا يرد في جميع البلدان  
اذا غلبت بان زاد قيمتها فالبائع على حاله ولا تخير المشتري واذا انتقصت  
قيمتها وخصت فالبائع على حاله وبطال به بالدرهم بذلك العيب الذي كان

مسألة  
العيب  
القيمة

والجاء في العيب القابل لو كان البيع في بلد  
قال زائدة عليه فليس على الاصل ان يفسخ  
بما كان

وقت البيع هناك الفكوس والثنى اذا كنت قبل القبض قد  
البائع عند الاصل فلهما وان غلار قص لا فبار لا فربم عند ابو يوسف  
يجب بينهما يوم العقد وعند محمد افرما كرت ولو تقابل ابلد لك وفيها البيع  
رد شرا فيمكن قول الاصل كما في الاستوفى فانه اذا استوفىها ثم فكرت  
فعليه مثلها فنده وعند ابو يوسف بينهما يوم القبض وعند محمد فيها قبل  
والخلاف في كذا في النقص كذا في الاستوفى وبقيته بقول محمد وفيها  
بالمثل **مسألة** ولو استوفىها فكرت رد عنها ان كانت قايما انفا  
فان امكن فعليه رد مثلها فنده وقال لا يجب عليه رد قيمتها لانه تغذر  
ردا كما في قبضها لان المقصود كان ثمنه والمردود ليس ثمنه وله ان يرد  
في القرض جمل عيني المقصود كما ولا يلزم مباداة جنس بجنس وان كان  
**شرح** البائع بالعدا اذا كره يفسد البيع وانما يفسد اذا كان لا تزداد  
في جميع البلدان وهذا قول محمد وعندهما الفاء في بلدة بكفى لفاء البيع في  
تلك البلدة وفي الآيات اذا كان لا تزداد في هذه البلدة وتزداد في غيرها  
لا يفسد البيع لانه لم يملك لكنه تعيب فكان على بائع الجيا راثا قال اعط  
مثل النقد التي وقع عليه البيع واثا في قيمة ذلك فانه وان ازادت  
قيمتها لا يفسد البيع ولا تخير المشتري والجواب في الفكوس كذلك هذا الجواب  
في الفتوى بلا تردد ولا انقطاع وانك وسواء والمقطع انما يوجد  
في السوق الذي يباع فيه **جاءه** ولو قال بطلت الاجل او قال تركت  
الاجل يصير الدين حالا صاحب الدين اذا ذهب الدين منه مديونة وبالمثل  
كفيل فرد المديون الهبة عاذا الدين على المديون ولا يعود الكفالة **جاءه**  
نقص المديون الدين المؤجل قبل حلول الاجل او مات فافض منه تركته في جواب

ولو ان جلا استوفى الدرهم المفسدة على  
يؤدى حيا كان باطلا وكان عليه مثل القبض  
منه جلا ان لا يعرف

المشرون



انه لا يوضع من المراجعة التي جرت المراجعة بينهما الا بقدر ما يقع من الابل  
 قبله ان يقنع بها ايضا قال نعم قنسه وجعل له عملا آخر في مرفق يبيع  
 قطا له فقال المديون ليس عندك الا شيء فتنازع عا فقال الطالب ادع  
 واعط كل شيء كذا او مما فعله ان يافض اليك في الحال لان هذا ليس يتأجيل  
 واتقنا من رجل دفع الدراهم النجارية بغير راسم في المستوفى  
 في بلد لم يقدر على ذلك الدراهم قال ابو يوسف وهو قول ابي يونس قد الماسة  
 ذاهبا وجائسا ويستوي من كغيره والابا قد قيمتها قبل هذا اذ القيمة في بلد  
 ينطق فيه تلك الدراهم لكننا لا يوجد فانه يوظف في المسافة ذاهبا وجائسا فاما  
 اذا كانت لا ينطق في هذا البلد فانه يوزن قيمتها وكذا الوبايع بالدراهم النجارية  
 شيئا ثم التقياء في بلد لا يوجد فيها تلك الدراهم فالحاجة في نوادر ابي  
 سماعه عن محمد اذا افترض الوضو المستوفى في بلد لا يوجد فيه شيء اقبله حتى يرد  
 في الموضع الذي استوفى فيه وان شاء افترض بغيره ذلك الموضع رهنه وان ائتمن  
 ان يعطيه القيمة اجمع عليه ما ركان

**المسائل المتعلقة بالاقالة**

**في التلخيص والمقبوض على سائر المسائل** وجعل اثنى  
 منه اربعة او تقابضا ثم قال ببيع اقله حتى اذ ذكركم التلخيص سنة فقال قلت  
 جازت الاقالة دون التاخير وكذا لو قال اقله على ان اضطر عنك خمس دراهم  
 فقال فعلت جازت الاقالة دون الخط ويدفع كل التلخيص هذا اقول محمد  
 ابو يوسف جازت الاقالة على ما سمع من اهل العلم والنقصان من احواله  
 كذا في الخلاف فيما اذا حصل القسح بلفظ الاقالة اما اذا  
 حصل بلفظ الفاسية او التاركة او الرد فلا خلاف فيجعل ساجدا  
 في حق الابل صلاحه الوكيل بالبيع انما يملك الاقالة عنه اذ هو دونه

هذا هو الوجه في الاقالة

اذا لم يقبض التلخيص فاما اذا قبضه فانه لا يملكها اجماعا جامع  
 رجل اشترى من رجل درهما من ثياب معلومة وقبض الحنطة ولم يقبض التلخيص  
 ثم جاء البائع ليقبض منه ما بقي من التلخيص فقال المشتري انه قد علم على يميني غل فرد  
 البائع عليه ما قبض من التلخيص وافذه قالوا لم يكن ذلك اقالة لان الاقالة بمنزلة  
 البيع والبيع لا يكون الا بالايجاب والقبول وان كان بطريق التسليم وهذا ذلك  
 لا يكون الا بالقبض والتسليم من الجانبين وهذا قول بعض المتأخرين اما ما قول  
 البعض قبض احد البعدين يكفي للاستيفاد وهو الصحيح قنسه فان زادة  
 المبيعة بعد القبض زيادة مفصلة يكون الاقالة باطلة لانه لا تصح الاقالة  
 الا بتمام القسح وانما قننا بالقيمة من لان الزيادة قبل القبض مفصلة كانت او مفصلة  
 لا تمنع الاقالة وكذا الزيادة بعد القبض شريطة جمع باع عبدا وسلمه ثم قال  
 للمشتري ادفع اليه العبد فقال دفعت فهو اقالة مسته ولو اثنى به  
 ارضائها اشجار فقطعتا ثم تقابلت الاقالة بجمع التلخيص وليس للبايع من قيمة اشجار  
 شيء وبيع اشجار المشتري هذا اذا علم البائع بقطع الاشجار وان لم يعلم به  
 الاقالة يتخير ان شاء اخذها بجمع التلخيص وان شاء ترك قنسه  
 رجل سادم رجلا ثوبا ثم انما المشتري دفع الدراهم اليه البائع وقبض منه الثوب  
 منه غير ان يجزي بينهما بيع وشرا جاز ويكون هذا بالتسليم وانما  
 رجل ساد سبعة فقال لغيره انظر فيها فاخذ ما ينظر فيها فملكته في يده لا يضمن  
 وان قال انظر بعد ما تنظر ببيع قالوا يكون فاسدا والصحيح انه لا يضمن اذا  
 قال صاحب السبعة كذا فاسكان وفي المحيط افذه ثوبا وقال ان  
 رضىته افذه بعشرة ففاح في يده فعليه قيمة لان المقبوض على سائر الشراء  
 انما يكون مضمونا اذا كان التلخيص مسته قنسه رجل قبض ثوبا فقال له باع

انما يملك الاقالة بالقبض والوقف كذا الوجه  
 في جامع الفصول





اذ ذهب به ان رضى منه اشتريته فضاء في يده لا يضمن شيئا ولو قال له ان  
 رضى منه اقدته بعشرة كان ضمانا فمئة **قوله** التلجئة في البيع  
 ان يظن ابعاء وتواضعها في السر ان يبيع بينهما فالبيع فاسد وهذا صورة  
 بيع الهزل منعقد غير لازم وهو بمنزلة البيع بشرط الخيار وان ادعى احد  
 بيع التلجئة وانكر الآخر فالقول لمن ادعى التلجئة بمئة فان اقام احدى البينة  
 قبلت بيئته ثم المشتري ان اقام البينة ان الدار تلجئة في يده لا يرجع اليه  
 على البائع وان ذكر الشهود فيضمن الثمن وان اقام البينة ان الدار تلجئة  
 يرجع وجيز وفي البسوط اذا تواضع على التلجئة في السر ثم تباعا  
 في العلانية ان تصادقا على انهما تباعا على نكاح الوأضعة فالبيع باطل لانها  
 على انها لم يحضرها بينة عند العقد فحق طهر الجواب البيع باطل ودون العمل  
 عن ابي يوسف وعكرمة ان البيع صحيح **قوله** المسئلة المتعلقة بالحق  
 وجبار الميعوب والمختار استحققت الدار المبيعة يرجع المشتري بالثمن  
 على البائع وبقيمة بناء ولا يرجع على البائع بقيمة البناء ولو اقر له فيها فحق  
 لا يرجع على البائع بثمنه ولا يرجع منه فقيمة البناء والولد عند الاحتجاج بالنقص  
 واحد المتقاسمين اذا سب في نفسه والملك القديم اذا افضل الجارية الاسورة  
 ثم يشتريها منه اهل دار الحارب واستولد ما ثم استحق رجل ما لم يرجع بقيمة الولد  
 على الابن مشتريها ثم اهل والاب اذا اوطى جارية ابنه واستولد ما ثم استحق  
 رجل ما لم يرجع بقيمة الولد على الابن والابن اذا باع دار اليتيم بعينها فحق  
 ثم ادرك الصغير فزاد البيع لا يرجع المشتري بقيمة البناء على احد قال ابو يوسف اذا  
 ادرك الغصب قيمة الجارية المقصوبة ثم استولد ما ثم استحق فله ان يرجع بقيمة  
 الولد على الويا وجيز وتوثر بطلان حوته وكانته في يده فمرة ثم استحقها

مطلب

مستحق

مستحق فليس له ان يطالب المشتري بعتة الطاحونة لانها ليست من اجزاء  
 المبيع بل هي من كسبه وفعله **قوله** جواهر القضاة الذي اذا اشترى  
 دارا في المصر قبل يبيع ان يباع منه ولو اشترى كسرا لم يضمن  
 الاحتجاج انما يوجب الرجوع بالثمن على البائع اذا ثبت الاحتجاج بالبينة  
 اما اذا ثبت باقرار المشتري او بنكوله عن يمين او باقرار وكيل المشتري  
 او بنكوله عن يمين لا يوجب الرجوع بالثمن لان اقراره لا يكون له في غيره  
 وجيز فله المبيع حقا وقسمات بايعه ولم يترك شيئا ولا وارثا ولا وصيا  
 غيره ان يبيع الميت حاضر محله المقتضى وصيا فله المبيع عليه المشتري ثم وصي  
 الميت على ما يبيع الميت وجيز رجل اشترى من رجل ارضي  
 فاستحق ارضها قبل القبض فحق المشتري ان شاء افض الباقية حصته من الثمن  
 وان شاء تركه وان استحق بعد القبض بركة غير المتي بحصته من الثمن والارثاء  
 رجل اشترى دارا وقبضها وبنى فيها ثم جاء رجل واخفها فان المشتري يرجع  
 على البائع بالثمن ويسلم البناء الى البائع ويرجع عليه بالثمن وبقيمة البناء  
 مبنيا يوم يسلم البناء الى البائع وان كان المشتري بنى بلحي والارثاء  
 والذهب فانه يرجع بقيمة البناء يوم يسلم الى البائع فان كان المشتري انفق  
 في البناء عشرة الاف درهم وسكن فيها زمانا حتى غلب البناء وتغير واندم  
 بعضه ثم ربح الدار لم يكن للمشتري ان يرجع على البائع الا بقيمة يوم يسلم  
 البناء الى البائع **قوله** حتى نصف الارث بعا او ثلثه لو كونه  
 بغير المشتري عند تارده البناء ويرجع بكل ثمنه او امكن البائع ويرجع ثمن  
 المستحق شرا كما كانت نصفه فله ان يرد الباقية لو لم يتغير فيه ولم ياكل  
 من ثمره **قوله** جامع الفصولين اشترى ارضا وغرس فيها اشجارا وادركها

جامع الفوائد والتمسك بها على ما ينبغي  
 رجل اشترى طاحونة وكانته في يده  
 جوفه كد لولاه مسئلة صحيحه رجوعا  
 صحيحه رجوعا او استمر اوله در امانه  
 وقف ومال يتيم استغفال الجحيم معه اوله  
 اشجارا او مثلها بغير ديكش فمؤخر  
 بونك او زينة در طاحونة استغفال الجحيم  
 معه اشجارا او زينة بغير ديكش فمؤخر



ثم استخفت بغيره على البائع غير مقلوبة اشترى ارضا فوفى فانفق  
في عمارتها وسوية اكارها وصورها ثم استخفت لا يرجع على البائع ولا  
على المشتري بانفق في عمارتها اشترى دارا فحصرها وطين سطوحها  
ثم استخفت لا يرجع على البائع بقيمة الجص والطين وانما يرجع عليه بقيمة  
ما يمكنه ان يفصله ويهدمه ويسلم اليه اشترى عبدا فوفى فانفق  
عليها ثم استخفت لا يرجع المشتري على البائع بانفق اشترى غلاما او جارية  
عليه ثياب او حمارا عليه برادة لم تذكر في البيع ثم استخفت الثياب او البردة  
لا يرجع المشتري عليه بشيء وكل شيء يدخل في البيع تبعاً لاهله له من الثمن  
ولكن ثمن المشتري فيه كسبه ان غر المشتري البائع فله  
ان يسترد وكذا ان غر البائع المشتري له ان يرد وفي المبنية او دعي  
دللا وبرهين وحكم له به وباعه المحكوم منه افرغم ان المدعي عليه  
جاء برفع هويج والمنزل له وفي يده بفتح الذرع الصحيح كذا في  
كتاب الدعوى من السراية كحيط قال البائع للمشتري  
قيمة كذا فاشتره فاشتره ثم قلدها اقل فله الرد وان لم يفصل  
ذلك فلا دية اذنى صدر الاسلام والرد بغيره وجهها له لغا  
فكسبه اشترى صبرة جذر في حوزتها جز صغار فله الرد  
فكسبه القصادي اذا انفق المشتري من غير المشتري الا في  
يكون ذلك قضاء على جميع الباع حتى لو اقام واحد من الباعة  
على المشتري ببينة بالملك المطلق لا يقبل وكان لكل واحد من المشتري  
ان يرجع على بايعه بالثمن من غير ان يحتاج الى اعادة البينة ولكن  
انما يرجع كل مشتري على بايعه اذا رجع عليه مشتريه حتى لا يكون

على  
الانفاق

الرد

المشتري

للمشتري الاوسط ان يرجع على بايعه قبل ان يرجع عليه المشتري  
الاخر وكذا المشتري الاول لا يرجع على بايعه قبل ان يرجع  
عليه المشتري الاوسط من حصول استردائه  
رجل اشترى عبدا فقبضه وباعه من له فاستخفت من غير الثاني فان  
المشتري الاول لا يرجع على البائع بالثمن قبل ان يرجع عليه المشتري الثاني  
في قول له وقال ابو يوسف له ان يرجع قال لا ثم ان المشتري  
الثاني لو كان ابوا المشتري الاول في الثمن كان الاول ان يرجع  
على بايعه اذا استخف على المشتري الثاني ولو وجد العبد جارا رجع كل  
واحد بالثمن على بايعه قبل ان يرجع عليه فاستخف  
اشترى عبدا واعتقه بمال اخره منه ثم استخف العبد لم يرجع  
المشتري بالمال على المعنى اشترى دارا بعبدا واخذ في الضيق  
بالشفقة ثم استخف العبد بطلت الشفعة وباعه البائع للدار  
من الضيق لبطان البيع اشترى جارية وباعها خافرا ثم  
استخف من يد المشتري الثاني ورجع الثاني على الاول بالثمن  
بالشفقة واراد الاول ان يرجع على بايعه ففأبى بايعه ان يرجع  
لها كانه باعها منه ولا بينة على ذلك فليس له الرجوع على البايع  
دعواه ولا بينة على المشتري فكسبه قال الثوري  
لا معرفة يا بقول فاستخف بقول اشتراه فاذ رجل رجل  
يقول لهذا الثور ولم يعلم به المشتري فحجرت نفسه دلا لا  
بينهما واشترى ذلك الثور له بازيد من ثمن المثل وصرف المشتري  
بعضه الى حاجته ثم علم بالعيب وبما ضيع فله رد البايع بكفنه

المشتري

الرد



من الثمن **قوله** وخرائتي شيئا وغبن فيه غبنا فاقضا  
 فله ان يردّه على البائع بحكم الغبن حكم غير استاده ان في المسئلة  
 روايتين فكان يقضى بالردّه وفقا بالكتاب وقمع البيع بغبن فاحش  
 ذكر الحضاف وهو ابو بكر الرازي في واقعة ان المشتري ان يرد  
 ويباع ان يسترده وهو اختيار ابى بكر الرازي بخي والفقهي  
 الجلال ثم اكثر روايات كتب المضاربة انه يرد بغبن فاحش  
 وبه يقضى **قوله** اشترى جارية على وجهها خبيثة  
 وسفيدة ظنه من حسناتها غلبت وجهها ذال ذلك الحسن فبطل  
 الرد الا اذا ظهر عيب ستره الا سفيداء والخبيثة وهذا هو  
 فقد نص في المحيط ان الفحش في الجوارح ليس بعيب **قوله**  
 وانه اشترى جارية فولدت منه ولدا ثم اتفقوا على فاقضاها  
 غرم الاب قيمة الولد يوم فاصم لانه ولد موزور وهو حرام بجماع الهواة  
 وهمم الله تعالى **قوله** ولا يشترط حضرة المشتري  
 لسماء بينة المشتري حتى انكر البائع البيع منه وعلى هذا  
 العبد اذا تداولته الايدي وادعى حريته على المشتري الا في  
 ورجع البعض على البعض لا يشترط حضرة العبد عند الرجوع  
 بالتمن بل اذا شهد الشهود ان العبد الذي اقام البيعة  
 على حريته باعه هذا منه هذا الكفى وعند بعضهم يشترط حضرة

**جامع القصول**

رجل اشترى جارية فولدت عنده فاستحقها وادخل  
 بيعة فانه ياخذها وولدها وان امر

وان اقر لها الرجل لم ياخذ ولدا لان البيعة مطلق لا لها بينة فثبت  
 لها البيان مطلقا لان الجارية ملك المصحى من الاصل والولد متعلق بيمينه  
 فثبت الاستحقاق فيها فاما الاقرار فليس ببيان وضع بل هو اخبار لا ان  
 الاخبار يثبتون الخبر والمخبر به الملك فثبت دون ملك الولد فثبت الام  
 دون الولد واذا ثبت بالبيعة يثبت الام والولد هل يشترط القضاء  
 بالولد مقصودا او يكفي بالقضاء بالام قال بعضهم لا يشترط لانه تابع فيدل  
 في الحكم تبعاً وقال محمد بن علي خلاف ذلك فانه قال اذا قضى القاضي بالاصل  
 ولم يعرف الزايد لم يدخل الولد تحت الحكم وكذلك لو كان الولد في ملك  
 انسان آخر لم يدخل تحت الحكم ايضا وهذا لان الولد يوم القضاء منفصل  
 عن الام فلم يكن يد من الحكم جامع الصغير ولو ابرأ البائع المشتري عن ثمنه  
 او وجه منه ثم استحق المبيع من يد المشتري لا يرجع شيء على باعه وكذلك  
 بقية البيعة لا يرجع بعضهم على بعض لتعذر القضاء على الذي ابرأه  
 كذا في فتاوى رشيد الدين وفي فوايد صاحب المحيط لا يرجع المشتري الا في  
 على باعه لوجود البراءة وهل يرجع على باعه اختلف فيه المتأخرون  
 قبل يرجع وقيل لا جامع القصولين المشتري لو رجع على باعه وصاح البائع على  
 قليل فلبا بعد ان يرجع على باعه بثمنه وكذا ابرأه المشتري عن ثمنه بعد الحكم له  
 بروجع عليه فلبا بعد ان يرجع على باعه ايضا اذا مانع اجتماع البدل للمبدل  
 في ملك واحد ولم يوجد له البدل عن ملكه ولو حكم المصحى فصح المشتري  
 لياخذ المشتري بعض ثمنه من المصحى ويرفع المبيع الى المصحى وليس ان يرجع  
 على باعه بثمنه لانه بالصلح ابطال حق الرجوع جامع القصول او كونه ماستحق فرجع  
 بعضهم على بعض بثمنه بحكم فانكر البائع ما لباعه بخارج الى اقامة البيعة على البيع في هذه



مسند  
 حيدر

مسند  
 حيدر



وهل يحتاج الى اقامة الرجوعات وعلى الاستحقاق الاول فان علم القاض  
 بتلك الرجوعات لا يحتاج الى اثباتها والا بان كانت عنه فاضل آخر وعنده  
 الا انه فيحتاج الى اثباتها جامع الفصولين الاستحقاق نوعان مبطل للملك  
 كالعتق ونحوه وناقيل للملك كالاستحقاق بالملك فان قل لا يوجب في العتق في  
 الردية والمبطل يوجب في الرديات كلها والاستحقاق الناقل اذا ورد في  
 كل واحد من الباعة لا يرجع الى بائع لم يرجع عليه ولا يرجع على المكفول بل يقض  
 على المكفول عنه وفي الاستحقاق المبطل يثبت لكل واحد منهم الرجوع على بائع  
 وان لم يرجع عليه ويرجع على المكفول وان لم يقض على المكفول عنه **فصل**  
**العمادي المسائل المتعلقة بالاستبراء والجليلة في اسقاط ومن ملك امرئ**  
 ونحوه كالوصية والارث وغيرهما ولو بكرا او مشرقة من امرأة او عبدا ومن حرم  
 الامه او من مال البنتي حرم عليه وطئها ودوا عيه حتى يستبراء بحبضه فحين  
 تحيض وبشره في ذوات شهر ويوضع الحمل في الحامل فان الحكمة في الاستبراء  
 تعرف براءة الرحم صيانة للماء المحرم عن الاختلاط صمد الشيخ وعنه  
 يوسف قال اذا كان ينفقه بفرار رحمها من ماء البائع فليس عليه فيها  
 استبراء ولو باع جارية وسلمها الى المشتري ثم تقايلها البيع في المجلس كان  
 على البائع ان يبرأها وعنه عن ابي يوسف اذا تقايلها قبل الافتراق لا يجب  
 نصراني اشترا جارية نصرانية لا يلزمها الاستبراء فان وطئها ثم اسلم  
 النصراني والجارية لا يلزم الاستبراء حتى تشتري جارية ثم احضل فعليه  
 الاستبراء وحمل بكرة الجليلة لا اسقاط الاستبراء اذا علم ان البائع لم يكن  
 وطئها في هذا الطهر وعنه عن ابي يوسف لا بكرة وعند محمد بكرة رجل اراد  
 ان يزوجه جارية بعد الوطء قال لا فضل ان يستبرأ بها بحبضه ثم يزوجه وكذا

بطلان  
 ما ذكره  
 في الاستبراء

اذا اراد ان يزوجه المدبرة وام الولد ولوراي اداة تزني ثم تزوجه  
 ان حبست من الزنى لا يطأها حتى تصنع حملها وان لم تحبل يستحب ان لا يطأها  
 حتى تحيض وفي شرح الاورد قال العبد على ابن احمد الغوري الحبل التي ذكرت  
 في الذبيرة اسهل الحبل ومن ان الرجل اذا اشترى امه وكاتبها ثم فسخ الكتاب  
 برضاها جاز للمولى الوطء والاستبراء عليه غيبه من اتمامه فان في الفصل  
 وفي المسعودي والمختص من الفقه اذا حرم فرج الامه على مولاهما ثم زال  
 التحريم لم يكن عليه ان يستبرأ بمثل ان يزوجهما ثم يطلقها الزوج او تزني  
 ثم تسلم او يكاتبها ثم تعجز فادى البصر في البتة اذا اراد الرجل ان يزوجه  
 ام ولده ينبغي ان يستبرأ بها بحبضه ثم يزوجهما فان زوجهما قبل ان يستبرأ  
 بها جاز النكاح ولو اعتقها ثم زوجهما لا يجوز النكاح حتى تنفق عدها  
 بثلاث حيض فان زوجهما قبل الاعاق فولدت تولد من الزوج فالولد  
 يكون بمنزلة الام يعتق بموت المولى من جميع المال غيبه الجليلة في اسقاط الاستبراء  
 ان يزوجه البائع او لامن يربطها حاله ان لم يكن لزوجه حرة ثم يبيعها  
 منه فيقبضها ثم يطلقها الزوج فبطل الدخول فيسقط الاستبراء منه  
 المسائل المتعلقة ببيع الاب والام والقاض والوصي مال البنتي وبيع الصغير  
 وشراؤه والغبن البسر والفاصل عليهم اشترى مال ولده الصغير بمثل  
 قيمته او اقل قدر ما يتغابن الناس يجوز والجد كالب عندهم عدم الاب  
 ثم في البيع يكفي باحد الشطرين بعت مالي فلان من ابن فلان فلا حاجة الى  
 ان يقول اشتريت فلان من الاب الثمن بشراة شيئا من ولده لا يبرأ منه  
 حتى ينصب القاض وكيلها يقبضه للصغير ثم بعد ما قبضه باخر القاض بالرد  
 على الاب فيكون في يده وديعه عن ابنه باع الاب مال احد الابنين

وسئل  
 عن رجل

فطلب  
 من المالك

المسائل



مطلب  
العين  
والفرض

وفي العقار

من الآخر جاز باع مال ولده الصغير ثم ادعى ان فيه غشاً فاحتمل تبيع  
وده يتم بغير في الحيوان واكثر من ذلك فاحش وفي العود من يارده وفي  
الواقعات ده دوارده وفي الملتقط عن الحسن بن زياد التغابن اليسير  
في العود من دهم وفي الحيوان ده يارده وفي العقارات ده دوارده  
او امة اشترت لولدها الصغير صنعة من الهاد وقع الشراء للام وليس لها  
ان تمنع الصنعة من الولد ولو اشترت لولدها الصغير على ان ترجع عليه باليمن  
جاز وهذا بمنزلة الهبة استحساناً ببيع الوصي مال الصغير من نفسه ان كان فيه  
نفع ظاهر يجوز وتفسيره ان يبيع القاض ما يتساوى عشرة بنسبة او ثمانية  
او يشرى ما يتساوى تسعة بعشرة وهذا في وصي الاب اما في وصي القاض  
لا يملك ذلك الوصي لا يملك اقراض مال اليتيم والقاض يملك واختلفوا في الاب القاض  
ان الاب بمنزلة الوصي وللاب والوصي والقاض ان يبيع مال اليتيم ويودع ويطرح  
السلطان من مال اليتيم ان الوصي يعذر على دفع الظلم من غير شيء لا يجوز ان يعطى  
وان اعطى ضمن وان كان لا يعذر الا باعطاء المال لان يعطى صيانة للباقي  
ولا يضمن الوصي اذا باع عقار الصبي بمثل القيمة يجوز في ظاهر الرواية وقال  
شمس الابنة الحلواني هذا جواب السلف اما جواب المتأخرين انما يجوز با  
الشرايط الثلاثة اما ان يرغب المشتري بصعق قيمته او للصبي حصة في ثمنه  
او يكون على المبتدئين لا فاء الاب و عليه الفتوى وفي السير الكبير لا يجوز  
للقاض بيع مال اليتيم من نفسه ولا بيع مال من يتيماً لان بيع القاض قصداً وانه  
لا يصلح قاضياً في نفسه ولو زوج اليتيم من نفسه ومن ابنة لا يجوز وكذا  
اذا زوجها ممن لا يقبل شهادته ولو اشترى القاض مال اليتيم من الوصي  
او باع مال من اليتيم وقبل الوصي يجوز وان كان وصياً من جهة القاض لان

الوصي

مطلب  
طعن الكفا  
مال اليتيم

لان الوصي نائب عن الميت لا عن القاض اشترى الاب من ولده الصغير ثم وجب  
عيباً ليس له الرد حتى ينصب القاض خصماً عن الصغير خاتمة الفتاوى وفي  
القصوى اذا كان في التركة دين فباع الاب والجد العقار والودع ليس له  
ذلك بخلاف وصي الاب فان يملك البيع لقضاء دين او لتفدية وصية قال الامام  
الحلواني كلف هذا فان لم يتركه في الاصل فانه اقام الجدة مقام الاب ههنا  
وقال فيها اذا ترك وصياً واباً فالوصي اولى فان لم يكن فالاب والفتوى عليه  
بترتيب باع الوصي عبداً فادعى المشتري عيباً ولا يبيته له كلف القاض على البتة  
والوكيل على العلم لان العبد في يد الوصي فيعلم بالعيب ظاهراً بخلاف  
الوكيل قسمة الاب والوصي اذا باع مال الصغير ليس له نفسه يجوز كما يجوز  
ان يرهنه ليس له نفسه لان مطلق التصرف في مال اليتيم فيه منفعة كزوج الام  
ونحوه يجوز وفي جواز الرهن والبيع له فيه فائدة لانه لو لم يرهن ولم يبيع  
يحتاج الى الحفظ المأبودة او يبيده غيره فيخاف عليه التلف فاذا باع ولم يضر  
ثم كسب عليه التلف لانه ضمنه فيمنع به اليتيم فيجوز وذكر في آخر وصايا  
شرح الطحاوي الاب اذا كان محتاجاً لا بائساً ان يأكل من مال الصغير  
على قدر حاجته ولا يكون مضموناً عليه والوصي ليس له ان يأكل منه وان كان  
محتاجاً الا اذا كانت له اجرة في ذلك فما كل قرار اجرة وذكر شمس الاية  
الشرعية في باب فيما يأخذ من مال ولده الصغير لا يكون غاصباً ولكنه ان كان  
محتاجاً فلا ان يأخذه بغير شيء ليصرفه الى حاجة فان لم يكن محتاجاً فلا ان  
يأخذه ليحفظه ولا يكون قابلاً في حقه حتى يستهلك من غير حاجة فيمنع يكون  
محتاجاً وقد اجمعوا على انه يجوز للاب ان يبيع عقار الصبي منقوله في نفقة  
نفسه وذكر في نفقات شرح الطحاوي للاب ان يبيع من منقولات ابنة الكبير



الغائب بقدر حاجته في النفقة فصول استرش الوالد لا يصلح بائعا وشرا  
 من نفسه الا الوالد والجد عند عدم الاب فانها يمكن ان تكون القيمة او شيئا من  
 في طاهر الرواية ويكتفي بعبارته واحدة كقول بعت عبدا واشترت عبدا  
 بعت عبدا بن عبد الله والشاخص يشترط عبارتين ويكون اصيل في حق نفسه  
 عن صغيره قاضي خان في الوصايا فاذا بلغ او بلغا فالهبة عليه اختار الاما  
 صاحب الهداية ان الاب يملك شراء مال الصغير لنفسه بمثل القيمة او بغيره ليعين  
 والوصي لو اشترى بمثل القيمة او بغيره لا يجوز اجماعا وبالكثير يجوز الا عند  
 محمد وان باع الاب عبدا الصغير بالقيمة العدل من غيره ان محمودا او مستورا  
 وان مفدا لا ونقصه اذا بلغ الا اذا كان خيرا بان باع بضعف قيمته وفي  
 بيع منقول روينا في رواية لا يجوز الا ان يكون خيرا او اختيارا للصحة  
 وفي رواية يجوز ولو وضع الثمن على يد عدل بزازير الوصى اذا اشترى باليتم  
 لنفقة يجوز اذا كان خيرا لليتم وتفسير الخبر ان يشترى ما يساوي عشرة نجسة  
 عشر او يبيع مال نفسه من ما يساوي خمسة عشرة فهو خير مما فوقها لا وهذا  
 ما يحتفظ به في فصول عمادي في الوصى مال اليتيم بغيره فاحسن فهو باطل لا يملك  
 بالقبض قال نجم الائمة للكل من موقوفه فيه وصح للوصى بيع عقار اليتيم بمثل  
 قيمته ويقتى بانه لا يجوز الا بضعف قيمته او بضرورة ومن جعلها ان يرب  
 مؤنة العقار على غلته جامع الفصولين مال المتعلق ببيع القاض مال القاض  
 واقراضه وبالصرف في مال المفقود من الايداع وغيره وبزوجه امة الغائب  
 والمجنون للقاض اقراض مال الغائب له بيع منقول لو خيف تلفه ولم يعلم مكان  
 الغائب لا لو علم او يمكن ان يبعث اذا خاف التلف القاض لا يملك تزوجه امة  
 الغائب المجنون وقتهما ولان مكانتهما ويبيعهما للقاض ولا يبيع مال القاض

المسألة

مال الغائب فيه لو كان المديون غائبا لا يبيع القاض ماله عند اية حنة  
 وقا لا يبيعهما واما العقار فلا يبيعه عند اية ح وكذا قولها في الطاهر عند  
 ان لا يبيع كرهه وذا هذا الخلاف يبيع عند حنة في نفقة احواله وفي العقار عنها  
 روينا للقاض يبيع حق المفقود وامة لا لو كان المالك غائبا بغير مفقود  
 جامع الفصولين وفي الحديث ما خيف عليه الفاسد من مال المفقود فالقاض يبيع  
 لانه اوجب الى الحفظ ولا يبيع القاض رقيقه وعقاره وان فعل نفقة ولو باعها  
 لنقصا دينه جاز وكذا لو علم حيوة لكنه لا يرجع منه سنين فيه وفي ادب  
 القاض عن غيب الرواية القاض يبيع عند المفقود ومنقول ولا ينبغي ان يبيع  
 ولو باع جاز فصول عمادي المفقود حتى في حق نفسه حتى لا يورث عنه ماله ولا يورث  
 احواله بزوجه اخو وميت في حق غيره حتى لا يورث من واحد ولا يقسم ماله  
 بين ورثته مالم يبين موته بنفسه او يبلغ مبلغا لا يبعث اقراة اليها عادة  
 وذكر الحسن النخعي مقدرة بمائة وعشرين سنة من مولده وعن ابو يوسف  
 مائة سنة وقيل تسعون سنة فاذا مضت كل المدة ورثته من كان  
 حيا من ورثته دون من مات قبل مضتها وان مات مورثه قبل انقضاء  
 هذه المدة يوقف نصيبه فاذا انقضت هذه المدة رد ما وقف على  
 ورثته الميت وجعل كان المفقود لم يكن وجيز لا يقض القاض على المفقود  
 بدين لو لم يمس للقاض ان يقض في مال المفقود ولا عليه شيء من احكام  
 المو في حق يبرهن على موته القاض لو اخذ ودية المفقود ممن هو بيده  
 ووضعها عند نفقة لا بأس للقاض ان ينصب عن المفقود وصيا للطلب  
 ديونه من غير يدي ولا ينصب عن الغائب جامع الفصولين وان كان له  
 ودية عند غيره او دين على انسان والمودع والمديون مقر بالمال و



وبالتكاح او لم يعرف ان كان مقرا بهما والتكاح طاهر عند الغرض بقض لها  
بالنقطة وبأرضها كغيرها حلقها ان لم يعط نفقتها وان لم يعرف المودع  
المال والنسب الزوجية ولم يعلم الغرض بذلك فاقبعت البيعة على المودع لم يقبل  
ولم يوفى النفقة على زوجها الغائب جبر ففقدت الامة من مولاها ولا تجز نفقة  
وجف عليها الفاضلة فللقاض ان يبيعها او يزوجها من امرأة ثقة وليس  
تزوجها قينة المسائل المتعلقة بالسلم ببيع الشيء على ان يكون ديناً على  
البائع بالشرايط المعبرة مشرفاً فالبائع يسمى مسلفاً والثمن رأس المال  
والبائع مسلفاً الى المشتري رتب السلم صدر الشريعة لا يجوز السلم عند قيامه بقطع  
من حين العقد الى حين الاجل حتى لو كان منقطعاً عند العقد كما اذا سلم  
حديثة قبل صدقها او عند تمام الاجل او فيما بين ذلك لا يجوز وقال الشافعي  
يجوز اذا كان موجوداً عند تمام الاجل لانه وقت وجوب التسليم ولا معنى  
لاشترطه قبل ذلك وان ان القدرة على تسليم المسلم فيه حال وجوبه بشرط  
بلواز العقد وكل وقت بعده يحتمل ان يكون وقت الوجوب بان يموت المسلم  
فيجل الاجل فيشترط دوام وجوده ليسوم القدرة على التسليم وانه لا يقطع  
ان يوجد في الاسواق وان وجد في البيوت شرح مجمع ويشترط ان يكون المسلم  
موجوداً من وقت عقد الى حين محال حتى لو انقطع فيما بين ذلك انشاؤه  
رأس المال وان شاء تربص اذ اكرهه لا يقطع ان لا يوجد في سوقه الذي  
يباع فيه وان كان يوجد في البيوت ولا يجوز في طعام فريته بعينها ولا في الاطعم  
التي لا يوجد كالاسلم الرطب في خراسان لا يجوز في المسائل المتعلقة بالشفعة  
وبغيرها الشفعة واجبة للخليط في نفس البيع ثم للخليط في حق المبيع كالشرب  
والطريق ثم للجار وليس للشريك في الطريق والشرب بشفعة مع الخليط في نفس

المبيع وان سلم فالشفعة للشريك في الطريق والشرب فان سلمها احد الجار  
والشفعة يجب بعقد البيع وتنفق بالاشهاد ويملك بلا اذات سلمها للشريك  
او حكم لها حكمه واذا علم الشفعة البيع شهد في مجلسه ذلك على المطالبة  
ثم يهتف من فيشهد على البائع ان كان المبيع في يده او على المتاع او عند العقار  
فاذا فعل ذلك استوفت شفعة ولم يسقط بالتأخير عنه ابي حنيفة نزهة  
وقال محمد ان تركها شهراً بعد الاشهاد من غير عذر بطلت شفعة وقال  
ابو يوسف ان ترك مجلس او مجلسين بطلت الشفعة والشفعة واجبة  
في العقار وان كان مما لا يقسم كالحمام والارقي والبيت الصغير والشفعة  
في الوضوء السفن والمسلم والذئ في الشفعة سواء نافع دار في بربر جل  
اقراها لا فنيبت بجنها دار فطلب المولى الشفعة فلا شفعة له حتى يقيم  
البيعة لان الدار له ولو اقر البائع بهم من الدار للمشتري ثم باع منه بقية الدار  
فلا شفعة للجار وقال بعض مشايخ الجار الشفعة لا لصاحب الحائط رطل وجب  
او نصفه في الحائط الذي يلي داره على رجل وسلم اليه ثم باع ما بين فلا شفعة  
لجاره وان طلب الجار يمان المشتري بالله انه ما وجب فزار من الشفعة على  
التلجئة فعليه الجير وان نكل فالشفعة للجار وان خلف فلا شفعة لتظيره  
رجل اشترى صنعة عشرة هاتين كثر وتسعة اعشارها بقرن قليل  
فلا شفعة الشفعة في البيع الاول دون الثاني وليس للشفيع ان يخلف  
المشتري بالله ما اردت بذلك ابطال شفعتي وان يخلف بالله تعالى  
ان البيع الاول ما كان تلجئة ويجوز ان قام المشتري ببيته ان الشفعة علم  
بالبيع منذ زمان ولم يطلب الشفعة فقام الشفعة بيته انه طلب حين  
علم بالبيع فالبيته بيته الشفعة في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف البيته

على ان يرضى بشفعة  
فلا شفعة لجار في داره

الهدية اذ اكرم السائل بالهدية  
يطلب الشفعة بطلت الشفعة لانه  
ليس بهبر



بينه المشتري اذا قال الشفع للمشتري حين لقبه انا شفيعك اخذ الدار منك بالشفعة  
بطلت الشفعة حينه رجل اشترى دارا فلقب شفيعها والمشتري مع ابيه فلم يشفع على  
ابيه قبل ان يطلب الشفعة تبطل شفعة وان سلم على الابن لا يبطل شفعة  
لان يحتاج الى الكلام مع المشتري والكلام قبل الكلام مكره غيبه ولو ساءم  
الشفيع الدار من المشتري او ساءم او يوليها او استأجرها منه او اخذها  
فزارعة او معاملته وذلك بعد علمه بالثراء بطلت الشفعة **وجيز** رجل اشترى  
كرما ولا شفيع غائب فانثرت الاشجار فاكلها المشتري ثم اتى الشفع واحد  
الكرم المشفوع به فخذ اعل وجهين اما اذا كانت الاشجار وقت القبض  
ذات ورد ولم يسد من الورود طلع او بدت فحق الوجه الاول يسقط شئ  
من الثمن وفي الوجه الثاني يسقط بقدر ذلك ويعتبر قيمته يوم قبض للمشتري  
الكرم لان في الوجه الاول لاحص له وفي الوجه الثاني له الحصة من الثمن  
واقعات حسان المسائل المتعلقة بالاجارات وبصحتها وفسادها وخاؤها  
واخذارها رجل استأجر رجلا يعلم عبده اوله الحصة فيه روايتان فان  
بين لذلك وقتا معلوما او يشترط ان لا يجارة على كل حال ويستحق المسمى  
تعليم الولد او لم يتعلم وان لم يبين لذلك وقتا لا تقع الاجارة ولا اجر المثل  
المثل ان تعلم الولد او العبد وان لم يتعلم فلا شئ له واذا استأجر رجلا  
لتعليم لا تقع الاجارة عند المتقدمين ولا اجسر له بين لذلك وقتا او لم يبين  
ومتشاخ بلج جوز واحد الاجارة حتى ملك عن محمد بن سلام انه قال  
بسمير باب الورد باجرة المعلم وقال الشيخ الامام ابو بكر بن محمد بن الفضل  
انما كره المتقدمون الاستيجار لتعليم القرآن واخذ الاجرة على ذلك لانه  
كان للمعلمين عطيات في بيت المال في ذلك الزمان فكان لهم زيادة رغبة

في احوالهم واقامة الحنة وفي زماننا انقطعت عطاياهم وانتقضت رغبت  
الناس في امر الآخرة ولو اشتغلوا بالتعليم مع الحاجة الى مصالح المعاش فخل  
معاشهم فقلنا بعه الاجارة ودوجب الاجر للمعلم بحيث لو امتنع الولد عن اعطاء  
الاجسر حبس فيه وان لم يكن بينهما شرط يؤمر الولد بتطيب قلب المعلم ورضائه  
وقال الشيخ الامام محمد بن الايم السرخسي رحمه الله ان متشاخ بلج جوز ولا جارة  
على تعليم القرآن واخذوا بذلك ولو استأجر رجلا يعلم غلاما وولده شعرا  
او ادبا او خطا او حسابا او دجاء او حرفة من الحياطة ونحوها ان يبين  
لذلك وقتا معلوما جاز ويجب للمسمى تعلم في تلك المدة او لم يتعلم وان لم يبين  
لذلك وقتا كانت الاجارة فاسدة حتى لو تعلم يجب اجر المثل وان لم يتعلم لا يجب  
شئ قاض فان رجلا استأجر نظير سنة بائة درهم على ان يكون كل الاجسر  
بمقابلته الشهر الاول ما بعد الى تمام السنة فوضع بغير اجر فارضعت شهرين  
ونصف فمات الصبي قال يقسم اجر مثلها سنة على الشهرين فما اصاب شهرين  
ونصف من ذلك كان لها ذلك ويرد الباقي لان هذه اجارة فاسدة فكان  
لها اجر المثل لكن لا يزاد على المسمى قاض فان واجارة الحام جائزة وحرمته  
على الاجر ولو اشترط المدة على المستأجر فسدت الاجارة وجيز الاجارة  
اذا كانت فاسدة ووجب اجر المثل حل يجب بالغا ما بلغ ينظر ان كان فساد  
الاجارة لجهالة المسمى من الاجر او لعدم التسمية بغير المثل بالغا ما بلغ  
لما لو استأجر حائونا او دارا سنة بائة درهم على ان يرضها المستأجر  
يجب اجر المثل بالغا ما بلغ لانه لما شرط المدة على المستأجر صارت المدة من الاجر  
فيصير الاجر مجهولا اما اذا كان فساد الاجارة بحكم شرط فاسد كان له  
اجر المثل ولا يزاد على المسمى غيبه كل جهالة تؤثر في البيع للفساد تؤثر في الاجارة



ويفقد العقد بها سواء كانت في الاجرة او المدة او العمل ومتى فسدت  
والفساد لعدم المستحق او لمهالة الاجر يجب اجر المثل بالغا ما بلغ نرازيه  
ولو استأجر رجلا لينذهب الى البصرة فيجئ بعباءة فوجد بعضهم قد مات فجا  
بمن بقى ذكر في الكتاب ان لا اجر يجب له ذلك وان استأجر لينذهب بطعام  
لما فلان بالبصرة فذهب بالطعام ووجد فلانا قد مات فرد الطعام لاجر  
لانه نقص عمله ولا يجب لاجر كالحياط اذا حاط ثم فحق وان استأجره لينذهب  
بكتاب لفلان ويجي بجوابه فذهب بالكتاب فوجد فلانا قد مات فرد الكتاب  
لاجر له قال محمد بن عيسى اجر الزعاب ولو استأجر رجلا لينذهب الى موضع كذا  
ويودي رساله الى فلان فذهب فلم يجد فلانا كان له الاجر مقابل بالرضا  
لا بتبليغ الرسالة **قاصد** فان الاجر والمستأجر اختلفا فادعى المستأجر ان  
الاجر خمسة دراهم وقال الاجر عشرة دراهم فانها يتخالفان وانهما بكل  
لزم دعوى الآخر ويبدأ بيمين المستأجر فاذا اختلفا فتح القاضى العقد بينهما وانهما  
اقام البيعة قبلت بيعة وان اقاما يقتضين بيعة الاجر لانه ثبت في نفسه كذا لو اختلفا  
في المدة او في المساحة فخرطان ولو دفع الى صباغ ثوبا ليصبغه ثم جده الصباغ  
وخلف ثم جاء بالثوب مصبوغا ان كان صبغه قبل الخود قال الثوب لصاحبه فلا اجر  
وان صبغه بعد الجهد ويكره صاحب الثوب ان شاء اخذ الثوب واعطاه ما زاد  
الصبغ فيه وان شاء ترك الثوب عليه وصغره فيه ثوبا بيضا كان الغضب  
وكذا القصار ولو اختلف الحياط مع صاحب الثوب فقال الحياط انا خطيت  
وقال رب الثوب انا خطيت فان كان الثوب في يد رب الثوب او في بيته قال  
قوله مع يمينه ولا اجر للحياط وان كان الثوب في يد الحياط او في بيته كان  
القول قول الحياط مع يمينه ولا اجر وان اختلف الحياط مع رب الثوب فقال

ان اجره في بيته

رب الثوب ان يقطع قبا وقد خطت قميصا فقال الحياط لا بل ارجعني ان قطع  
قميصا كان القول قول رب الثوب مع يمينه وهو باختيار ان شاء اخذ القميص  
واعطاه اجر مثله وان شاء صغره فيه الثوب غير مقطوع ولو دفع الى صباغ  
ثوبا ليصبغه بالعصفه ففعل ثم اختلفا في الاجر فقال الصباغ علمته بدرهم  
وقال صاحب الثوب بدرهين فانيهما اقام البيعة قبلت وان اقاما يوجب البيعة  
الصباغ وان لم يكن لهج بيعة ينظر الى ما زاد الصبغ في قيمة الثوب فان كان  
درهما ادا اكثر لو خذ يقول الصباغ ويعطيه درهمين بانه ما صبغته  
بدرهين وان كان ما زاد الصبغ فيه اقل من درهمين كان القول قول رب  
الثوب مع يمينه **قاصد** فان قال للطيان اصلح هذه الخراب بعشرة فلما اخذ  
في العمارة زاد الخراب فعمل الزايد ايضا لاشي له غير العشرة **نرازيه**  
استأجر رجلا ليحمله في هذه الساعة بيتنا او بيتين ذا سقفين او سقف  
وبين الطول والعرض والذى يقال له شكر داد لا يجوز نرازيه بيتهم الاب  
له ولا ام له ايضا استعماله اقرباؤه مدة في اعمال شتى بلا اذن الحاكم وبلا  
اجارة له طلب اجر المثل بعد البلوغ ان كان الذي يعطوه من الكسوة والكفاية  
لا يساوي اجر المثل نرازيه استأجر نجارا يؤثما الى الليل فاحده آخر الى ان يفر  
وداة بدرهم فاتفقوا ان علم ان اذ اجر لا يحل وان لم يعلم لا بأس ونقص  
من اجر النجار قدره الا ان يجعله في كل دالا للواحد ان يرى قيمته غيره فان  
يجب الاجر كاملا ويأثم ولهذا قالوا الخاص لا يلبس ان يواجر نفسه من آخر  
في مرتها ولو اجر من آخر فيها لاجرة الثانية ايضا ويطلب له الاجر ولا  
يتصفق به وان كان منافع برز مشقون حتى العزوف في الولو الجية بخلاف  
ما اذا استأجره يؤثما للحصا او للخدمة فخصه بعض اليوم ادا ضم لغيره







ولو هلك قال رهن الاول لو شئ ضمن الاول ففخانه رهن ويهلك في مدة  
 الثانية بدين القضا من اذ الملك بفخانه فكانت رهن كانه ملك نفسه ولو ضمن  
 الثانية ففخانه رهن عند الاول وبطل الرهن عند الثانية ويرجع الثاني  
 على الاول باضمن وبدينه ولو رهن الاول باذن الراهن صح الرهن الثاني  
 وبطل الاول وصار كان الرهن الاول استعارة مال الراهن الاول للرهن  
 جامع الفضولين ولو حدث بالعين عيبا يؤثر في الاختلال كرهابا صدك  
 العين من العبد المتأجر وسقوط حايطة لا يقر بالسكنى فالتأجر ولاية الفسخ  
 انشا وفسخ وان شئ استوفى المتفعة مع العيب يلزم جميع البذل فان بني  
 الاجر ما سقط من الدار لا خيار للمتأجر واختلف المشايخ في الانفاخ بدون  
 فخر اذا اهدمت الدار وانقطع ماء الرحن وانقطع الشرب من الارض  
 قيل ينفخ بهذه العوارض وقيل لا ينفخ بدون فخر وهو الواقع وعلى هذا  
 ان الاجارة هل تنعقد على الصغر للسكنى قبل لا ينعقد وقيل تنعقد والخييار  
 قال محمد في السفينة اذا انقضت وصارت الواثم ركبها المالك ثم يجر على  
 تسليمها للمتأجر والحاصل ان اذا اهدمت الدار وسكن في العروسة  
 لا يجب الاجر ولو اهدمت بيت منها وسكن في الباقي لا يسقط شيء من الاجر  
 اجر دارا على ان فيها ثلاث بيوت فاذا فيها بيتان يجب ان يجر ولا يسقط  
 شيء من الاجر وفي المنتقى استأجر دارا فاهدم بيت منها يرفع عند الاجر  
 بخصه ولكنه خلاف ظاهر الرواية من حكمة المحيط وان دفع الى خياط ثوبا  
 ليقطع قباء محشوا ودفع اليه البطانة والقطن فعل الخياط ذلك ثم اختلف  
 فقال ثوب الثوب ليس هذا بطانة كان القول قول الخياط مع يمينه ولو دفع الى خياط  
 ثوبا ليقصره بدرهم فاعطاه القصار ثوبا فقال هذا ثوبك وقال صاحب الثوب

ليس

ليس هذا ثوبه كان القول قول القصار في قوله 2 وكذا لو كان القصار يبيع الثوب  
 لان قوله 2 القصار راين وكذا لو كان يجره فخره القسوى على قوله ولو دفع ثوبا  
 الى خياط ليجعل في موضع كذا فخل فقال رهن المتاع ليس هذا متاعا وقال الخياط هو متاع  
 قال ابو يوسف القول قول الخياط ولا اجر له الا ان يصيبه قد الاحر وبأخذ النوع  
 الواحد والنوعان فيه سواء الا انه في النوع الواحد لا يلزم الاجر قاض خانا  
 استأجر خافوا تبو في السوق ثم كسد السوق حتى لا يمكن التجارة فله فسخ  
 الاجارة لانه عذر استأجر عانا في بلدة ونفوا الناس عنها وطلت  
 البلدة لفئة لا اجر عليه فتيه في بده خان بالاجارة فقطل للفئة ونفوا  
 الناس يجب من الاجر قدر ما كان منتفعا من الجاوى ومساواة الاجر  
 والقول من المردا حياجه الى سكناه ليس بعذر مسافة المتأجر والقيام  
 عن السوق بدين ادا فلاسه عذر في نقص الاجارة وليس ان يبا وبأجر  
 المتأجر حتى يتخذه واردة التحول من ذلك البلدة والى تجارة اخرى عذر  
 ويقو المستكر من السوء عذر وقعود الخياط ليس بعذر رجل تجار دابة  
 ثم اشترى دابة فهو عذر في نقص الاجارة وجيز ولو اظهر المتأجر في الدار  
 شيئا من اعمال الشرب كشرب الخمر والكل الربوا والزنى واللواط فانه يوم المجرم  
 وليس للآجر ولا الجير لزمان يخرجوه من الدار وكذا لو اتخذ داره ماوى للصوم  
 في خزان رجل اظهر الفسق في داره ينبغي ان يتقدم عليه بلا للعذر  
 ان كف لم يتوصله وان لم يكف قال امام بالخيار ان شأجه وان شأ  
 زجره وان شأ دابة اسواطا وان شأ زجره عن داره وعن عذر رهن  
 احرق بيت الخمار وعن الامام الزاهد القصار احرقت بيت دار الفسق  
 بسبب الفسق خزان استأجر دكانا تبرزى كنهه ثم براله ان يقوم من هذا

بلغ



من هذا العمل ويجعل عملاً آخر فهو من مبدء استأجر انساناً ليقطع خمره و ليقطع  
 يده لا كذا لم يزل الوجع والأكلة او ليقطع ثياباً او ليقطعها او ينفق داراً  
 او ينفق ويجوز ان يحكم او ينفق او ينفق ارضاً ثم يراد ان لا يفعل ذلك ان ينفق  
 وجيز المتولى لو كان امتياً فاستأجر الكاتب لمساواة لا يجوز ان يعطاه الاجر  
 من مال الوقف بزيادة في الوقف والظاهر ان الوص كذا لو نضب القاض وصياً  
 وعين الاجر العمل جاز فيه من العبد المستأجر للخدمة له الفسخ فان رضى به  
 المستأجر لا يملك الفسخ وان يفسخ حتى يرى من المرض لزوم وكونه آتياً او سارقاً  
 عذره لا كونه غير حازق في الخدمة استأجر عبد الخدمة فمضى العبد ان كان  
 يعمل دون العمل الاول له خيار الرد فان لم يرد وتمت المدة عليه لا يجوز ان  
 لا يقدر على العمل اصلاً لا يجب الاجر استأجر عبد الخدمة مرة معلومة ويجوز ان  
 تم مات الموأجر للمستأجر ان يمك العبد حتى يأخذ ما بقي من اجرة فان هلك  
 العبد لا ضمان عليه ويرجع به بينه اشترى عبداً واستأجره ثم غر على عبده لنقص  
 الاجارة لا تنها يفسخ بالعذر ولو رضى ثم غر على عبده لا يملك النقص لان  
 الرضى لازم بزيادة حرة اجرت نفسها من ذي عيال لا بأس به ويكره اذا  
 خلا بها منه شرط ان العبد المستأجر اذا مرض في المدة يقضى تلك الايام بعداً  
 او لم يبلغ بالزيادة اليوم الى مكان كذا فلا اجر فان برأه الرجوع من الطريق  
 يعطى الاجر تماماً وان سكن في الدار يوماً ثم خرج يؤدي الاجر تماماً فلا اجارة  
 فاسدة في الكل ويلزم اجر المثل بزيادة اجرة نفسه ضائعة ثم بدله ترك  
 تلك الضائعة لم يكن له ذلك العمل ليس من عمله وهو مما يعاب به فلا كذا كراهة  
 اجرت نفسها طيراً او صقلاً تعاب به فلا حلها ان يخرج حائزاً بزيادة رجل اجرة نفسه  
 في خان او حانة او صناعة من الاعمال ثم قال اننا نرغب عن هذا العمل او حتى

من النفس و اريد التحول منه الى غيره من الاعمال قال محمد اقبل ذلك من و اقول له  
 او في العمل ثم تحول الى ما شئت قاض فان استأجر داراً فالفهم بعضها والاجر  
 غائب و متمد لا يحضر مجلس القاض لا ينفق وينصب كلاً عنه فيفسخها استأجر  
 حائزاً ليجرك هذا القول انه ينقطع فلا يملكه الحرك لا بكرة طويلة فلا الفسخ  
 اذا كان الانقطاع فاحش فيه استأجر اجراً يوماً للعل في الصوامع فذلك اليوم  
 بعد اخرج الاجر الصواب لم يعمل فلا اجر له فيه قال الاجر للمستأجر في خلال  
 المدة اخرج من الدار فانه يحتاج اليه للسكن فقال فليكن منه ما استأجر  
 دار اخرى ولم يسم المفتاح الى جني مضت المدة فعليه الاجر بتجاره فيه  
 للمتولى اذا اجر حمام الوقف من اجل ثم جاء اخر وزاد في اجرة الحمام قالوا ان كان  
 حين اجر الحمام من الاول آجره بمقدار اجر مثله او ينقصان ليس يتغابن فيه  
 الناس ليس للمتولى ان يخرج الاول قبل انقضاء مدة الاجارة وان كانت  
 الاجارة الاولى مما لا يتغابن فيه الناس تكون فاسدة ولان يواجره اجارة  
 صحيحة اما من الاول ومن غيره باجر المثل او بالزيادة على قدر ما يرضى المستأجر  
 وان كانت الاجارة الاولى باجر المثل ثم ازاد اجراً مثلاً كان للثقل ان يفسخ  
 الاجارة قاض فان استأجر حماماً وشروط حرة شهرين للعطلة  
 فان شرط حرة العطلة صح بزيادة الاب او اب الاب او وصيتها  
 اجر والصغير في عمل يقدر عليه الصغير جاز ولا ولاية للجهة مع قيام الاب  
 ووصى الاب مقدم على الجد وان لم يكن موقلاً وقا حرة ففوى رحم محرم  
 منه وهو في حرة جاز لانه يملك تأديبه فكذا الاجارة بزيادة المسائل  
 المتعلقة باجارة الاب والجد والقاض والام نفس الصغير وذكر  
 في فوايد صاحب المحيط اذا اجر الاب او الجد والقاض الصغير في عمل من

المثل



من الاعمال فهو جائز قال بعض المتأخرين هذا اذا اجره باجر المثل اما اذا اجره  
 باقل منه فانه لا يجوز وذكر في آخر كتاب القبط من الهداية ان الامم وصيها  
 يملكان اجارة الصغير ولو اجر الوصي نفسه للصغير لا يجوز ولو استأجر  
 الصغير لنفسه يجوز اذا اخذه بمثل الاجرة او بالكثر او باقل بقدر ما يتغنا  
 النفس فيه ولا يجوز بالابتغاء بالنفس فيه والاب لو استأجر الصغير  
 لنفسه يجوز **فصول استروشي اجرة السجين والسجان في ما يتوجب**  
 ان يكون على رتب الدين خزانه وان كان الصغير في جردى رحم محرم فاجره  
 وهو اقرب منه نحو ان يكون عند القم فاجره الامم جاز في قول الثاني خلافاً لما  
 يرازيه واذا انقضت مدة الاجارة ورتب الدار غائب فكن المستأجر  
 بعد ذلك سنة لا يلزم الكراء بهذه السنة لانه لم يكن لها على وجه الاجارة  
 وكذا لو انقضت المدة والمستأجر غائب الدار في امرأة لان المارة  
 لم تكن باجر رجل اجر داره او خاتوته كل شهر برحمتهم كان لكل واحد منهما  
 ان يفتح الاجارة عند تمام الشهر فان فرج المستأجر قبل تمام الشهر وظل  
 امراته ومتاعه فيها لم يكن للأجر من يفتح الاجارة مع المرأة لانها ليست  
 بخصم فان اراد ان يفتح عند غيبة المستأجر قال بعضهم يوجب الدار من انسان  
 آخر قبل تمام الشهر فاذا تم هذا الشهر يفتح الاجارة الاولى فتقضى القام  
 فتخرج المرأة من الدار وتسلم الى الثاني قاصر فان اجر ابنة الصغير سنة بعرة  
 وقبضها وانفقها على نفسه ثم بلغ الصغير بعد شهر وفتح الاجارة ومات  
 الاب مفلت فلهما مستأجران يرجع على الابن ببقية الاجرة لان قبض الاب  
 كان له قال القاصر علما واليمين لا يرجع لان بالقسم يتبين ان قبض الاب لم يكن  
 له فنية الا باذا اجر عبد للصبي ثم بلغ فليس له حق الفسخ والاب والجد

مطهر

اد وجبها اجارة مال القبي وليس لغيرهما من هو في حرة اجارة ماله وكذلك  
 احد الوصيين يملك اجارة نفس الصبي ولا يملك اجارة غيره الماع وعنه  
 من ملك اجارة نفس الصبي ملك اجارة عبده وجزء الملك المتعلقه بالرهن  
 ويؤكل الرهن الممنوع ببيع زوايد الرهن من الولد والشم والدين  
 والوصف رهن عند نادر لو هلك الزوايد قبل الانفاك لم يسقط الرهن  
 الدين شيئا واما غلة الدار والعبد والارض لا يصير رهنا ولو قال الممنوع  
 للدار رهن اخذته رهنا على انه ان ضاع ضاع بغير شي وقال الراعي نعم الرهن  
 جائزه الشرط باطل وبملك بالدين ولو لم يملك الرهن في بلد آخر فله فيه  
 ولا يملك احضار الرهن اذا كان بمقدوره وان لم يكن لا يجبر الراعي على  
 الفضا حتى يجبر الممنوع الرهن ولا يبطل الرهن لموت الراعي ولا موت  
 الممنوع ولا بوجها وبغير الرهن رهنا عند الورثة وعن ابى يوسف رهن  
 نصف داره وعبده وسنة فله ان يسترده لان هذا ليس رهن بديل  
 انه لو ملك لا يبطل شي من الدين وحكم الرهن العاصم الصحيح سواء  
 في كونه مضمونا للرهن اذ ابيع المرحون وسنة فله من حيث رهن  
 ضمن الراعي وان شئ ضمن المشتري وان شئ اجاز البيع واخذت  
 وهذا اشارت الى ان البيع من الراعي موقوف والشروع الطارى  
 يبطل الرهن الا اذا عثر على يوسف وصورة الشروع الطارى  
 برهن داره كله من رجل ثم نفاس الرهن في نصف الشئ فحصل  
 في نصف الرهن وموته وفي الشئ على البيع وفي شئ الرهن على  
 بيع الرهن لا يملك غلة وفي الامتصاص الشئ على البيع على وجهين اما  
 ان كان مشه وخاف في اصل العقد وفي هذا لا يملك الراعي غلة وكذا الممنوع





ولا ينزل اذا مات احدهما اذا ابي العدل عن البيع كبر على البيع واذا مات  
العدل بطل الشبيط انا اذا كان الشبيط على البيع بعد عقد الرهن فله ان  
يؤخر وينزل بموت الراهن واذا امتنع العدل عن البيع لا يجبر عليه ولا عند  
الموت فانه لا رهن اذا كان الطريق محفوظا انا اذا كان امنا ان وجه التقيد  
في المهر لا يملك وان لم يوجد بملك **فصل** في العارية وجوب ضمان رجل  
رهن عند رجل مصحفا واهله بالقرابة منه ان فراه صار عارية حتى لو حلت لا  
يضمن والدين كانه ولو فرغ من التواة ثم حلت بملك بالدين وكذا الورث  
فانه اذا نزل بالرجل في الخضر فملك بملك امانة ان نزع من خضر فملك بال  
الدين وكذا ان رهن ثوبا واذن له بالقبض او دابة واذن له بازكوب حماره  
فاذا احلت الرهن في يد المدين والدين مسؤولا للمدين مستوفيا  
له به حكما اي شئ عاوان كانت فبموت الرهن انكر من الدين فالفصل اما  
وان كان اقل سقط من الدين بقدر حماره رجح المدين بالفصل ولا  
يصح الرهن الا بدين مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين صورته ان كان  
الدين خمسمائة درهم وقيمة الرهن اربع مائة درهم فملك الرهن في يد المدين  
يضمن الراهن الى المدين مائة درهم من خمسمائة درهم مذكورة فكل المضمون  
اقل من الدين وان كانت القيمة خمسمائة درهم والدين اربع مائة درهم فملك  
الرهن في يد المدين يضمن المدين الى الراهن مائة درهم فكل المضمون اقل  
من القيمة هذا اذا كان المالك يتعدى المدين واذا لم يكن يتعدى لا يضمن  
الى الراهن شيئا لان الفضل ودبوعه عند والدوبعة لا يضمن اذا حلت  
تعد نافع الاجل في الرهن بقدر الرهن لان حكمه بسنة ام وفي الدين  
لا رهن الا بوجوه المستأجرة فيضها انفسحت الاجارة فصار رهن

مطلوب  
في قوله الرهن عارية  
عند الراهن الموقوف اخذ

مطلوب  
الرهن بكونه مضمون  
منه ومما يبرر

قيد ولو انفق رهن عند المدين فله او وصفا سقط من الدين  
بعد ربه بزيادة الرهن كود بعه وكل فعل لا يزوم به المودع لا يزوم به المدين  
الا ان المودع لا يضمن بالتلف بخلاف الرهن يقتض بالدين وكل فعل يزوم  
به المدين ثم المودع لا تعاد ولا يودع ولا يوجب فله الرهن وحفظه يضمن  
في عياله لا الا انتفاع به بلا اذن فله حكمة في حال الاستعمال فله ربه بالدين ولو  
انتفع به باذن فملك في حال الاستعمال بملك امانة لانه عارية جامع المضمون  
وتيسر للمدين ان يتبع بالرهن لانه يزوم في ذلك وانما لا يملك لا  
خوف ان اذن له الراهن فملك في حال الاستعمال بملك امانة لانه عارية  
وان ملك قبل الاستعمال بملك مضمونا لتأيد الراهن وكذا بعد الاستعمال  
لزواله يد العارية وتعود به الراهن اختياره واذا وكل الراهن الرهن والعقد  
او غيرهما بالبيع عند حلول الاجل لفضاء الدين جازت الوكالة لان المرحون  
ملك بملك التوكيل بعه فاذا اباعه الوكيل يكون الثمن رهن مكانه ما لم  
يقبض به الدين لقيام مقام الرهن والمقبض فاذا اهلك بملك من مال  
المدين ولو شط الوكيل في عقد الرهن لم ينزل الوكيل بوزن الوكيل لانه  
تعلق بحق المدين وفي الغول بطله ولحقه ايجره القاضي على سعة جبر الاول  
بالخصومة بطلب الخصم اذا امتنع عن الجواب فان ابي الوكيل عن سعيه  
القاضي فيه بقوله في العقد لان التوكيل لو وجد بعه لا يخلق بحق الرهن  
ويجوز باصل العقد فصا كالمشروط فيه قال في الاسلام وهذا صحيح  
ولقد اطلق الجواب في الجامع الصغير ولم يفسد من كونه مشروطا في العقد  
وغير مشروط ولا يمتنع اي لا ينزل بموت الراهن ولا بموت المدين لان  
التوكيل صار رهن للرهن ولا زواله والرهن لا يطل بموتها فله اما لزم

ضمن كذا ولو اهلك بعه رهن او قتل  
اخره في الاستعمال فله رهن



فان مات الوكيل بطل الوكالة ولا يبطل الرهن فبما مضى على بيعه لا يباع  
المهون الا برضاء الراهن والمضى لان كل منهما ذو حق وان مات الراهن  
وكان له وصي باع وصية الرهن للوكلاء اي لاداء الدين فان لم يكن له وصي  
منصب القاضي له وصي واحد او غيره اجبا للمضى شرح مجمع وليس للمضى ان يتبع  
بالرهن استخدا ما وسكنه ولب الا ان ياذن له المالك لان الثابت له ان يبيع  
دون الانتفاع وهذا الا ان الانتفاع يكون بالعين وهو فيما يرجع الى الصورة  
اذا لم يمس له ان يبيع الا بتسليم الراهن لان عقد الرهن لا يقتضي البيع  
فلا يملك الا بكونه من قبيل المالك وليس له ان يوجده او يبرهانه فان لم يملك الانتفاع  
بنفسه لا يملك تسليط غيره عليه فان فعل كان منعته باطل وعقد الرهن بائنا  
كافي ومبسوطه اذا اقبل رجل بالرهن وفيه فعل على الدين فملك عند الرهن لم يكن  
على الكفيل شيء ولو كان ضمن لصاحب الدين ما يقتضي الرهن من دينه وكان الرهن  
قيمة بجماله ودرهم والدين الف ضمن الكفيل بانه درهم ولو استعار  
الراهن المهون من المضى على ان اعطاه كفيلا فملك عند الراهن كان  
خارجا من الرهن ولم يترك الكفيل شي ولو كان الرهن احد بغير رضا المضى  
جاز ضمان الكفيل بانه رهن دار او الجيطان مشركه بينه وبين الجيران  
صح في الوضوء والتقف والجيطان الخاصة اتصال النصف بالجيطان المشتركة  
لا يمنع النصف لكونه بنحو رهن الارض المهونة او غرس فيها اشجارا  
باذن الممنوع ينبغي ان يفي رهنه ولا يبطل الرهن فبما مضى على البيع سواء  
احصل النصف او لا وان اشترى بجزء واحد من المبيع فملك ما جازت عنه الا ان علم  
المبيع المالك والمشتري بغيره من قبل من البراءة بانه بغيره ثم يبرهانه فقال البراءة  
لا بد منه الا برضا الراهن فبما مضى عليه هو الثوب فان لم يرض الراهن بالبراءة  
ايك

الحاكم  
في البيع

الراهن  
البيع

البيع الممنوع الخاتم الرهن في كسبه وكان مخفقا ولم يعلم به فباع بعض عام فبما مضى على الرهن  
لم يرض على الرهن لانه لا يرضى بغيره وحده راحمك واعطاءه وملكته به لا يرضى الرهن حتى  
وضع المصحف الرهن في منه ووضعه عليه فصعد ماء للشرب فانصب الماء  
على المصحف فملك بعض ضمان الراهن لا الزيادة والمودع لا يرضى شيئا فان  
شاهد الرهن لا يرى بكم رهنه لا يفسد شيئا من اختلافه في الرهن ففصل  
الراهن بغيره او قال الممنوع بل هذا هو الذي رهنه عندي قاله القول للمضى  
استثنى الرهن فليس للممنوع ان يطالب الرهن باقامة غيره معاه فبما  
باع ملك الغير وارهنه باليمن شيئا واجازها المالك لايصح الرهن ورهن  
المريض بيمين وان كان فبما اكثر من الدين كابد اعطه حكمه في سائر  
الغرماء ابقى الراهن منه شئين ولا يوفى حتى اتمتت والرهن فبما مضى  
ولا يملك الاحتفاظا فله الرهن ان يبيعها باذن القاضي وباعه لغيره باذن من فبما  
فلو استثنى بعض الرهن فان كان المستثنى ببيع الرهن فبما مضى  
وان استثنى شيئا من الرهن فبما مضى ويكون الباقي ببيع الرهن  
فان ملك الباقي وفيه فبما مضى ببيع الدين فانه يملك بغيره من الدين لا بغير  
غيبه من آجور داره من غيره ثم رهنه بيمينه وطلبت الاجازة ولو ان  
رجلا ارهنه شيئا ثم آجور من الراهن فالاجازة باطلة بزيادة ابق الرهن  
بغيره الدين كماله فان عاد الرهن فبما مضى من الدين بغيره فانقص  
الا ان الاباق عجب حدث فيه بزيادة النقص الرهن على الرهن باذن الحاكم  
حب لا ينعى النصف وان ملك الرهن بغيره لا ينعى له على الراهن عنه مما  
وزفه ما اتفق المضى على الرهن حال غيبه الراهن منقوع وان باع الحاكم  
وجعله دينا على الراهن فهو دين عليه كذا قال محمد بزيادة الاب



والوصي بلكان رهن مناع الضغير بينهما استخانا وقال الثاني لا بلكان  
 برأية الرأى اذ ابيع الموهون وسلم فللمن خبار انك ضمن الرهن  
 وان شئ ضمن المشتري وان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وهذا الشارح الى  
 ان البيع من الرهن موقوف ح اذ المسائل المتعقبة بالمضاربة وبالاستحسان  
 بين المضارب ورب المال المضاربة اولها امانة فاذا اراد ان يشتري  
 صارته وكان فاذا ارجح صارته شرته فاذا افسدت فحق اجارة فاذا اختلف  
 فيها صار غاصبا المضارب اذ اعمل في المضاربة الفاسدة فخرج فالمال  
 والرجح لرب المال وعليه وضعة وللعاقل لرجو مثل علمه ربح او لم يربح كجب  
 بالعاما بلع عجزه وعنه اني يوسف لا يجاوز المنة والمضاربة العتيقة  
 والفاسدة سواء في انه لو هلك لا يضمن والمضاربة لا تبطل بالشروط العاقبة  
 ولا يجبر المضارب على العمل فصل فيما يملك المضارب وفيما لا يملك وفيه تفرقة  
 المضارب وموئنه اذ او المضارب يبيع من فلاح فباع من غيره ضمن ولو امر  
 بالشراء من فلاح فاشترى من غيره لم يضمن منه ارواية كما لو كان فلاحا  
 المضاربة يضمن الوحيين ولا يملك المضارب الشفعة احدى الرزواتين المصدا  
 مادام يعمل في المصنفقة في حال نفوسه ان كان المصنر او هو اقام بجانب لوف التجارة  
 اما اذا انفصل عن عمران المصنر او كان بمسرة سوا ووزن فتفقه في المضاربة  
 وكسوة وطعام ودهنه وما يفعل به بشار ومركبه وعلف وابيه واجسده  
 من يجزئه من الشف من الخبز والبطيخ ونحوه البساتين في غلته الذي يجمع في المال  
 وعمل الدواب لحمل المناع والطلاء والخصاب وكل الفاكهة مثل البطيخ والتجارة  
 على قبس قول الى ح والى يوسف التيسل في التفقه ان يجنب من الرجح  
 فان لم يكن من راس المال ولو لم ينفق بشيء المناع في التفقه في مال

في الرهن ولو كان على اجارة الموهون

المضاربة

المضاربة وفي المضاربة الفاسدة التفقه ليست في مال المضاربة واما المضاربة  
 لا يزوج عبدا ولا امه من مال المضاربة ولان ياذن العبد للتجارة في اصح فهو  
 الرزواتين ليس للمضارب ولا لرب المال ان يجازي به المضاربة للمضاربة  
 في دعوى الملاك مع لمينة سوا اذا كانت المضاربة جائزة او فاسدة  
 ولو كانت حراما للمضاربة ومال نفقه فالتفقه على قدر المال بين بالخصص انفق  
 في الشف من مال نفقه يرجع في مال مضاربة لذلك كل من يبيع المضارب  
 على ان يجزئه اتمه فتفقه ثم الا ان يكون عبدا رب المال فيجوز فتفقه  
 على رب المال مات رب المال او المضارب بطلت المضاربة مساويا للمال  
 فاشترى من عاقلات رب المال وهو لا يعلم ثم شرا الى مهر فتفقه  
 بعد موت رب المال على نفقه يضمن ما هلك في الطريق وان سلم فباع جازيه  
 ولو مات رب المال والمضارب في مصر فوفى بمهر رب المال وفيه مناع المضاربة  
 فخرج به الى مصر رب المال لم يضمن منه ولو قال اقبض مالي على فلاح ثم اعمل  
 مضاربة جازية لانه وكيل بقبض دين له على غيره واطراف المضاربة الى المقبوض  
 الذي هو امانة في يده وهو جازي وكذا لو دفع اليه عضا او عبدا افضل به  
 واقبض ثمنه واعمل به مضاربة فباعه بالدرهم والدنانير ونصرف جازية  
 المضاربة لانه اضاف المضاربة الى ثمن العوض والجسد وانه يفتح به  
 المضاربة بحسب احسن ولو ادى المضارب الوضعة وقال رب المال  
 ربحت فصوص بينهما راس المال لم يفتح فيه ولو ادى رب المال الثمن  
 والمضارب المصنف ربه فاقول للمضارب لا تقا فحاسب على الاخذ  
 بالاذن وان اقامها ورب المال يبيع على المضارب الضمان وهو يتركها بنية  
 المال وان اخذها فمحا لانه ثبت الضمان على المضارب اكمل ان كان المضارب

كفتقته ح



كلما ادى الى رتب المال شبا فالحذ ارج يكون ذلك ربحا ولا يقبل قوله  
 ذلك اني لم ارج وما احدث متى كان من رتب المال ولو كان المضارب يرفع  
 رتب المال شبا ولم يقبل من ارج روى عن ابي يوسف ان المال باخذ  
 رتب المال يوم الحساب ويكون الباقي بينهما ولا يكون ما احدث رتب المال  
 من المضارب فيل الحساب نقصا من رتب المال لانا لو جعلنا من رتب المال  
 كان استرجاعا لبعض رتب المال فيبطل المضاربة بعد ذلك وهو المقصود  
 ابطال المضاربة فاضى فان مضارب موهو فان رتب المال دفعه  
 العا ورجت العا وقال رتب المال لابل دفعه ابيك الغبن مضاربة فانقول  
 قول رتب المال عنه في ح اوله وحله اروي عن ابي يوسف ثم رجع وقال انقول  
 قول المضارب خلاصه ولو قال الذي في رتب المال دفعه الى العا مضاربة  
 بالنصف فرجت العا وقال رتب المال دفعه ابيك بضاعة ورجت العا  
 قول رتب المال فاضى فان ولو اختلف المضارب مع رتب المال فبفسد  
 ارج وقال المضارب قسما بعد قبض ابي المال واكرت الى قبض رتب  
 المال كان القول رتب المال ولو اقاما ابنته كانت ابنته بنيت المضارب  
 المتعلق بالثمة ولو فسخ الشراء ولو كان من احد هما ادات القضاء  
 والعمل من الاخر فاشترى كاعلى هذا الشراء فاسفنت والرج للعامل وعليه  
 مثل الاداء استمر كافي عمل موجود ام لا فسخ الشراء ولو كان الدوم عليه  
 والعمل والاوراق من واحد لم يرد القرض لصاحب الدوم وعليه بغير مثل  
 العامل ومن الاوراق وكذا لو كان الدوم والاوراق من واحد وعمل من  
 آخر وعليه عند دفع البقر الى ان بالعاقد يكون الحادث بينهما  
 بالتصريف فالحادث كمل لصاحب البقرة ولا على صاحب البقرة لمن العلف وهو

اذا اشترى احد شركي الغنم شيئا من غير تجارة  
 فهو له خافعة في غير تجارة  
 رجلان اشترى كاشرك غنما في تجارة عدا  
 وبيع بالبقرة والثمة فاشترى احداهما  
 من غير تلك النجاسة كان له خافعة لان عمل  
 كل واحد منهما يصير كبيع الجاهل والثمة  
 تقبل التخصيص في قاضي خان

واجر المثل وكذا لو دفع الدابة لشركي بصفة بالتصريف حاز ان كانت  
 لا تفسد بالثمة العاخرة فخره الى وقت العقد ليس بشيء في عقد  
 الشراء بل شرا وقت الشراء او رجلا انهما على ثمن الف درهم فاداهما  
 ان باخذ حقه ولا يكون شرا بيسل فالحديث في تغيير طبع الثمن مقدار  
 حقت ويقتضى ثم يبرأ والثمن من حقت وقال ابو بكر يبيع من المطلوب  
 كفا من يربى بمقدار حقت من الدين ويسلم اليه اربى ثم يبرأ به من  
 نصف دينه القديم ويضرب اليه من الربى فلا يكون شرا بيسل فيحصل  
 في الفسخ وفيما يملك الشريك وفيما لا يملك انكار الشراء كان في ان الشريك  
 مات انفسخ عند الشراء علم صاحبه او لم يعلم ولو كان الشريك يملك ثمة فمات  
 احد من الشريكين في حقه لاني حق الباقي ولا يملك احد الشريكين الفسخ الا  
 برضا صاحبه وليس لاحد الشريكين ان يبرأ بالمال بغير ارضاء غيره  
 ولو تفرق وحلكت الاضمن فيما لا محل ولا مونة له والرج بينهما ولو قال  
 احد الشريكين للاخر لا تجوز عن الثمن بوفاء وحلكت المال ضمن  
 شرا ببلد حاز رجل اشترى من عا او غيره فقال للاخر بعه بالثمة  
 فما يكون رجاء فهو بينا نصفين فاشترى بغير محبة والرج لصاحب  
 المال والاخر ليجو مثل عمل جواهر الفقادى المثل المتعلق بالوكالة  
 لعل يخرها والعقود التي يعقد بها الوكلاء على ضربين كل عقد يضيف الوكيل  
 الى نفق مثل البيع والاجارة فحق ذلك العقد يتعلق بالوكيل دون الموكل  
 فيل البيع ويقتضى الثمن ويطلب بالثمن اذا اشترى ويقتضى المبيع  
 وفي منسج العيب وكل عقد يضيف الى موكل كالتكاح والطلاق والصنع  
 من دم العبد فان حقوقه يتعلق بالموكل دون الوكيل فلا يطالب بثلث

اذا قال الغني اشترى منك شيئا فاشترى مني  
 في يده والفقير اشترى مني شيئا فاشترى مني  
 فله ان اوامره عليه ذلك ويشهد وقت الشراء  
 بيشة لنصفه فاشترى مني ذلك وللشريك نصف  
 الا اذا اذن له شريكه محطه كان



وكيسل الزوج بالمره ولا يلزم وكيسل المرأة تسلمها فافح واذا احاط بالموكل  
المشترى بالثمن فله ان يمنعه اياه فان دفعه اليه جاز فافح واذا انقض  
وكيسل الغائب الدين ثم حضر الغائب وانزل الوكالة اخذ الدين منه ثم  
عبد الدين يرجع على الغائب فهو على ثلثه او جزء ان كان صدقة في الوكالة  
حين سلم اليه لم يرجع عليه الا ان يكون ضمن مع الصديق وان اكد يرجع  
عليه وكذا لو كان لم يصدقه ولم يثبته الحمل وحقوق عقد بضعة الوكيل الى  
نصف الجناح فيه الى ذكر الموكل فان في البيع والشراء من الموكل يعني ان  
يقول ببيع الوكيل بعث واشترى **فلا** الوكيل بالبيع ان سح بانه  
وباخذ بالثمن رهنا وباخذ كغيبلا اما الجارية والافاقه والخط والابراء  
والخو زبده وحقة يجوز عنهما ويضمن الموكل وعنده اني يوسف لا يجوز  
**فلا** لا يجوز للوكيل ان يعقد مع غيره نكاحا او غيره او جداره واولاده  
ونواقله وزوجه وعبيده ومكاتبه وممزره واثم ولده **فلا** وقال  
لا يجوز مع اربعة نكاحه ومكاتبه وممزره واثم ولده **فلا** وقال  
بالبيع والشراء لا يعقد عند ابي جعفر مع اصوله وذووه وزوجه وعبيده  
ومكاتبه واجازة بمثل البقية الا في العبد والمكاتب فان عقد الوكيل مع  
مكاتبه غير جائز اتفاقا منه اذا لم يقبل الموكل له بيع من شئت ولو قال  
يجوز بيعهم اتفاقا شرع يحج رجل وكل رجلا يتقاضى دينه بالثمن  
ليس له ان يتقاضى دينه بالثمن لان الوكالة مبنية على **فلا** وقال  
بمعقده بلفظ الاجازة نص عليه في الزيادة والخصاصة والروضة قال  
الاخ فوفت امرائي البكيت بصير وكيلاني حفظه ما ولو قال لك فوفت  
اخذني **فلا** قال بعضهم هذا باطل قال بعضهم هذا اول سواه

وبصير وكيلاني

بالحفظ ولو قال فوفت البكيت امرائي بصير وكيلاني صار وكيلاني بالثمن  
ولو قال البكيت امرائي بصير وكيلاني بالحفظ والنفقة وقال الفقهاء ابو القاسم  
بصير ما دون ما هو الصحيح في المنع اذا قال لغيره انت وبصير في كل شئ  
فهو وكيل صحيح استحسانا وبصير وكيل بالحفظ وفي الحائنة يكون وكيل  
الحفظ اكمال لا بغير هو الصحيح ولو قال انت وبصير في كل شئ جاز امرأت  
فهو وكيل بالحفظ والبيع والشراء والجهة والصدقة لانه فوفت البكيت  
التصرفات مما صار كانه فلان صنعت من شئ فهو جائز وبكاتب جميع انواع  
التصرفات وهذا التعديل سار الى انه لو طلق امرأته ببيع وعين محمد ان  
هذه الوكيل في غير هذه الصورة بالبياعات والاجارات والمعاوضات  
والهبات والعتاق وكان يقول الفقهاء ابو بكر لوطي الوكيل اذارة الموكل  
في هذه الصور او وقت ارضه لا يجوز اخذ الفقهاء ابو القاسم وهذا  
كان يقول فيمن قال لغيره وكلتني في امرائي ان الوكيل لو اطلق امرأته  
او عتق عبده او وقت ارضه لا يجوز وما كان يقول لانراه بمثل هذه الوكيل  
انه وكيل بالطلاق والاعتاق وكان القصة الشهيدة والدي باج  
الدين بسحب قول الفقهاء ابو بكر عن ابي حبان انه قال في هذه القول فانه قال  
في غير هذه الصورة هذا الوكيل بالمعاوضات والبياعات والاعتاق  
وبه يعني تافهة لو قال لاخ وكلتني في جميع امري ففعل الوكيل  
خلقت امرأتك لما اذا اشقت عبدا او وقتت جميع ارضي  
فالحنان لا يجوز ان من قال لاخ فوفت امرائي البكيت بصير وكيلاني  
في حفظ ما لا بغير هو وكيلاني في كل شئ فوفت امرائي  
كان وكيل بالنفقة وقدر فوفت امرائي البكيت بالبيع والبيع وبصير وكيلاني







يقبض الثمن فيه اخذ الوكيل الثمن بسببه الى صاحبه او بسببه او بغيره  
بصاحبه فبسته اليه فضايع من يصالح بينهما الى النصف للوكيل بالبيع  
وضع المال في مكانه ثم قام عنه واستخفها جان فضايع فالضمان على  
الوكيل ان لم يمس للستخفاف عياله ولا ضمانا على الجار ان لم يقبض وليم  
يقبض في الحفظ فيه الوكيل يقبض الدين اذا قال قبضت ودفعته الى الموكل  
كان القول قوله لانه امين يبيع اصيل الامانة الى صاحبه باقتضاب قوله  
ولو وقعت المنازعة بين الوكيل بالاستقراض وبين موكله ففصل الوكيل  
قبضت المال من الموقض ودفعته الى الموكل وانز الموكل لا يقبل قوله  
الوكيل لان الوكيل يبريه بمجه الزام المال على الموكل فلا يقبل قوله في الجواب  
المال على الموكل فاضي فان في كتاب الوكالة كذا في محله الشخص ادعى رجل  
على انه وطر فلان الغائب يقبض دينه او ودعيه عنه منه وبالحكمة  
فيه فهو على اربعة اوجه اما ان اقر المدين بالوكالة والدين جميعا او  
جميعها او اقر بالوكالة وجه المال او اقر بالمال وجه الوكالة فان اقر  
بجميعها برفع المال اليه ولم يكن حصة اقصا على الغائب عنه ان حضر  
الغائب وانز الوكالة له ان باخذ ما من المدين عليه لان اقراره يقبض  
عليه دون غيره وان جدهما ذكر الخلاف ان القاضي يحلف المدين باقامته  
البينة على الوكالة فثبت لوجه خصما باقامة البينة على الوكالة فبعد  
ذلك ان اقام البينة على المال يقبل ويكفي هذه اقصا على الغائب  
حتى لو حضر وانز ذلك شئني عليه لان المدين على انتصاف خصما عنه  
في ابيات الوكالة عليه لان ما يدعي على الغائب بسبب لا يبريه على  
الحاضر فتتصب هو خصما على الغائب وان لم يكن له بينة على المال واداد

سجله

الاستخلاف فالقاضي بانه بافلاان بن فلان الغلاني لا يبره عليه المال  
ولا شئني منه لانه لما ثبت الوكالة بالبينة صار خصما مطلقا وان لم يكن  
للمدين بينة على الوكالة واداد استخلافه فالقاضي يحلفه بانه يعلم ان فلان  
الذي باسمه المال وكله يقبض لانه ادعى عليه معنى لو اقر به لزمه فاد  
انكر يستخلف عليه وان اقر المدين عليه بالوكالة وانز المال صار المدين  
خصما في استخلافه على المال واحد المال من متى نكل او اقر به ولم يقصر  
بالوكالة بثبت باقرار المدين عليه واداره بغيره على غيره على العا  
فثبت الوكالة في حق استخلافه على المال ان كان جاحدا او اخذ المال منه  
ان كان متورا ولا يثبت في حق المحضرة لان ذلك فضا على الغائب فلا  
نظيره رجل ادعى ان فلانا وطر بطلب كل حق له على هذا الرجل وان له  
عليه الف درهم فادعى عليه بالوكالة وانكر الوكالة فاقول قوله نظيره  
هذه الخلاف الوكالة السابقة بالبينة لان البينة حجة تطلقه فالقضا بها  
يتعدى الى الكافة والآراء رجة قاصرة فالقضا يقتصر على المقضي عليه  
وانما اذا ازال المال وجه الوكالة فان اقام البينة على الوكالة صار خصما  
مطلقا فيقوم بسلم المال اليه وان لم يكن له بينة واداد استخلافه  
بناخه على ما قلنا فان حلف انتهى وان نكل بثبت الوكالة في حق  
المال لاني حق المحضرة محبط انتهى كتاب الاستخلاف والقبض  
دين فلو برهن ان موكله استوفاه واداره يقبل عنه لانه ملك المحضرة واد  
لان لا يملك المحضرة ويقبض العين لا يسم اجماعا بانه انز الوكيل  
بالمحضرة ووكيل يقبض عنه مما باخلا لا يفر لا تخاف احد ان يمتنع  
ونان المحضرة من المحضرة انما هو القبض والوكيل يقبض الدين من قبل

وكيل



بالحسنه عنده خلافا لما يقع رجل اراد سوا فطلب امره ان  
يؤكل ويبدأ بطلاقها ان لم يجزى الى وقت كذا افعل ثم كتب الوكيل  
انني عنك عن الوكيل قبيل ببيع غره وقيل لا يبيع بناء على ان الزوج اذا لم  
يخبر الوقت المستغرق لا يجزى الوكيل على التطبيق ولو قال للوكيل وكان  
مطلوبه فخرت فانت وبسلي في ذلك وكانه مطلقه ثم قال غرتك فانت  
وبسلي في ذلك وكانه مطلقه ثم غرتك عنك الوكيل في ذلك عن محمد بن  
وروي عن ابى يوسف انه لا يتول بناء على ان عزل الموكل الوكيل في الوكيل  
المعلقة بانه ط قبل وجود الشرط لا يبيع عنه الى يوسف حتى صار وبعلا  
وجد الشرط وعنه يبيع الغزل وجيزا او اراد الوكيل على موكله مجلس الحكم يبيع  
وفي غره لا وعن الثاني في قوله الثاني نفاذه انما كان بزيادة الوكيل  
باصح لا بملك الاقرار لان الوكيل بالخصومه انما يملكه لكونه من اقرار الجواب  
بزيادة وجه التوكيل بقبضه ونفاذه بامراضه ولا يتول بموت المطلب  
ويتول بموت الطالب بزيادة فلو لم يعم الوكيل قبضه وتسلم الى الطالب حتى يبر  
لم يبعد في حجة بزيادة فان منع الوكيل المشتري من دفع الثمن الى الموكل فله ان  
ان يمنع من الدفع اليه ومع ذلك لو دفعه ببيع استحقاقا بزيادة ولو قال  
للوكيل ببيع لا دفع المبيع قبيل قبضه بزيادة عند حيا خلافا  
للثاني بناء على انه اذ كان الوكيل ببيع ببيع ام لا عند اذا كان ببيع  
في ببيع الوكيل ولو كان بد الموكل وابي الدفع قبيل قبضه ثم ذلك وان  
نسبة وابي الموكل من دفع قبيل قبضه بزيادة وان كان في بد الوكيل واحده  
الموكل ان اراد لا بد دفع قبيل قبضه الثمن ليس للوكيل ان يدفعه الى المشتري  
قبيل قبضه الثمن وان المبيع في الموكل لم ينفذ عن الدفع قبيل قبضه الثمن فاعده

هو كبر

الموكل من بيته وحكمت في بد الوكيل ان الاخذ بعد البيع لا يضمن وان قبله فغناه  
عن قبض بضمن ولو لم يملك حتى يبيع جاز وان مات قبل ان يسلم الى المشتري فغناه  
بزيادة والتوكيل بالاقرار هل يكون او اراد ان يبيع ببيع الوكيل في زيادة  
لا يبيع حتى يبيع الوكيل وفي زيادة يكون وان لم يوفوا به والتوكيل بالاقرار  
مصحح ولا يكون التوكيل قبيل الاقرار من الموكل بزيادة وجه الطواشي  
معناه ان يؤكل بالخصومه ويقول خاصم فاذا رابت طوق غره او خوف  
عاهة فخر بالمعاه يبيع اخراره على الموكل بزيادة رجل رجل ببيع شي غير  
ودفع اليه الثمن البقية فاشترى الوكيل فهو على وجهه ان كان وكلا بالشر او بغيرهم  
فاشترى بانه ربح ولم يصف الى درهم الامر ولا الى غيرهما ان الشايبه ان قال نوبت  
الدرهم التي دفعها الاخراتي صدق الوكيل ويلزم الشراء الامر ولو قال نوبت غيرها  
يلزم الوكيل اذا قال الوكيل نوبت الشراء لنفسي وان قال نوبت الشراء  
للأمر وان كان الوكيل اضاف الشراء الى درهم الامر يكون الشراء للأمر  
نقد حقه منها الوكيل او من غيرها ولا يصدق الوكيل انه اشترى لنفسه الا اذا  
صدقه الموكل وان كان الوكيل اضاف الشراء الى درهم نقد كان الشراء  
ولا يصدق انه اشترى بملك نقد بملك الامر او غيرها الا اذا صدقه  
الموكل وهذه احوط اذا تنازع عاقل الموكل بزيادة في او على العكس وفكر  
الوكيل بزيادة لنفسه او على العكس وان تنازع عاقل انه لم يبيع بزيادة  
قال ابو يوسف يحكم بزيادة ان كان نقد الثمن من مال الامر كان الشراء للأمر  
سواء اضاف العقد الى مال نفسه او الى مال الامر وقال محمد بن ابراهيم  
للوكيل رجل وكل رجلا ببيع شي بزيادة فاشترى الوكيل لنفسه فافترقا  
الوكيل بالشر بملك امره اباع عن العيب عنه حيا وعنه ان يوفى بملك



قبل قبض البيع لاجله وهو الوكيل بالبيع بملك استخاط الثمن عن المشتري  
 قاله والادوار والحق من على الوكيل عنه مما يستعمل الثمن للموكل ويقتضي  
 البيع في الاقل عند الوكيل وعند أبي يوسف لا بملك استخاط الثمن عن المشتري  
 وبالاقل لا يبرئ منه المشتري في وجه الثمن على المشتري للموكل ولا يبرئ  
 على الوكيل ولا أحد من الثمن وما يجبره فيقول الجواز على من هو المولى  
 واخذ العوض عن الثمن والصلح من على سببي فالوكيل بملك ذلك عنه  
**مسألة** اشتري سبأ ففكيت بنت رسول الله ففلان ولا ثمن كنت على وقال الشيخ  
 بعنه منك فانقول للمشتري **مسألة** اذا وجد المشتري في البيع عيبا وذه  
 على الوكيل بقبضه ان كان اقرار الوكيل بقبض الثمن بستر ذمة الثمن ورجع  
 الوكيل به على موكله ان كان صدق في قبض الثمن ويكون البيع موقوف وان لم  
 يكن صدق لم يرجع وان كان بخلاف الموكل على العلم بقبضه فان كل يرجع عليه  
 وان حلف لانه يبيع العبد ويستوفي ما ضمن من ثمنه وبرد الفضل على الموكل  
 ولا يرجع بالتقصص ان على احد هذه اذا اقر الوكيل بقبض ثمنه وان كان اقراره  
 بقبض الموكل من المشتري لم يرجع المشتري بالثمن لا على الوكيل لعدم الترفع  
 اليه ولا على الموكل لانها لا بصدقة فان على الموكل في اقرارها بقبضه ويكلف  
 الموكل بآثاره فان كل يرجع عليه والبيع له وان حلف لا يرجع لئلا يباع  
 البيع ويستوفي المشتري منه الثمن **مسألة** وكله بطا فحان خرج الشتر  
 ولم يرجع الى وقت لده اخرج وكتب الى الوكيل قبل المدة اني عزتك فتح التور  
 بنصر من يحيى خلافا لابن سدة وفي بعض الفتوى ان الوكيل بالبطا اذا  
 لم يطبق عند بنصر من لا يملك النول وعند ابن سدة يحرم ملك الغزل الثمن  
 قال باكر فاك لا بملك النول ومن قال بصدقه قال بملكه بآثاره منعت المدة

في قبضه المدة

الزوج

الزوج عن سدة الا ان يوقر بالطلاق ان لم يحل الى وقت موكل ولم يحل حتى  
 صار وكيلاً فله ان يزوج له بلا حصر في الاصح والحق الوكيل على الاطلاق  
**مسألة** اذا اخل من الوكالة المتغيرة لاجل غير مطلق ابو يوسف النول  
 عن الوكالة المتغيرة قبل وجود الشرط لا يصح وبه احمد محمد وسليم وقال  
 محمد يصح النول عن الوكالة المتغيرة قبل وجود الشرط واذا اخذ غير من  
 والفتوى على قول محمد فاضل فان لا يصح نول الوكيل من غير علمه والوكيل  
 بالخصوصه والبيع والشراء والتكاح والطلاق وسائر النكاحات  
 سواء وكذلك الوكيل اذا اخل نفسه لا يصح غرضه من غير علم الموكل ولا يصح  
 الوكالة منه **مسألة** اني العبد رجل وكنت رجلا يبيع عبده فوطئ الوكيل رجلا فوطئ  
 فان باعه الثاني والا اول حاضر جاز لانه حصل برأيه وان كان غابا لم  
 يجوز ان باعه غير الوكيل الغضوي فبلغ الوكيل الا اول جاز جامع الصغير والكبير  
 بالبيع وسلم ثم ان الموكل او يعين فيه وان له الوكيل لا يلزم الوكيل الا اول  
 سببي لان الخصوصية فيه من حقوق العبد والموكل اجنبي فيه ولو اقر الوكيل  
 وهو ان الموكل رده المشتري على الوكيل لئلا يوارى صحبه في حق نفسه لانه  
 جرح الموكل لاشتهاءه وكامنه بالثمن فلا يكون قوله بطل على الموكل الا ان  
 ان يكون عبدا لا يحد مثله في تلك المدة ينقطع بغير العبد الموكل وان  
 امكن حده مثله في المدة لا يقره على الموكل الا بصره ان على لونه عند موكله  
 والا بطله وان كل رده ولا يلزم الوكيل فإراده على الوكيل باءام حيث  
 عاقلان مات ولم يبع خلعها ولم يكن من اهل لزوم العدة بان كان  
 محجورا ابو ذر على الموكل وليس للموكل ان يبيع ما يبعه فيها اشتريه وبطل  
 ذرية مات الوكيل بالشر او طهر الموكل بالشراء عيبا يورده وارثه



او وصية والا فالحق ليس ببيع مات وظن من عيبا برده  
 الوكيل واراد والا فالحق الوكيل الوكيل رده عليه المبيع بنكره رده على الوكيل  
 لان المردود يملكه كالمردود بابتة الوكيل بائنا رده الى موكله  
 ووجه الموقوف عيبا رده الى الوكيل ويرد الوكيل الى ابياب بيعه  
 في الوكيل رده على رجل رطل يقضي رده من فلان فالحق رده فيملا بغير المردود  
 فاقول الوكيل المردود الوكيل وانكر الدين فاقام الوكيل البينة على الدين لا يثبت  
 بينة لان البينة على الدين لا يقبل الا من خصم وبأمر المردود لا يثبت  
 الوكيل فممن خصم الا يرى ان المردود لو اقر بالوكالة فقال الوكيل انما  
 اثبت الوكالة بالبينة فحاذ ان يحضر الطالب ونكر الوكيل فثبت بينة  
 وان كانت البينة قائمة على المقر فاضي **فان** اقر بالوكالة وانكر الدين  
 لا يثبت وكالنه باقران هذا حتى اذ ابرهن على الدين قبل ان يبرهن  
 على الوكالة لا يفتح زعم انه وكيل عن فلان بل يترك الحق له حتى اذرم واستغنى  
 وخصوصه فيه والمردود كل غائب برهن على ذلك بلفظ عليه حتى يفلان لا  
 يسمع فان لم يسمع خصما جامدا او مؤثرا برهن عليه ثم اخذت لاجل حاج  
 الى اعادة البينة الوكالة عن ذلك الغائب وان برهن على الوكالة عن  
 ان يبعث في حق ثم اذم عليه لموكله حتى تفر لاجل حاج الى اعادة البينة على  
 وكالنه بخلاف دعواه الوكالة عن موكله تفر رده الوكيل ببيع اذا  
 قال او احسن او ابراه او خطا او وجب نحو زعمه اني ج ووجه ويضمن  
 للموكل وعنه اني يوسف لا يجوز في لا يجوز وانما الوكيل ببيع الا فانه عدها  
 اذ لم يقض الثمن انما اذ اقبض فلا يملك اجماعا ودر رتبة الدين من  
 فتداه وانما يملك الوكيل ببيع اذا اهل المشتري صح اخطاه وكان



عمر

عمر

وكان الموكل ان يطالب الوكيل في حال يودي من ماله ثم عند كل الاجل ياخذ من المشتري  
 لنفسه ولو تودي الثمن على المشتري هل يرجع الوكيل بائنا رده على الموكل ان اهل الموكل  
 او صلح لا يرجع لانه ضمن الموكل وان بلغ وادى الثمن من مال نفسه ثم اهل يرجع وذكر  
 في التخيير الوكيل ببيع اذا برهن المشتري عن الثمن او اخطاه بان او اخذ من المشتري  
 او اخذ بغيره او صلح على شيء فانه جائز ويبر المشتري عن الثمن ويضمن الوكيل الثمن  
 لا عند ان حنيفه وعندها لا يجوز ما فعل الوكيل على الاثر الثمن على المشتري فانه  
 ولا يملك الوكيل يقض الدين الا برأه والحبه واخذ ارباب وملك اخذ الكفيل بخلاف  
 الوكيل ببيع حيث يملك الكفيل بزيادة وليس الوكيل يقض من ان ياخذ مكانه فبنا  
 آخر لانه مبادلة ومما وقع ولم يملك به ثم انه الوكيل يقض الدين اذا اخذ العوض  
 من الغريم والموكل لم يرض ولا ياخذ العوض فلو كفل ان يرد العوض على الغريم ويملك  
 بالدين **حكم القادر** ادنى الوكالة من الواجب فانه صدقة المليون فبما يحضر على الدفع  
 ولا يملك على امر داه بده وان كذبه او سكنت لا يبرهان دفعه لا يبرهنه ايضا  
 فان جاء الموكل فاقتر بالوكالة فقدم وان انكر ما ياخذ من الغريم دينه ويرجع الغريم  
 على مدتي الوكالة اني فاما وان ستملكا ضمنه مثله وان يملك ان صدقا لا يبرهان  
 الا اذا كان الغريم مال اخاف ان خسر الدين ان يملكه فبنا ضمنه او قال  
 الوكالة اقبض مثله على ان ابرأك من الدين وكذا ان كذبه فيها او سكنت  
 او اعطى يرجع على مدتها فاذا استوفى من الغريم لا يرجع على مدتها فبنا  
 ويرجع اراد الغريم ان يحلف بانه ما وكلته له ذلك وان دفعه من سكنت  
 ليس له ان يحلف الا ان الا اذا اعاد الى التصديق وان كان دفعه من  
 تكذيب ليس له ان يحلف وان عاد الى التصديق لكنه يرجع على الوكيل  
 والوكيل ان يحلف الغريم في الجود والسكوت بانه ما يعلم ان الواجب وكله



وان حلف ثم الاحرار ان نكل لا يرجع على العزم لانه اقر بالدين طالم في الاقر  
منه وان شاعلف الدين بانه ما وكله فان حلف استحكامه وان نكل رج  
الوكيل على الطالب امان في الودعة او اصدق من مزر الوكالة فيها لانه لا يدفع  
لانه اقراره في الدين لاني ملكه لان الديون يقضى بانها لكان في الودعة ملك  
الغير لم يتقد به <sup>م</sup> وروية الوكيل بالثراء وروية الموكل اذا وكل انسانا بالثراء  
او ارسل قبل الثراء ورايه ثم اشتراه الموكل او ارسل بنفسه ثبت للموكل خيار  
الروية للوكيل قبل الرسول والوكيل بالقبض في حق سقوط خيار الروية  
للموكل والارسل كقبضه والوكيل بالروية معقودا لا يصح ولا يقرب وروية  
كروية للموكل حتى لو اشترى شيئا لم يره فوكل رجلا فقال ان رضيت فخذ  
لا يجوز وان كان الموكل راه ولم يره الوكيل له خيار <sup>م</sup> اراده  
اذا وكل رجل رجلا بقبض مال على فلان ثم ان الموكل قبضه ثم ان الوكيل  
حاصم العزم وادعى العزم قبضا بقبضه ورجع الوكيل ولا يثبت للعزم واخذ  
الوكيل منه بحسب المال ثم حضر الموكل وامام العزم ببلية على القضا فلان يرجع  
بذلك على الموكل ويأخذه منه الا ان يكون ذلك المال ما يبيع فيه يد الوكيل  
فيخرج من الوكيل وان كان ضام في يد الوكيل وقال الوكيل دفعته الى الطالب  
كان له ان يطالب من الطالب فقط وكذلك ان اقر الطالب بانه قد كان  
اخفى منه <sup>م</sup> اما ما كان في حصة الموكل من الفضل لو اراد وكيل البائع ان يثا  
وكانت حيث لو انكره موكله لا يبيع ان كان فله وجهان احدهما ان يسل العاين  
الى رجل ثم يدعي انه وكيل بقبضه ويبيعه فله ان يقول ذوالبيد لا يسل  
وكانت في غير من ياراه في بيعه اليه فيبيعه وان في ان يقول هذا فلان  
بيعه منك فاذا باعه وقبض غشه يقول المشتري لا اقبض اليه الا ان اخاف

ان ينكر المالك وكالته ورجا به ملك البيع في يدي او يقض بقبضه في غير يدي  
الوكيل انه وكله بكذا ويجزى على القبض ويثبت بالبيعة ولاية الجهر على القبض  
وهنا وجه آخر وهو ان يبيع فيقول لاني فوضوا فلان اسلم البيع في غير يدي  
انه وكيل فلان بالبيع فهو ضم يثبت انه وكيل البيع <sup>م</sup> على الوكيل  
يقبض الدين اذا مال قبضت وملك من ماله مال دفعته الى الموكل وكذا في  
الموكل يعيد في حق جارة الديون لاجل الرجوع عن الموكل على تقدير الاحتفاظ  
ولو استحق انسان ما اقر الوكيل بقبضه ضمن المستحق على الوكيل لا يرجع الوكيل  
على الموكل ولو وكل رجلا بقبض دين لم يره لزم المطلوب مات فان الوكيل  
على ذلك بقبضه دفع ماله الميت ولا ينعزل كما يموت المطلوب  
وان مات الموكل خرج الوكيل عن الوكالة علم به او لم يعلم فان مال الوكيل  
قد كنت قبضت الدين في جيرة الموكل ودفعته اليه لم يصدق الا بجهة وان كان  
المقبوض ما كان خرج بين هذا وبين الوكيل بقبض الدين لو مال يموت الموكل  
كنت دفعت الدين الى الطالب قبل ان يموت الموكل والورثة قالوا دفعت  
بموت اميناء المال ملك القول قبل الوكيل <sup>م</sup> اما ما كان في الفضل لكان  
اذا وكل رجلا بان يره فله فله بالقبض فله فله بالقبض ان اجاز الرجوع جاز  
به وبطل وان لم يعلم الرجوع بذلك حتى دخل بها فاجاز بان ان اجاز كان عليه  
المسئلة لا غير ولزمه بطل النكاح فيجب من المثل ان كان اقل من المستحق والا  
وجب المسئلة وان يرضى الرجوع بالزيادة فقال الوكيل انما اذنم بالزيادة والزمك  
لم يكره له ذلك بالقبض وكلت رجلا بقبض فلان فله فله بالقبض فله فله بالقبض  
على غير ذلك بكذا قال لا يبيعه هذا البطل نقصان المهر فتبطل بها  
لا يبيعه لك من الاثام بديه فقالت ميت مال الفقيه ابو جعفر





يجوز النكاح لان قولها لا يمنع من النكاح فاذا رضيت به ذلك ففعل  
صادق اجازتها بعد موافقة القاضي لا باق **مهر** اذ امة وكلت رجلا  
بان يزوجه من رجل ثم ارجاها ودم فرجها الوكيل وامامت المرافع الزوج  
سنة ثم دتم الزوج ان الوكيل زوجه من يدنا وصدقة الوكيل منظر ان امر  
الزوج ان المرأة لم توكل بدنا واما المرأة بلجار ان شاعادت النكاح وبن  
لها غير ذلك وان شادت ردت وطها عليه مع مثلها بالغا بلغت والنقعة  
لها في العدة لانها لا ردت بيتي ان الدخول حصل في نكاح موقوف  
فيوجب مهر المثل دون النفقة وان انكر الزوج فذلك لان القول لها مع  
بينها في الاحتياط في مثل هذا الادلة رجا يقع مثل هذا وحصل له منها  
اولاد ثم ينكر المرأة قدر ما زوجها الوكيل فيكون القول لها ورتد النكاح ولا  
في سائر الاولاد اذ كانت المرأة بالغة **مخيط** مرسى وان اتهم ان يزوجه  
امراة بمينها على مهر قد سماه فزوجها اياه وزاد عليه في المهر فان شاء الزوج  
اجازه وان شادة لانه خالف وصار فضوليا وان لم يعلم بذلك حتى دخل  
بها فهو بغير اختيار ان شاعادتها بها بالمهر المسمى وان شاعادتها وكان لها  
الامل في مهر مثلها وانه المسمى لانه لما عادت انقلب العدة فاسود الدخول  
بحكم النكاح القاسد يوجب اقل من مهر المثل وانه المسمى ولو ارجى  
رجل او شرط الغائب دينا بخبرة رجل يدعي انه وكيل الغائب في خصوص  
ما قر المدة عليه بالوكالة لم يجر امره حتى لو اقام المدعي بينة بالدين على  
الغائب لم يقبل بينته وكذا لو ادعى دين على ميت بخبرة رجل يدعي له بينة  
ما قر المدة عليه بالوصاية **ما صحت** اراد السفوف كل رجلا بطلاق امرأ  
ثم غل بغير مهر من المرأة ان لم يكن التوكيل بطلب المرأة لا يجر غل ولا يجر

منها وما لم ينس الثانية لم يجر غل الوكيل بالطلاق وان كان  
يطلب المرأة **ما صحت** رجل اراد السفوف امرأة فوكل الرجل رجلا  
بطلاقها ان لم يرجع الى وقت كذا او خرج الى السفر ثم كتب الى الوكيل بالغل  
اخلفته الثانية فانه قال ينس الثانية لم يجر غل ان السفوف ان يجر غل **ما صحت**  
تزوج به ابنته ثم ارتفع النكاح قاله لاب وكذا التبرع بساير  
الديونة اذا ظهر ان لاديين يعود الى ملك المبتع **مهر** المصون **مهر**  
وكيل النكاح لا يجر المهر يعلم وكذا وكيل الطلاق **مهر** **مهر** الوكيل بالطلاق  
والنكاح لا يجر المهر **مهر** في القول تعليق بالشرط بط وتعليق  
الوكالة به جائز بخلاف الوكالة فان تعليقها لا يجر الا بشرط متعارف على ما يشاء  
فبالجدة ان الوكالة اذا علق بالشرط فيقبل وجود الشرط ويبرح غل **مهر**  
بالسنة التي ذكرناها من الزيادة **مهر** **مهر** الطلاق والطلاق **مهر**  
بائع الوكيل بالبيع واحاله المشتري بالتقاضي على المرافع وقيل الوكيل  
لهالة والمرافع يستوفى دفعه فلكل من ان ياخذ التقاضي في حاله الوكيل  
وقيل بخلافه **مهر** **مهر** التمسار التمسار بيعت اليه الجاهلون **مهر**  
سبعا اذ كان له ادين في قبض اغانها فان الامير وعلم التمسار  
خيانه وسع هذه جلة ايمان قبض الاغان فمات ولم يترك شيئا **مهر**  
ملك الاغان يعني التمسار قياسا على ما لو ترك الزوج الودائع عند زوجته  
وغاب وكانت خيانه غير امنه فزج وقد هلكت يجب عليه التمسار كذا  
هذا **مهر** الوكيل بقضا الدين صرف مال الموكل الى دين نفسه ثم نفق  
دين الموكل في مال نفسه ضمن وكان متبرعا ببعض الورثة وكل اشياء يسوي  
نصيبه من ديون مورثه على الناس ولا يعلم الموكل الوكيل



بعض من عليهم الديون يبيع ارضه بعد ان اطلع بالمباحث الكثيرة **مسألة** الوكيل  
 بان اجل مطلقا اجل شهر او سنة او سنتين يجوز عند ابي حنيفة ونحوهما ان  
 ولو وكل بقبض دينه على فلان فامر المدين فوكل الوكيل ببيع سلعة وايضا غنة  
 الى رب الدين فباعها واخذ الثمن وملك بهلك من مال المدين لاستحالة ان  
 يكون فاضيا ومقتضيا الاصل الواحد لا يبيع لغيره لطلب المطلب وكيلان  
 القضاء والافتقار المدين دفع المال الى آخيه قبض منه دينه ليس له ان ياخذ  
**مسألة** رجل وكل رجلا بقبض دينه من فلان فاراد الوكيل اثبات الوكالة  
 بابينه فشهدت به ان الوكيل وكله بقبض دينه من فلان قال ابو حنيفة يصير  
 وكيلنا بالقبض والخصومة ولو شهد الشهود ان صاحب الدين ارسله لاخذ  
 الدين فانه لا يكون وكيلنا بالخصومة في قولهم وكذا لو شهد الشهود انه ارسله  
 دينه منه لا يصير وكيلنا بالخصومة **فاحكام** حالت رجل زوجي من شئ  
 فزوجها من نفسه لم يجر قال شت يجوز ذكر الجاهل حين غم شرح الى بكره قال ونحو  
 نفعه بانه لا يجوز منه القينة وكله بتقيل امانة من جار الى سرقة فطالبها بالكل  
 قتالت زوجي ما دفع الى المشرط من المهر على من نفقة من فاقام الوكيل  
 بينته على دفع المهر اليها يتقبل **مسألة** دفع عبد الله داهه ببيع  
 ثم وجده في يد رجل قتال الوكيل بمنته منه وصدة ذوالبيد وكذبها المكل  
 فله ان ياخذ ولا يصدي على وكيله بالتضييق اذا هلك العبد بعده في يد ذى  
 اليد **مسألة** التوكيل بالاستفواض لا يبيح والتوكيل بقبض القرض يبيح  
 بان يقول رجل اقرضني ثم يوكل رجلا بقبضه صح وكله بان يواجره  
 ثم اجره بالوكيل نفسه ثم انقضت الاجارة يعود على وقات الوكيل بالقيمة  
 لا عليك القصة بغير فاش **مسألة** لا يوقف التوكيل بان يفت

مسألة

حتى لو وكله بشتى اليوم ففعل فواجاز ولو وكله فواك ان وكيله فواو  
 من بعض دون اليوم **مسألة** باع الوكيل ما وكله انزل الوكيل فان ماد  
 اليه قديم ملكه بان رد عليه ببيع عادت الوكالة وان لم يعد اليه قديم ملكه لا يرد  
 وفي المشتق وكله ببيعة فباشره الموكل ثم رجع او الوكيل ثم رجع الموكل فبها لم يكن  
 الوكيل مباشرتها ثانيا بخلاف البيع كما مر لان الوكالة في البيع بعده باقية حتى  
 ملك الوكيل بعد البيع مطالبة الثمن واما لبيعة فلاح ولا حكم له في البقاء على  
 ملك الوكيل فانه بعد لبيعة لا يملك التسليم ولا الرجوع **مسألة** ان كان المشتق  
 بالوكالة وهو له وصحة فليكن الوكالة بالشرط وعدم صحتها قال آخيه ترا بر فالت  
 من جلب كرم فوكاله ولو قال آخيه ترا بر فالت من يدع فلهذا وجب  
 لوكالة ما لم يتلفظ بلفظ يدل على الالتزام فوكلت وضعت على دال وكذا لو قال  
 فردا اين مال راكران من يدع من يدع ليس يكتيل ولو قال فردا اين مال بتو  
 تسليم كرم فوكتيل **مسألة** الذي يبيع الطالب الوكيل بالكتيل قبل طول  
 الاجل ليس له ذلك حال دفع له فنه وهو اظاهر وفي رواية ثمة بكونه  
 ذلك اذن مؤجل الى شئ وثبت عند القاض ان المدين يذهب سنة  
 الى بعيد ويطلب اذ اذن كنيلا بالدين بقبض اذ اطل الاجل فان عوف  
 المدين بالعلل والتسويق ياخذ منه كنيلا ولا فلا وليس له ان  
 ولا القاض طلب الكنيل بقوله لي عليك او عليه وهو قبل بيان الاطوار  
**مسألة** ولا يبيح الوكالة بالامانة **مسألة** قال الطالب ان  
 لم اسم اليك النفس فذا فعل المال فجاد الكنيل بالاصيل وتوادر  
 الكنيول لا يبرأ **مسألة** قال المودع ان المكلف المودع وديك  
 وانكر فان خاص من حة ولو قال انكر فاذن لك على فلان اذا ادفع

مسألة



اليك انا اسلم اليك انا اقبض لا يصير كنيلا وان اتى متعلقا بان حال  
 ان لم يود فلان مالك عليه فاذا دفع يصير كنيلا **مسألة** رجل قال لا يبيع فلانا  
 ان اصابك من خزان فمولى او قال رجل لرجل ان يملك عبدك هذا فانا فاضا  
 لا يبيع ما صحاح **مسألة** ثلثين الكفالة بشرط متعارف صحيح وبغيره لا يبيع واطلق  
 في حقه ويجوز ثلثين الكفالة بشرط **مسألة** انا يجوز ثلثين الكفالة بسبب  
 حتى فانا دخول النار وقدوم زيد ليس به استلحق فلا يجوز ثلثين النضان قال  
 ومن الاجماع ما ذكره ابو نصر انه يبيع بقدوم زيد وقد نص به في تحفة الفقهاء قال  
 قد بين ان لم يود فلان مالك عليه الى سنة اشهر فانا صام من يبيع لانه شرط متعارف  
 من عليه **مسألة** قيل يجوز ثلثين الكفالة بالنفس كما يجوز ثلثين بالدين قال نعم  
 كقولهم **مسألة** قال ان عجزت عن تسليمه الى ثلثة ايام فعلى المالك ثم حبس حتى اوخر  
 او مرض يتقدر احضاره يلزم المالك بعد ثلثة ايام كقولهم نفس رجل على ان يسلمه  
 الى الكفول لانه طالبه ثم سلم اليه قبل ان يطالب به ولم يقبل يبرأ  
 لان حكم الكفالة وجوب التسليم وموتها في حال ومعه علم ان يسلم  
 معه طالبه به يذكر التاكيد لا التعليل **مسألة** يبيح في ملكه ما دام مال الجارية ان  
 دارت ما صنعت فعلى ضمان ذلك واجاز لجار غنيت قوار قيل لا يبرح  
 لانه ضمان ليس ببيع فلم يبرح **مسألة** اشترى الوكيل بالشراء فطالب البايع  
 الموكل بالثمن فكيف به رجل لم يبيع ثم الكفالة بالدية على داية العدو وشره انا  
 في الماصل ان كان لم يطل في الدية لا يبيح ولا يبيح ولو تكفل الموكل بالثمن  
 عن الوكيل بالشراء يبيح **مسألة** قال لامرأة ابنة ما دمت حية وميت جاز  
 فتفتك على نفي وكيل يبيع ويضمن لو كلفه عن المشتري لانه يبرأ المطالبة عن نفسه  
 داية باطل ولو اولى ببيع الفارب ضمن الثمن ارب المال وكذا لو اصاب بالثمن

مسألة

**مسألة** رجل اشترى من رجل مائة دينار فاداه اذ كان مائة دينار فقال لا يبيع فلانا  
 فلو كان البيع بصفتين بان كل واحد منهما نصيب ثلثا وذكر لفظ البيع صحيح لانه  
 لم يبرح ضامنا لنفسه **مسألة** الكفيل بابر الاصيل ادنى المال الى الدين بعد  
 ما اوتر الاصيل ولم يعلم به لا يرجع على الاصيل لانه شئ حكى فلا يفرق فيها العاقل  
**مسألة** رجل كفيل بغير رجل قال نعم ان المكفول ائتمن اعطى الكفيل بهما ذكر في المصنف  
 انه لو كفيل بال مؤجل على الاصيل فاعطاه المكفول ائتمن بهما بذلك جاز ان يبرأ  
 ما صحح واذا كفيل بالقرض مؤجلا الى اجل سنة فالكفالة جائزة وفي الزخيرة والكا  
 على مكفيل الى الاجل الذي سماه وعلى الاصيل حال ما ملكه رجل على رجل الف  
 درهم فصار على مائة منها الى اجل سنة فله خط ولها ثمانية جالدة وثلثون مستورا  
 جاز للقرض فاما ثمانية الى الاجل ما صحح **مسألة** رجل اشترى ثلثة ارباب بابل  
 بايام او شهر او سنة او سنة واحدة وانه صحيح اذا قبل المطلوب والا فلا  
 حال فاجيل الى اجل مجهول جبال متفاوتة كطهارة والديكس والخاز والفرود  
 والمهرجان ونحوها فيبيع الاجيل وان كان البيع بهذه الاجال يكون فاسدا  
 لكن الاجيل في الثمن الى هذه الاجال جاز فاجيل مجهول جبال متفاوتة  
 كالاجل الى مائة ارباب او مائة ارباب او قدوم كل واحد من ثلثة من مائة او قدوم  
 فالاجل باطل والمال حال **مسألة** كتبت لابي ارباب ارباب الف  
 فنزل البيع فقال اعط كل شهر مائة درهم لا يكون ما قبله عليك طلبه في حال  
 وفي الملقط عليه الف من ثمن المبيع جعله الطالب فوجاه ان كل من خط  
 الباقي فلا ريب في شرطه **مسألة** وفي الجوز لو جعل المالك ببيع ما يكتفيل او يكتفيل  
 وشرط انه لو لم يوفيه كل شيء فله مال على من جاز على شرطه فانا فان كان



وفي الناصري ولو كان على آخر من سبع فجلد بما على انه ان آخره بما فاما على عليه  
فاما لا شرط ما كان ولو قال انا ضامن بغير فقه وهو باطل ولا يكون كقوله  
لانه انتم المرفة دون المطالبة ولان ضمان المرفة هو / بل عليه فيه فقهه  
وهذا المعنى لا يصح ضمانه وكذا لو قال هو موقوف او انا اعرف لا يكون كقوله  
وكذا لو قال انا ضامن لك حتى يجتهد او يلتقي ما نه غير ضامن لانه لم يضمن الموقوف  
بل هو مال او النفس او غيرها ولو قال هو على وجه مجتمعا او يلتقي او يتواليا  
فواجب لان ملكه هو على ضمان مضاف الى الغير وجعل الاصل دعاية للضمان  
وهذا معنى الكفالة كذا في الكوفي هو كقول كفلت بنفسي على ان الكفولة ان اذ غاب  
فاما على فكتاب الكفولة ثم رجع وسلم الى الابلين لا يبرأ لان المال يجلو  
للمشرط لزم فلا يبرأ الا بالاداء او لا يبرأ وكذا اذا قال الكفيل ادع ابنتك  
ولم اتيك فانا ضامن لعليه فان هذا على ان يوافي به بعد الغيبة وغيره  
قال ان لم يوفيتك جرتك فالك او لم يقضيه فهو على ان الطالب تقاضي  
المطلوب فقال المديون لا ادفع اولا اقبضه وجب على الكفيل ان يوفى  
ومنه ايضا ان لم يعط المديون دينك فانا ضامن انما يتحقق الشرط اذا  
تقاضاه ولم يعطه بطل الضمان ولو بعد التقاضي قال انا اعطيك فان اعطاه  
مكانه او ذهب الى السوق او منزله او اعطاه جاز فان طار ذلك ولم يعط  
من يومه لزم الكفيل **باب** وفي الفتاوى العنابية قال ولو قتل بالقرض فاق  
عن الكفيل ولا يتاخر عن الاصل كفلت ثلثة ايام لا يبرأ بغيره وانما  
بغير المطالبة قال ابو جعفر قال الفقيه ابو القيث الفقيه ع انه لا يبرأ كقوله  
وفي الواقعات ع انه لا يبرأ كقوله كفلت الى شهر طالبيه بعد شهره ولم يطل ما قاله  
البعض انه كفيل في مال كقوله الى شهر دل عليه ما ذكره عصام انه قال

انت طالق الى شهر يقع بعد شهر يقع بعد الاجل ان ينور الوقوع في الحال دل انه لا يبرأ  
كقوله في الحال وفيه بغيره **باب** قال في الخبر في الاصل اذا كفل رجل بنفسه رجل  
الى شهر او الى ثلثة ايام او ما شبه ذلك فهو جائز واذا صحت الكفالة فاما  
مطالب الكفيل بعد مضي شهر لا يطالب به في الحال في ظاهر الرواية غير احيانا  
ومن المراجحة وهو الصحيح وفي الصحيح وفيه بغيره ومن ابى يوسف يقول انه لا يطالب  
في الاجل واذا مضى الاجل يبرأ الكفيل وسوقوا حسن بن زياد وقال القضاة اما  
ابو علي النخعي يقول قول **باب** يوسف اشبه برفقنا وفيه كونه وكان دا  
يقول اذا اراد انسان ان يتكفل بنفسه انسان ولا يبرأ كقوله فالكفيل في  
على ظاهر الرواية ان يقول ائمت الكفالة كفلت بنفس فلان الى شهر ع ان لا يكون كقوله  
بعد الشهر فانه لا يبرأ كقوله اصلا ما كان **باب** الكفيل بالمال اذا اؤتم  
الاداء وكذا طالب وصلة الكفولة الكفيل بالاداء او كذا وفيه كونه **باب**  
عن الكفولة ولان صاحب الحق اخذ الحق من المطلوب ثم جده فاحذ  
من الكفيل والكفيل ينكر ان صاحب الحق قد اداه رجع الكفيل على صاحب  
ما كان كقول كفلت بنفسي على ان الكفيل يبرأ وقال دعه فانا على كفالة وانا كفيل  
او ضمننت او كفلت او على اوالي ويزد رفع فلان راكمه كقوله وقبولكم اختلف  
فيه شيخ خوارزم ع انه لا يكون كقوله الذب الذي لك على انا  
ادفعه او اسلمه اليك او قبضه **باب** لا يكون كقوله عالم يقبل  
لفظا يدل على التزام تضمنت او كفلت وهذا اذا ذكره مجزا اما اذا  
قال معلقا بان يقال ان لم يوفده فلان ما انا ادفع اليك وعونه  
يكون كقوله لما علم ان المواعيد بكتاب صور التعليق يكون لازمه  
ما ن قوله انا ارجح لا يبرأ به **باب** ولو علج وقال ان دخلت اذ انا



لا يلزم به شيئا ولو علم وقال ان دخلت الدار فانا ارجع يلزمه ذلك في كل حال  
 جاب مال ثوب من او جاب كويم لا يكون كفالة اية ثوبه فلا تستحق جاب  
 كويم فهو كفالة الجكم العرف وقيل لا ولو قال اية ثوبه فلا تستحق جاب  
 لا يكون كفالة من وعن غيره بقضاء دينه بل مال يدرج في الجاب شيئا وذكر الفقهاء  
 فلا يكون كفالة قال ابو جعفر كنفيل بالنفس وقال الفقيه لا ولو ادركت  
 ال العرف ولا يصح الكفالة بالنفس للموكل ورب هل اي اذا بلغ رجل رطل  
 ثوبا بآدمه ثم ضمن المشتري على المشتري لا او باع المتعاقب مال المتعاقبة ثم ضمن  
 التمتع لرب هل لا يصح بخلاف الماور ببيع الغنم من جهة الامم اذا ضمن  
 التمتع على المشتري حيث يبيع ضمانه وبخلاف الوكيل بالبيع اذا ضمن المهر للمرأة  
 التمتع والرسول في باب البيع اذا باع وضمن التمتع على المشتري لم يسل مع ضمان  
 ما اراد ان يحال البايع غير محال على المشتري بالنفس ثم روى البيع بسبب او بخيار روية  
 او خيار شرط فراه على بايعة بولعقبض او قبض بغيره او نقلا العقد او  
 ملك البيع قبل القبض كمن يبيع له حواله ولو لم يملك الباطل الحال به  
 عن المشتري سيجح احال المولى في ما يبيع عليه المكاتب حواله  
 منبذ بيد العتابة ثم ان المولى الحق المكاتب من سقط بطل الكتابة  
 عنه لا بطل حواله استحقاقا وبلفظ على اونا الثلثة ورواياتهم تبطل  
 وبلفظ ذوق الميراث ما اراد ان يكون الميراث ليس ان يستغ  
 عنه اعطاء الكنفيل بالنفس بخلاف البيع فانه اذا اعطى كنفيل باحضار الغير  
 فانه ان يستغ عن اعطاء الكنفيل بنفسه ولم يطلب الكنفيل ولو كان الدين موكلا  
 ويحرم الميراث عليه باعطاء الكنفيل بغيره والرهان الميراث عليه موقوف  
 وغيره لا ولو عود فانه اذا كان الميراث عليه غير الميراث فانه لا يحرم

تتميم

ما است الكنفيل بالمال فلا يلزم ان يطلب الدين منه ورثته صالح  
 الدين مع الاصيل يعني الكنفيل بالمال كالكفالة ان كان الميراث على الدين والى  
 فلا كنفيل بشرط ان يرهين الكنفيلتة ويها وسماه لم يحرم عليه بل يرم  
 المال الكنفيل الا ان بشرط براءة الكنفيل ان يرهين غيره الكنفيل اذا لم يرهين  
 وجيز رجل كنفيل بنفسه بل هو محجوس لا يقدر ان ياتي به الكنفيل لم يحرم  
 الكنفيل بالنفس منه س ثم كنفيل بالنفس الكنفيلتة الى الطالب  
 ليلاني مكان لا يكون العصمة وفرضه فان كان التسليم بطلبه خرج من العمة  
 كنفيل بنفسه في البلع وسكن في القربى يخرج ان كان في ملك القربة حكم وقال  
 العلما التاجري والبلد الظاهر لا يصح حال رضى له منه وجوابها حسن لان طلب  
 راسينق فوازرم ظلمة فلا يقدر على ما كنهته على وجه العدل كان الكنفيلتة بها  
 مع قوم في بدنة فجاد الكنفيل بالكفولتة وقال له هو الكنفولتة فمجلس  
 بل مخرج الى باب آخر فهذا العذر تسليم منه س اذا طالب الكنفولتة  
 فله ان يارزم الكنفيلتة بغيره ويجوز في دفعه ان يدعي الكنفيل عليه  
 ان خصمك عاب بنبية لا يدور فيها موضع فان اقام بينة على ذلك  
 ينزع خصومة عنه س احال عليه بالاجمولا بان مال احلت  
 جميع ما يذوب يجب لك على فلان لم يبيع ولا يبيع بها كفالة ايضا س  
 الطالب اذا علم براءة الكنفيل بالنفس شرط فهو طاهر طهنة يجوز  
 البراءة وبطل الشرط نحو ان تكفل رجل بنفسه رجل فابراه الطالب عن الكفالة  
 على ان يعطيه الكنفيل عشرة دراهم جاءت البراءة وبطل الشرط وان صلا  
 الكنفيل المكفول عنه على مال ميراثه الكفالة لا يبيع الميراث ولا يحرم المال الكنفيل  
 ولا يبرأ الكنفيل عن الكفالة في رواية جامع واحد روية حواله والكفالة



وفي رواية اخرى يبرأ من الكفالة وفي وجه يجوز ابراء والشرط وصحة ذلك  
 رجل كفل بنفس رجل وباعليه في المال فشرط الطالب على الكفيل ان يرفع المال  
 الى الطالب ليراه عن الكفالة بالنفس جازت البراءة والشرط وفي وجه  
 لا يجوز كلاهما وصحة ذلك رجل كفل بنفس رجل خاصة بشرط الطالب على الكفيل  
 ان يدفع اليه المال ويرجع بذلك على المطلوب فانه يكون باطلا ما صححنا  
 والكفالة من الكفيل صحيحة كما يقع من الاصيل **سراج** الكفيل بالنفس اذا اصاب  
 لم يقع في رواية ابى سليمان ويصح في رواية ابى حنيفة وفي رواية مسند كماله القاء  
 باذن مولاه يجوز في اخذ القرض في الرضا وبعد عتقه وليس مما دون الكفالة  
 بالنفس والمال بلا اذن المولى وباقى المولى لا يجوز الا اذا كان عليه دين **سراج**  
 قال ان لم يوافق به غدا فقبله ما عليه فان الكفول عنه لزم المال بمعنى الغدر  
 كفل بنفسه على انه متى طالبه سلم اليه ما لم يملكه فقبله ما عليه مات المطلوب  
 وطالبه بالتسليم ويجز لا يلزم المال لان المطالبة بالتسليم بعد الموت لا تقع فاذا لم  
 المطالبة لم يتحقق الموجب لزم المال فلا يجب **سراج** ولا يصح الكفالة  
 من اتبعه واما العبد لا يطالب في الحال ولا يطالب بعد العتق **سراج**  
 وان كفل عنه رجل بمال ولم ينكر الاجل فان كان على الاصيل حال لا يجب على الكفيل  
 حالا وان كان مؤجلا يجب على الكفيل مؤجلا **سراج** وارب الدين طلب  
 الكفيل من المدين وان كان دينه مؤجلا **سراج** وكذا لو جازت الكفالة  
 جازت الحوالة **سراج** رجل قال لابي ان اكلف الموضع ودينتك او جدد  
 فانما خاسر كسبه رجل كفل بنفسه رجل على انه ان لم يوافق به يوم كذا فقبله المال  
 فتوارر الكفول له فلم يجد الكفيل في الامر الى القاضى ليضرب كفا قبل اليه وعلما  
 لو كان مستبعا ان الغرض بالخير الى ثلثة ايام فتوارر اليه نفسه حتى مضت ثلثة

يدفع الى القاضى ليضرب الدين وكذا ويرد عليه ولو قال ان يملك مديك  
 فانما خاسر به لا يقع من الكفالة عيدا ذون بدون فان صاحب المال ان  
 يعتقه المولى فكل له رجل ان اعتقه مولاه فانما خاسر لدينك صحة الكفالة **سراج**  
 وفي خلاصة المدين اذا اراد ان ينيب ليس لرب المال ان يطالبه باعطاء الكفيل  
 ان كان الدين مؤجلا وفي التمسك يحجر وفي غير الآية ياخذ كفيلا او رهنه حقة وان كان  
 في ظاهر المذهب ليس له ذلك لان المصلحة في هذا لما ظهر من التمسك وجوز في الناس  
 قال المدرس في بيته حاضرة وطلب منه الكفيل ما كان يرضى ياخذ منه كفيلا فقه في ظاهر  
 انه رواية وان كان الدين عليه موقفا والمدين حقيق او الظاهر في حال انه لا ينفق لا يحجر  
 على اعطاء الكفيل في اذا اخذه كفيلا الى اى وقت ياخذ والصحيح انه ياخذ الى ثلثة ايام  
 وعمر ابى يوسف الى مجلس ولم يجلس في كل خمسة عشر الا يوما ياخذ الكفيل الى ذلك  
 الوقت فان احضر بيته والارض الكفيل الى المخرج يومه وان كان غريبا او ظاهرا  
 سخر اخذ منه كفيلا يوما فان احضر بيته والا لم يملك الكفيل وفي ادب القضاة كان  
 سافرا لا يحجر على اعطاء الكفيل ولكن يؤجر الى قيام القاضى في المحكمة فان احضر  
 بيته والا على سبيل **سراج** بلع عبدا او احوال غريبة او غناية علم المنزلة  
 مستيدة بانتم ثم رد العبد بالعتيب بعد التمسك بقضا او قبل التمسك في غير قضا  
 او رد غيار الزونية او الشرط او قضا العتق لا يبطل كذا في هذا خلافا لزم لم  
 الكفالة بشرط ابراء الاصيل حواله والحوالة بشرط مطالبة الاصيل كحالة **سراج**  
 كذا قاله للمدعي قبل طول الاجل في الدين قرب طول او بعد وليس قد ائتمنه  
 ولكن يفر منه الى ان يحل فيمنعه من السخرة الى ان يوفيه حقه  
 ولو كفل على الكفيل كفيل ثم اقر الطالب المال على الاصيل صار ما خسر الكفيل  
 واقره الكفيل الاول فمما خسر من الثاني والمال على الاصيل



١٧٠ ادعى ايقاد فبر من مدينه احلتك به على فلان يقبل ادنى ايهام ثم قال  
 احلت ثم فلان وهو من فلان وهو دفعه اليك قيل لا يسع للتناقص او لم يسه  
 غير الايقاد وقيل يسع لان ايقاد الى عليه ايضا الجليل ولو ادعى الايقاد بغير  
 ثم قال فلان دفعه اليك باحدى يقبل ولا تناقص ادعى الفاعل فقال خذ اديته  
 في سوي ثم قد وعجز عن البينة ثم قال اديته فريته كذا دبر من اذا التوفيق  
 ملكه جالس المصنفين متعلق الكفالة ان يتعارفا كعدم المطلوب به وان شرط  
 محضا كان داخل التدارك او هبت الرجح لا والكفالة الى هبوب الرجح جازية و  
 الشرط باطل ونقض المصنف ان الشرط لم يتعارف متجه الكفالة وبطل الشرط ولو لا  
 كفي فبالجمله الكفالة بالشرط المتعارف الكفالة وبطل الشرط كما اذا اختلف فلان  
 على ان يقبل له فلان تحت الكفالة وبطل الشرط ارادة ولو كان الدين مؤظلا  
 وبه كفي فالت اصل قبل قام الاجل ما مال حال عليه وهو كفي الا جاز وكذا  
 لو مات الكفيل دون الاصيل حل في مال الكفيل بوجه ولا يحل في الاصيل في ماله  
 الاصل طلب بغيره فمضاه في بوضه فقال رجل افرضه فافرضته فانما ضاه  
 فافرضته في حله غير ان يقبل ضاهه مرعا يبيع ويكفي هذا العقد ارادة صادر  
 الوالي رجل او طلبت مالا وضمن رجل ذلك وبطل الخط ثم قال انما من ليس  
 على شئ ولا ليس هو الى عليه شئ قال نعم الا سلام والفاض عليك المطالبة  
 لان المطالبة الرجعية كالمطالبة بحسنة ارادة وفي جميع النوازل جامعة طبع  
 الوالي ان يباخر منهم شيئا بغير حق ما خفي بعضهم فظفوه الوالي بعضهم فقال  
 المختصون الذين وجدوا الوالي لا تظفوه علينا وما اصابكم فهو علينا بالخصص  
 فلو اخذ الوالي منهم شيئا فلكم الرجوع خلاصه وعجز عن ان يرفعك مدينه ملك  
 او لم يقضه فهو على ثم ان الطالب تناقص المطلوب فقال المدينون لا دفعه اذ لا

انقضى

١٧١ انقضى وجب على الكفيل ان يسه وعنه ايضا ان لم يعطك المدينون دينك  
 فاما ضامن انما ينفق الشرط اذا اقامناه ولم يعطه وكذلك اذا مات المظبوط اذا  
 لم يرحم كمن شرط على الكفيل ان يسه اذا مات فاما كمال عليه فتاب الكفيل فانه يرجع  
 وسلم الى التدارك لا يسه بالشرط وط لزم ولا يسه ان انا بالاداء واللازم اذ لم يرحم  
 رجل يبيع دارا وكفل انسان بالدر كمن ادعى الكفيل التدارك لم يسه وعجزه رجل  
 يبيع دارا وكفل رجل يشرى بدارا فانه فيها من درك واخذ المشتري بذلك رهنه ذكر  
 في الاصل ان الرهن باطل ولا ضمان على الرهن والكفالة جازية وذكر في التوارد عن  
 ابن حنيفة يسه لا يجوز الرهن بالدر كمن سوا اخذ الطالب او الكفيل واخذ الرهن  
 يكون ضامنا فاحسب ان اختلفت الروايات في ضمان الدر كمن قال  
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الكفيل بالدر ككفيل بالثمن اذا اشترى المبيع  
 رجل يبيع دارا او جارية وقبض الثمن ولم يسه المبيع فكفل له رجل ان يسهها اليه  
 او يدفعها اليه فهو سوار وسوار من يجلس حتى يدفعه جارية الى المشتري فان  
 جارية يقبل ان يدفعها برثى عن الثمن وعنه ابن يوسف في التوارد اذا يبيع دارا  
 او جارية وقبض الثمن فقبض رجل قبل القبض لكما امره الثمن وحاس  
 انما ضامن ولم يسه على ذلك فهو سوار في قول ابن يوسف وان ماتت جارية  
 او انقضت او كانت حرة او مدبرة او ام ولد او مكاتبه عليه او لغيره كان على  
 المصنف رد الثمن والمشتري بالخيار ان شاء اخذ البليه بذلك وان شاء  
 اخذ الضامن ولو كان البليه دفعا الى المشتري والمثله جالما كان المشتري  
 خيارا ان شاء يرجع بالثمن على البايح وان شاء اخذ الضامن ولو كان  
 البليه دفعا الى المشتري والمثله جالما كان المشتري بالخيار ان شاء يرجع  
 بالثمن على البايح وان شاء يرجع على الضامن في قول ابن يوسف وقال الحسن بن قنبر

المطلوب  
 الاصل  
 المدين



بری انضمام خاصه و ان شرط فی الكفالة تسليم المكفول فی وقت  
 بعينه احقره فیه ان طلب المكفول باحضاره وان حضره فیه و الا حبسها  
 لحکم مان عاب المكفول عنه و يعلم مكانه امهله لحکم مدة دنياه فان حضرت  
 الحق ولم يجز حبس حکم وان عاب ولم يعلم انكفيل مكانه لا يطالب به ولا يحبس  
 شرح كثر **المحل المتعلق** بالصبا و بوجان و فساد بالصبا في العيوب  
 ايج العلل ان صلا الفصول جائز بان قال اجنبي مملوك و المولى عليه اقتر  
 بشركه و انت محقق في فصولك فضايل على كذا و من ذكر فضايله مح  
 و صرح في الفصول بان يقول الفصول المولى صالح فلان من دواك عليه  
 على كذا على اني ضامن له او على كذا من مالي ما لبدل على انضمام سولو  
 كان باء خصم او بغير امره و يرجع باء امره على المدعي عليه ان كان الصبا  
 بامره ثم الصبا ان كان من دواك في حدود فضايله على و ارم او دنانير  
 او كيله كالخطة و التبر او و زني كالحد يد و الصفا لا يشترط قبض بدل الصبا  
 في المجلس ادنى على اخر مائة درهم فانكر فاصطلى على عشرة دنانير و تفرقا من غير  
 قبض لم يرجع ادنى و يشا خمسة آلاف درهم و كذا فضايله ان ذلك كله على الف  
 درهم يجوز رجل اتهم بمرقة و حبس في مجلس القاض ثم وقع الصبا بال  
 على خرج انكر و قال انما صلحت خوفا على نفسي فانصبا جائز و ان كان في  
 حبس السلطان لا يجوز انصبا ما بعد الصبا فالتثاني باطل **مستحق**  
 الجاني و الفاسد ادنى جبر فضايله على خدمته شتر جاز و على ثلاثة اشهر  
 لم يجز و كذا غلة الدار و ثمره التخل و في دعوى العبد صلا على مال حال او موقوف جاز  
 كان العبد مائما او بالكله انصار اذا ادنى التوب بدنة فضايله رتب التوب  
 على و ارم او دنانير على ان يكون التوب للعقار او على ان يكون رتب التوب

والأوامر

و الدراهم حالة و موجه جاز و لو ملك التوب عند العقار فضايله على و ارم  
 لا يجوز فضايله صفة و كذا ان كل موضوع كان امانة و فضايله جاز و في صلا  
 لكل واحد منهما النقص **محل** في الصبا العيوب اشترى رجل من آخر  
 عبدا بلف و تقاضا ثم وجد به عيبا و انكر البايه كون العيب غيلة او اخر  
 عدا و ارم حالا او موقوف جاز المشتري اذا طعن بعيب في باض على التوبة  
 فضايله على ان حط عنه كذا و درهما فان ذهب البايه بعد ذلك  
 رد و ارم عليه و بطل الصبا لان خصوصية قد زالت و كذا الجبل و زوا  
 و لو ادعى المشتري العيب و انكر البايه فاصطلى على ان يرد البايه شيئا من الثمن  
 ثم يتبين انه لم يكن بالمبيع عيب كان على البايه ان يسرد ما اذ سر كما لو كان  
 العيب متحققا ثم زال بعد الصبا و على هذا الوادى ان كان مالا او حقا  
 في شيء ثم صالحه على مال قتيبي انه لم يكن عليه ذلك المال و ذلك المحل  
 لم يكن تابيا كان المدعي عليه حتى استرداد كل المال **قوله**  
 اصطلى بعض الورثة عن نصيبه على فضايله معلومة و في التركة الفضايلة  
 و غير ما لم يجز حتى يعلم الا الفضايلة التي هي بدل الصبا اكثر من نصيب المصالح من  
 الفضايلة المخرجة و كذا حتر از عن البراد و لا يملك تجوز به بطريق البراد لان البراد  
 عن الاعيان لا يجوز فضايله اذا ادنى اعيانا و ينادى و ارم و فضايله عن النظر  
 به و ارم انما يجوز اذا كان بدل الصبا اكثر من الدراهم التي هي على آخر  
 التنا فانكر فاصطلى على عشرة دنانير فاضربا من غير قبض لم يرجع لانه عرفه ثم  
 المدعي **مسألة** رجل اشترى جارية فوجد بها عيبا و اصطلى  
 ان يدفع احدى شيئا من الدراهم فان اصطلى على ان يدفع المشتري  
 الدراهم و الجارية البايه لا يجوز لانه ربا الا اذا باع منه باطل من التوب





اشترى بها به وقد كان نقداً انتهى كل واحد منهما  
عن نصيبه من التركة وفيها دين لم يمتح وان لم يكن في التركة دين فصلح من  
نصيبه على مثل نصيبه من الدراهم او اقل فناسد وان كان اكثر فبقي  
ويشترط قبض البدلين في المجلس اذا كانت الورثة معقوبين بالتركة وغير  
وان حصلت المدة في ثمنها وصداقها على درهم معلومة ولم يكن في التركة دين  
فانما جاز عنه لر بعض الورثة اذا صلح مع بعضهم من حصصهم من تركه مودعهم من  
والعروض والعقارات وغيرها من التناطع والتماس والملك وان كانت على مبلغ  
كذا او ربحا بطريق التخليع الشرعي لخاصة لشرائطها على من ابطه من كون بدلها  
زايد من حصصهم من النفقة والنفقة والذهب وقطان ديونة على ذم الناس  
على شريطة ان لا يرضوا على قبض بدل الصالح ما جاز حاد وحسن ولو ان دارا في يد ورثة  
ادعى رجل فيها حقا وبعض الورثة حاضر والبعض الغائب فصلح المداخلة  
سنة على خمسة مئة من جميع حصة جاز ذلك ويكفي بغير عان هذا الصلح في حصة شريكه  
حتى لا يرجع عليهم بشيء وان كان صلح على ان يكون حقا المداخلة لوارث حاضر خاصة في  
غيره فهو جائز ايضا ويقوم حاضر مسلم المدعى في اثبات حقه ان ثبت مسلم له وان لم يثبت  
بان لم يثبت رجلا اثباته بطل الصلح حقا التركة ويرجع على المدعى بحصة ذلك من البدل على  
رجل استوفى من رجل دراهم بخارية بخاري او اشترى منه دراهم بخارية بخاري  
فالقبض في بلدة لا يوجد فيها بخارية فالواو يجل في ذلك الحصة ذابا وجائبا وشيئا  
بكتيل لانه دوسرة فكان له التنظرة الى الميرة عنه وجعل عليه دين لرجل  
قد دفع المديون دينه بمواضع النصوص واستولوا عليه فامتنع اذ ادين من الاخر  
مال ابو يوسف لم يملكه ليس الدين ان قنع من الاخر لانه المديون اذ لم عليه  
فلا يكون له ان يمتنع عن القبول ومال الفقيه ابو الليث فندر له ان يمتنع من الاخر

عن الاخذ لان اموالهم صادرة في ابدى النصوص مكان له ان يمتنع كما قيل  
اذا سلم نفس المكفول به في مغارة او موضع لا يقدر الطالب فيه على استرجاعه  
لا يخرج عن العهدة وازالم باخذ صاحب المدين دينه لا يخرج المديون عن العهدة  
قيل ويقول الفقيه ابو الليث يعني غيبه اذا دفع الوصي الى النسيم ماله بعد البلوغ  
فاشهد اليتم على نفسه انه قبض عنه جميع تركه والد فليمتنع عن تركه والد  
عند شيء من قبله ولا كثيرا الا قد استوفاه ثم اقم في بدل الوصي شيئا وقال من  
تركة والد برح اقام البينة قبلت بشبهة وكذا لو اقر الوارث انه قد استوفى  
جميع ما ترك والد من الدين على الناس ثم ادعى الابيه ديناً على رجل من  
خاصة حال الصلح على اربعة اوجه معلوم او مجهول على معلوم  
كما لو صلح من دين او وقع معلوم صلح على معلوم او وقع مجهول في دار فريد  
غير على معلوم ومما جاز ان وان كان الدار في يد المدعى فاصطلى على ان يند  
فع احد مما لا اية الاضرب ترك دعواه لا يجوز وان اصطلى على ان يترك كل  
واحد منهما دعواه جاز فهذا صلح وقع عن مجهول على مجهول لانه لا يحتاج  
فيه الى النسب والنسب وجيز رجل الف درهم مؤجلة فصا  
عليه ان يعطيه كفيلاً او اقله سنة افرج حاز وجيز رجل اثم بيرة  
ومعبر فادعى عليه قوم فصالحهم ثم ضربوا وانكروا قال انما صالحكم خوفا  
على نفس قالوا ان كان في حبس القاض فاصالح جائز لانه لا يحبس الا بحق  
وان كان في حبس الوالي فاصالح جائز لانه مكره عليه طلق امرأته  
ثم صالحه من نفقة عدتها ان كانت عدتها با شهرة جاز وان كانت بالحبس  
لانها مجهولة فكانت النفقة المفروضة عليه بها وقال بعض المشايخ يجوز في  
الوجهين خاتمة الصلح من الجراحات والشجات جائز ان يبدى



حيث بقي له اثر وان يبرئ بحيث لم يبق له اثر بطل الصلح كما لو خلق  
 شعر لحية ثم نبت وجعل قتل عبدان او شق ثوبين ان فصل على  
 اكثر من جهة جاز **وجيز** فالصلح جائز في دعوى الاموال والمنافع وفيه الحمد  
 والخطا والتغيز ولا يجوز في دعوى جلاله لاحق له بخسوفه وجعل شيئا حتى  
 وجب القطع ثم صلح القطع على شيء لا يجوز لان ذلك حق الله **تابع**  
 صالحته المأذنة ووجوبها على ثلاثة دراهم كل شهر جاز ويكون هذا تقدير  
 النفقة بينهما لا بما لا يصلح له الا في نفقة ولدها الصغير جاز **وجيز**  
 باع المشتري بعد الصلح عن العيب ثم زال العيب في يد المشتري الثاني ليس  
 للبائع ان يرجع على المشتري الاول بغير الصلح عن العيب **فتية** ان الصلح  
 اذا كان بمعنى المعاوضة يتقضى بنقضها وقول بعض العلماء يتقضى بنقضها  
 على من اذا كان الصلح التبرع ببعضه او بعض العلم يتقضى بنقضها **تابع**  
**جامع الفتاوى** ولو ان رجل افترس ارقا في دار غيره فاراد ان يبرئ  
 الى صاحب السرقة بعد ما افترس السرقة من الدار فصالحه ارق على حال معلوم  
 حتى كف عنه كان الصلح باطلا وعليه ان يترد المال على السارق ولو كان  
 من دامن صاحب السرقة لا يجب المال على السارق ويبرأ من السرقة اذا فرغ  
 السرقة الى صاحبها ولو كان هذا الصلح من صاحب السرقة بعد ما فرغ  
 الى القاضي ان كان ذلك بافظ العفو لا يصح العفو بالاتفاق وان كان بافظ  
 الصلح والبراءة سقط القطع **فتية** الامام والقاضي اذا صلح  
 شارب الخمر على ان يافذ عنه حالا ويعفو عنه لا يصح الصلح ويرد المال على  
 شارب الخمر رجل قذف محصنا او محصنة فاراد المقذوف حد القذف فضا  
 الغافل على درهم مسماة او على شيء آخر على ان يعفو عنه فالصلح باطل ومحل

انما يصح الصلح في دعوى الاموال والمنافع ولا يصح في دعوى جلالته ولا في دعوى العيب

يقتط الحضانة كان ذلك بعد ما رفع الى القاضي لا يسقط وان كان قبل ان يرفع  
 الى القاضي يسقط وكذلك رجل زني بامرأة رجل يعلم الزوجه وادامتها فصالحا  
 معا او احدهما على درهم معلومة او شيئا اخر على ان يعفو عنها كان باطلا وعفوه  
 بطل ايضا سواء كان قبل الرفع او بعد **فتية** جبر الصلح بالنوا  
 عتين وكتب الصلح وفيه ابراء كل من الاخرين دعواه او كتب وقرا المدعي العيني  
 للمدعي عليه ثم ظهر فساد الصلح بغير الائمة وارا المدعي العود الى دعواه قبل الصلح  
 الا براءة السابق والمختار ان يصح الدعوى والابراء والا فانه من عقد فاسد  
 لا يمنع منه الدعوى لان بطلان المتضمن بطلان المتضمن ولدفع هذا  
 اختار الائمة صواد زم ان يحل البراءة العام في وثيقة الصلح بافظ بدل على  
 الاستيناف بان يفر الخصم بعد الصلح ويقول ابراءه ابراءا غير داخل تحت  
 الصلح او بغيره ان له اقرارا غير داخل تحت الصلح ويكتب كذلك فان ما كمالو  
 حكم بطلان الصلح لا يمكن المدعي من اعادة دعواه والحيلة تعطى المحضو **فتية**  
 نائية عداوة النزاع سنة اتم ابل المتعلقة بالصلح عن الامانة والمصون  
 ولو قال المستوعد ضاعت الوريعة او قال ردتها عليك فهو مصدق في  
 ذلك لكونه امينا فان صالحه صامها بعد هذا الكلام على حال غير الصلح  
 في قول ابو يوسف وعند ابي حنيفة والرواية عنه في الاجير المشترك اذا ادعى  
 عليه صاحب الهداية **فتية** ثم صالحه صاحبها على مال والاجير عنده امين كالمودع وقال محمد الصلح صحيح قال  
 السرخسي هذه المسئلة على ثلثة اوجه احدها ان يدعي صاحبها عليه الاستملاك  
 وهو ينكر ذلك فهذا الصلح يجوز بالاتفاق والثاني ان يقول المودع فقد ملكته  
 او ردتها ولا يدعي صاحبها الاستملاك ولكنه يكذبه فيما يقول وهذا افضل  
 كائنه والثالث اذا قال المودع ردتها وقال المودع استملكتهها ثم صالحه







فبر من خصه انك افردت بالابر افر من المدعي انك افردت بهذا المال  
 بعد اقرار بالبراءة هل ينفع دفع المدعي عليه اجاب لا ولو بر من انك افردت  
 بعد دعواك اقرار بالبراءة يقبل جامع القسوس في فتاويه  
 الخنزير الصالح بعد الخلف لا يصح وفي الاسرار انه لا يصح ويمكن ان تكتسب  
 وقبل يصح ودور محمد بن علي في انه يصح ووجه عدم القسمة ان اليمين بذكر المدعي  
 فاما اطلق فقد استوفى البديل فلا يصح قال بعض وبت استخط على الدين  
 الملة الحماجي ادعي على افرص التفسير او صد القذف وانكر الاقر وتوجه اليه العين  
 فاقدر بهينه بما قال قال الملواني فيه اختلاف المشايخ وقبل عمل الاقر ذلك في قبل  
 لا يحل قلت فهذا يدل على انه استخاف في دعوى حق التوزيع وصد القذف  
 ولكن نص عليه انه لا يمين في صد القذف عندنا في دليل في حق التفسير كما نص  
 عليه في الفتاوى النظرية قال ولو ادعي حق الشرب والمسيلة بحالها فالأمر  
 انه يجوز اقرار المال ويجوز الاقضاء فيه وفي مجمع النوازل ادعي على  
 رجل ما لا غير من المدعي عليه الا يغادر عشر ايام فاقام المدعي يمينه على اقراره  
 من خمسة ايام يقبل ولو كان عليه الف درهم فقال ادعي هذا من ماله فما كان  
 بر من الفضل ففعل مهور فان لم يرفع اليه الخمسة غدا عاد اليه الالف هو  
 قول ابي جرح ومحمد وقال ابو يوسف يعود اليه هداية فليطلب التفصيل  
 ولو قال تكت حق من الميراث او ابرأت منه او من حصتي لا يصح وهو على حقه  
 لان الاثر جبر لا يصح تركه من احد الورثة على اقرار الاقرانه بغير من  
 ميراث ابيه والميراث اعيان لا يقبل لعدم صحة الابرأ عن الاعيان  
 بناربه المائل المتعلق بالهبة وبالرجوع عنها رجل وحب جارية  
 من امراته والجارية في الدار وليست بحضرة ما فقلت قبلت لم يخفى كونه

بحضرة

مسألة الهبة

بحضرة ما رجل وحب لانيه الصغير دارا والدار شغوله بمناج جاز وفي الخلاء  
 ولو وحب دار فيها منافع الواهب لا يجوز رجل وحب ديناه على رجل ولو  
 يقبضه جاز استخانا وان لم ياد بالقبض لا يجوز والبيت ولو وحبت دارا  
 من ابرها ان اوتته بالقبض صح ولو قال مني هذا الشيء جاز ووجه المخرج فقال  
 وحبت وسلم اليه جاز هبة الدين من غير من عليه الدين لا يصح الا اذا وحبته واذن  
 في القبض فقبضه جاز استخانا وحبته الدين فمن عليه الدين لا يصح من غير  
 قبوله عندنا خلافا لفر مكنز اذ كسود الشهد في الصوري في كتابه اليوم  
 على عكس هذا والصحيح هذا حرانه رجل وحب عبد رجل ثيابا  
 وهو ذر ورحم محمد من الواهب فلو الواهب ان يرفع عن ذر جاز فاما  
 خلاصه وحب ارضا فيها ذر ورجل او تخيل او تحلل عليه تمر او  
 وحب الزرع بدون الارض او التحل بلا ارض او تحلل بدون التمر لا يجوز  
 لان الموضوع متصل بغيره اتصال خلقه مع امكن القطع فقبض احد مما غير  
 ممكن في حالة الاتصال فيكون بمنزلة المثل في الذب يحمل القسمة بناربه  
 اذا وحب الدين من المديون بسلم ان يرفع فيه ان الدين سقط بالهبة  
 فلا يحتمل العود فاصح حال ولو قال الا فو هبت عبد من ماله  
 والعبد حاضر بحيث لو مدته ناله فقال ابو بكر جازت الهبة من غير قوله قبلت  
 ويصير قابضا في قول محمد وقال ابو يوسف لا يصح قابضا ما لم يقبض وان كان  
 العبد غائبا فقال وحبت عبد منك فلا تأخذه فان هبت اقبضه جاز وان  
 يغرق قبلت ووجه نأخذ رجل وحب لانيه وسلم اليه وعلماها على ثياب جاز  
 الهبة ويكون الثوب والحلي للواهب لا للموهوب كالحلي الذي على الجارية  
 والثوب ولم يهب الجارية لم تجز الهبة في ثوبه ويدفع الثوب والحلي الى

ولو وحب

مسألة الهبة

الكوا  
 اذا كان الواهب غائبا وان كان  
 داره محرم من الواهب فلو  
 ان رجلا

عليه ثم وحب الزرع بدون الارض  
 او التحل بلا ارض او تحلل



مطلوب  
عشر وسائر ما لا ينفك عن كرك  
كرك رجايا كذا في كتابه  
وسائر ما لا ينفك عن كرك  
سلطاني وام مدار الامن والاماني  
وارد اولدي

الى الموصوب له رجل اقرانه وصبت لفلان هذا العبد قال بعضهم يكون اقرارا  
بالهبة والتبضع جميعا والاصح ان الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالتبضع **قضية**  
ولو قال مطلقا لا اتزوجك حتى تنسني مالك على فوصيت مهرها على ان يتزوج  
جمها لم ينفذ المهر عنه تزوجها او لم يتزوجها **قضية** قالت لزوجهها  
تصدق عليك بالالف على ان لا تنسني على اول تزوج فقبل ثم تزوج  
فلا رجوع في الف قالت لزوجهها وصيت مهرى منك على ان كل امرأة  
تزوجها تجعل مهرها بغير قبيل الزوج من ساعته ولو زوج ان لا يجعل اولا  
بيدها وان لم يقبل الزوج بطلت الهبة **قضية** بنزارية وصيت مهرها على  
ان يحسن اليها ولم يحسن كانت الهبة باطلة بشرط العوض قال لها ابراهيم  
عن مهر حتى اصيب لك كذا فابراة ثم ابي الزوج ان يهب لها قال المهر عليه  
مكان **قضية** في هبة المهر وصية المهر **قضية** اواة وصيت مهرها  
لزوجهها على ان يطلقها فقبل الزوج قال فلف تحت الهبة طلقها او لم يطلقها  
لان ترك الطلاق لا يكون عوضا فقبلت هبة بشرط فاسد والهبة لا يبطل  
بالشرط الفاسد **قضية** كان اواة وصيت مهرها لزوجهها على  
ان يحسنها ولا يطلقها فقبل الزوج ذلك ثم طلقها قال الشيخ الامام ابو بكر  
محمد بن الفضل ان لم يكن وقت للاسك وقت لا يعود مهرها على الزوج  
وان وقتت وقتا فطلقها قبل ذلك الوقت كان المهر عليه على حاله فقبل  
ان لم توفت ذلك وقتا كان قصدها ان يحسنها ما عاين قال نعم الا ان  
العبرة لا تطلق اللفظ فانه ذكر في كتاب الوصايا رجل اوصى لام ولد  
ثلث ماله ان لم يتزوج فقبلت ذلك ثم تزوجت بعد انقضائه العدة  
فانه يستحق الثلث بحكم الوصية **قضية** كان مرض اقرارا واته

بمهر بالف

بمهر بالف وقد تزوجها بالف ثم قامت البينة بعد موت الزوج على ان  
المائة وصيت مهرها من زوجها في حياته يجوز اقرارها ولا يقبل البينة  
على الهبة **قضية** وصيت لزوجها جميع املاكها لا بدقلم المهر فيه وصيت  
مهرها من زوجها في مرض موتها او مات زوجها قبلها فلا دعوى له عليه  
الا براء ما لم تمت فاذا ماتت منه فلو تزوجها دعوى مهرها **قضية**  
وصيت احد الورثة حصته من الدين للمدعيون قبل القسمة وفي التركة تعود  
مهر المتني ما كان الصالح قال رضي الله عنه وصيت حصته من العين لوارث او غيره  
فصح فيما لا يخلو القسمة ولا يصح فيما يخلو **قضية** قال الزوج وصيت  
المهر في صحتها وقال ورثتها لا بد في مرضها قبل صدق الزوج وقبل صدق  
ورثتها قالت مرضية تزوجها لا مهرى عليك صح اقرارها بغير له على ورثة  
دين فابراة عنه لم يحج ولو قال لم يكن لي عليه شيء ثم مات جاز اقراره قضاء  
لا حرج به ولو قالت مرضية ليس لي على زوجي صدق لا يبرأ عنه فلا فاقا  
لثا فصح لان سبب المهر وهو النكاح مقطوع به بخلاف المسئلة الاولى يجوز ان  
لا يكون عليه دين فرفضته وصيت مهرها من زوجها ثم ماتت قال ابو جعفر  
لو كانت عند الهبة يقوم بحاجتها وترجع بلا معين لها على القيام بمتبها  
كصحية ولو وصيت مرضية مهرها من زوجها واجازت الورثة قبل موتها  
لم يحج اذا التقبر هو الاجازة بعد الموت اذ قسم اثم انما ثبت بعد الموت قالت  
لزوجهها المهر من ميت من مرضك هذا فانك برئت من مهرها او في حل منه  
او قالت فمهر عليك صدقة فهو باطل لانه فاطمة وتعلق فكلز الوفا قالت  
المرضية تزوجها ان ميت مرضي هذا فمهر عليك صدقة فهو باطل لانه  
فاطمة وتعلق فكلز الوفا قالت المرضية تزوجها ان ميت مرضي هذا فمهر



عليك صدقة او قالت فانت في كل من رمت فماتت فلهي عليه لانه حيا  
فلما ابيضح ولو قال الطالب طريونه اذا مت فانت برئ من ذلك الدين  
لا يبرأ الماتر جامع القصولين ولو منع امراته عن المسير الى الابوين  
ثم قال ان وصيت مذكر بعثك فوصيت فالهبة باطله بعثها ولم يبعثها  
لانها بمنزلة الكرمه وصرف المال الي وجوه البتر فيمن تركه لورثة الفاسق  
ولو وصيت للصغير شيئا في الماكول يباح للوالدين ان ياطلوه ولو اوصى  
هدايا في وليمة الختان ووضعوا بين يدي الوالد فان كانت الهبة تصليح  
كشباب الصبيان وشي يستعمل الصبيان فالهبة للهبة وان كانت غير ذلك  
كانت نقد والجوان ومما في البيت تنظر الى المذكر ان كان من اقرباء الاب  
ومعارفة فهي للاب وان كان ممن يتعلق بالأم فهي للأم ولو قال المهدى  
عند الاهل هذا البقي او لم يبق وكذا وليمة ذفاق هبة الي زوجها وهذا  
اذا لم يبق ماله من اهدى للاب والام وتقدر الرجوع الى قوله تسهيل  
وهبت ماله الزوج بها فماتت فطالب ورثتها وقالوا كانت الهبة في مرض  
موتها وقال الزوج بل في الصحة فالقول له اي للزوج والقباس ان يكون القول للزوج  
لان الهبة حادثة والوارث مضاف الى اقرب الاوقات ووجه الاستحسان انهم  
انفقوا في سقوط المهر عن الزوج لان الهبة في مرض الموت بغية للملك وان كان  
للوارث الا ترى ان المريض اذا وصى عبدا للوارث فاعقبة الوارث او اياه  
نقد تصرفه ولكن يجب عليه ضمان ان مات المودث عن ذلك المرض والزوج  
للوارث بقدر الاستحسان فاذا سقط عنه المهر بالاتفاق فالوارث يدعي العود  
عليه والزوج ينكر فالقول قول المنكر زيلجى سائل  
تعلق الهبة بكلمة ان باطل وبيع ان ملائما كرهية على ان يعوض بخوزان

فيها

فيها باطل الشرط وصحة الهبة برازر رجل قال غيره وصيت لك هذا  
العبد امس فلم يقبل كان القول قول الواهب مع يمينه فالموصوب لم يقيم  
البينة على قبوله قاضي خان ولو وصى زرع في الارض او غرس نخلة  
او عطية في سيف او نياط او فغير من صبرة واره بالحصاه والجذاز والنزع  
والقبض والكيل وفعل صح استي تاء ويجعل كانه ومنه بعد الحصاه الجذاز  
ونحوهما وان لم ياذن بالقبض وفعل ضمن لانه افسد ملك غيره كاشي  
وهب البناء لا الارض بخوز برازر وحب رضا فها زرع او قبل  
او غرس عليه ثم اودع حب الزرع بدون الارض والنخل بدون الارض او غرس  
بدون النخل لا يجوز لان الموصوب متصل بغيره اتصال خلقه مع امكان التعلق  
بقبض احدهما غير ممكن في حالة الاتصال فيكون بمنزلة المتاع الذي يجمل القصة  
برازر تصدق بارض زرع على ابنة الصغير ان كان الزرع له جاز  
وان كان لغيره باجارة لان يد المستاجر يمنع ابنته على الارض فمنع التسليم  
وكذا وحب دار لابنة الصغير وفيها سكن باجل يصح لان يد المستاجر يمنع القبض  
لكونه لازمة لها فاذا دفع مالو كان السكن فيها للاب لان الشرط قبضه ويده  
على الدار قبضه وما كانت باعارة لا لعدم لزوم برازر وحب دار  
ومتاعا وسلم الكل فاستحق المتاع لان بطل الهبة في الدار لان المتاع من تمام القبض  
كون الدار مغولا بمتاع الواهب لا بمتاع غيره لان يد غيره قاصرة عنها او  
وبد الواهب قائمة عليها حقيقة وباحتقاق المتاع لم يظهر ان الدار مغولة  
بمتاع الواهب فجازت الهبة في الدار الا يري لو استعار دارا ثم غصبها  
من آخر ووضع فيها ثم وحب الصغير الدار من الصغير فجازت الهبة بحقيقة  
والملاة اذا وصيت الدار من زوجها وهي كمنه والزوج سكن معها تصح الهبة















تزوجها على الفان لم يكن له اراءة وعلى الفان ان كانت له اراءة  
فان ثم لا يقع الشرط الكافي في قول الزوج وان كان الشرط ثابتا وقت  
العقد غيبه ولو تزوج الحاكم جارية الوقف يجوز وعنده لا يجوز ولو  
عبد الوقف من امة الوقف لا يجوز **بزازيه** رجل قال لعقيدة الغيرة انفق عليك  
مادمت في العدة بشرط ان تزوجني نفسك متى بعد الانقضاء فرضيت فافق  
متى انقضت عدتها كان له ان يرجع عليها بما انفق سواء زوجت نفسها  
او لم تزوج عن بعض المشايخ انما يرجع اذا شرط الرجوع عند الاتفاق بان  
قال ان تقولي ارجع عليك بما انفق اما بدون هذا الشرط لا يرجع **فرائه**  
امراة وكلت رجلا بان يزوجه ما يغنيه وكبرهت ان يعلم اولياؤه وشيوخه  
فاحيلة ان يقول الزوج للشهود ان امراة وكلتني تزوجه ما يغنيه فاشهد  
اني قد تزوجت الموكلة على صداق كذا في عقد النكاح اذا كان كقولها  
وكنزك لو صارت بمائة **مختصر** زوج بنته من رجل غنية مصليا لا يرب  
مسكرا فافا هو مند من فقلت بعد الكبر لا ارض بالنكاح ان يكن ابوها  
المسكرا ولا عرف به وغلبة اهل بيتهما اير اكثر اهل بيتهما صالحون فالنكاح  
باطل بالاتفاق **بزازيه** رجل قال لاجنبية اني اريد ان ازوجك من فلان  
فقلت بالنكاح سبة توبه داني قال الفقيه ابو الليث لا يكون ذلك اذا  
وقال بعضهم قولها توبه داني وقولها توداني في عرف بلادها يكون  
وان قلت ذلك البك يكون توكيدا في قولهم **قاضي** قال اذا زوجت  
ولده فولدت حكم ولده حكمها انفق بموت السيد وما يجب للامة  
والمديرة واتم الولد في المهر بنكاح او بدخول شبهة يكون للمولي  
اتم ولد لرجل تزوجت بغير اذن مولاهم اعتقها مولاهم او مات عنها

الحكمة  
الكيلة

فمنه اعلم

فمنه اعلم وصبرها ما ان لا بد من النكاح او دخل في الوعد الاول بخبر لانه  
وجب عليها العدة من المولي والعدة مانع نفاذ النكاح وفي اليوم الثاني  
لانه وجب العدة عن الزوج ولا تجب على المولي **واقعا** كذا في  
لم ينقطع نكاح العبد والامة والمكاتب والمكاتب والمكاتب والمكاتب واتم  
الولد الا باذن السيد واجازته كنز تزوج اراءة على ان يكونا ذالبت  
بيكر فلم يراي كل المهر لازم على الزوج فرائه ولو تزوجها بازيد من مهرها  
على ان يكونا ذالبت لا يجب الزيادة تزوجها وخطبها وقال لم اجامها  
مكها وصدقته فعليه كمال المهر **قنية** وان اعطاه زيادة على المهر المجل على  
انها بكر فافا هي ليست بيكر قبل تزوجها الزيادة وعلى قبيل من المشايخ ان  
فيها اذا اعطاه المال الكثير بحرة المجل على ان يهرزوها جهازا عظميا ولم  
نات به رجع بما زاد على مجر مثلها واجبة فواز دم افق كذا ولكن قد  
في قوايد الامام ظهير الدين انه لا يرجع في كلتا الصورتين **بزازيه** اذا مات  
امراة الرجل فترتزوج باقرها بعد يوم جاز وكذلك لو كان له اربع نسوة  
مات احدتهن فترتزوج خامسة بعد يوم خلاصه ولو تزوج امراة في  
عدة اختها من طلاق بائن او ثلث لا يجوز عند اصحابنا الثلثة ولو  
امة في عدة ثمة من طلاق بائن او ثلثة لا يجوز عند ابي حنيفة فافا خلاصه  
رجل عمل في كرم رجل طمع ان يزوجه بامرته فافا المثل شرط التزوج اولا  
اذا علم بهذا النقص فرائه اقل المهر عشرة دراهم ويجب ان يسمي ذنبا وان  
سمي غيره فاسمى عند الوطى او موت احدتهما ونقصه طلاق قبل وطى وفلج  
صحبة وقاية زوج ابنة امراة ثم بعث اليها مهاديا ومات الابن قبل النكاح  
فالمبعوث ان هالك لا يرجع وان قابلمان من مال الابن وبعته برفاء الابن





[illegible]

بلغت مهرها من زوجه فقال الزوج دفعته الي ابيك في صغرک وصدقة  
 لم يخرج اقوال الاب على البنت ولما اخذه من الزوج وليس للزوج ان يرجع على الاب  
 الا اذا قال الاب عند الاخذ اخذ منك على ان ابواك من مهر مني ثم انكرت البنت فلم  
 يرجع على الاب اذا رجعت عليه البنت ثم اذا جاعل المهر من ابيك  
 مانع اباؤكم الالية والحمل على الوطى اولى لما بيننا ان النكاح حقيقة هو لو طوى  
 اولته ثم اتم فكان الحمل عليه اولى واتم فائدة فيصير معنى الالية والله اعلم ولا  
 ما وطى اوطى اباؤكم مطلقا فيدخل فيه النكاح والسفاح ولقوله عليه السلام من  
 با امرأة حرمت عليها وابنتها وحرمت على ابنه وابيه واذا ثبت هذا الحكم  
 في موطئة الاب ثبت في موطئة الابن اختيارا وان لم يوطى في القبل لم يخلو عن ملكه  
 وشبهته وهو يجب حرمات اربعة تحرم الموطئة على ابا الموطى من الاختيار وان علوا  
 او على اولاده وان سفلا وتحرم على الوطى اتمها وان علون وبناها وان سفلا فانما  
 لك انقي شرح كنز منكوحة الاب ومنكوحة الابن حرام والحرمه ثابتة بنفس العقد فيها وكذا  
 منكوحة ابني الابن وابنت البنت وكذا الحكم في جانب الوضاع بن زهير ذكر طيب الدين  
 في فتاواه اذا اخبرت امرأة بموت زوجها او برقة او بتطليقة اياها حل لها  
 التزوج ولو سمع هذا الرجل من رجل آخر انه يشهد لاني هذا من باب الذين ثبت  
 بخبر الواحد بخلاف النكاح والنسب اذا تزوج رجل برتبة من ابنة الصبي الذي هو  
 من زوجة اخرى جاز فلو تزوج رجل احدى الاخنتين وتزوج ابنة لاخت الاخرى  
 جاز يجوز ان يتزوج ابني احد الاخوين لاب وام بنت الاخ الاخرى واذا تزوج  
 الرجل بجارية ولد جاز عندنا ولو تزوج الابن بجارية ابويه باذن الاب جاز النكاح  
 فان ولدت منه ولدا كان لولد حرا لان المولى ملك ابني ابويه ولا تبطل الجارية ام ولد  
 للابن لعدم ملكه **فانما خلا والحرمات بالعقد منكوحة الاب** ولجده عز قبل الام ولا  
 وان على ومنكوحة الابن وابنت الابن وابنت الابن وام امه وامه وجدها  
 القرني والبعدي دخل بالمرأة اولكم يدخل وبنت المرأة وبنت اولها وان  
 واما المحرم بالوطى لخل موطئة الاب ولجده بملك البيني وان علوا وموطئة  
 الابن وابنت الابن وان سفلا **واضح** ومن تحت نكاح امرأة ولها ام



[illegible]

رجل له أربع نسوة دخل من طاعة الله  
 القليلة فالأخريات طاعة الله  
 لم أجابها شئ من الطاعة  
 فجامع واحدة فطلع الطاهر فخلق من طاعة الله  
 لأنه جعل من جماع الواحدة من طاعة الله  
 على البواقي بكونه زوجة واحدة  
 جامعها وبعد من طاعة الله فخلق من طاعة الله  
 جامع الثالث فخلق من طاعة الله فخلق من طاعة الله  
 في حق كل واحد من طاعة الله فخلق من طاعة الله  
 مسئلة التي رجل جامع امرأته ولم يغسل  
 فتوضأ وصلى جاز صلواته وهو لم يغسل  
 ثم أسلم وتوضأ وصلى جاز صلواته

23

وكتب للمراة عليه كانت اذ كانت حبيبة ادمية  
عاز بها النفقة والكموة لئلا تساء على مولودها  
من قسوتها وكسوتها بالمعروف والسكتة لقولها  
في منزل زوجها حيث سكنته بسلام نفسها  
زوجها لانها لم تترك البيت  
فجاء الله وخبر بعض المشايخ عن ابي يوسف  
الرواية يجب لها النفقة اذا لم يعطها الزوج  
الاقتال فانها استلمت نفسها معه في خروج  
في جهة الخروج حيث ترك منزل هذا التوجيه  
منها فان طالعها به واستغنت بغير حق فلا نفقة  
لها النفقة ايضا وان استغنت بغير حق فلا نفقة  
اذا كان له غيره وذكر في الطلاق نفقته على طاهر  
الرواية شرح محمد بن عيسى

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and small dark spots, possibly due to age or handling. The left edge of the page shows the binding of the book, and the overall tone is a warm, off-white or light beige.







الى سنين فان حيت سنين ولم تلد وقالت كنت اظن اني حامل ولم احض  
 الى هذه مكة وطلبت النفقة كان لها النفقة قاضيا وعلى ابنة نفقة الصغار  
 ومن كان عاجزا عن الكسب واشترط العجز حتى لو كان الابن الصغير قادرا على الكسب  
 لكن لا يمتدك بسلمه لا يفي على وينفق عليه منه قال الامام الحلواني اذا كان  
 الابن من ابنا الكرام ولا يستاجر الناس فهو عاجز وكذا طلبة العلم اذا كانوا  
 عاجزين عن الكسب ولا يمتدون اليه لا يسقط نفقتهم عن ابائهم اذا كانوا  
 مشغولين بالعلوم الشرعية بزازير ومن يقدر على العمل لا يحق العمل فهو بمنزلة العاقل  
 لان من لا يحق العمل لا يستاجر الناس قاضيا الآية اذا طلقت اعتد ثلاثة  
 اشهر وقد لا يس تكملها فيه واختار خمسة وخمسون سنة وفي الملقط بلغت  
 المرأة خمسين سنة ولم تحق اعتدت بثلاثة اشهر كما عن سفيان الثوري وعبد  
 ابن مقاتل هذا انه ليس لام الام ان ينتقل بالولد الى عصرها وان كان العقد  
 نمدا ولا لام ولا اعتقت ان تخرج به من مصر فيه ابوه اذا بلغ الابن بخمسين ابويه  
 فلان اراد ان يتعوله ذلك منه فصل في الحضانة وطولها اذا اعتدت الوالد عن  
 امه الصبية ولا زوج لها لا يجبي على امها قال الفقيه ابو جعفر محمد بن تنفيذ  
 عليها فراه الصبية وفي الملقط النفقة على الاب وبه اخذ الفقيه ابو الليث  
 والفتوى على قول الابن ان بلغ بخمسين ابويه وقبل البلوغ الاب احق  
 اذا بلغ سبع سنين وعليه الفتوى وفي التفاريق لا يجب في الحضانة اجرة  
 لسكن الذي يحض فيه الصبي وقال آخرون يجب ان كان له مال والا فعلى  
 من عليه نفقة لا يجبر الام على الحضانة وقال الهندواخي يجبي خالته والام  
 والوجة احق بالخلام حتى يستفي وقد ربيع سنين وعليه الفتوى ويلجأ  
 حتى تجب كنز البلوغ نصير تارة بالسق وتارة بالعلامة وعلامة الجارية هي

سنة ١٢٠٠ هـ  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين  
 في سنة ١٢٠٠ هـ

والاضلام

ولا احتلام وجبل وادى للذة تسع سنين هو المختار وعلامة الغلام احتلام واحبال  
 وادى للذة اثنتي عشرة سنة واما السن في الغلام اذا دخل في التاسعة عشر  
 وفي الجارية اذا دخلت في السابعة عشر واهن هو وهي واشكل الامر فقال  
 بلغت بصدق وحكمه حكم البالغ لانه معفى لا يعرف الا من جهتها فلو اجبر اولم  
 يكذبها الظاهر صدق كماله في المرأة في الحيض الفصول حتى اقرب بالبلوغ  
 فقبل اثني عشر سنة لا يصح البتة وبعد يصح خزانة الفتاوى الفرق التي تحتاج  
 الى القضاء خمسة الفرق بالجيب والعتة وبان اسلمت المرأة فعرض الاسلام  
 عليه فابي وفرق بينهما باللعان في طلاق في الفصول الثلاثة وبخيار البلوغ  
 والحاشية بعدم الكفاة فيها فيجوز وان كان باختيار الرجوع حتى لا يجبر  
 ان كان لم يدخل بها وان دخل بها فلها المهر كاملا بزازير ولا مة اذا اعتقت بالوفا  
 وام الولد اذا اعتقت في الولد الحرة وليس للامة وام الولد قبل العقد حق  
 في الولد نافع ولو اختلف الزوجان في من الولد فقالن الام هو ابن بنت سنين  
 وانا الحق بامه اكه وقال الولد هو ابن سبع سنين وانا الحق به فان القاضي  
 لا يخلف احدهما لكن ينظر الى الصبيان راه يستغن عن الولد بان كان  
 يأكل وحده ويشرب وحده ويكسر وحده يدفعه الى الاب والا فلا  
 خلاصه اذ زوج القاضي الصغير فعن ابي حنيفة روايتان والظاهر بشيئ  
 في نكاح القاضي وكذا اذا زوج الصغير امها وعن ابي حنيفة روايتان في خيار  
 والظاهر بثبوت كذا ذكر في الفصول خزانة الام اذا كانت لها حق الحضانة  
 واستنعت عن امه الولد ان كان له زوج ذو رحم محرم لا يجبر والاب يجبر كيدا  
 يضع الولد وكذا الحكم في الجارية وغيرها بزازير واذا وقعت لغيره بين الزوجين  
 فالام احق بالولد فان لم يكن له الام فام الام اولى لانهما اقرب وقربة الام



الموصى

طبر  
القص

بطل  
في الاول

[illegible]

الوصى لا يملك الكاح الصغير والصغيرة أو صوليه الكاح أو لم يوصى ودونهما  
عن أبي جعفر إن أو صوليه الكاح غنيمه ويجوز التزوج بأم ابنه التي أَرْضعت  
وكذا ابنتها ومما اخت ابنه بخلاف النسب لأنها ربيمية بزاز ولو أن امرأتين لا  
يبنون والآخرى بنات فأَرْضعت التي لها البنت ابنا واحدا من بنو المرأة الأخرى  
لم يحسب لذلك الابن أن يتزوج بتلك المرأة التي أَرْضعت ولا بواحدة من بناتها  
ويجوز لسائر البنين أن يتزوجوا بتلك المرأة وبناتها ابنتين شاء وأولم يرضح  
لمها البنت ولكن أَرْضعت المرأة التي لها البنت بنتا من بنات المرأة الأخرى ويجوز  
لأحد من البنين أن يتزوج بتلك البنت خالصة ولم أن يتزوجوا بسائر البنات  
ولو أَرْضعت أم البنت واحد من البنين وأَرْضعت التي لها البنون واحدة  
من البنات لا يجوز لذلك الابن أن يتزوج بتلك المرأة ولا بأحد بناتها ويجوز  
لأخوته أن يتزوجوا بتلك المرأة ولا بأحد بناتها ويجوز أن يتزوجوا ببنت  
بذلك المرأة إلا البنت التي أَرْضعتها أتمهم رجل له أم فأَرْضعت أمه صبية صغيرة  
ولذلك الصغيره أخوة أو أختا لهما بهذا الرجل أن يتزوج بأخوات تلك الجارية  
وأنما يحرم عليه تلك الجارية بعينها الثانية لأنها من الرجل أن يتزوج بموضعه  
ملك وأخت ولأنه من النسب جائز إذا لم يكن ولد موطوءة فلن تجلده إذا كان  
بين جليلين فهاست بولد فادعياءه وكل واحد من اثنين يكن ابنه من امرأة أخرى  
كان لكل واحد من الوليين أن يتزوج ابنته شر يكرهه وإن كانت أخت ولك  
من النسب تانار خان صغير وصغيرة بينهما شبهة بالرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة  
قالوا لا بأس بالكاح بينهما إذا لم يخبر بذلك إن قالوا أخيه عدل فقه يؤخذ بقوله  
ولا يجوز الكاح بينهما فإن كان بعد الكاح فالأوطان يتفارقها التي في الصورة الكاذبة  
الشك وقع في الجواز فلا يجوز بالشك وفي الصورة الثانية وقع الشك في البطلان

وفيه يوسع الجميع في باب الحائز القبول والقبول بالنبوة ينتهيا ولو كانت المناهج صغيرة  
اقامها وصحبها النبوة على اثارها فوقع فصل وان لم يكن للوصي ولا لاية الخلف الصغير ولكنه ثبت

حسن علی بن فضال  
لا ان كان  
من الرضا

[illegible][illegible]



فلا يبطل بالشك وفي فتاوى قاضي طبرستان وفي فتاوى قاضي حناني تزوج امرأة  
فشهدت امرأة أنها ارضعتها لا يثبت حرمة بقولها وإن كانت عدلة وإن  
تزوجها كان أفضل وإن شهد بذلك امرأتان أو رجل عدل فذلك وكذا أربع نسوة  
مجمع لفتاوى رجل تزوج امرأة فشهدت امرأة أنها ارضعتها لا يثبت حرمة بقولها  
وإن كانت عدلة وإن تزوجها كان أفضل وقال مالك يثبت حرمة بشهادة امرأة  
واحدة لا يهاجر بغير دليل يثبت بقول الواحد كما لو شترى لها فاحتمل عدلها  
فيحتسب بغير حرم عليه وإن اتفقوا من شهادة قامت على زوال ملك الكاح فلا  
يثبت حرمة فافضنا وقول الواحد الثقة مقبول في الديانة مسل كان نجس حراما  
ذكرنا أو أنى فافضنا ارضعت حبيبة وأخو لها إن كان للثمن من زوجين فهما  
اختلن لأم ولو ذكران فالأختان لأم وإن كانا لرجل واحد فاختلن لأم وإن  
رجل امرأتين ارضعت كل منهما حبيبة فها اختلن بسبب رضاعا برأيهما في البراءة فولدت  
بهذا اللبن حبيبة تحرم على الزنا إن تزوجها وكذا لو جبلت من آخر وارضعت ولدا  
لأبوين الزنا حرم على الزنا فكذلك الأول بنية رضاعا والثانية بنية عوطية  
كالنبت من نسب المرأة برأيه رجل تزوج امرأة فاحتمل ثقة رجل وامرأة  
أنهما ارضعتا امرأة واحدة فالقبيح لا يثبت في تزوجها ويطلقها ويبيحها نصف  
أن لم يكن دخلها وأما بنية احتياطها فكان حرمه الوطى فيطلقها كي لا ينفى مقلده  
ويبيحها نصف لم يزل لا يدخلها وكل بعد فافضنا فصل فيما يفعل معها الزوج إذا أراد  
الرجوع إلى يذهب بالمرأة إلى بلدة أخرى بأن تزوجها في تلك البلدة فله ذلك لأنهما  
ترخصا على الاجتماع في كونهما في تلك البلدة تارة خاتمة وبعد إيفاء مهر إذا أراد  
أن يخرجها إلى قرية من السفر فلا بد أن ينفى عن ذلك كذا اختار الفقهاء وبقيت برأيه  
إذا أراد الرجل أن يخرج امرأة من بلد إلى بلد وقد أوفى مهرها ذلك اختار الفقهاء

والأما الثالث وهو ولد مع رضاع فقد  
اعتقدوا من أن الرضا فانه يوجب حرمة  
بجس الذات والأربع وهو الرضا فانه  
فقد اعتدوا به في الرضا فانه يوجب  
حرم الله تعالى على الرضا فانه يوجب  
وهو يرضعها في الرضا فانه يوجب  
حرم الله تعالى على الرضا فانه يوجب  
لأنها اختلن من الرضا فانه يوجب  
في زنا واحد في الرضا فانه يوجب  
وسواء ارضعتها في زنا واحد أو في  
من زنا والأخوة من الرضا فانه يوجب

أبو الليث ليس له ذلك ولا كذلك لو أخرجها من بلد إلى قرية من القرية إلى بلدة  
ذلك ليس بسفر وفي المثلث لو أخرجها من بلد إلى بلد من بلد إلى بلد كذا عن  
الشافعي والفقهاء ولما أخرجها من بلدة إلى قرية من القرية إلى بلدة وقال كثير  
من الشافعية له ذلك لقوله تعالى استكنن من حيث كنتم فانه إذا أراد أن يخرجها  
وهي أمة حيلة لا يمكن أن يخرجها من بلدة فالوجه في ذلك أن قوله بالدين  
لمن تنق به من الولد والذبح وشهد على أفرادها حتى إن الزوج إذا أراد أن يخرجها  
من بلدة فالقوله بالدين يمنعها من الخروج غير أن هذا إنما يكون حيلة على قول الله  
يوسف لا على قول محمد بن قيس أفرادها بالدين في حق نفسها لا في حق الزوج حتى لا يكون  
للقوله أن يمنعها من الخروج مع الزوج كحيلة التي يدل على قول الكل أن يشترى من ثمن  
شيئا بشئ غال أو تنكح من غيره من ثمن به يأم أو يغير امرأه فإن للبايع والمكفول  
أن يمنعها من الخروج إلى أن يؤدى الثمن أو يدين عند الكل وإذا اقترنت بالكلالة  
كان للمكفول أن يمنعها من الخروج عند الكل أيضا إلى أصله في كل موضع أوتى  
وذكرت للقوله سببا يقع أفرادها في حق لقوله وفي الزوج عند الكل هو كان  
للقوله أن يمنعها من الخروج مع الزوج عند الكل وفي كل موضع اقترنت ولم تذكر  
للقوله سببا كان في صحة أفرادها في حق الزوج اختلافا على نحو ما بينا تارة إذا  
ليس للزوج أن يمنع أبوها عن الدخول عليها للزنا في كل جمعة هو الصحيح وقيل  
كل شهر مرة أو مرتين على كونه كسبب المنعقة بالطلاق والمكفول والمكفول  
الفاظ الطلاق ثلاثة صريح وهو محطاه وكناية أما الصريح كقولك أنت طالق  
أو طلقته أو طلقك أو أنت الطلاق أو أنت طليقة أو أنت طالق الطلاق أو أنت  
طالق طلاقا فإن لم ينو شيئا أو نوى شيئين يقع واحد وإن نوى ثلاثا ففي  
الفاظ الثلاثة الأخيرة تقع ثلاثة وفي الأربعة الأولى يقع واحد ولو نوى



بقوله انت طالق واحدة ويقول الطلاق لا خير يصدق واما الملق به وهو قوله  
اعتديك واستبري رحمة وانت واحدة يقع به الطلاق بالنية ويقع حقيقا وان  
نوى في هذه اللفاظ الثلاث لا يقع واما الكناية فتلاثة اقسام قسم لا يقع  
جوابا لا غير مثل قوله امرك بيدى واختارى واستبري رحمة قسم يصلح جوابا  
وردا مثل قوله اخبرني ولا خير ولا خير في وقوفى وابتقى الزوج وتزوج من شئت  
نعتي وتزوي وانت حر جلدك على غار بك وجهك لا حلك قبل اهلها او لم يقبلها  
خليت سبيلاك فارقك وسرحك ولا ملك عليك ولا سبيلا عليك ولا حلك  
وان لم يقسم يصلح جوابا او شتمية مثل قوله انت باين انت علم وبنه وبنه وبنه  
ولا حوال ثلثة حالة الرضاء وحالة عذارة الطلاق وحالة الغضب في جميع الاحوال لا يقع  
الطلاق بهذه اللفاظ الا بالنية ويصدق انه لم ينو الطلاق والكناية كما هو باين =  
وان نوى بالكناية الثلاث يقع وان نوى شئين يقع واحدة ويروى لو قال لامرأته  
انت باين ثم قال لها في هذه اعتدي واستبري رحمة وانت واحدة ونوا به الطلاق  
لا يقع وان كان الحق يلحق البائن غنيمه اراد ان يقول شيئا فحرف على لسانه الطلاق  
او اعتاق عند محمد يقع وعند ابي يوسف يقع اعتاق ولا يقع الطلاق فيما بينه وبين الله  
تعالى والفرق ان الطلاق يحل طلاق النكاح وطلاق الوثاق فاذا لم يقصد طلاق النكاح  
لا يقع والعتاق لا يحل الا وجهها واحدا كذا في النعمة وقول ابي حنيفة عليه السلام يقع  
يقع الطلاق ولا يقع العتق عنده شرح النعائير لو قال انت طالق الطلاق وقال الزنة  
بقوله طالق واحدة ويقول الطلاق لا خير يصدق لان كل واحد منها صالح لا يقع  
فكانه قال انت طالق فتقع رجعتان اذا كانت مدخولا بها هدايه لو طلق رجل  
امرأته باين ثم قال في هذه انت طالق ثلاثا قال بعضهم يقع الثلاث لانه صريح  
في اللفظ والصريح يلحق البائن وقال بعضهم لا يقع الثلاث سواء في العدة او لم تكن وهو الحق

هذا هو الوجه في قوله  
انت طالق واحدة ويقول  
الطلاق لا خير يصدق  
واما الملق به وهو قوله  
اعتديك واستبري رحمة  
وانت واحدة يقع به  
الطلاق بالنية ويقع  
حقيقا وان نوى في  
هذه اللفاظ الثلاث لا  
يقع

وعليه

وعليه الفتوى لان البائن في المعنى والبيان لا يلحق البائن فاعتبار اللفظ أولى من  
اعتبار اللفظ حاشا وهو لو طلق امرأته رجعتا ثم قال جعلها باينا او ثلاثا يكون  
باينا او ثلاثا عند ابي حنيفة لان البائن يلحق الصريح وقال ابي يوسف يكون باينا  
لا ثلاثا وقال محمد لا يكون باينا ولا ثلاثا وجيز وفي ذلك كلام من طلق امرأته  
الغير مدخول بها ثلاثا فله ان يترجمها بلا تحليل واما قوله تعالى فلا تحل له بعد  
حق نكاح زوجا غيره ففي حق المدخول بها شرح مجمع طلاق المعتوه غير واقع وهو  
في الاحكام كالصبي والعاقلة من يستقيم كلامه وافعاله غالبا والمجنون ضيق  
والمعتوه من يختلط كلامه وافعاله وقيل المجنون من يفعل لا عن قصد واعلم  
يفعل افعال المجنون في العاين لا عن قصد والمعتوه من قصد وقيل المجنون  
قيل الفهم مختلط الكلام كالمكند بغير لكن لا يضرب ولا يثبت كالمجنون  
رجل عرف انه كان مجنونا فرقت امرأته طلقني لبارحة ثلاثا فقال اصافى  
المجنون ولا يعرف ذلك الا بقوله فالقول له مشير فالسفيه هو خفيف العقل  
وسخيف الزمان وجيز السفيه خفة عقل وسخافة رأى تقتضيها نقصان العقل  
وقد عادت السفيه التذير والاسراف في النفقة والمتصرف لا يرضى لا بعد  
العقل ومن اهل الديانة مثل دفع المال الى الغنيين والاعايب وشراء الخمر  
الطيرة بمن غال والغنى في التجارة كاف والصريح يلحق الصريح والبيان  
والبيان يلحق الصريح ولا يلحق البائن والرجعي يلحق البائن وجيز رجل قال لامرأته  
انت طالق انت طالق يقع عليه طلاقان ولا يصدق قضاء ان قال فبنت بالثانية  
لمجن غنيمه طن وقوع الثلاث عليها باقضاء من ليس باهل فامر الكاتب بكتبه  
صك الطلاق فكتب ثم افتناه عالم بعدم وقوع الطلاق له ان يعود اليها  
فله ديانته لكن القاض لا يصدق له قيام الصك بزيادة اطلاق الرجل امرأته ثم قال

هذا هو الوجه في قوله  
انت طالق واحدة ويقول  
الطلاق لا خير يصدق  
واما الملق به وهو قوله  
اعتديك واستبري رحمة  
وانت واحدة يقع به  
الطلاق بالنية ويقع  
حقيقا وان نوى في  
هذه اللفاظ الثلاث لا  
يقع



في امة ان فعلت كذا فامر في طالق ثلثا ثم فعل ذلك لفعل لا يقع ثلثا لانها  
ليست بامر ان بل محدثة وقوعه في حالة الحاجة لا في حالة الغاية خلا  
رجل قال لامرته ولم يدخل بها ان فعلت كذا فانت طالق وطلق او قال لا جنتية  
ان زوجتك فانت طالق وطلق في وقتها او تزوجها بابت بالاول عند ابي  
وقال وقت ثلثا لها الاول والجميع والجميع يحرف بالجميع بل يفسد بالجميع كقوله ان  
تزوجتك فانت طالق ثلثا وله ان الاول والجميع المطلق يتحمل الجميع فقط الذي تبين واذا  
ثبت الحقال التي تبين على التعليق لا يقع ثلثا بان اختياره قالت له ثلثا امرأة طلقني  
فقال الزوج ايضا ثلثا امرأة طلقني ثلثا وقبل واحد حمل على التاكيد قال للدخول  
انت طالق ثلثا مرات او طالق وطلق وطلق او قال قد طلقته وقال ارجعت التكرار  
صدقة يانته بزازيه ولو قال انت طالق واحدة فقالت هذا ان ان نوى فعلي  
مانوي والا فلا شيء بزازيه ولو قال انت على حرام او حلال الله على حرام ان كانت  
له امرأة واحدة وقع الطلاق عليها وان كانت له اربع نسوة طلق كل واحدة  
فطلقته وان لم تكن له امرأة تلزم الكفارة اذا فعل وفي فتاوى النسي في لا شيء عليه  
وفي المسقط قال ان فعلت كذا فامرته طالق وكذا اربع نسوة لا يقع الا واحدة  
وكذلك لو قال حلال الله على حرام كذا عن القاضي الامام محمود بن عبد العزيز  
ابو رزديق وحميد بن عوف بن الحسين الكياضي وكذا عن الحنفية الى الليث وقال  
ابو بكر بن الفضل طلق جميعا في مسألة حلال وروى عن محمود بن عمار النسي  
حرانه ولو قال لها انت طالق فممن طلق فقالت ثلاث يكفي فقال لكبا نصا  
جبا لك تطلق كل واحدة منهن ثلثا ثلثا وقال الطحاوي ومحمد بن حجاج  
وابو علي الرازي لا يقع على صاحبته شيء وفي الحوط مثله لان ودا ثلثا غير عامل  
اصلا فتنبه قال امر في طالق ان كلمت فلانا او كلمت كذا او شربت كذا او اخر الطلاق

فقال

فقال ان كلمت فلانا او كلمت كذا او شربت كذا فامر في طالق فاما سواء ما لم  
يجمع الشروط لا يقع قال انت طالق بان او قال بالغا رسية اذ لم يقع قال  
انت طالق واركاد لا يعلق فاخذ الانسان فمعه ثم حله فعلى موصولا لم يعلق  
ما لم يوجد الشرط منه ولو قال امرته طلاقك على واجب او لازم او ثابت  
او فرض او طلاقك على اختلافوا فيه والصحيح انه يقع في الكل ومنه نظيره  
تقديم ذكر الطلاق وتاخير سواء ما لم يوجد الشرط فتأمل ولا يجب الزوج  
عن نفقة العدة وموتة لكي في قولهم جميعا الا اذا شرط ذلك في الجميع  
واما نفقة الولد وهو مؤنة الرضاع فلا يقع لبراة عنها ان لم يشترط في طلق  
بالا جماع وان شرط ان وقت لذلك وقتا سنة ونحوه جاز وان لم يوقت  
لا يجوز ولا يقع لبراة عنها خلاصا انما يصح طلق على احكامه لو ادا اتي ثلثا  
وان لم يبيتن لا يصح سواء كان الولد رضيعا او فطما غزاة اذا ادعت لبراة  
الطلاق فقال الزوج كنت قلت انت طالق ان شاء الله تعالى وكذا نسوة امرأة  
في الاستثناء ذكر في الروايات الظاهرة ان القول قول الزوج وعند بعضنا ان  
لا يقبل قوله الابينة ولو قال الزوج طلقك كاحس وقلت ان شاء الله تعالى  
في الظاهر رواية القول قول الزوج وذكر في النوادر خلا في بين ابي يوسف  
ومحمد فقال على قول ابي يوسف يقبل قول الزوج ولا يقع الطلاق وعلى قول محمد لا  
ولا يقبل قوله وعليه الاعتماد والفتوى احتياطا لا امر الزوج في زمان غلب على الناس  
فيه الفساد غنيمه ولو مات عن امه وولده وهو حامل فعدتها ان تضع حملها وكذا  
لو اعتقها اما اذا لم يكن حاملا فعدتها ثلثا حيض خلاصا واذا ما مولد ام الولد  
عنها او اعتقها فعدتها ثلثا حيض واذا مات الصغير عن امراته وبها حمل فعدتها  
ان تضع حملها فان حدث الحمل بعد موت فعدتها اربعة اشهر وعشرون يوما

كل من اعاد







ان يقول الزوج خالعك على اني برئ من نفقة لولدي الحنينين ولانما الولد  
قبل تمام الحمل فلا يرجع في ملكه خالفاً لاختلاف على ان ترك الولد عند الزوج صح  
خلع وبطل الشرط لان الخلع لا يبطل بالشروط الفاسدة وكذا لو ولد عند الامم حتى  
الولد لا لام فلا يملك الام اباطاله بانه خلع ابنته الصغيرة على ان لم يجرى له يجب  
بدل الخلع على الصغيرة وقد وقع الطلاق روايتان وجه عدم الوقوع انه متعلق بلزوم  
المال وقد عدم ولا يخرج لوقوع لا تم معلق بقوله وقد وجد اختلافت الصغيرة مع زوجها  
لما لا على مال وقوع الطلاق ولا يجب المال وان ضمن لا بالبدل صح وعم كما لا جنب ولا  
يرجع في مالها وان خالعها على مال وقبل الامم لم يقض للمال لا رواية فيه عن محمد  
واختلفوا قبل لا يقع ما لم يقبل الصغيرة وقبل يقع بقول الامم ويجب المال على المال لا  
عبارته لغيرها وقبل يقع الطلاق ولا يجب المال على احد من الزوجين جعل امر امراته بعد  
ان نوى الطلاق او كان حال مزاكرتة واغضب ونوى او لم ينو فيهما فسمعت كانت  
غائبة فعلمت فقال في المجلس قبل ان يتبدل وان طال بقاء او اكثر اخفى تنفي تقع  
واحدة او اثنتين وان تلافيا فتلا وليس للزوج ان يرجع بزيادة معلق طلقها ان  
شرب خمر الى السكر فشهدا برؤيته سكران معه راجحة وقد ام الى القافة كذا في  
ولا يفرق ويقال قد قول محمد وفي الفصل لا يقضي بين الشهادة بزيادة ومن قال امراته  
طالق وله امرأة مبانة لا يقع عليها الطلاق ومنهم من قال يقع طلاق اخرى وهو ظاهر  
ولا شبهة تارة واذا قال امراته طالق تلاها وله امرأة معتدة عنه عن طلاق يائي  
لا تطلق هي الا اذا اشار اليها تارة خان في الفصل اراد بان يخلف بالثلاث ولا تطلق  
امرته بطلانها باثباتهم يخلف ويقول كل امرأة له طالق ثلاثا ان فعلت كذا ولا  
ينوي امرته فان اشاروا اليها وقالوا تخلف بطلاق هن يقول الخلف بطلاق كل امرأة  
فلا يخرج من طلاق هن ثم يقول كل امرأة له طالق ولا ينيها بزيادة في كتاب لا يخالف

فمن

فمن يخلف لا يطلق رجل ترك امراته في غيبان وجاء الى كركان فطلقها ثم جئها  
المرأة وادعت للنفقة لما ضيعت وعرضت كتابا في قاض من اسان انه فرض النفقة  
عليه واذن لها بالاستدانة واقام الزوج بكينة على الطلاق فانه لا يقضي عليه  
بالنفقة بعد قيام بكينة على وقوع كينونة بينهما وانقضت العدة الا ان يكون  
القاضي حكم بالنفقة لاحاطة على قيام الزوجية بينهما وان ادع الزوج عليها  
ان خبر الطلاق وصل اليها فانكوت وتكلمت عن كينونة سقطت النفقة جوارها **فانما**  
**ولا طلق** لان امرته ثلاثا او خالعها ثم اقام عليها فرائضه الى ان طلقها فانما  
يفرق بينهما بالانفاق بخلاف ما حارم على قول ابو حنيفة فانه لا يفرق بينهما  
لمراعاة احدهما وفي الظاهر انه وان يطلقها لا يفرق خلافا لابي يوسف اما  
اذا تزوجها بعد الطلاق الثلاث بوضعا قبل التزوج بزواج آخر مدارك حارم  
لحارم في جميع النسخ على الروايات هكذا ذكر في الاصل وفي القدر في اطلاق امراته  
او خالعها ثم اقام عليها لا يفرق بينهما وان لم يتراعى قوله وان لم يتراعى  
يجعل تركه من افع منها ويجعل تركه كراثة فرائضها واذا اسلم الزوج امراته قد  
كان طلقها ثلاثا ثم تزوجها قبل ان تنكح زوجا غيره فرق بينهما وفي تجنيس فواو  
زاده لو ان حريتا طلق امراته فاراد ان يتزوجها لم يكن له ذلك فان فعل فرقا  
بينهما وان خرجا حائسين وتزوجا لم يتعرض لهما تارة خان في الفصل **كأنها**  
وفي طلاق الواحدة اذا علق الطلاق بفعل في وسعها اقامته لا يقع الطلاق بترك  
الفعل الا في آخر حياته وان جعل التعليق بفعل ليس في وسعها اقامته يقع الطلاق  
في حاله الا اذا وقت لذلك وقضى لا يقع الطلاق الا بعد حضي ذلك الوقت  
تارة خان فقطح كل خلع بطل فيه جعل فطلقت فهو يائس لان لفظ الخلع بلا  
جعل يائس كسائر كتابا هكذا حكمه عند سقوط العمل وكل طلاق يبطل فيه جعل

فمن



تطلعت فهي حتى اذا طلاق بلا مال رجعي فكذلك حكمه عند سقوطه  
قب في كل موضع وقع الطلاق او الخلع ببطل فهو بائن وفي كل موضع  
لم يجب البطل ينظر الى اللفظ فلو خرج مخرج لا نصاح فهو رجعي وان خرج مخرج  
الكناية فهو بائن حتى لو خلعها ثم طلقها على ان لم يطلق بلا مال ت كل طلاق  
وقع بشرط ليس بمال فهو رجعي **الفصل في امر ان طلق امراته منذ خمسين سنة**  
ان كذبته في الا سند او قالت هي لا ادري يقع الطلاق من وقت الاقرار وان  
صدقته من وقت الا سند او على ما ذكره محمد واختار الوقوع من وقت الاقرار لكن  
لا يجب النفقة والسكنى كذا الاختار لما عرفت فلا يحل له التزوج باختها وادراج  
سواها رجلا له عن كتم طلاقها بزايه وفي السراجية وعليه الفتوى بان اركان  
رجل اقر انه طلق امراته منذ خمسين سنة ان كذبته في الا سند او قالت لا ادري  
كان عليها العدة من وقت اقرارها بالنفقة والسكنى ولا صدقته في الا سند وذكر  
في الاصل ان عليها العدة من وقت الطلاق وفي الفتوى عليها العدة من وقت الاقرار  
ولا يظهر اثر تصديقها الا في ابطال النفقة **فصل في امر ان طلق امراته على السانة النذر**  
او الطلاق او العتاق في النذر يلزم المذور بلا خلاف والطلاق والعتاق  
كذلك عند محمد وعن الامام يقع الطلاق لا العتاق وعن ثنائي يقع العتاق  
لا الطلاق بزايه الاب اذا خلع ابنته الصغيرة مع زوجها على مال لم يصح  
يعنى ان يجب بدل الخلع على الصغيرة وحل يقع الطلاق فيه روايتان والاصح  
انه يقع الطلاق حران ولو اختلفت نفسها من زوجها بمهرها ونفقة عدها بالنفقة  
ولها عشرة سنين وهي معسرة لا تقدر على نفقة ولها فلها ان يقابل الزوج  
بنفقة الولد لان بدل الخلع دين عليها فلا تسقط نفقة الولد عنه بدلين له  
تنبيه رجل طلق امراته رجعي ثم مات وهي حرة ورثت سوا كان الطلاق **الفصل في**

او في الميراث وكذا لو تمسك امراته في العدة ورضيها الزوج **مجمع الفتاوى** وان الخلع بين  
الزوج وامه الصغير ان اضافه الامم لبطل الى حال نفسها او ضمنت يتم الخلع كما لو  
كان الخلع مع لا جنين وان لم تنصف لم تنصف من يقع الطلاق كما يقع في خلع الك  
لاد وابتدعه والفتوى انه لا يقع **فصل في امراته اختلفت من زوجها على مهرها**  
ونفقة عدها وان تمسك ولها عشرة سنين بنفقة فلها حق عليها ايام  
رأت عليه الولد اجبت على ان تمسك بنفقة ستة سنين لان الخلع بهذا  
الشرط صح فوجب لها الوفاء بهذا الشرط فان تركته على زوجها وتوارت  
او هربت فللزوجة ان ياخذ نفقة النفقة منها لانها امتنعت عن ايفاء بدل  
الخلع فوجب عليها بقية البطل وان طلق امراته على ان تمسك ولها الى وقت  
الادراك على ان ترك المهر عليه ثم انما ابت امساك الولد تجب وان لم تفعل  
فعلها اجر مثل او امساك الولد الى وقت الادراك غير رجل خلع امراته  
وبينهما ولد صغير على ان يكون الولد عند الاب سنين معلومة صح الخلع  
وبطل الشرط لان كون الصغير عند الامام حق الولد فلا يبطل بابطالهما  
**فصل في امر ان طلق امراته على شرط بين عدة النساء** وعدة الرجال اما عدة  
النساء فتشتان اما الطلاق واما الوفاك واما عدة الرجال فتسعة الاولى  
اذا كان له اربع نسوة فطلق احدهن لا يحل له ان يتزوج امرأة اخرى  
مالم يمض عدها ولثانية اذا كانت له امرأة فطلقها لا يحل له ان يتزوج غيرها  
مادامت العدة باقية والثالثة اذا اشترى جارية لا يحل له وطئها مالم تحض  
حيضة عند ابي ج وعندها خلا والرابعة اذا خرجت حرة مباحرة ولها  
الزوج في دار الحرب لا عدة عليها لهما ان يتزوج من ساعتها والزواج لا يفسد  
مخحيض حيضة خلا لهما ولثامسة اذا تزوج الحامل لم ينزل الا يحل له ان يفر بها

مطلوع من العدة تسعة



ما لم تنفح الحمل ولا تحسنه النقاء فلا يحل له حق طهره ولثامته اذا غامرة  
 ثم تزوجها رجل فلا يحل له حق حيض ولثامته اذا طلق حرق فلا يحل له ان يتزوج  
 امه في ذلك ما ذكره في حقها من النكاح لانها تزوجت فلا نسبه ابد في طلق فتزوجها مرة  
 فطلقت ثم اذا تزوجها اخرى لا يقع لان الثابت يدني التوقيت لا التوقيت فينبأ ان  
 عدم الخروج ولا ينكر برأيه ولا علة قبل الدخول والحلول في الطلاق وبين  
 وعلة فتزوجها زوجها اربعة اشهر وعشر سواء كان مدخولا او غير مدخولا  
 او صغيرة او كبيرة او مسلمة او كفاية عاصت في هذه المدة او لم تحض لعدة  
 ولان يتوفى منكم ويذرون ازواجهن يتبعن بائنهن اربعة اشهر وعشر  
 فرانه ولذا في اذان ابيان امراته الذمية فتزوجها مسلم او ذمي من ساعته ذكر  
 بعض المشايخ انه يجوز له نكاحها ولا يباع له وطئها حتى يستبرأ بالحقيقة فقول  
 ابو ج وفي قول صاحبيه نكاحها باطل حتى تعتد بثلاث حيض **قاف** فان ونكاحه  
 نكاحا فاسدا ولو طوذة بشبهة عدتها الحيض في المدة والى جميعا وذلك لان  
 هذه تحجب على وجهه مستبرأ فيستوى فيه الحلال جميعا وعدة الكون تحجب على  
 وجه العادة لحرمة النكاح وهذا السبب غير موجود في النكاح الفاسد ولو طوى بشبهة  
 في شرب الخمر **قاف** ولا قطع المرأة المطلقة لما اقرت بالقضاء والعدة بالحيض لا تصدق  
 في اقل من شهرين من شهر **قاف** خاتم لولد يزوجهها مولاها بلاء عدة اذا كانت  
 حائضا ولا يزوجهها اذا كانت حاملا برأيه ماتت امرأة الرجل فتزوج بائنها  
 بعد يوم جازو كذا لو كان له اربع نسوة ماتت احدهن فتزوج بالخاصة  
 بعد يوم خلاصته امراته طالق ان شرب المثلث وقامر ولعب الحرام حكمي  
 عن الشيخ الفضلي ان كل واحد من هذه الاشياء شرط على حدة وغيره من المشايخ  
 جعلوا الكل شرطا واحدا ولا حلف ان لا يشرب المثلث ولا يقامر ولا يلعب

مسألة  
 زنا كزنا بغير خطبة او بغير طلاق او بغير طهر  
 ابد من طهر البتة او بغير طهر او بغير طهر  
 بعد تزوجها بغير طهر او بغير طهر او بغير طهر  
 لو قال ان خطبت فلانة او ان خطبت فلانة  
 بخطبة او بغير خطبة او بغير خطبة او بغير خطبة  
 اما الخطبة او التزويج في حق خطبة او بغير خطبة  
 والمدة ليست في نكاح او بغير نكاح او بغير نكاح  
 سئل ابو حنيفة عن اخيه عن اخيه عن اخيه  
 امرأة وكل والاخي حنيفة عن اخيه عن اخيه  
 اصبحي فذكر والاخي حنيفة عن اخيه عن اخيه  
 تطلق كل واحد منها امرأته تطليقة ثم تزوج  
 المرأة التي وطئها بعد ان يطلقها امرأته بعد  
 كل واحد منها تزوجا امرأته بعد ان يطلقها  
 اختبأ في غدرها ولو تزوج في غدرها لم يفسخ النكاح  
 لان اختبأ بعد منه في غدرها لم يفسخ النكاح  
 مسألة  
 هذا منتهى نكاحي زوجه في غدرها لم يفسخ النكاح  
 وفات ابوت عن ابوت عن ابوت عن ابوت  
 شرعية لانه اولو من تحت من تحت من تحت  
 ونجب على الكفاية وان كانت من تحت من تحت  
 كالمدة والامة كالامة وان كانت من تحت من تحت  
 والافرن عند أبي حنيفة من التزويج وقال ابو يوسف  
 الا ان يكون من تحت من تحت من تحت من تحت  
 رحم الله عليه العدة من غير طهر او بغير طهر

بالحام وكل واحد شرط على حدة بلا خلاف برأيه واذا فرق القاض  
 بين الزوجين في النكاح الفاسد قبل الدخول فلا مهر لها لانه لم يستوف  
 شيئا وكذلك بعد الحل لان في اد النكاح تمنع صحة الحل وان دخلها  
 قبلها مهر مثلها لا يرد على لم يسمي وعليها العدة ويثبت نسب ولها  
 لوجود النكاح من وجه النسب مما يثبت بادي شبهة لما فيه من ايجاب المهر  
 ويوجب العدة صيانة للنسب عن الاستنباه نافع واذا غلى الزوج بامرته  
 ليس هناك مانع من الوطئ ثم طلقها فلها كمال مهرها لان هذا خلوة صفة  
 وان كان احدهما مريضا او صائما في رمضان او محرما لعدة او عمر او كانت  
 حائضة فليست بحلوة صفة نافع المطلقة الثلاث اذا اخافت طهر امرها  
 في التحليل تب لبعض من تشا به من مملوك فيشترى بذلك عبد فيزوجه منه  
 شاهدين فيدخل الغلام بها ثم وهب لثري المملوك للمرأة فيبطل النكاح ثم ينفق  
 على المملوك الى بلاد اخر فلا يظهر امرها غنير جعل امرها يدها ان شتمها فقال  
 لها لا تمز في حرمة وبتك او مرفى او لا تأكلني او امرى راسك بالجد ولا يصح  
 بيدها لانه ليس بشتم عرفا برأيه تحجب العدة بالحلول وان لم تنفح في حق كمال مهر  
 وحلول الرقاء ولم تنفح وجوب العدة لو طهرها منه لو قال امرأتي طالق وله  
 معتدة فرطلاق بائن لا تطلق بدون النية خلاصه ولو قال انت حرلم او انت  
 على امر نفع لطلاق بدون النية ولا يحتاج الى كلمة على ولو قال لا نويت به  
 الطلاق لا يصدق وليس للفق ولا للقاضي ان يحكما على ظاهر لذهب وبتك  
 العرف تنبيه قالت لزوجها طلقني ثلاثا فاشار اليها بثلاثة اصابع  
 يريد بذلك ثلاثا بطلقات لا يقع ما لم يقل بلسانه خلاصه وظاهر  
 جعل قال ان فعلت كذا فامرته طالق وله امرته ان لو كفى فعلى ذلك الفصل طلقت

مطلقا من غير طهر او بغير طهر او بغير طهر









الغلام وسأله رجل واجبا بما قال المولى ان قال المولى اسمك حر اقول الى من لا يعنى  
وان لم يقل يعنى ولو قال العير اذا استقبلكم فتقولوا وى ازادست لكن ما لم  
يقول لا يعنى ولو قال يا ازاد مرد ويا ازاد زن الصحيح لا يعنى عيدا انكاه  
على ابيط فقال له مولاه ازاد باش وقال عيتنت به ازاد باش في الجداد ولا يصداق  
ويعنى ولو قال انت حر من عمل كذا او انت حر اليوم من هذا العمل يعنى في القضاء  
ولو قال العبد ميا باني او الى جان پدر لا يعنى ولو قال ابن كوجه عن غنار  
لا يعنى وان نوى ولو قال العبد هذا اخي او عمي يعنى ولو قال اخي لا يعنى لانه  
قد يكون من كوصايح ولو قال مولاه ازادى من بيدك اقول ازادى تو بيدك  
لا يعنى قال العبد افعل ما شئت في نفسك فان اعترف بنفسه قبل ان يقوم من  
مجلسه عتق وله ان يهب نفسه وان يبيع نفسه وان يتصدق بنفسه ماشاء  
اذا قال بالهبة ان ت ح دان نوى العتق عتق والا فلا وكذا العتاق  
ولو ملك احد من ولدك عتق عليه بالاجماع اما اذا ملك غيرهم من العتاق  
كالامخ والامخت والخال والعم فلكل واحد من هؤلاء الشافعي ولو ملك بواحد او  
بثلاثة لا يعنى عليه وكذا الامتعة والسنون عن كوصايح لا يعنى العتق بالاجماع خذنا قال الامام  
انت حر لا يعنى قبل القول كانه وكذا بالعتاق بزازيره ولو قال للمامود قل الغلامى  
حر لا يعنى ما لم يقل للمامور ذلك فله خذنا رجل اعترف جارية انسان فاجاز المولى  
اعتاقه بعد ما ولد لا يعنى ولو افاضه خذنا وسئل بعض اهل العلم عن قول الجارية  
اعتقك ان تحذ موقال تعنى وتسمى في قيمتها وقال بعضهم ان تحذ موقال  
عمرها لا شئ عليها وان ابت ان تحذ موقال عمرها تسمى في قيمتها غنيرة  
اعتق احد المورثة حصته من الغلام او الجارية عتق على قول الامام الا عظم بناء على  
نحو الاعتاق على مذهبه وعتق الكل على مذهبه بناء على عدم تجزئته فليقتنه المورثة

تضمين

تضمين خصمهم صدر الشريعة المدبر نوعان مطلق ومقتدر اما المطلق  
فالعبد يصير مدبرا بلا نية باحد عشر نطقا قوله انت مدبر بركه انت حر بعد  
موقال انت حر مع موقال او مع موقال او مع موقال انت حر عند موقال لامت  
فانت حر وان حدثت في حديث الموت فانت حر او اوصيت لك بركه او عتقتك او اركه  
او اوصيت لك بشئ الى او قال لا سبيل لاحد على عليك بعد موقال فيدخل رقبته  
وحكمه في حاله انه لا يجوز بيعه واخرجه عن ملكه الا بالاعتاق او بالكتابة ويجوز  
تزوج المدبرة ووطئها واكتساب المدبرة وانها ومهرها للمولى وحكمه بعد  
من المولى انه يعنى في اخر جزء من حياته ان كان يخرج من عتقك وان لم يخرج  
يعنى ثلثه ويسعى في ثلثه ولو كان المولى وعليه دين محيط يسرى المدبر في  
جميع رقبته وولد المدبرة المطلقة بمنزلة ما يعنى موقال المولى والامام لا يعنى  
فانما ظنه خيرة ان مت من مريض هذا او من مريض هذا فانت حر قبل موقال  
او قبل موت فلان شرا فانت انا و فلان فانت حر وحكمه في حاله لا يجوز بيعه  
وبجميع التصرفات فيه وحكمه بعد الموت ان عتق عتقه بموقال موصى او شرط آخر فان  
وجد الشرط قبل الموت صار مدبرا مطلقا وان لم يجد الشرط لا يعنى كما لو قال  
انت حر بعد موقال وموقال فلان لم يكن مدبرا ولكن فلان قبل الموت صار  
مدبرا وان كان المولى قبل فلان صار العبد ميرا الى المورثة وصار كما لو قال  
ان كلمت فلا فانت حر بعد موقال فكلم فلا يصير مدبرا وقبالة لا وى  
قال انت حر بعد موقال بيوم او شهر فهو وصيه بالاعتاق ولا تعنى عتق  
تعتق المورثة وتصح بيعه ولو قال انت حر قبل موقال بيوم لم يكن مدبرا فان  
تمت استند العتق الى ذلك الوقت عند اى ح وجوز لو قال انت حر قبل موقال  
او قبل مرض موقال باى يوم كان مدبرا مقتدرا فيما له بيعه ولو مضى



الاربعون ثم يتبع من الثلث ان احاط من مائة بملكك لمدة والا فكل  
مال هذا عندهم واما عند زفر كان مطلقا فلا يملك بيعة فاضح فان الانسان  
لا يتمكن من ابطال حق الغير فضلا او ابتداء لكن يتمكن من ابطال مضافا وبتعا الا يترك  
ان العبد المشترك بين اثنين اذا اعتق احدهما نصيب صاحبه لا يجوز ولو اعتق نفسه  
يتقوى الى نصيب صاحبه مضافا غنيمه رجل قال لعبد انت مولى فلان او عتيق فلا  
فهو من ولو قال اعتقك فلان لا يعتق خلاصه ومن ثلثه اخذ حق سنة فانت حر  
قال الامام يعتق لسانه ولا شؤله وقال الثوري لا يعتق بلا خذمة ومن ثم قال  
لعبد ان ادبت الى الف فانت حر فباعه ثم اشتراه وادى له يحرر المولى على القول  
ليعوط اليه حق ويحرم ملكه ومن ثلثه ان كان ادنى لادى له الادراج ثم اشتراه  
بعد بيعه يحرر على القول ان ادنى لياق بن اذنه ولو قال لعبد انت حر او لا منه انت  
حر لم تعتق الا بالثبوت ولو قال لعبد قل انا حر فقال يعتق ولو قال لرجل قل لفلان  
انك حر وانتهى عن قولك ولو قال له قل انت حر لم يعتق حق بقوله ويجوز بيع المبتد  
المقيد ان قال استبد له ان فتر في سفر وهذا اوفى من غيره فان قلت حر وان  
في هذه الزمان الدنيا فافتر الى سنة فانت حر او قال نحوها مما اوفى من مدة يمكن  
حياته فيها غالبا كقوله ان مت من هذا الزمان الى عشر سنين فانت حر فهو مدبر  
مقيد يجوز بيعه لتردد لسانه وان كان قطعيا في الحال وعتيق المبتد بالمقيد  
من الثلث ان وجد شرط وهو موت المولى على الصفة التي ذكرها او قبلها كعتق  
لمدبر مطلق من الثلث لزوال التردد وان ملك المولى بعد تلك الصفة لا يعتق  
لعدم الشرط فلو قال انت حر قبل من موقوف بيوم كان مقيدا بملكه بيعة ولو قال  
اليوم ثم يتبع من الثلث وعند زفر كان مطلقا ولو قال انت حر قبل موتك بيوم  
مقيدا بملكه بيعة ولا يعتق موتك في ملكه بعد مضيها فكيف ذلك

اليوم لو شرط على الترتيب ما وى وهو العتيق في قوله قبل موتك بشرط يقع  
بموتك بعد شهر من حين التكلم ثم يستدلى اول شهر بملكه وهو يعتق في كل  
ماله لوقوع او الشهر في صحته وهذا عند ابي ج وقال مقتصر بملكه من التسهيل  
ولو ان رجلا دبر عبدا مطلقا ثم علق عتقه بوجود اليوم السابق من مرض موته  
باربعين يوما صح فلو مضت الايام لمذكورة ثم ملك يعتق من ثلثه ان احاط مرض  
موتك بملك الايام ولو مضت على الصفة ثم ملك يعتق في كل مال على القول لا يحرر  
من حياوى رجل ملك وله مدبرون حق عتقوا ثم اتت رجل بينا على الميت فباعهم ثم  
على ظن انهم عبيد ومضى بوجوه ثم ظهر انهم مدبرون بطل قضاؤه وان كان  
مجهولا فيه لقد علم بذلك حتى لو علم واجتهد فابطل التدبير جاز البيع منه  
ولو مضى بوجوه لم يبرق قضاؤه رواية واحدة حق كودفع الى قاض يرى  
خلاف ذلك لا يكون لثاني ان يبطل الاول خزانة رجل قال لعبد اذا ادبت  
الى الف او متى ادبت الى الف فانت حر لا يعتق قبل الاداء ويقصر على الجلس  
وله ان يبيع قبل الاداء وان جاء العبد بالف لم يبع بعض الا يحرر على القول فان  
وضعها في موضع بقدر المولى على قبضها كان ذلك قبضا ويعتق العبد فاضح فان رجل  
قال لعبد انت مدبر على الف قال ابرح لا يعقبى قبول العبد قبل الموت ولو قيل كان  
للمولى ان يبيعه فان لم يبيعه حق للمولى وهو في ملكه فقبل الاداء عتق  
وقال ابو يوسف ان لم يقبل حين قال للمولى ذلك ليس له ان يقبل بعد الموت  
وان قبل حين قال للمولى كان مدبرا وعليه الاداء ان ملك للمولى ولو قال الرجل  
لعبد انت حر بعد موتى على الف درهم يعقبى قبول العبد بعد الموت في ظاهر  
الرواية واذا قبل قبل الموت قال لا يعتق الا باعناق الوارث ولو قال  
انت حر على الف بعد موتى يعقبى قبول الحال واذا قبل بغير مدبر



ولا يلزم مال لأن المدبر باق على ملكه لم يوطأ ولا يستوجب على عيدين  
مالاً فافهم فان دبر عبده على الف درهم وقبل فهو مدبر ولا شيء عليه منه  
واذا عجز المكاتب عن نجم نظر الحاكم في حاله فان كان له دين بقيضه او مال  
يقدم اليه لم يجعل في تجهيزه وانتظر عليه اليومين والثلاثة وان لم يكن له دين  
نجم الحاكم ونسخ لكتب او فسرها مولاه برضاه وقال ابو يوسف لا يقضي حق  
يتولى عليه بخمان وسيد فسرها برضاه وفي بعض الروايات ينفره لمولى  
بالفسخ ولا يشترط رضا العبد شرح كثر مكاتب ابق من مولاه لا يرد  
الترك حق مولاه او غيره لا يجوز بيعه الا ان يعجز بنفسه على اداء  
بدل الكتابة لو على مال فان كان على خذمة لا يرد الترك ولو عجز بنفسه  
ولو كانت رتبة على مائة درهم وخذمة سنة جاز وكذا لو كانت على ان يخدمه  
ظهيره وعلى ان يخدم غيره شهر اجاز تسليمه لمالك المتعلق بالامان والجملة فيها  
ولو عجز لا يدخل جازاً اشترها زيد فكتري زيد داراً ثم ان الخالف اشترى  
من زيد فدخلها لا يحنت ولو وجهها له زيد فدخلها حنت لأن حكمه اشترى  
يبقى بعد الهبة لأن الهبة دون الشراء فلا يفسخ حكمها ويبقى مثل البيع  
يفسخ حكمه لا قول بما هو مثله غنية رجل قال ان ابىع هذه تجارية اليوم فهي  
حرة فباعها على انه بالخيار ثم فسخ البيع ومضى اليوم لا يعتق لأنه خرج  
عن ممينه بالبيع بشرط الخيار غنية ولو قال ان اشتريت بهذا العبد  
فليس ثم اوفاد ان يشتريه حيلته ان يشتريه على ان يبايع بالخيار  
ثلاثة ايام ثم ناقض البيع فيه ثم يشتريه شراءً باتاً وجيز رجل وحلف  
ان لا يدخل داراً اختار فباعته اختار الدار منه فدخلها لا يحنت ولا يفسخ  
ان لا يدخل دار فلان فدخل داراً بين فلان وغيره لكن فلان يسكنها حنت

وان لم يكن فلان يسكنها لا يحنت فافهم فان حلف لا يبيع عبده في ثلث ولا يبايعها  
غيره بر غيلة ان يبيع النصف بثمن الكل ثم يبيع منه النصف الاخر وكذا لو  
حلف لا يبيع هذه تجارية في فلان غيلة ان يبيع منه الا سبعمائة ثم يبيع  
للمسلم الباقي او امر ان يبيعها في الحلو ف عليه لا يحنت وجيز رجل  
قال كل عبد اشترى بته فهو حر فاشترى عبداً شراءً فاسداً ولم يقيضه  
ثم اشتراه شراً جازاً لا يعتق لأنه صار حائناً بالشر الفاسد فاحتلت  
اليمن لا الى الجواز لعدم ملكه فلا يحنت بالشر الثاني مرة اخرى فافهم  
وجعل مسائل التي يحنت الخالف بها بالمباشرة والتوكيد ثلاث وعشرون  
النكاح والطلاق والخلع والعتاق بمال او بغير مال والكتابة ولا بداع  
ولا سبب ادع ولا إعادة ولا استعارة والهبة والصدقة ولا قراض  
ولا استقراض وضرب العبد والخيطة والترح والبناء والقضاء ولا قضاء  
والصلح عن دم العبد وضرب العبدان كان سلطاناً او قاضياً والكمه بان  
حلف لا يكسره او لا يحمل على دابته ونزع الشاة فافهم فان حلف لا يحنت  
بالامر سنة البيع والشراء والجارعة ولا سبب ادع والقيمة والصلح عن مال  
وعن المشايخ في الحلق المصومة بهذه السنة ويبريق خلاصه واذا حلف رجل  
بطلاق امرأة بعينها ان لا يتزوجها فزوجه رجل تلك المرأة بغير امره فاجاز  
هو قوله او فعلاً او حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها فزوجه رجل امرأة  
بغير امره فاجاز هو قوله او فعلاً قال بعض مشايخنا ان اجاز بالقول يحنت  
وان اجاز بالفعل لا يحنت وفي الكيراجية قال الشيخ الامام السرخسي والشيخ  
الامام علي بن محمد البرزوي وعليه الفتوى وقال بعضهم يحنت اجاز بالقول  
او بالفعل وقال بعضهم لا يحنت الا بالقول ولا بالفعل والشافعية لا يحنت الا



وفي الملقط عن أبي حنيفة المستغنى أنه كان يفتي بالجواز قال الشيخ الإمام رحمه الله  
كتاب عرفت في قول كل امرأة تزوجها فهو لزوجها في قول كل امرأة تزوجها  
من التنازع في كتاب الطلاق في فصل رجل قال لا تزوجت امرأة فهو طالق  
أو قال بالفارسية هر في ميكنم او هر بارى او هر كلى فهو طالق وإن دخلت فلا  
في كتابي أو قال لا تزوج فصول امرأة فخرجت فهو طالق فقد اختلف المشايخ في  
هذا انتهى الشيخ الإمام الجليل ركن الدين أبو الفضل الكركي في بحر المغتول أن تزوج  
امرأة ولا تاتين هذا اللفظ لعدم ملكه وإضافة المالك صح وافتقر في ذلك  
الإمام فخر الدين محمد بن محمد وذكر الشيخ الإمام النسفي أن هذا اللفظ معتبر ومحملة  
فيه أن يتزوج فصول لا جله فيقع قبل دخولها في ملكه الحالف لأن المعلق بالشرط  
كالمغفول الذي شرط جواهره المقتضى والإجازة بالفعل سوق مهر إليها لا بالوطئ  
والقبلة لأنه حرام قبل نفوذ العقد ولو بعثت إليها هدية أو عطية لم يكن إجازة  
لعدم اختصاصها بالتمكح بخلاف سوق مهر بزازة ولو بعثت إليها بالمهر ثم إجازة  
بعد ذلك بالقول لا تطلق فافهم خان ولو بعثت إليها النفقة لا تكون إجازة <sup>مجمع المقتضى</sup>  
رجل قال امرأتى طالق إن دخلت دار فلان فمات صاحب الدار فدخلت لم يكن  
عليه نكاح دين مستغرق لا يحث لأنها انتقلت إلى المودنة وإن كان عليه دين  
مستغرق قال محمد بن مسلمة يحث في يمينه لأنها باقية على حكم ملكه الميت <sup>فقط</sup> وقال  
أبو الليث لا يحث وعليه الفتوى لأن النكاح لم يملكها المودنة لقيام الدين  
لا يبقى على ملكه الميت حقيقة لأن الميت ليس من أهل الملك وإنما بقيت على حكم ملكه الميت  
فلم يكن مملوكه للميت من كل الوجه <sup>فأما</sup> فافهم خان دعا جارية إلى فراشه فابت ففعلت لم  
يجزئ اليه حق إجماعه فانت حره فجاءت من سلعها ولم يجامعها أو قال ذلك  
لامرأته أو لغيره أن لم يجزئ حق امرئيك فأنه لم يضربها قال أبو يوسف لا يحث وقال محمد

يحث

يحث وعليه الفتوى حرته رجل قال بالفارسية اگر دست فزاز كنم تا يك سال  
فعلى كذا ثم جامعها فيما دون الفرج لا يحث ولو تركها أربعة أشهر بابت بالأيام  
لا نه يراد به الجماع عادة <sup>والتعاقب</sup> ولو قال لا امرأته إن قربتك فانت طالق ثلاثا  
فإن قربها طلقت ثلاثا ولو لم يقربها طلقت واحدة بضميكون وجير ذكره فتاوى  
فانحن خان لو قال بالله لا أفعل كذا أو سكن لها أو نصبتها أو فمها يكون يميناً لا نه ذكر  
اسم الله حرف القسم ونظماً في الاعتداء لا يمنع صحة القسم ولو قال الله يكون يميناً لأن  
معناه بالله رجل قال لا امرأته إن قربتك إلى سنة فانت طالق ثلاثاً فاحمله في  
هذا أن يدعى الأربعة أشهر صوابين بتطبيق واحدة ثم يملك ثمانية أشهر حتى يتم  
السنة ثم يتزوجها نكاحاً مستقبلاً فلا تطلق لأنها لا تطلق باليمين لعدم شرط  
وهو قربان في السنة ولا بالأبلاء لأنها انتهت ولو قال إن قربتك أبداً فانت  
طالق ثلاثاً لا حيلة له في ذلك لأنه إن قربها طلقت ثلاثاً باليمين وإن لم يقربها  
طلقت ثلاثاً بالأبلاء <sup>والتعاقب</sup> عشرة أشياء إذا حلف أن لا يفعلها فامر  
غيره ففعل يحث رجل حلف أن لا يتزوج أو لا يطلق أو لا يعتق أو لا يركب  
أولاً يرب أو لا يبنى أو لا يهدم كبناء أو لا يضرب عبده أو لا يذبح شاة أو لا  
يحد ففعله ثمانية أشياء إذا حلف أن لا يفعلها فامر غيره ففعله لا يحث رجل  
حلف أن لا يبيع أو لا يشترى أو لا يبرأ أو لا يستأجر أو لا يقاسم أو لا يخاصم  
أو لا يصلح أو لا يلبس من شيء فلان فامر غيره ففعله هذا إذا كان الحالف من  
يتولى هذه الأفعال بنفسه فاما إذا كان من يتولى غيره يحث في يمينه وحلف  
لا يبيع أو لا يشترى أو لا يبرأ أو لا يستأجر أو لا يصلح عن غيره ولا يقاسم  
فكل برأى الحالف بهذه الأفعال لم يحث لأنه غير عاقد حقيقة ولا حكمه المبيع  
حقوق العقود الموكلة لا إلى الموكل حتى لو كان الحالف هو العاقد بالوكالة



يحنث ولو نوى في حلفه ان لا يامر غيره بحنث بالتوكيل او كان له الف من  
لا يكثر بنصف هذه العقود لكونه فاسطان يحنث بالتوكيل لان يمينه باعتبار  
عادته ينصرف الى التوكيل وان كان له الف يكثر تارة وينفوس الى الغير اخرى **يعلم**  
الغالب **شرح** مجمع امارة قد فيها رجل بالزنا فعلا زوجه ان لم يثبت زناها اليوم  
فهي طالقة ثلاثا فهو كما قال ان لم يثبت زناها اليوم تطلق ثلاثا وان ثبت ذلك  
بافرار المرأة او ببيع من الشهوة **نصف** فان رجل قال ان دخلت فلانا بيتي او قال  
ان دخل فلان بيتي او قال ان تركت فلانا يدخل بيتي فلما تراه طالق فقول  
ادخلت على ان يدخلها بامر وقوله ان دخل على نفسه لا يخل امر مختلف او لا  
اولم يعلم وقوله ان تركت على الدخول يعلم الخالف لان شرط الحنث الترك لا الدخول  
ففي علم ولم يمنع فقد تركه حتى دخل خلاصه حتى لو دخل وهو لا يعلم لا يحنث وان  
علم ولم يمنع حنث حرانه حلف لا يدخل بيت فلان فدخل في حق الدار لا يحنث على  
ما هو جوب الكتاب وفيه فنا يحنث وعليه الفتوى حرانه رجل حلف لا يدخل بيت  
الفلان فدخل بيتا هو ساكن فيه بالاجارة او بالعارية يحنث عندنا ولو دخل  
بيتا له قد أجره لا يحنث كذا روى عن محمد ذكره في الحاشية في خلاصه وهكذا  
في البقر يد وعن محمد روايتان خلاصه فان كانت الدار مشتركة بين الخلف عليه  
وبين غيره وكل واحد منهما يسكن بيتا منها على حدة فدخل الخلف في الدار  
او دخل في حنث خلاصه ولو قال لامرته ان لم اطلقك اليوم ثلاثا فانت طالق ثلاثا  
فحينئذ يقول انت طالق ثلاثا على الف درهم فلم يقبل المرأة فان حضي اليوم تطلق  
على قياس ظاهر الرواية وعناي لا تطلق **وجيز** ولو قال كل امرأة اتزوجها  
فهي طالق لامرته بائنا ثم تزوجها طلقته عندها وعند اخيه يوسف لا تطلق  
وجيز حلف لا يهب فوجب بشرط العوض ينبغي ان يحنث حلف لا يبيع فوجب

بشرط

بشرط العوض ينبغي ان يحنث حلف لا يبيع هذا الثوب فوجب وسلمه ثم باعه  
بالوكالة للوهوب لحنث **قفيه** حلف لا يشتري لا يحنث بالتعاطى وقد  
اختلف فيه ائمة بخاري ومقرئ وفي المحيط لا يحنث بالتعاطى وبعدل في  
على قدر البيع والتمن يكون تعاظيا ما لم يجر على لسانها فقط البيع والتمن **قفيه**  
رجل قال لامرته كلما كلمت كلاما حسنا فانت طالق ثم قال سبحان الله  
والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر طلقت واحدة وان لم يقل كلاما  
حسنا طلقت ثلاثا **قاضي خان** في آخر اليمين رجل قال لعبد ان يعقك في هذا  
البلد ابدًا فانت حر فباعه بيدا صبيحا لا يعق لانه لما حنث زال العبد  
عن ملكه فلا يعق وان باعه بيدا فاسدا ان سلمه الى المشتري او لا ثم باعه  
لا يعق ايضا لانه لما تم البيع بينهما ملكه لمشتري وان باعه بيدا فاسدا ثم سلمه  
الى المشتري يعق لان شرط الحنث قد وجد والعبد باق على ملكه فيعق ولو  
قال ان تشتري عبدًا فهو حر فاشتري عبدًا شراء فاسدا لا يعق لانه لا يملك  
قبل القبض **قاضي خان** ولو قال ان ملكك عبدًا فهو حر فاشتري نصف عبد ثم  
باعه ثم اشتري بالنصف الباقي لم يعق هذا النصف عليه ولو قال ان تشتري  
عبدًا ولمسلمه بحالها عتق لنصف وهذا في غير معين ولو قال ان ملكك  
بهذا العبد فهو كما اشتريه عتق عليه هذا النصف خلاصه مثل النقيب ابو الليث  
عن رجل حلف ان يبيع عبدًا او دابة ولم يوقت وقتا ففرق منه قال لا  
يحنث ما لم يستغن بموته حرانه رجل حلف ان لا يضرب امراته ففرقها **رحم**  
او عضاها او خنقها او مد شعرها فاعصها او اصاب راسها انقها فاعصها  
حنث في يمينه قالوا هذا اذا كان في حالة الغضب وان كان في حالة عينة  
لا يحنث وهو الصحيح وان ينف شعرها تكلم فيه والعصم انه يكون نكاحا



ولو حلف ان لا يضربها فنقض ثوبه فاصابت وجهها فانه وجعها  
لا يحنت وان دفعها فاجعها يحنت وان لم يوجعها لا يحنت وان قال لامرته  
كلما ضربتك فانه طالق فضرها بكفه فوقع الاصابه متفرقة طلقت واحدة  
لان الضرب حصل بالكف ولم يتكرر الضرب وان ضربها بيديه جميعا طلقت  
ثنتين قاضي خاف على حلف انه لم يسرق شيئا سماه ولم يبره وقد كان راي قبل ذلك  
لا يحنت هو لئلا رجل قال لا خرف من در مال تو خيانتة نه کرده ام وحلف على ذلك  
لم يفعل لكن امرته خانت برضاه واجازته لم يحنت خلا مجاهد بالمال الى المقصر ليوذبه  
وينسخ الاجارة للمبردة فتوارى المقصر او كفل بنفسه على ان لا يوافيه غدا فعلى الحلف  
فجاء به وتوارى المكفول له وحلف بطلاق امرته ان لم يوفيه اليوم الاكف مجاهد بالمال  
فتوارى ليقين ان علم لقاضي غنته وقصدت الى الاخر ان نصب وكذا يعلم اليه حاله فيخرج  
الاجارة ولا يكون كفيلا بالمال ولا يطلق امرته وان لم يعلم قصد لا ينصب بزانية  
رجل قال ان تزوجت امرأة في طالق ثلثا فالحيلة في ذلك ان يعقد فضول عقد النكاح بينهما  
فيجنر البغلي ولا يحنت وان اجاز بالقول يحنت قال الشيخ العام نجم الدين النسي وكذا الحيلة  
في حق من حلف في كل امرأة تدخل في نكاحي في طالق ثلثا غنيمه اذا حلف لثلاث نكاحات  
ان تكلم فلانا فالتيسيل ان يطلقها واحدة باينة ويدعيها حتى تنقض عدتها ثم تكلم فلا  
ثم تزوجها امرته رجل حلف ان لا يقرب امرته فاستلحق على قتله فجاءه المرأة وقضت  
حاجتها عنده لا يحنت وفي حدود النوازل انه يحنت قال صدر الشريد ولقنوي على  
ولو كان نائما والمسئلة بحالها لا يحنت غنيمه سائل المتعلقة بالقرار وذكر بكر  
اشهد اني فلانا لم يجر صرة ولا يخرج ان كافه جرحه معروفا عند الحاكم او الناس  
لا يفتح اشهاده وان لم يكن معروفا يفتح لاحتمال الصدق وان برهن الواضح في  
هذه الصورة ان فلانا كان جرحه ومات منه لا يقبل لاني القصاص من كيت والحمد لله

فيه

فيه سهام الارش وتقضي ديونه ولو شرا الكذب شهوده ونظيره اذ قال القذافي  
لم يصدق فلان ان لم يكن قد دفن فلان معروفا يسبح اقراره والا لا يغفر  
لا وليه قبل موت الجرح يفتح كما يفتح غفوا لجرح لوجود السبب وصحة الادعاء  
يعتمد وجود السبب بزانية اذا اقر القاتل انه قتلها وادعى وفي القاتل العمد  
كانت الذرية في مال القاتل لو زنته المقتول ولو اقر القاتل بالعمد وادعى وفي القاتل المظن  
لا شيء لو زنته المقتول وروى زفر عن ابي جرح وجوب الذرية في الوجهين جميعا  
قاضي خان الملك يثبت للمقر له بالا تصديق وقبول ولكن يبطل برده والمقر له اذا  
صدقه ثم رده لا يفتح رده وان لم يزم على المقر ما اقرب له لوقوعه دليلا على صدق  
المخبر قال الله تعالى كونوا قائلين بالقسط شهداء الله ولو على انفسكم والشهادة  
على انفسه هو الاقرار وقال الله تعالى لا ينسب على نفسه بغيره اي الشهادة بالمقود قد  
رحم رسول الله صلى الله عليه وسلم عزم باقراره على نفسه بالثبوت والعمدية باقراره  
فلما جعل الاقرار حجة في الحدود والتاقي تداوا بالشبهة فلان يكون حجة في غيرها  
او لا وعليه اجماع الامة كافي يثبت ملكه للمقر له بالاقرار من غير تصديق وقبول  
لكن اذا رده بطل ولو صدق المقر له بالاقرار ثم رده لا يفتح اذا كان المقر له والمقر به  
معلوما يفتح الاقرار وان كان الاقرار مجهولا لا يفتح كما اذا قال الرجلان لك  
على احدنا الف درهم لا يفتح وجهالة المقر له يمنع صحة الاقرار كما قال الجليلين  
لا حد كما على الف درهم وجهالة المقر به لا يمنع صحة الاقرار ويرجع في البيان  
الى المقر خزانة قال الجليلان على عشرة دراهم في عشرة دنانير يذمه عشرة دراهم  
وبطل آخر كلامه الا ان يفعل غنيت على الف فلزمناه ولو قال شاة كثيرة فهو على  
اربعين ولو قال ابل كثيرة فهو على خمسة وعشرين ولو قال حنطة كثيرة على خمسة  
مئتين وقيل على قول ابي حنيفة البيا اليه وفي بعض الروايات النخلة الكثيرة عشرة اقدرة



وكذا قال ما يحال او يوزن ولو قال الغلان على غير النقي قال محمد يلزمه الفاق ولو قال  
غير الفتي يلزمه اربعة اذنى ولو قال الغلان على درهم صغير فهو على درهم على وزن  
سبعة وكذلك ما يدرهم صفا مشري عبدا او اقران البايع اعتقه قبل البيع  
فكذبه البايع فقصى القاضى بالنقي على المشتري لم يبطل اقرار المشتري بالعقبة حتى يفتق  
عليه من رجل فان اجمع ما في يدى او جميع ما يعرفه او ينسب اليه فهو لغلا فهو اقرار  
لا يحتاج الى تسليم والقبض ولو قال اجمع الى اجمع ما املكه فهو لغلان فهو هبة  
لا يجوز الا بالتسليم والقبض ولو قال اجمع ما ينسب اليه جعلته لزيد بعد وفاء فهو  
وصيته فيصرف في الثلث له ولو قال اجمع ما ينسب اليه فهو لزيد فهو اقرار فيصح ان يكن  
زيد وارثا وان قال اجمع ما ينسب اليه هبة لزيد فهو هبة فلا يتم بطلان القبض قبل  
خلافه ولو قال لزيدى خرا قليل او كثير فهو عبدا او غنيا لغلا حتى لا قرار له عام لا  
مجهول فان اختلف في عبدا او غنيا ان كان في يوم الاقرار ام لا فالقول للمقر  
وكذا قوله لزيد خانوق لغلا منسفا فان قال شخص لا خسر ستر الا اقر لك بالاك الذي ذكره  
على حق خرو منى سنه او موطى من موطى ففعل اي اضر او حطه عند صحه التاجيل  
ولم يضر عليه اي على الدائن لانه غير مكلف في ذلك لان الاكراه بالعقبة يترتب بالحسب لم يثبت  
ولو قال له ذلك علنا اخذ المال الحال باقراره ضنا شرح الوفاية **لعم سنان**  
رجل له سبعة اولاد اقر في صحته وجواز اقراره ان خمسة من اولاده فلا وفاء  
وذكر اسماءهم في لصكه عليه الف درهم ثم مات بعد ذلك فطالب خمسة من اولاده ذلك  
وانكوساير لثمنه فشهدوا به على اقراره بذلك في صحته وقالوا لا نعرفه فمقر لهم لانهم  
ما كانوا حصورا عند الاقرار قالوا ان اقرساير لثمنه بلاى هو لاه بيت المال بزيادة  
الشهود **فان** اقر لا ينفى صحته بجميع ما يقع عليه من الملك من منصرف الاموال في قوله  
وله في المستاق عثمان ودواب والمقر ساكن في مصر يدخل في الاقرار ما في منزله

لاما

لا مافي المستاق ولو كان له اقرار ماوى الى منزله وتراعى له ما رضى الباقية او عبدا  
يترده وفي الخواص ويا وون ليلا الى ذلك القول دخلوا في الاقرار بزيادة اقرار  
الرجل ببيع باربعة واقرار المرأة ببيع بثلاثة اما اقرار الرجل ببيع بالاذنى والآية  
والزوجة وموتى العنافة واما اقرار المرأة ببيع بالاذن والزوج وموتى العنافة  
والعقبة في الصحته وعدم الصحته ما ذكره في الاقرار لا يصلح ان يكون في اربعة اشهر  
مع الوارث المعروف ويشاركة في ميراثه وبنوا ولا اربعة اشهر مع الوارث  
المعروف اما الاقرار ببيع في حق من لم يبين له وارث معروف كان الميراث له  
لا بيت المال خلاصه وهو قوله لم يصح اقرار رجل باربعة لا غير ان اربعة معروفه  
ترام المعروفين وعدم الصحته في حق غير اربعة عدم من تحت الوارث المعروف فان لم  
يكن وارثا معروفه بصحته هو ولا يكون بيت المال بزيادة اقرار الرجل بالوالدين  
فكذلك والزوجة وموتى العنافة لا تقرر اقرار على نفسه ويقبل اقرار المرأة بالوالدين  
والزوج ولو كذا لا يقبل بالولد الا ان يصدره بالزوج او يشهد بولادتها قابله  
وقرأه بنسب من غير الوالدين والولد مثل الذبح والتم لم يقبل اقراره في النسب  
فان كان له وارث معروف قريب او بعيد فهو ولى بالحق في المقر له وان لم  
يكن له وارث استحق المقر له ميراثه ولا يكون بيت المال قد ورى البايع اذا  
اقر قبض الفتي ثم محمد واراد استخلافه لم يقرى لم يكن له ذلك عند ما وهب  
الفتى لانه منافق في كلامه والحق ابو يوسف الاختلاف لما عرف من العادة  
الظاهرة ان البايع يقر قبضه لا شهادة وان لم يكن قبضه حقيقة فالاحتياط ان  
يستخلفه ثم اذا طالب هو ذلك غنيمه رجل قال انا عبدك فقال الآخر لا ثم قال  
بلى انت عبدى فانه عديم ولا يكون غنيمته شيئا بخلاف مسئلة الجاهل الصغير في  
الرق لا يبطل بمجرد القول اما الاقرار بالدين والدين يبطل بالتكذيب وفي الطلاق

على اقرار الرجل ما اقرار له من اقراره



والعناق لا يبطل وان مر خلاصه واذا اقر لرجل بالرق ثم باع جاز فلو ادعى  
 العتق او ادعى انه كان حر او حصل لم يقبل للتناقض ولو اقام البيئته على اعتنا  
 لما بيع قبل البيع او على انه حر لا حصل قبلت بيئته **تحيانا خلاصه** **مسائل المتعلقة**  
 بالاقراء في المرض رجل يرضى بيمين ويصح غلامه ايام ويمرض يوما ويصح يومين  
 فاقر لابنه بدين قال ابو نصران اقر ذلك في مرض صح بعد جاز اقراره ولو اقر  
 في مرضه الذي لم يرضه لقرش وانقض بيمينه لا يجوز اقراره **له غرامه كذا في فقهنا** اقر  
 لوارثه ثم مات واختلف لقوله مع كونه فقال كذا في الفقه وكذا في كذا في المرض  
 فالقول المودع وان برهننا فبيئته لقوله اولى وان لم يكن بيئته فله ان يجعل المودع  
 بنار يرد ولو اقر لامرأته بدين الف درهم في مرضه موته ثم قامت الميراث لغيره ان  
 وجهت مهرها منه في حصة في حصة الزوج لا يقبل للمهر لانهم باقراره غرامه وان اقر  
 ببيئته لبعض الميراث لم يرد على الميراث كمال اطلاق الميراث بدينه ما اقر بغيره غرامه واقرار  
 لمرضه لو اقر لا يصح ولو اقر لوارثه ثم خرج من ارضه يكون وارثا بان اقر لاحد ثم ولد  
 ابن ثم مات لمرضه صح لا قرار ولو اقر لمن لم يكن وارثا وقت اقراره ثم صار وارثا  
 بسبب قائم وقت اقراره بان اقر لابنه انصرف ثم اقر بدينه ابيه لا يصح الاقرار  
 وان صار وارثا بسبب حادث كما لو اقر لجنبته ثم تزوجها صح لاقرار غنير اقر لها  
 بمهرها في مرضه ويرث من الوارث انها ابراء عنه في حياته لا يقبل للمهر لانهم بنار يرد  
 اقر لمرضه لامرأته بدين مهرها صدق الى مهر مثلها وتخاصم غرامه في الفقه فيه  
 وجيزا قراره في مرضها بمهرها الى قدر مثله صحيح وان لوارثه لعدم الفقه فيه  
 بنار يرد اقر لوارثه او لجنبته ثم مات لمقر له ثم مات لمرضه ووارث لمقر له في  
 ورثة لم يرض بغير اقراره وجيز مات وعليه ديون لا يبق الميراث بها او ادعت  
 امرأته مهرها قال القول قولها الى مقدار مهر مثلها في غير بيئته فله ان يرد بغيره

قالت المريضة مرض الموت ليس على زوجي حق ولا عليه مهر ولا قليل ولا كثير  
 ليس لوارثتها ان يطلبوا المهر من الزوج ويصح اقرارها بدينها على مسئلة ذكر نجات  
 عصام لو قال لزوجي اقر حتى تمان غمات ليس لورثة الميراث ان يردوا على الجاهل  
 بهذا السبب نكرا هذا فقه قال صاحب المحیط بهذا اذا كان جازع اجنبيا او اذ كان  
 وارثا للزوج **مسألة** مرض الموت ان لا يخرج الى حلال نفسه الميراث في حق  
 الفقير بغيره في خروج الى الجحيم في نسوة بغيره في خروج الى الجحيم والمرأة بغيرها  
 في خروج السطح بغيره في الكلام بغيره في مرضه ثم اشار بشي او كتبه فهو كالحق  
 لو طال اراد به سنة وهذا نص عليه صاحب المحصور صاحب الفل والحق ما لم  
 صاحب فرائض فكل حجة اذا كان لا يجوز من مرضه فادام يخرج في حلال نفسه  
 لا يرد مريضا **المسألة** مريض قال في مرضه ليس بشي في الدنيا ثم مات  
 فلبعض الورثة ان كل كيلوا زوجة المتوفى وابنته على انها لا تملك شيئا  
 المتوفى منه المريض اذا قال لم يكن لي على فلان شيئا قط يجوز وان كان عليه  
 دين الفقه منه الاقرار ببعض الدين من الميراث لا يصح اذا كان في مرض الموت  
**مسألة** من الامارة لا يصح من المريض اذا اقر لوارثه بدين او اقر باستيفاء  
 الدين من وارثه او اقر باستيفاء مضمون عليه او اقر باستيفاء دين وهو  
 كميل او اقر باستيفاء حابة بعد كاتبة فمرضه جاز اقراره في حق الثلث **مسألة**  
 انه لو كان الدين في الفقه والامارة لا يستبان للمرض جاز اثنان في الامارة  
 لا يجوز في حال ويصح في حال اذا اقر لوارثه بدين ثم برى من مرضه  
 ثم مات او اقر لوارثه بدين ثم برى من مرضه ثم مات اربعة ثم اقرار  
 لا يجوز في حال ولا يصدق في حال وان تبدل حال الميراث لم يرض اقر لابنه بدين  
 وهو عنده ثم صار حاتم مات لم يرض او اقر لامرأته بدين ثم طلقها طلاقا تاما

مسألة  
 مرض الموت







الى القاضي الا في امضى قضاءه وانما يجب المكاتب بمرح به ضاه في ارجع الزاوية  
وقد ثبت عندي حكم في الصيغ وقبل الا بدان بقول حكمت او قضيت او نفذت  
وكذا انه علم عندي اوجه او علمت فهذا كله حكم كذا في المحيط وفي التوق وكذا قوله  
ان ثبتت عليه حكم وفي فتاوى راسيد الدين قوله ثبت منكر حكم كذا الا في  
ان يبين ان الشكوت بالبينة او بالادوار اذا حكم ببينة يخالف حكم باقاره  
المعصوم ولو كتب في النجاسة عندي بالوجه الذي ثبت به حوادث الزينة  
والتوازل حكمية لا يفتي بغيره النجاسات ما لم يبين الامر على وجه التفصيل وقيل  
يفتت بغيره ما لا يثبت عقوبت الجلب بالانكار من المدعي عليه كجلا فيل  
انهم شهد وقبل الدعوى او على خصم انما اذا شهد على المقر لا يسمع  
الا في موضع معدودة وفي الزينة وكذا ان كل ذلك ليس بشرط في الوفا  
لا بد من ان يذكر شك كل واحد بعد دعوى والآخر بعد الاستفهام في الحكم  
ينفج من خلاف اذا شهد بدون طلب المدعي الشهادة تاتى هذا العلم  
بحكم الحكم في دعوى العيب اذا مال القاضي بعد سماع البينة اذ في هذا  
الحكم والمدعي لا يكون حكما ويبنى ان يقول حكمت بهذا الحد وهذا  
والصحة فانما حكمت قضيت ليس بشرط وقوله ثبت منكر حكم كذا  
وكذا اذا مال ظم عندي او علمت فهذا كله حكم هو الخارصة القاضي حكم  
على وكيل الغائب او على وصي الميت يحكم على الغائب وعلى الميت وكذا  
على الوكيل والوصي ويكتب في النجاسة ان حكم على الميت وعلى الغائب كخبرة  
او بخبرة وصية حاشا المحكم ولا يفتي على غائب فيما لا يجره بانه حقيق  
كالوكيل او وصي الميت او شرع كالحكمي الحاضر المنسوب وصي الغائب القاضي  
حاشا له ولو كان المقتضى على الحاضر اخذت ارسا في ضمير غير مقتضى القاضي

الرجل

الرجل اذا كان لا يحسن الدعوى فامر الحاكم رجلا من عياله كيف يدعى ثم  
اشهد بها على ذلك الدعوى لم يكن على الحاكم باس فيها قال لها على ولا يصبر  
اثر طمان مطون بن خيا على دستها وهاجايزة فان مال المدعي هذا الكيفيل  
غير ثقة حاشا في حكمه عليه اعطى كليل ثقة وقوله ثقة ان يكون له دار معلو  
او حانوت معروف لا يمكنه ان يخفى نفسه اما اذا اكره كخبرة سكت فيها لا يكون  
والمدعي عليه يحرم على اعطى الكيفيل بنسب الدعوى وان ابى يعطى كليل لو لم يدعى الا  
وتقير الملائمة ان يدور حش ما دار ولا يفارق ولو دخل داره لا يملك الزنبة الرضو  
لا يسمع ويجلس المدعي على باب داره فاذا خرج لارنه وفي الزنا دات الوارد  
الدخول اما ان ياذن لغيره بالدخول او يجلس على باب الدار لانه  
رجا يهرب من جانب الخارج ولو قال المدعيون لا يريد ملازمة الغلام لا اجلس  
الان المدعي ذلك ولو كان المدعي عليه امرأة فان الطالب لا ملازمة فيها  
على سائر امرأة فلما زما في الدعوى ان يلازمة ما يجلس بها ويقتضى ثانيا  
لان هذا ليس بحرام فان حريت ودخلت حوزة لا باس بالدخول بها  
ان كان يامس عاتقه حواء وفي الاصل يجلس المدعيون في التدرع  
واقبل منه وفي ثقات شمس لامية هلواني يجلس برانق ويجلس المسلم بين  
الذي رجل شتم الناس ان كان ذلك مرة وعظا وان كان شتا ما ضرب  
وجلس حقه يترك حواء اذا كان المدعي عليه سافر الا يكفل القاضي يمكن  
بوجله المدعي الى ان يجلس على امام بيته والاخلى القاضي سبيلا وان ادعى  
خصم انه سافر وانكر المدعي ذلك كان القول قول المدعي لان الامانة في الاصل  
اصل كمال بعضهم القول قول المدعي عليه انه سافر لانه ينكر اعطى الكيفيل  
بعضهم يعرف القاضي وفقيهه فان كان متيما وامتنع عن اعطى الكيفيل اخر



المطهر بالملازمة ولد ان يلزم بنفسه واعوانه يطوف معه اينما كان ولا يغيب  
من العرف عنه حتى اذ اذاع رجل حتى وقعت الفرقة بينهما وبين زوجاته  
او خرج صبيته وزوجها من رجل يجلس هناك حتى يزورها او يموت رجلان لها على رجل  
ومن الا ان لا اذاعها اكثر فلها حق القليل ان يجلس وليس لصاحب الكثير ان يغيبه  
ولو جاهد ما ان اراد اذاعها الطلاق فلها حق ان يبقية **قوله** ومن القاض الامام  
في الدين ان الجورس اذا جلس في مجلس مفتوح بطين عليه الباب ويترك ثوبه على  
خبره لا يذم **قوله** ولا يقيد الجورس ولا يضرب ولا يغل ولا يوق ولا يؤذ  
وفي الشقاق بينه وبينه اذا خاف الفوار ويجلس في موضع وليس له ان يسطر  
ولا يدخل عليه ليستأمن وفي الاقضية لا يجلس في دخول الجورس او اهل ولا يكسونه  
طويلا ولا يخرج في موت ولده والدين اذا لم يجد احدا يغيبه ويكفنه  
اما اذا كان في من يقوم به لا يخرج وفي غيره لا يخرج مطلقا ولو جرح لا يخرج حكم  
ولو مرض في المجلس واغتاض ولم يجد من يقدم بوجه من جلس مكررا في حقه هذا  
اذا كان الغالب هو الملاك ومن ابي يوسف لا يخرج في الضيق على رواية  
حمدة واما يطلقه بكفيل فان لم يجد لا يطلقه **قوله** رجل له عبد مكاتب عال  
ما قرأ هذا العبد المكاتب بدين لا في قبل او مال الكتابة الى سيده وهو  
غير راض باقران باكد بن فلا يجلس ذلك العبد باقر بنه الدين  
بسوط المكاتب لا يجلس في دين الكتابة وفيما سوا من الكتابة هو لان  
بسوط العبد والبليغ والصبي والمأذون في المجلس سواء وكذا الاقارب  
والاجانب الا ان الوالد والاب والابن والجدات فانهم لا يجلسون في دين فروعهم  
الا في النفقة وخرجهم عيسوا بمضمون في دين بعض ما قلنا ولا يجلس المكاتب للعبد  
المأذون في دين المولى والمولى يجلس في دينها اذا كان المدينون مدبرين

المولى ليس في مجلس بل الكتابة لانه لو منعه يقع المقاصة فيعتق والمكاتب  
والعبد المأذون والصبي المأذون يجلسون والصبي المجرد لا يجلس بدين  
الا استلاك بل يجلس في الدين وصيته فان لم يكونا احدا القاضي رجل لا يبيع ملكه  
في دينه **قوله** اذا جلس المدينون وغاب المطلوب وقال الجورس  
انا اودى المال ما القاضي ان شاء اخذ المال ووضع على يدي مدية لئلا  
تغفر منه كنيلا فقه بالتسليم وهذه السئلة تدل على ان القاضي ان يقيض فيكون  
منه مدونة **قوله** ينبغي ان يقوم على رأس القاض ازان في المجلس  
من اربعة اادب **قوله** اذا اراد المدعي ان يضارعه اليهودي الجاهل  
يوم السبت واستمع اليهودي في ذلك لم يلقاه الزمان بحضوره **قوله** قال ابن  
نعم ذلك ويقطع عليه سبعة وكذا ان اخرا في يوم هو محضره ضامن  
بين يدي القاضي فلم يفتها بانتهى قال الى القاضي يجلسها ويذرها وان  
نحو **قوله** ويقبل البينة على الاقارب قبل جسد رواية وفي رواية اطلاق  
سنة اشهر وفي رواية حسن اربعة اشهر والصحيح ان يقيض الى راي القاضي  
بالاقتاعات والاولى كين ولا يشترط لفظ الشهادة وفي الصور بشرط طرية  
على الاقارب مقبولة بالاجل وفيها لا يشترط حفرة المدعى وبعد ما يخرج من المجلس  
يلزم المدعى وتفي الملازمة مرة **قوله** ويجوز للنائب ان يقيض بالشهادة التي  
عنده **قوله** والقاض مع النائب كالموكل مع الموكل واذا اخذ المدعي من القاضي  
حما فامتنع المدعي عليه كشهده عليه بدين فاذا استند عند القاضي فحضره  
باعتوانه فاذا حضر بجب القاضي عقوبة نائب القاضي اذا سمع البينة او اقرار  
وكتب بذلك الى القاضي انظر على لا يقض بل يكلف المدعي اعادة البينة **قوله**  
اذا اورد كتاب ماخذ الى قاض ودفعت المطلوب قبل كتاب القاضي او بعد

مطلوب  
بالقاضي  
في العاقبة

مطلوب  
في المجلس



هذا هو الكتاب الذي...

فالمكتوب اليه بنقد الكتاب على الوارث او الوصي انما كان مسر  
ولومات القاضي الكاتب او غل قبل قراءة الكتاب لم ينقض به ولومات  
بعد القراءة فمضى به ولومات المكتوب اليه او غل قبل القضا وحل في  
آخه مكانه لا يقضي به وجيز فان شددوا على غايب لم يحكم وكتب بالشهادة  
فلم يخلو الم اليه وهو الكتاب حكمي وهذا الكتاب مخصوص بنزاع خفية  
وهي ان يكون القاصر الكاتب معلوما وكذا القاصر المكتوب اليه وكذا الكو  
والدفع عليه وكذا المدعي به سائر وهذا يوسعه لا يشترط ان يكتب  
الكتاب على القاضي معيني يكنى اذا كتب ابتداء الى من يعزل اليه من قضاة  
المسلمين لان تعيين المكتوب اليه تقييد لا مانع فيه صدر كسره الى  
بكتاب القاصر فقال المدعي اليه استع على هذا القسم فاعطاه وعطاه  
الذي جابا بكتاب البينة انه فلان بن فلان فان قال انما فلان بن فلان  
وفي حق غيره بهذا الاسم والنسب فاعطاه ياره بانبات ذلك وان كان  
مضمونا والا فلا راد كتاب القاصر الى القاصر فيبادون السوف على ما تم واصر  
يجوز كتاب القاصر في التعليلات كالنوب والندابة التي توت فمبله الى بلطه لا يخل  
بالاجلاء وفي البدا لا يخل في الخار دون الجوار وسام هودانا والودع على ما  
انما فونه يقبل في جميع التعليلات كما في العتار والديون وبيعته مست  
وكو قال قاض عدل قضيت على هذا بالرجع او بالقطع او بالغرب فاعطاه وعطاه لان  
طاعة كواله واجبه في تصديقه طاعة ولا اجرة امر عليك انشائه في حال قبضه  
خلقه في القضا وقال محمد آخ لا يقبل منه حتى يبين حكمه او يبينه بذكر مع القاصر عدل لقضا  
حال اكثر قضاة زماننا والندارك غير ممكن وجه الظاهر ان القاصر ايا من قضاة زماننا  
بطاعة اول الامر فصار كمن فاقض عدل لرجل اخذت منك العتاد دفعت الى زيد قضيت

بيل

عليك فقال الرجل اخذته طحا فاعطاه القاضي وكذا المو مال قضيت فاعطاه  
بجني اذا كان المقتطوع يده والمأخوذ منه المال معا انه فعله وهو قاض لان القضاة  
فما قرأه فاعطاه في حال قضائه صار معترفا بشهادة الظاهر للقاضي لان فعل القضاة  
على سبيل القضا لا يوجب عليه النفيان بحال فعمل القول قوله ولا يوجب عليه البيان  
لانه ثبت انه فعل في حال قضائه بتصادقهما ولا يبين على القضاة ولو زعم المقتطوع  
المقتطوع يده والمأخوذ منه المال انه لم يكن قاضيا يميز وانما فعل ذلك  
قبل التعلية او بعد القول فاعطاه قول القضا ايعاني التهمة لانه متى عرف انه كان  
قاضيا صححت الاضافة الا انه الى حالة انقضاء لائما مودع وفي من قيمة التهمة  
مضد القاضي بالاضافة الى تلك الحالة منكر النفيان فكل من القول فاعطاه  
من كشف له ما يبين شرح اكثر وفي فسادى انفسى على القاضي لغز الاجابة على  
النسب والخاص وغيرهما لكل الف درهم خسة درهم وان كان دون الف كان  
بحقه مشقة مثل ذلك فقيمة خسة ايضا وان كان مشقة فقيمة وان كان نصف  
فدرهم وان نصف وفي الزيادة والنقص على اعتبار ذلك وتبين تحت بقدر  
اجو المشي هو المختار وفي الملتقط وما قبل من كل الف من التمن خسة لا تقول  
ولا يبيع ذلك بغيره اصحابنا واتى مشقة الكتاب في لغز التمن فان اجرة  
منه يكون بعد مشقته وبعد عمله فمصنعة كما يستاجر حاكم الثغاب  
كثير في مشقة قليلة وانه ولا يكثر القاصر البين ولا يغلط وتبين التعليل  
ان يقول بانه الرجم ويذكر من الصفات ما شاء وما لم يصرح به في حال التعليل  
ان وصف بالتصريح لا يغلط بل يكتفي بذكر اسم له ولا يذكر الصفات وان عرف على ذلك  
غلتظ فيذكر اسم له وصفه ويكلف وما لم يصرح به في حال التعليل ان كان لا يخط  
غلتظ وان كان جبر الا يغلط وان اراد المدعي ان يكتفي بالطلان والعنان في الظاهر



لا يجره القاضي الى ذلك وبعضهم جوزوا ذلك في زماننا والصحيح ظاهر الردية  
وان استلزم خروج مورثا بالبيع فيه المستحق ينبغي ان الرأى متوفى الى القاضي  
ولو حلف القاضي بالطلاق ثم اقام المدعى بينة على المال المدعى به يزوج بين  
وبين امرأته ان شهد الشهود انه اقترضا القاضي يحكم بالطلاق ولا يزوج بينه وبين امرأته  
وإنه السادس المسائل المتعلقة بالمدعى والشاخص فيها رجل او ثمانية  
وزعم انه ابن عم الميت لأميه وادعى ان الميت على نسب وذكر الشهود اسم  
وجده واسم اب الميت وجده كالموالد والمدعى عليه اقام بينة ان الميت  
غير ما ثبت المدعى لا يقبل بينة المدعى عليه لان البينات لا تثبت لا للنفق  
وبينة المدعى عليه قامت على النفي وموسى بن محمد بن اثبات اسم جده المدعى عليه  
ادعى ميراثا في ابيه فقام المدعى عليه بينة ان اب المدعى رجل او غير المدعى عليه  
وتم لا يقبل بينة المدعى عليه فقام المدعى عليه بينة ان اب المدعى رجل او غير المدعى عليه  
اسم جده وغيره اما ادعى انه ابن عمه فقامت ان يذكر اسم جده حتى يحصل التوفيق  
وذكر في اب اسجد عشر منها ادعى ان دارثك لاني ابن عمك لابي وام  
ولم يذكر اسم جده لانه العلم بدون ذكر اسم جده وذكر ان باب دعوى المدعى على المورث  
اذا قال انا وارث فلان للرجل مالم يبين وجه الارث فهو قادر على اقامته  
وارث فلان الميت وادعى ان ابه وارث فلان لا وارث له سواء  
كان القاضى له من النسب ولا يقضى قبل التمسك بالوراثة بخلافه لا خلا  
اسبابا والقضاة يجهلون مقتضى زمان مات الشهادة او ما قبل ان يبا  
لا يقضى القاضى بينة ولو اقام المدعى شاهدين انه وارث لا وارث له سواء كان  
بله كذا فلان فلان فانه وارث لا وارث له سواء فانه ما عا خصا به مالا يبر  
بابي فقه بوراثة فان هذا القاضى في المدعى ان الزنود فقه في القاضى فان

مسائل المتعلقة بالمدعى

اختلاف الورثة في خارج موت الاقارب  
فاما ما بينت فينبغي من يدعي زيادة الارث  
اولى من غيره

سبا

سبا قضى بالبراث لا يرضى القاضي بحل على القصة ما لم يكن ولا ينقض بالشك  
ينقض له بالبراث ولا يقضى بالبراث في المدعى لان هذا القاضي لا يبرر ان  
القاضي الاولي فقه بذلك السبب ان لا ما يصح ادعى انه ابن عم الميت  
ودارث لا وارث له سواء ادعى انه اخوه لا وارث له غيره وادعى ثالث  
انه ابنه لا وارث له غيره وادعى البينة عندها كم يجبا يقضى بنسب الكل ولا  
البراث لابن لا غير وعليه بعض المتأخرين وطعن فيه الكفر وعليه بعض  
اذا ادعى انه اخو ابية لابي وام لا وارث له غيره يبرر وان لم يذكر اسم  
ابيه وجده لانه اضافة الى ميان وسوا الميت فقه ادعى انه وارث فقام  
انه له والا فادعى ان ابه يقبل ترك اخوين فقام احداهما باخ اخوه واكثره  
يعطى المقر نصف ثلثي بره وقال ابن ابي ليلى ثلث ثلثي بره عيني ادعاه اخو  
انه اشتراه من فلان الغائب وصدقة ذواليد فيه لا يؤمر بالتسليم لانه حكم  
على الغائب كما اذا ادعى على المودع انه اشترى الودعة من المودع  
بخلافة دعوى الورثة طامه ادعى عليه شيئا وبره المدعى عليه  
انه اشترى به او استأجره متى يندفع كالمورث من ذواليد على اقراره  
خصا به بانه ملكه وان بره من كل من الخلق وذواليد على اقراره بانه ملكه  
تبا ترنا و تيرك سبب ذواليد رادع رجل ادعى على اخو الف درهم هو  
جارية باهيا منهم ولم يذكر تسليم جارية ولا يقضى لا تسلم الدعوى طامه  
ولو ادعى ميراثا بالعصبة قد فقه ان يدعى عليه اقرار المدعى انه ذواليد  
وح يندفع الدعوى ولكن هذا النوع انما يبرر اذا كان قبل القضا بالعصبة  
بالعصبة فلا يبرر بعد القضا فانما يبرر بعد القضا اذا كان الاول  
قد ثبت على شخص معين اذا لم يكن كذلك لا يبرر بعد القضا اذا كان لاحقا



علی احد من اهل سر قندم ادنی شیءا عا احد من اهل سر قندم دعواه صدق  
 و نه قال لا فک علی الف و هم قال السب علیک شیء ثم قال انما کان علیک الف  
 درهم قلین علی شیء لان اواره هو الاول و هو اربعه و الف و الف و الف و الف  
 ملا بدین کجی او صدیق ضمه بدو ادنی اثنی الدین و غیره اثباته فادنی  
 انما قال به علی قالا و انه ادنی الیه یکن راسه رجل غیر علی دابة ففرق النصف  
 فی یران فکان یسوی فی السور فجاد هذا الرجل بشر نورا و استام  
 ثم اصفا النظر فیہ فاذا هو النور الذی اوجر علیه فادنی انما ملکہ لا یصح لان  
 الاستیام او ارسنه بانه لیس بملک **ف** لو قهر جواز لکنه بغير شئ  
 قضاة لو ماتت امراة محفل ابن سئوم منست و قال الرجل ابن منست  
 اخفوانی انقاد هذا النکاح و لو قفل بالنکاح صار متفقاً علیہ **ف** العصب  
 شہد و اعلی النکاح او علی النکاح و قالوا سمعنا ذک من قوم لا یصدقوا اجابهم علی کذب  
 لا یقبل و الاصح القبول **س** مات عم ذبیحة و اولادہ ذبیحة و اخر فادعی الاولاد  
 انها کانت و اما قبل مودة بسته اشهر و اما مو ابینة و اما جامة بینه اشهر  
 کانت حلالا وقت الموت فمئود امراة اولی رجل طلق و رجسه رجیاً عند الشہود  
 ولم یرجع و قد مضی سنة ثم مات مادوت انها کانت تحت نکاحه صلی و فای  
 و طلب حصته من غلماة بنظر ان کان عاشت معه کسایم الا ذواج الی جایی  
 و فاته سمع و لو لم تمس و لکن امامت البینة انه کان رجس فی عدتها تسع اشهر  
 حاور رجلاً تنازع فی عین کل واحد منهما بقرانه له فان کان العین  
 فی ید غیره کما یکره فواجب انما قام المدعیان البینة علی الملک المطلق ان لم یؤخر  
 او تارخها سواء یقیض بینهما نصفان و ان اترخا و احدهما اسبق فی ظلم الرواة  
 عن ابن حنیفة یقیض بینهما هو الصحیح و لا یقصر التاریخ عند الاثوار فان کان العین  
 مایه

فی ید احدهما فان لم یؤرخا او اترخا و تارخها سواء فالتاریخ اول و ان  
 اترخا و احدهما سبق یقیض لاسبقهما سواء کان تارخا او صاحب ید و هو  
 قوله ای یوسف الا و من قدس کجی فادعی اول فان اترخا و احدهما اول  
 یؤتی کجی فادعی اولی ماصحاناً رجلاً فی ید کل واحد منهما شاة انما کل  
 واحد منهما بینه علی ان الشاة التي فی ید صاحبه شاة ولدت من شاة  
 التي فی ید ذک و الا یسل ان یقیض لکل واحد منهما بانه شاة التي فی ید الآخر  
 لانها استویا و دور التنازع فبقا رشت البینتان و ذلک فایقصر و دور  
 التنازع فیحمل کانهما ادعیای مطلقا فبقی بطل شاة بینه کجی و دور ای یوسف  
 انه یقیض لکل واحد منهما بانه شاة التي فی ید ذک و لا یقض استیجاب لانه لا وج  
 لکلفاً فاصحان فی الملک المطلق لو اترخ احدهما فقط یقیض لکل واحد منهما  
 و حجة و عند ای یوسف و سور و اینه فی ای حنیفة حکم لمدعی سواد  
 اترخ فادعی او ذی الید فکامل ان فادعی او ذی الید لو ادعیای ملک  
 مطلقا فالتاریخ اولی فی کل التصورات الا اذا برهن ذی الید علی التنازع او  
 بسبق تارخ ذی الید و کذا کل سبب ملک لا ینکر لانه فی حقیقة التنازع  
 کلید و طلب لیس و لو کان یکرر فقیض به فالتاریخ و ید کبنا و دور  
 جامع العصب و لو قال یوسف دعوی الحار غاب عنی منذ شهر فکالک  
 المدعی علی ای ابرهین انه ملکی و فی ید من منذ سنة او نحو حکم لمدعی  
 و لا یلتفت الی بینه المدعی علی لان ما ذکره المدعی فی التاریخ غیبة الحار  
 عن یدیه لا تارخ ملک و دعواه فی الملک المطلق حال عن التاریخ فالتاریخ  
 ذی الید و حجة لا یقصر عند ای حنیفة لولده فی الملک المطلق العصب  
 برهن فادعی انه له منذ سنتین و برهن ذی الید انه ید من منذ ثلث سنین







ذكر شمس الاميرة في ادب القاض اذا قدم دارنا عند القاضي فاق الوارث  
 بدنية واراد الطالب ان يقيم البينة على حقه ليكون حقه في جميع مال الميت كسنة  
 لان له فيها ما يفي لانه اذا لم يكن البينة فاق الوارث انما يفي في حق نفسه  
 ذلك كله في نصيبه وبقا لا يعي نصيبه بجهة فاذا البينة وثبتت دينه بالبينة  
 يفي حقه في جميع التركة <sup>مطلقة</sup> رجل ادعى على ميت دينا بحضرة احد الورثة فاق  
 هذا الوارث شرعا اقراره ويلزم جميع ذلك في حصته من الميراث وقال شمس الاميرة  
 كلواني هذا اذا قضى القاضي على هذا الوارث باقراره انما يجوز اقراره لا يلزمه  
 في نصيبه جميعا <sup>ما</sup> ادعى عليه من مال الميت من لا يقبل منه بشدة وانه مات وهو عليه  
<sup>مست</sup> ادعى حقه دنايم فقال حقه او نيتك ما شهد انه دفع اليه حقه دنايم الا اننا  
 لاندر من ان ناكل فهاهنا هذا الدين ام من آخر يقبل ويبرأ <sup>ما</sup> حقه  
 ولو ادعى عليه بالاقبال ليس اذ كان لك على شيء فاق فيه من الميراث وهو  
 برهن على قضائه او ابراه به يقبل عنه لان كان التوفيق <sup>ما</sup> حقه  
 اقراره بشئ طوعا وبرهن الميراث <sup>ما</sup> انه باكره بينة الاكره اول بالقبول  
 لانما ثبت خلاف الظاهر <sup>مست</sup> ادعى البيع مكره فبرهن الشراء على تسليمه  
 او اخذ منه طوعا يندفع ادعى من قوت فاكخر حقه الشراء فبرهن عليه الميراث  
 فبرهن حقه على ان ياد عنه لا يبيع للتناقض <sup>ما</sup> حقه او عادنيا قال البيهقي  
 هذا ان شريته منك فقال للميراث اطلبه او مالك انك اقررت ما شريته فندى  
 دفع حجه على حقه <sup>ما</sup> اقران هذا كان نكاحا فبرهن على شرايه منه يقبل وان لم يبر  
 وقتا <sup>مست</sup> ادعى الميراث على غلام انك كنت ملكا لي انا الى يوم موته  
 فبرهن الحق اني كنت ملكا لكان آخر في بيتي بينة ونيقب حقا  
 عن الغائب في اثبات الكفر والاعيان واذا قضى فبرهن آخر انك قوت

السل

لا يقبل اذ ذلك القضا مضا على كافة الناس <sup>ما</sup> حقه البايع اذا انكر  
 البيع او ادعى التنازع وبرهن الشراء على الشراء منه ولا يحتاج الى بينة  
 على بايعه ان يرجع وان حارثنا تنقلا لانه صار مكره با بالبيع بانقال حكم  
 مرادهم وكما كان للصور ادعى عليه عشرة دنايم فقال دنايم انك اقررت  
 كمرادهم من مدعى عليه جبري فلو است نيت هذا ليس برفع لاحتمال  
 انه كان دينا مؤجلا لم يكن له المطالبة قبل الكل <sup>مست</sup> وادرج الميراث  
 على بايعه وصالحه البايع على شيء مكمل كان البايع ان يرجع على بايعه بحجة  
 ما اراد ان ادعى بعض دينا في التركة بعد عام الفقه <sup>مست</sup> ولا ان ينقض القصة  
<sup>مست</sup> جارية في يد رجل ادعت انها له الاصل وانكرت باقرارها بان  
 كان القول قول جارية ويقض بحريتها واقعات حقا ضبعة في يد رجل وضعة  
 اخرى في يد رجل آخر فادعى رجل ان ياتيه الضبعة وقف على نفسه  
 على اولاد واولاد اولاد واحد اكر جبر غائب فاقام البينة على حقه تكون البينة  
 وقتا ان شهدوا بشئ وانما كانا ملكا لواقف وقتها جميعا وقتا واحد اذكر  
 شرايطه فانه يقض القاضي على حاضر يكون الضبعة وقتا وان شهدوا وقتها فغير  
 متوفين يقض بوقفة الضبعة التي في يد حاضر فب <sup>مست</sup> حقه رجل ادعى على رجل  
 ما لا مام البينة ومات المدعى عليه قبل القضا فم عدت بينة المدعى فانه  
 يقض بتلك البينة على وارث الميت وان لم يكن وارث نصيب القاضي عنه  
 حضا يقض عليه ولا يقض من غير حضم <sup>ما</sup> حقه ولو اقامت البينة على رجل  
 بجهن فمات المدعى عليه او غاب قبل القضا او ماتت على الوكيل بخصومة  
 مات الوكيل قبل القضا او غاب فم عدت تلك البينة لا يقض بتلك البينة  
 في قول ابن حنيفة ووجه رحمة الله ويقض في قول ابو يوسف رحمه الله

السل



واختار حذف قول ليد يوسف ماصحى رجل ادعى دارني بغيره  
 انما له ثم ادعى بعد ذلك انها لفلان وقبضا عليه قالوا ليس ذلك له كالم  
 ادعى لنفسه او كالم ادعى لغيره ويكفي وان ادعى اولاد له لا يسمع دعواه  
 كالم ادعى لنفسه او كالم ادعى لنفسه ماصحى كالم ادعى لغيره بوجاهة  
 يسمع اذا لمناقاة بين الدعي وبينه او بوجاهة لغيره فدينيف لكك الى نفس  
 على من ان الحق المطالبة ولو ادعى لغيره بوجاهة ثم لنفسه لا يسمع لان ما هو ملك  
 لا يضيف الى غيره عند الخصومة فتكمن المناات ماصحى ورثة اقتسوا  
 ارضاء وثلاث ثم ادعى احد اهل تلك جده لانه عليه كثر عادات  
 ابو له من تلك المكان المدعى ولم يكن عالما وقت القسمة لا يسمع منه  
 اذا ادعى العبد جوية الاصل وقضى بها ثم ان المشتري اقام البينة ان العبد انذر  
 بعتة من جوية الاصل لا يشترط حضرة العبد وله ان يسير في القسمة ماصحى  
 كما يبيع الدرع يبيع دفع الدرع وما زاد عليه يبيع وهو الحمار وكما يبيع الدرع  
 قبل حكم يبيع بعد الحكم حتى لو برهن على مال وبرهن على مال وحكم له ثم برهن  
 ان المدعى اقر قبل الحكم انه ليس له عليه شي بطل حكم ماصحى العسكر اذا ادعى  
 انه قرض دينه بغير قرض اقام البينة على انه قرض دينه بغيره ان تناقضا  
 ماصحى العسكر اراضى موروثه قسمت عازم بعفهم انما هو الموروثه فخب  
 ثم ظهرت اراضى اخو سر فان امكن قسمتها خاصة تقسم والا بقسم الكل  
 حصة واحدة منه متنا ارضى مشتركة واقتر كل واحد منها انه لا دعوى له  
 على صاحب ووزع نصيبه ثم اذا ادعى احد صاحب القسمة بالغبين فله ذلك اذا كان  
 الغبن فاحشا منه اقر انه لا حيلة في حدود حدوده ثم ادعى انه  
 وقع على وعلى اولاد من فقيه اصناف الناجون ومن غيرهم لو مات

لو مات عمر ورثة فقتلوا القتركة بينهم واهل لكل واحد منهم صاحبه  
 عن جميع القترعة وصرخ ادعى احد الورثة وبنيا على الميت يبيع دعواه  
 ادعى عليه لا يحكم الكفالة فقال ما تكلمت اصلا ثم اثبت  
 عليه فادعى المدعى عليه ان الاصيل اداه لا يسمع منه منه  
 ولو ادعى ان الدار لفلان وكله بالخصومة فيها ثم ادعى انه لم يقبل بينة  
 بخلاف كالم ادعى اول مرة انما له ثم ادعى انها لفلان وكله بالخصومة  
 فيها واما البينة يقبل كلامه بيت بين قوم بارت ادعى  
 رجل انه شر من بعضهم نصيبه وهو غائب واقتر الورثة بنصيبه  
 فبرهن على ان شره لا يقبل ولو قالوا اهلنا وانكروا نصيب الغائب يقبل بينة  
 المدعى العصور رجل ادعى على عبد محجرا لا مال الفقيه ابو جعفر ليس  
 ان يذهب بالعبد الى باب القاهر بغير اذن الولي ما فيه شغل العبد  
 عن حذرة المواقف تلك الساعة ولكن لو جوه وفي مجلس القاهر كان له ان  
 يحرر ان ادعى انه قتلت انا حرة فضا لها منه فهو جائز وان كان ماتت  
 البينة على انها حرة لا يسل او اعتقها المصالح عانا اول وهو عليها بطل  
 اتصلا لانه ظلمت والدعوى بغيره في نفس الامر وهو جوية الاصل ومناقضا  
 المدعى عليه بعد ظهور اقرانه على الاعناق منه ولو برهن له لورثة منع  
 الا وانه برهن ميراث ابيه والميراث لبيان لا يقبل لعدم جهة الابرار  
 عن الاعيان رارة ادعى على ابيد فضا حدودا الى الورثة ثم ادعى ان  
 الملك المملوك على المقضى لا يقبل بمنزلة الملك المملوك بخلاف العبيد حيث  
 يكون متاعا للناس منه ادعى بعد تدبيره على المدعى وقال  
 بينة حاضرة في المحرير بطر لثلاثة ايام او الالمس لثلاثة ولا يحكم للملك



ولو قال لا دفع لي ثم اتى بالدفع يصح كما لو قال لا بينة لي ثم اتى بها وقول  
 المدعى عليه اني بالدفع ليس يسلم للدعوى ولا تقبل للشكوك ولا انكر  
 بيع او طعن في الشكوك يصح رآه ابو داود في كتابه في الادب والادب  
 ونصف المشرقية زمانا ثم ادعى انه ملك ولم يكن ملكا ايضا فحقنا  
 انه لا يصح مثل هذا الدعوى وحضوره عند البايع وسماعه اياه وترك  
 سائر غشيه فيما يصح او اثاره كانه ملك البايع وجوز في نفسه  
 اذا باع مال الغير وصاحب المالك حاضر ولم يقبل شيئا لم يكن كونه اجارة محرم  
 ولو قال المدعى عليه لم يكن المدعى عليه شيئا قط ثم ادعى المدعى البينة  
 ان له على المدعى عليه كذا ما دام المدعى عليه البينة انه قضاه يقبل  
 ولو قال المدعى عليه لم يكن بيني وبينك ما لم يثبت في لا يقبل بينة على القضاء  
 ويجوز العلم ان المال في دار الاسلام هو حرة في ادعائه خرا الاصل فانما  
 بينة تالان يقبل بينة على حرة الاصل وقالبينة الرق والتكس او اربابينة  
 العصور برهن الجوز على ان يده بغيره وذو اليد على انه ودية فلان اجارة  
 فكان اوجارة فكان حرة سرفه دعوى العبد رآه ظلم البائع فادقوا  
 بايعة ولم يترك شيئا ولا وارثا ولا وصيا غير ان بايعة الميت حاضر لم يملك وصيا  
 فخرج المشرقية ثم ادعى الميت يرجع على بايعة الميت ويجوز رهن قتاد غاب القس وقبلا  
 قن ثم بين ان لو كان يرجع الرهن بينه على القس وجوز مال المشرقية فاني عديم ادعائه  
 صحيح لو كانت اصلية او عارية ثم ان البايع حاضر او غايب كان له يرجع  
 وان غاب غشيه منقطعه رجوع على العبد والعبد على البايع ووجه رآه ابو داود في العبد  
 على رجل ان عتقه وملك له ثم ادعى ان ملكه لا يصح والعقار بالعتق يكون  
 تصاد على الكافة رآه وفي حرة الاصل لا يشترط الدعوى في الاعاق

المبتدأ

حوال المدعى عليه  
 معاد اذنه

المبتدأ بشرط عند ان خيفة وعند ما ليس بشرط خلاصة رجل باع عبدا  
 من رجل وقبض فلما طلب الثمن قال المشتري انك بعيت احقرني لانك عتقته البينة  
 او قال انك طعنت وقلت ان اشتريت العبد فهو حر واقام البينة فقبل خراجه  
 ادعى دينا فاقدم قال او قبته لو كان كذا القولين في مجلس واحد لا يقبل للبينة  
 ولو تفرقا عن هذا المجلس ثم قال او قبته وبرهن على الايقاع بعد ان يقبل لعدم  
 التناقض ولو ادعى الايقاع قبل اقراره لا يقبل **الفصول** اذا اختلف الزوجان  
 سواء كان النكاح قابلا بينهما او لم يكن في مناع البيت فما يصح للرجال كالنقطة  
 والهام والقب والحقن والمنطقة والرج والدرع والسيف والقوس  
 والنوس والسلاح ونحوها كان له اي للزوج المدعى مع بينة لان الظاهر  
 شاهد له فكان في يده حكما والقول في الدعوى لصاحب اليد واللبا  
 فلما اي ما يصح للبينة كالمقنعة والتمثال والاسورة واللبا التي تحق  
 بالمتا فهو المرأة مع بينة او لها فله معنى اذا صلح للزوجين مثل العرش و  
 الوسادة وآنية البيت كالقصعة والطشت والذهب والفضة والآنية  
 والعقار وسائر ما يحتاج اليه الرجال واللبا فهو للزوج مع بينة في قول  
 ومحمد لان المرأة وما في يدها في يد الزوج فالقول لصاحب اليد او وثرة امثلا  
 اي اذا مات احد الزوجين واختلف وارثه مع آخر فالصالح لهما للباقي  
 منهما اي يكون للحي لان اليد ثابتة للحي لا للميت وبأمر لهما جهازا في مثلها  
 هما يعني بكل ابو يوسف رحمه الله ما يجهز به مثلها في حال الموت والحيوة  
 وبأيا في له اي للزوج مع بينة لانها تأتي للجهاز عادة وكذا الظاهر شاهد لهما  
 وهو اول من طار هرب الزوج ولا معارض في الباقي من جهازه فادفع الي الزوج  
 شئ جمع وذكره هذا انهما ضارعا منصبا خصما غير القاي

اختلف الزوجان





باحد معان ثلثة احدها ان يكون وكيلاً على الغائب وان كان يكون المدعي على  
 الحاضر والغائب شيئاً واحداً فإدعى على الغائب بسبب لثبوت ما يدعى على  
 الحاضر لا محالة فمن هنا كانت تعني على الغائب والحاضر جميعاً حتى لو حضر القاع وانكر لا  
 يلتفت الى انكاره والثالث ان يكون المدعي شيئاً مختلفين وكما يدعى على الغائب  
 شيئاً لثبوت ما يدعى على الحاضر على كل حال بحيث لا ينفك عنه فحق هذه الحالة ينصب  
 الحاضر خصماً على الغائب ويتحقق عليها جميعاً وذكر عامة المشايخ ان السببية بشرط  
 اذا كان المدعي شيئاً واحداً لا فيما اذا كان شيئين وهو الاشبه والا قرب الى  
 الفقه فالحال ان المدعي على الغائب اذا كان شرطاً ما يدعى على الحاضر فيل ينصب  
 الحاضر خصماً على الغائب مطلقاً وهو قول بعض المشايخ وقيل لا ينصب مطلقاً وهو  
 قول عامة المشايخ وقيل ينصب فيما لا يتضرر به يعنى على الحاضر لا على الغائب  
 اقول هذا بعيد والحكم على الحاضر فرع الحكم على الغائب فكيف ثبت الرجوع يدون  
 الاجل وقول قائل ان ينصب الحاضر خصماً على الغائب في كل ما يكتر اثبات  
 حقه على الحاضر الا باثبات ذلك على الغائب سواء كان سبباً او شرطاً او محكماً  
 على الغائب بلا ختم عنه جائز وعليه الفتوى فينبغي ان يجوز الحكم على الغائب مع ختم  
 بطريق الاولى صيانة للحقوق ورعاية للاصول **فصل في دعوى ان فلان مات**  
 وترك ميراثاً لى واهى مات وترك ميراثاً لى وقضى له بالبيئته فقال المدعى انه امك  
 التى تدعى الارث عنها مات قبل فلانة الذى تدعى انه مات اولاً واقام البيئته  
 فحينئذ يرد فجميع وقيل غير صحيح لما مر ان زمان الموت لا يدخل تحت القضا فلان ثبت  
 بيئته الموت فلانة قبل موت فلان **فصل في دعوى ان فلان مات** وارث  
 فلان ثم ادعى انه وارثه وبين بيئته نفع لان النافض في النسب لا يمنع صحة  
 الدعوى **فصل في دعوى ان ادعى حرية الاجل** يكتب في الوثيقة شهد وانه

وقيل في بعضه

محل

مطلب الساقص لا يخفى

حوالا اصل حوالا بوبن لم يحضر عليها ولا عليه رقية قط وقبل التوفيق لحرية الام في  
 دعوى حرية الاصل ليس بشرط لصحة الدعوى الا يرى ان ولد المذمور حر وان  
 كانت الام **قضية** ادعى انه حوالا اصل وعلق حرا وولد على فراش بحرية وام  
 المدعى انه معتقة فشهد انه حوالا اصل وولد على فراش بحرية ولم يشهد انه علق  
 وشهد انه حوالا اصل ولم يرد عليه فافق كمنز من شأنا بصحة فلان محمد ذكر في كتاب  
 الولاء وشهد انه حوالا اصل واكتفى به وقيل انه فاسد اذا العلوق بالولد ان كان عتق  
 الام كما الولد حر وان كان قبله لم يكن حراً فاذا لم يتبينوا ذلك في الدعوى والبيادة  
 كيف يقتضى بحرية الولد وبصحة البطل المكتوب فيه **جامع النقص** لو ادعى حرية الاصل  
 ولم يذكر اسم الاب والام وجدنا يجوز لانه يجوز ان يكون الاب حوالا اصل ويكون  
 الام رقيقاً بان استولد جارية فالولد على حراً وان لم يكن الام حرة وكذلك  
 لو ماتت امراة لرجل تزوج فاني خرج فزوجها واستولد ثم طرأها كما  
 امة البعد فالام رقيقاً والولد حر من العمدية رجل ادعى داراً في يد رجل غنا  
 وارثاً الغائب ولي على الغائب الف درهم وان الغائب كان رقيقاً عند  
 للاف المذكورة منذ شرو ودفعا وهو قبضها منه ثم ان الغائب بعدد  
 استعار بامنه فاعار ما هو منه واقام البيئته على ذلك وايد في يده الدار  
 يزعم ان الدار داره اشترى بامنه ذلك الغائب مس او قال اشترى بامنه  
 عشرة ايام واقام البيئته على ذلك فالصحيح يعنى بيئته الحر فان كان اليد  
 انا انقص البيع فالقاضي لا ينقص بعه على الغائب حتى يجز الغائب **فصل في**  
 ولو اشترى عبداً بجارية وتعا بعنا وشترى بجارية وطى بجارية ثم وجد  
 مشترى العبد بالعبد عبداً فردة يجز انشأ رجوع على المشتري بجارية بغيرها  
 يوم قبضها وان شأ اخذ بجارية ولا يضمنه النقص ان كانت بكر او غنرا



شكبه  
 نتائج شهادته لوطى بوقدر  
 تابع اولادى وشهادته كفايت ابدى  
 بوجه ولاوته شهادته لازمه الجواب  
 كفايت ابدى وشهادته بالنتائج ان يشهد  
 بان هذا كان يتبع من الادلة والاشارة  
 الشهاده على الولاده كذا فى الفارسي

ان كان شياً لان مشتري الجارية وطى مكنت نفسه فلا يلزم العقر ولا النقصان  
 فاقى حان فاقى ثوراً ببقرة عاملة فولدت عند المشتري ووجد الاخر بالبثور  
 عيباً فرد به برح بقيمة البقرة مثله مع بيعه فوجهن المشتري مبيعاً فرد به فقال  
 له البائع اذهب به وتعهده الى عشرة ايام فان برى فلك البقرة فاكفك فزال  
 لا يكون واقصيه تقايضا بغيره وتعايضاً ثم وجد احداهما بمشتره عيباً ومات  
 والبقر الاخر مريض فخر ان شا اخذ بحسنه العيب فرب البقر الاخر ورجع بحسنه  
 العيب فرب البقر الاخر صحيحاً وانما خسر فرب البقر بزازيه ولو اشترى قناباً غيره  
 ففلم العيب فصالح البائع الاول لم يخر لانه لما باعه من غيره لم يتبع الخصومة بينهما لانه  
 امسكه ببيع من غيره فبطل رجوعه بنقصه فلورده عليه الثاني فله رده على  
 البائع الاول ولو مات الفرس في المشتري الثاني ثم علم المالك ان بيعه رجوع  
 على ثور المشتري الاول وهو لا يرجع على بائعه الاول عند ان حقيقه الفصولين  
 فاذا ادعى قوم على الميت ديوناً وارادوا ان يشيخوا ذلك فليس لهم الا بحضر  
 من وارث او وصى وليس لهم ان يشيخوا على غير الميت عليه دين ولا على مولا  
 له ولا غير له على الميت دين وان لم يكن الميت وصى الى احد وكانت وثيقه متفاداً  
 ليس فيه من يقوم بحجة فينبغي للقاضي ان يجعل لهم وصياً يقوم بامرهم فان ثبت  
 الغرارة حقوقهم بخضر من هذا الوصى وساءلوا القاضي ان يامرهم بدفعه اليهم من مال  
 الميت فينبغي للقاضي ان يستخلف كل واحد منهم من ان يدفع اليهم شيئاً بالبدل  
 ما قبضت في المال الذي ثبت لك من ذلك الميت في جوده ولا من اجداه  
 اليك عنه ولا قبض بامرک ولا ابرأته منه ولا من شئ منه ولا احالك بك  
 ولا بشئ منه لك الميت ولا انتنت بذلك ولا بشئ منه رها فاذا  
 خلف امر بالدفع اليه وان نكل لم يحكم له بشئ ولم يامر بالدفع وكذلك ان مات

ذلك قابضه

مات رجل ولم يوصي الى احد ولم يخلف وارثاً وادعى قوم عليه مالاً وحقاً فان  
 القاضي جعل له وصياً ثم يدعواهم ببيناتهم على ما يدعون بخضر من هذا الوصى الذي جعله  
 القاضي فاذا ثبت الحق خلف المدين على الوجه الذي مروا ان كالميت ورثة  
 في بلد اخر وماله وركته ههنا حيث توفي فادعى عليه قوم حقوقاً واموالاً فان  
 كان البلد الذي فيه ورثه الميت بلداً منقطعاً عن هذا البلد جعل له وصياً وصياً  
 وامرهم بالتبشيت عليه لان الغيبة المنقطعة جعلت بمنزلة الموت وان لم  
 يكن البلد منقطعاً عن ذلك البلد وارادوا ان يشيخوا حقهم عند هذا القاضي  
 ليحكم لهم بذلك لم يقبل ذلك منهم الا ان ياتوا به ان يسمع من شهودهم  
 ويكتب لهم بما سمع عندهم من امورهم الى ذلك فليسمع من كتاب اوب  
 القاضي للخصم والسحق ولاية الدعوى على البائع وان لم يكن العيون في  
 بين وكذا في المشتري لان البائع غاصب والمشتري غاصب الغاصب  
 ودعوى المدعى على الغاصب بصح وان لم يكن العيون في بين لانه يدعى عليه  
 الفصل من فصول شريفة ادعى ملكا بسبب ثم ادعاه مطلق وشهدا به لا يسمع عواه  
 في عامة الروايات ولا يقبل بينة اقر ملكا بشار او ارث ثم برهن على الملك  
 المطلق لا يقبل بزازيه ولو قال هو لي ثم قال ملكا بشار او بالارث وبرهن  
 لا يقبل جامع الفصولين اذا ادعى على رجل انه كمل شئ لفلان الغائب اليك  
 وفتى ذلك المالك الى الطالب وان المملوك الغائب افتاد فاقام الكفيل بينة  
 على الغائب والطالب غائب يقبل بينته ويجعل الطالب مقضياً عليه المقضاً  
 على المملوك وان كان الطالب غائب مستوجب الفصول البينة القائمة  
 لدى اليد على اقرار المدعى على انه لاحق فيه لي وانما هو ادعى مسموع  
 فقبض ادعى الايقاد في المصر في مكان معين منه ولم يملكه اية فادعاه



في الغيبة لا يسمع بزاريه المكاتب اذا ادعى بدل الكتابة ثم لو لم تقدم اعقابه  
على الكتابة يقبل ويؤدى بدل الكتابة وكذا الورثة اذا قاعا سوان الزوج او  
الزوجة ثم ادعوا الطلاق قبل الموت وانقضت العدة قبل الموت يقبل وكذا  
المديون بعد قضاء الدين لو برهن على ابراء الدين او الهبة وكذا المتعلقة بملوك  
بدل الخلع ولو برهن على الطلاق قبل الخلع يقبل بزاريه وفي دعوى المهر  
يشترط بالمرء الاخر والمستأجر وكذا في دعوى الرهن يشترط حضرة  
الراهن والرهن جميعاً <sup>حضرته</sup> فان كان رجل لوعى دابة او داراً هي في اجارة بغير  
لا يقبل بينته الا بحضرة الاجر والمستأجر جميعاً وكذا في الرهن <sup>فان</sup> اذا  
كان المدعى عليه شيئاً يتعذر نقله كارضى فالحاكم فيه بالخيار ان شاء فغصب  
وان شاء بعث اميناً كذا في الذخيرة وذكر القاضى الامام طهره الدين  
وهذا انما يستقيم اذا كان المدعى في المهر اما اذا كان خارج المهر  
ينقض القاضي به والمهر شرط لجواز القفاد في طاهر الرواية فطريقة التبعث  
واحد من اعوانه حتى يسمع الدعوى والبينة ويقضى ثم بعد ذلك يمضي قضاء  
فصول بخمسة ادعى رجل انه وارث فلانة اخوه اوبة والقاصب للفقير  
مهران بالمال ولكنه قال لا ادري مات فلان او لم يميت او قال لا ادري  
وارثه ام لا فاقام البينة على الموت والورثة يقبل وينتصب خصماً هذا  
اذا كان المودع والقاصب مهران بالودعة والغصب اما اذا انكر وادعى الملك  
لنفسه لا فصول عماداً وارثه في رجل قال هذا المالك كانت ملك والذي قلان  
بن فلان مات وتركها لبرائتي ولا اخي فلانة لا وارث له غيرنا وترك ايضاً  
ثياباً ووداً وفسخا الميراث فصار هذا الدار نصيبى بالقيمة واليوم  
ملك بهذا السبب وفي من يقرح يسمع خلاصه المستخرج شرا فاسد

يبيع خصماً للمدعى اذا قبض المبيع وقبل القبض بالختم هو البائع وحين فصول عماداً  
ورأيت في طريقة بعض المشايخ احوال الورثة اذا اقر بالدين وبعض الورثة  
غائب او غصب بعض التركة غاصب يؤخذ جميع الدين من نصيب المقر  
بالاجماع ولو ثبت الدين باقرار جميع الورثة ثم غاب بعضهم او غصب  
بعض التركة غاصب يؤخذ جميع الدين من الوارث <sup>فصول</sup> المستور  
وفي فتاوى الرشيد الدين اذا اجر داره وسلم فغصب انسان من يدينه  
فدعوى المالك على الغاصب لا يسمع القوع او الغائب اذا كان مقراً له  
او الغصب لا ينتصب خصماً لوارث المودع والمغصوب منه فصول المستور  
والغيرم لا ينتصب خصماً للغيرم سواء قبض الغيرم الاول شيئاً او لم يقبض  
والموصى له لا ينتصب خصماً للغيرم ايضاً والمودع او الغاصب او المدين  
لا يكون خصماً للموصى له اذا كان الذي في يده المال متولاً بالملك للميت فاقم  
في ذلك وارثه او وصيه لا غير فصول المستور وفي دعوى رجل  
على رجل آخر ان درهم واقام البينة فقال المدعى عليه في الدفع ان المالك  
او باستيفاء هذا المال مني واقام البينة لا يسمع لان هذا طريق الابتداء  
لما عرف ان المديون يقضى بائناً لسا خلاصه ادعت انه تزوجني في  
رجب سنة كذا وتدعى المهر في تركته فبرهن ورثته ان مورثات في  
مهر تلك السنة لا يقبل لانهم يشقون الموت والموت لا يدل تلك الحكم  
وثبت النكاح والمهر في تركته جامع الفصولين وفي يد رجل مال للميت  
فادعى ديناً على الميت فليسمع بينته على من يدين المال وقبل يجعل القاضى خصماً  
عنه وسمع عليه بينته فطهران في ابيات الدين على من يدين مال الميت  
اخذت المشايخ من الفصولين ادعى عليه ضيعة انها ملكه واقام

على  
الملك



بنية فقال ذوالبيد ان المدعى اقر قبل ذلك ان هذه الضيقة كانت  
ملكاً لفلان وفعلاً الى لازرها بجهة جاكيت يسع لغيره ضيقة انها  
ملكه واقام بنية وقضى وشكها اليه ثم اقام المدعى عليه بنية اذ المدعى  
اقر قبل هذه الدعوى انها ملك فلان وفي يدى غرضه جاكيت فهو  
دفع قنينة وفي الزيادة لغيره شيئا وبهر المدعى عليه انه استوفى  
بندفع كالموهر من ذوالبيد على اقراره خارج بانه ملكه بزازيه فحل المدعى عليه  
على الاقرار لا يصح لانه اخبار لا عليك ليس على الحاقه والقول على قول الاكثر  
وفي الملتقى لغيره شيئا وبهر المدعى عليه عند محاكم وحكم به بقض فتنه برهن  
المطعون ان المدعى اقر انه لاحق له فيه ان كان شهد واصل هذا الاقرار قبل التقاضي  
به المدعى بطل شهود المدعى فدعواه ايضا وان بعد التقاضي لا تبطل بزازيه  
ولتلك السبل المذكورة ان دعوى الاقرار في مقام الدفع مسجوع فانه في  
مربع الاستحقاق لان الدفع لا يباين والطاهر كغيره للدفع والابقاء والاقرار  
ظاهرة والاستحقاق امر ثابت لم يكن فلا بد من جهة قوية وعليه استقر فتاوى  
ائمة خوارجهم ونمام ما ذكر في الدرر بزازيه اذ كان لاحد مال عند اخر تجزئه  
اخذته منه ولا يحري لغيره على الدفع ان ابي ذوالبيد لا يرى ان الغريم ان ياد  
من ودعة كانت لغيره عند انان ثم ليس للمدعى بان يحرق الودع على الدفع  
الفصولين قال لغيره ما اشتريت منك هذا العيين ثم ادعى به له ببراءة  
وكيله منه لم يسع بزازيه الاقدم على الاشتراء والاستيهاب والاكتمال  
والاستيجار اقراره بانه لا ملك له فيه باتفاق الروايات **فصل في دعوى الوكيل**  
الاصل الوكيل المخصوص في الدار اذا اقام ذوالبيد البينة على اقرار الوكيل  
انها ليست لموكله بملك بنية الوكيل فاستلزمه نزل على دعوى الاقرار بطريق الدفع

جاكيت

وذا المنقمة

بنية واقام

سجوع

مسجوع خلاصه ذكر شيخ الاسلام برهن المطلوب على اقرار المدعى بانه لاحق له في  
الدعوى وبانه ليس بملك له او ما كانت ملكا له بنده الدعوى ان لم يقر به لانس  
موقوف بزازيه وفي المحيط ادعى دارا وقال مات ابي وترك ميراثا بيني وبين اخي  
وان اخي اقرت بجميعها لي وصدقها في اقرارها على غرض الاسلام انه يبع دعواه  
والصحيح انه لا يقع لان دعوى الملك بسبب الاقرار في مقام الاستحقاق وقد  
ذكرنا انه لا يقبل ولا خفاء في انه يقبل على قول من جعل الاقرار بملكك وانه مختلف  
وكل استدلال بسائل ذكرنا محذورا العاقل بانه عليك فالاقرار بغيره بارد ولو  
لم يكن بملكك بل اخبارا لا يبطل بالرد بزازيه اذ ادعى على رجل انه كفى من فلان  
باجب بذوب عليه له فاقول المدعى عليه الكفالة وانكر الحق فاقام المدعى البينة  
انه ذاب له على فلان كذا فانه يقضى بها في حق الكفيل المحاضر وفي حق العايب  
جميعا حتى لو حضر العايب وانكر لا يلتفت الى انكاره **فصل في دعوى الوكيل**  
اراد ان يثبت دية على غايب فاحمله له ان يكفل رجل للمدعى بكل المدعى على  
فلان الغايب فيجوز المدعى كفالته في المجلس ثم يدعى المال الذي يريد اثباته على  
الغايب فيقيم المدعى بنية بذلك الدرس على الغايب ثم يبرأ المدعى الكفيل من  
المال فيبقى المال على الغايب غنينة وذكر في اجناس الناطق له حتى يحضر الغايب  
الا في نفقة المرأة والاولاد الصغار والوالدين من **فصول الشريعة** ذكر في طائفة من الامام  
ابن دوي لوان رجلا جاء الى القاضي وقال ان هذه الدابة ودعة عندي وقد  
الملك ولم يترك النفقة فرني بالاتفاق عليها لا رجوع بالنفقة عليه قال  
التقطت هذه الدابة اورودت هذا الابن من مسيرة سفر والملك غايب  
طلب منه ان يقضى بالنفقة حتى يرجع على الملك فان الملك قال انك بالعين البينة  
فان اقامها قضي بالبينة على الغايب فاذا حضر جمع عليه وكذلك المرأة

ان يقر



جاء الى شخص وقالت ان زوجي غاب وطلبت منه ان يرض لها النفقة فان  
 الفاضل بكلمها افاة البينة على التكاليف وعلى ان الزوج مالا ودعية عند حاضرة  
 فرض لها النفقة من حصول استروثي وكذلك عبد في بدرجل جاوا دعي انه ملكه  
 من فلك الغائب واقام البينة بيقضي بالملك للحاضر وبشره على الغائب حتى لو  
 حضر الغائب وانكر لا يلتفت الى انكاره وكذلك لو ان رجلا قال اني بعيت  
 العبد من فلان فغائب قبل ان يبين العبد وقبل ان يتخذ الشر غيبة منقطعة  
 من البينة ان يبيعه حتى يسوفي ثمنه فان البينة باقاة البينة ما اقام  
 ببيع العبد وبوني الشر فصول استروثي ومخص في اثبات النسب الوارث  
 الوصي ومن لبت عليه ومن او عنده ودعية او من له على الميت ومن الوصي  
 خلاصة ما ارضا وسلمها الى المشتري وتصرفها المشتري مدة زرع وناذر  
 وجاره ساكت ثم لو لم يجار انها ملكه لا يسمع دعواه ان كان حاضرا وقت  
 التسليم وساكتا وقت تصرف المشتري قبل ان يفلو لم يتصرفها ولكن كان ساكتا  
 وقت البيع والتسليم فاللا يسطر دعوى الجار بهذا القدر لان القسول لفا  
 باع مال الغير وصاحب المال حاضر ساكت لم يكثر سكوتة اجازة حج مثله حج  
 بخلت ما اختاره المتأخرون فيما اذا باع ولم يولد اوز وجبة ساكتة  
 بسقط هذا القدر دعواه جارا ومحمد في هذه المسئلة وبعض اقاويله  
 شرح الكثر الروم مثله قال في الاختيار انفق مثا بجانا على انه لا يسمع مثل  
 هذه الدعوى لان حضوره وقت البيع وترك المنازعة او ايمنه انه ملكه  
 وجعل سكوتة في هذه الحالة كالا فيصاح بالاقرا قطعاً لا طماع الفاسد  
 وقد الباب التزوير وهذا الصع ما قاله محمد من ان المفق ينفق في ذلك كافي رايه  
 ان لا يسمع هذه الدعوى وافق بذلك كاحسن وان لم يكثر في بيته بساها

في الكثرة

محمد  
 ورين الكثرة

في الكثرة

ان لم يكثر السلطان استثنى بساها عند التقيد ولو ترك المدعي دعواه ثلاث  
 سنين بطل دعواه ولا يسمع بعدها حتى لا يجوز حكم البينة بها عند التقيد من الاثنية  
 عند احد ما ان يكون غائبا والثاني ان يكون غائبا او غائبا لم يبلغ اذ لم يتزوج فيها  
 والثالث ان يكون المدعي عليه امير جابر طالما وقال بعض المتأخرين لو تركها ثلاثين  
 سنة لا يسمع بعدها الا باحد الاثنية المذكورة غير البسابة وقال  
 بعضهم لو ترك سنة وثلاثين سنة لا يسمع بعدها الا باحد الاثنية المذكورة  
 هكذا اذكر في الفتاوى للشر قبل لا خلاف بينهم في الحقيقة لالة الرواية في  
 عدم سماعها منه بعد تركها ثلاث سنين في الاراضي الموقوفة والمسجلة وما  
 يحتاج في ابقائه الى الاثني والرثة والرواية في عدم سماعها منه بعد  
 ثلاثين سنة في الاراضي الاميرية والرواية في عدم سماعها منه بعد تركها سنة  
 وثلاثين في ارض الاطاك اما في الوقت فليثبت حق الزامه للمصرف فيه فاما  
 فون الثلث ولهذا لا يجوز اجارة الى ما فوقها خوفا منه واما الاراضي الاميرية  
 فلمتد العدة ايضا لكن اقوي المتأخرون بذلك فيما بعد ثلاثين سنة في كل الكثرة  
 اوسط الروايات الثلثة وخبر الامور وسطها ويكثر بساها في ملكه لا يسمع  
 وذكر في بعض الفتاوى رجل يعرف ملك رجل زمانا وهو يراه ولم يمتعه ثم اراد  
 لا يقدر عليه لانه محتمل انه باعه منه او وهب ولهذا لم يمتعه ويترفعان تعرفه  
 الى عام فليثبت سنة ولم يقدر بعد ذلك على المنع حاجي ومن له دارا وضبعة  
 او رعي في بدرجل ولم يجاها وهو في المصرا وفي القوية ثلاث سنين ففقد  
 حيط رايه ببيع ارضا او دارا فصرف في المشتري زمانا وهو ساكت بسقط  
 دعواه ولو ترك دعوى دار ثلاث سنين ففقد بطلانها على قول من يطل بطل  
 القضاء لانه مهور سبيل من له دعوى في دار في بدرجل ولم يجاها ثلاث سنين

محمد  
 في الكثرة

مطلوب عدم سماع بعد احوال ملكة

مطلوب رايه ببيع ارضا



دعواه وان وقع الدعوى في عيى غائب لا يدري مكانه بان له رجل  
 على رجل انه غيب منه ثوبا او جارية ولا يدري انه قائم او تلك اية بين  
 والصحة والقيمة فدعواه مسموعة وبينة مقبولة وان لم يبين القيمة اشار في  
 عامه الكتب انها مسموعة واذا اولى ديبا جاع على رجل اهل بشرط بيان الوزن  
 اخلفه اية والصحيح انه بشرط وان اولى وقران او السجل لا بد ان يذكر  
 الوزن او الصغر والكبر والحلاوة والخصومة ثم يؤمر بالاخصار غيبه انما جلت  
 اثبات الوصاية على الختم والختم للموصى له ويدون الميت والوارث والدي  
 له على الميت دين ختم في قول الخصم وفلان يفتى المشايخ لا يفتى خصما فانه اقام  
 البينة على واحد من اولاد ادة الميت اوصى اليه بغير ان كان المدعى عدلا في البينة  
 في البينة باء البينة متديرا يفتى به وان عرف بالفسق والحجاية ولا يفتى به اية  
 عرف منه ضعف الراى وقلة الهداية في التفرقة بيقض بوصايته يوم الكبر  
 امنا حكمه ولو ادعى اولاد ادة هذا الرجل اخذ منه الف واقام البينة ثم ادعى عليه  
 اقام البينة اة هذا المدعى اقر اة فلان فلا وكبر المدعى عليه اخذ منه هذا  
 المار كان ذلك ابطلا للدعوى المدعى الاول وكذب بالبينة لانه لما اقر بيقض  
 البين لم يرد على الادعاء الاخذ على الكوكل كان هذا الاخذ مدعى حيث الاخذ الذي ادعاه  
 وكبله ما من المسائل المتعلقة بمن يحلف ومن لا يحلف البصى الماذول يحلف  
 كالبايع وكذا العبد الذي يحلف بغير لغة المولى وكذا المكاتب رجل ادعى على  
 خاتمه فان بعض الشاي لا يحلف لانه لا حلف عليه وانما يلزمه المار اما بالبينة او  
 بالاقراء وذكر النفقة اية الميت يحلف في قول علمائنا قال وبيد ياخذ والعبد  
 المحرم كالمأذون في انه يحلف بعد انكاره وانه كان الدين واجبا عليه بالاستملاك  
 بايع فيه وادعاه على وبيد لا يواخذ الا بعد العتق حرانه سحفت المرأة خرزوها

نطق الكفر وهو يحد لها ان تحلفه طابنت زوجها بالمهر فاقرها وكفر يقول  
 سلائي لي وانها اقرت بذلك ولا بينة لي على اقرارها فله ان يحلفها خزانة  
 ادعى على اخوانه وطى جارية وجعلت منه وادعى النقصان هذا السبب وكفر  
 هو الدخول فله ان يحلفه ولو حلف المدعى عليه فله ان يطلب مني مني  
 تعزير المدعى فقلوا قام المدعى ببينة فله قيمة النقصان فنبه نقل الزهر من  
 القاضي عبد الجبار وبيد الائمة الطاهري قال المدعى شهودي غيب طلب  
 بين المدعى عليه فقال له القاضي ان حضرت شهودا بعد الجاهل لا يسمع شهادتهم  
 فقال عليه حلف المدعى عليه ثم اقام المدعى بعد ذلك ببينة يسمع شهادتهم  
 فقبضه ولو اقام المدعى ببينة بعد ما حلف المدعى عليه يقبل وكذا الوكيل المدعى  
 للمدعى عليه حلف وانت بري فحلف ثم اقام هو ببينة يقبل فانه قال  
 المدعى لا بينة لي فحلف المدعى عليه ثم اني ببينة يقبل في رواية الحسن  
 ابي حمزة رحمه الله تعالى وعمر محمد لا يقبل خزانة ولو قال ليس لي بينة حاضرة ثم اني بينة  
 يقبل في الرواية كلها ولو قال اني لا شهادة لي على هذا وقال شاهد على الزور  
 او قال ليست لي شهادة ثم شهد يقبل خزانة المدعى اذا سحفت المدعى  
 عليه قال انه حلفني عند قاضي فلان على هذا الدعوى او براني غرضه  
 يسمع ولو اقام البينة يقبل وان لم يكن له بينة واراد ان يحلفه عند الخصم  
 يحلف المدعى خزانة ولو قال لا بينة لي وحلف ثم برهن يقبل عند حمزة رحمه الله  
 وعند محمد لا يقبل لنفسه وهو الاصح سميل ولا يستحلف الاب في مال البصى  
 ولا الوصى في مال اليتيم ولا المتوفى في مال الوفاة رجل ادعى على رجل  
 ان عبده الصغير انتف عليه شيئا فاذا ان سحفت المولى كيف سحفته سحفته  
 بالله ما تعلم ان عبدك هذا مستهلك كذا الوفاة ليس له عليك من الوجه كذا

استهلك

(رسم)  
 قال ابو بكر بن ابي عمير في رجل ادعى على رجل ان له ثوبا او جارية ولا يدري مكانه بان له رجل  
 على رجل انه غيب منه ثوبا او جارية ولا يدري انه قائم او تلك اية بين  
 والصحة والقيمة فدعواه مسموعة وبينة مقبولة وان لم يبين القيمة اشار في  
 عامه الكتب انها مسموعة واذا اولى ديبا جاع على رجل اهل بشرط بيان الوزن  
 اخلفه اية والصحيح انه بشرط وان اولى وقران او السجل لا بد ان يذكر  
 الوزن او الصغر والكبر والحلاوة والخصومة ثم يؤمر بالاخصار غيبه انما جلت  
 اثبات الوصاية على الختم والختم للموصى له ويدون الميت والوارث والدي  
 له على الميت دين ختم في قول الخصم وفلان يفتى المشايخ لا يفتى خصما فانه اقام  
 البينة على واحد من اولاد ادة الميت اوصى اليه بغير ان كان المدعى عدلا في البينة  
 في البينة باء البينة متديرا يفتى به وان عرف بالفسق والحجاية ولا يفتى به اية  
 عرف منه ضعف الراى وقلة الهداية في التفرقة بيقض بوصايته يوم الكبر  
 امنا حكمه ولو ادعى اولاد ادة هذا الرجل اخذ منه الف واقام البينة ثم ادعى عليه  
 اقام البينة اة هذا المدعى اقر اة فلان فلا وكبر المدعى عليه اخذ منه هذا  
 المار كان ذلك ابطلا للدعوى المدعى الاول وكذب بالبينة لانه لما اقر بيقض  
 البين لم يرد على الادعاء الاخذ على الكوكل كان هذا الاخذ مدعى حيث الاخذ الذي ادعاه  
 وكبله ما من المسائل المتعلقة بمن يحلف ومن لا يحلف البصى الماذول يحلف  
 كالبايع وكذا العبد الذي يحلف بغير لغة المولى وكذا المكاتب رجل ادعى على  
 خاتمه فان بعض الشاي لا يحلف لانه لا حلف عليه وانما يلزمه المار اما بالبينة او  
 بالاقراء وذكر النفقة اية الميت يحلف في قول علمائنا قال وبيد ياخذ والعبد  
 المحرم كالمأذون في انه يحلف بعد انكاره وانه كان الدين واجبا عليه بالاستملاك  
 بايع فيه وادعاه على وبيد لا يواخذ الا بعد العتق حرانه سحفت المرأة خرزوها



دعواه واقعا وان وقع الدعوى في عين غائب لا يدري مكانه بان له رجل  
على رجل ان غيب منه ثوبا او جارية ولا يدري انه قام او ملكه او يبيع  
والصحة والقيمة فدعواه مسموعة وبينة مقبولة وان لم يبين القيمة اشار في  
عام الكتب انها مسموعة واذا الدعوى دينا جاعلا على رجل هل بشرط بيان الوزن  
اختلافه او الصبح ان بشرط وان الدعوى وقرانان او السفر هل لا بد ان يذكر  
الوزن او الصفر والكبر والحلاوة والمخوضه ثم يؤمر بالاخصار غيبته انما جلت  
اثبات الوصاية على الخصم وتخصم الموصل له ويدون الميث والوارث والدي  
له على الميث ومن ضم في قول الخصم وقال بعض الشيوخ لا يكون خصما فانه اقام  
البينة على واحد من اولاده الميث اوصى اليه بغير ان كان المدعى عدلا فحق البينة  
في التجارة بانه الميث من يد المدعى وان عرف بالفسق والحجابه ولا يقضي بانه  
عرف منه ضعف الراي وقلة الهداية في التعرف يقضي بوجوبه بوجوبه بوجوبه  
امسا حكمه ولو لدعوى اولاده هذا الرجل اخذ منه الف واقام البينة ثم الدعوى عليه  
اقام البينة انه هذه المدعى اقراة فلما خرج فلما وكبر المدعى عليه اخذ منه هذا  
المال كان ذلك بطلان الدعوى المدعى الاول وكذب البينة لانه لما اقرت بعض  
الوكيل ثم الدعوى الاخذ على الموكل كان هذا الاخذ يدعي حين الاخذ الذي ادعاه  
وكيله فالحال المتعلقه بمن يحلف ومن لا يحلف البصير المأذون يحلف  
كالبايع وكذا العبد التاجر يحلف بغير لغة المولى وكذا المكاتب رجل لوعى صبي  
فانكر فان بعض الشيوخ لا يحلف لانه لا حلف عليه وانما يلزمه الماراجا بالبينة او  
بالاقرار وذكر الغيبة ابر الميث يحلف في قول علي بن ابي طالب وبه يأخذ والعبد  
المجور كالمأذون في انه يحلف بعد انكاره وانه كان الدير واجبا عليه بالاستملاك  
بباع فيه وانه لدعوى عليه ويرى لا يواخذ الا بعد العتق حرانه سكت المرأة فزوجها

لها

نقط الكفر وهو يجد طلب ان تحلف طابيت زوجهما بالمرافقة وكذا يقول  
سلاشي لي وانها اقرت بذلك ولا بينة لي على اقرارها فله ان يحلف خزانته  
ادعى على اخوانه وطحن جارية وجعلت منه وادعى النقصا بهذا السبب واكثر  
هو الدخول فله ان يحلف ولو حلف المدعى عليه فله ان يطلب مني حلفي  
فغير المدعى فلو قام المدعى ببينة فله قيمة النقصا فبينة نقل الزم المدعى عن  
القاضي عبد الجبار ويدر الائمة الطاهري قال المدعى شهودي غيب وطلب  
بمن المدعى عليه فقال له القاضي ان حضرت شهودا بعد البين لا اسمع منهم  
فقال فليكن ثم حلف المدعى عليه ثم قام المدعى بعد ذلك ببينة يسمع منهم  
فتيسر له ولو قام المدعى بالبينة بعد ما حلف المدعى عليه نقل وكذا الوقف المدعى  
للمدعى عليه حلف وانت بري فحلف ثم قام هو بالبينة يقبل انما قال  
المدعى لا بينة لي فحلف المدعى عليه ثم اني بالبينة يقبل في رواية الحسن  
ابي حمزة رحمه الله تعالى وغيره لا يقبل خزانته ولو قال ليس لي بينة حاضرة ثم اني ببينة  
يقبل في الروايات كلها ولو قال الشاهد لا شهادة لي على هذا وقال الشهيد طي الزور  
او قال ليست لي شهادة ثم شهد يقبل خزانته المدعى اذا سخط المدعى  
عليه قال انه حلفني عند قاضي فلان على هذا الدعوى او ابراني غير هذا  
يسمع ولو اقام البينة يقبل وان لم يكن له بينة واراد ان يحلف عند الخصم  
يحلف المدعى خزانته ولو قال لا بينة لي وحلف ثم برهن يقبل عند من حلفه  
وعند محمد لا يقبل لنفسه وهو الاصح سميل ولا يستحلف الاب في مال البصير  
ولا الوصي في مال اليتيم ولا المتولي في مال الوقف خزانته رجل لدعوى على رجل  
ان عبده الصغير انفق عليه شيئا فاذا ان سخط المولى كيف يستحلف له حلفه  
بانه ما تعلم ان عبداك هذا مستهلك كذا الوفاة ليس له عليك من الراجح الكبر

استهلك



فصل في ذوى الارحام وسهم خمسة اقسام  
اولهم اولاد البنات واولاد بنات الابن  
والثاني الجدود الفاسدون والجدات الفاسدون  
والثالث اولاد الاخوات لاب وام والاب  
واولاد الاخوة والاضوات لام واما في  
بكت العصبات ثم الاخ لاب وام ثم اخ  
لاب ثم ابن الاخ لاب وام ثم ابن الاخ  
لاب



اولاد احوه ايله مراد  
اع لابوين در اولاد  
لام ذوى الارحام اولاد  
نزاغز يو قدر هما فور  
حاضر ايلك







يقبل الشهادة حتى يراه جميع كثير يقع العلم بخبرهم ومن رأى هلال القطر وحل  
 لم يقطر واذ كان كما بهما علة لم يقبل في هلال القطر لا بشهادة رجلين او رجل  
 وامرأتين ولم يكن بهما علة لا يقبل لا بشهادة جماعة يقع العلم بخبرهم لا بخبر قليل  
 يكون مخالفا للجماعة نافع ولو شهد شاهدان عند قاضي مصر لم يراه هلال على  
 قاضي مصر كذا شهد عند شاهدان برؤية الهلال في ليلة كذا وقضى بشهادتهما  
 جاز هذا الحكم ان يقضى بشهادتهما لان قضاء القاضي حجة ولو شهد واحد على شاهد  
 واحد على هلال رمضان يقبل وفي نوافل الصوم غير ان حصة ربه الله شهادة الواحد  
 مقبولة على رمضان في علة وغيره وعلى شوال يقبل شهادة رجلين او رجل وامرأة  
 في علة وغيره وبشرط العدالة والحرية ونفط الشهادة ولا بشرط الدعوى حاشا  
 رأى هلال الصوم في الرستا وليس ثم حاكم فالكافة صام الناس يقول وفي  
 القطر ان خبره عدل لا باس بالقطر وان كان بهما علة وصاموا ثلثين برؤية  
 الواحد لا يقطرون وان بشهادة اثنين اقطروا في الاصح وان لم يروا هلال  
 القطر يربوا شاهد الشهادة على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين انهم راوا  
 هلال رمضان قبل صومهم يوم ان كانوا في هذا المصير في ان لا يقبل شهادتهم لانهم  
 تركوا حصة وما كان حقا عليهم وان جاؤا من مكان بعيد جازت شهادتهم لانفساء  
 التهمة فيهم فان اثناء الواحد من خارج المصر وشهد برؤية الهلال ثم روى انه يقبل  
 شهادة واليه اشار في الاصل وكذا لو شهد برؤية الهلال في المصر على مكان مرتفع فان  
 ولا يقبل على الوكالة بشهادة ابوي الوكيل واولاده وامرأته ولا ابوي الموكل  
 واولاده ونسائه **قوله الاكل** في التيمم فاذا غرم على الناس هلال رمضان او هلال شوال اكلوا  
 ثلثين يوما ثم صاموا واخطروا ولو كانت السماء مصحبة لا يجب الصوم الا برؤية الهلال  
 وذكرهم عمر بن محمد لوصام اهل مصر ثلثين يوما للرؤية فصام اهل مصر اخر تسعة وعشرين

في قوله لا يقبل

السلف

برؤية للرؤية فعلى هؤلاء قضاء يوم آخر الا اذا كان ببحر البلد بين مسافة  
 بعيدة بحيث تختلف فيها المطالع لم يلزم احد ما الاخر ولو صاموا رمضان  
 واذا هو ثمانية وعشرون يوما ان عدوا شعبا ثلثين يوما برؤية الهلال فحذا  
 يوما وان عدوا بقية الروية فحذا يومين ويقبل شهادة الواحد للثقة رجلا  
 او امرأة او عبدا او محمدا في قذف في رؤية هلال رمضان اذا كانت السماء  
 متغيرة ويتبين ان ليس جهة الرؤية بان اختلف التردد برؤية يقبل والا فلا  
 واذا كانت مصحبة لا يقبل حتى يخبرهم جماعة يقع العلم بخبرهم ثم يقبل بشهادتهما  
 شهما في اهل المحلة وابويهم فقد ركب بعد القسامة خسر رجلا وان  
 جاء واحد من خارج المصر ونه اهل الاكسنة كالقصد والتمارة يقبل شهادته  
 ولا يقبل على هلال القطر والاصح الا بشهادة حرج او رجل وامرأتين اذ كانت  
 السماء متغيرة ومن البصر هلال رمضان وحده فرد الامام شهادته صام وانه  
 اقطر فغنى ولا كفارة عليه ولا اكمل هذا الرجل ثلثين يوما لم يقبل الاصح  
 الامام اجبا على خبر القاصد يقبل خبر القاصد على رؤية هلال رمضان لانه هذا  
 امر من امور الدين وليس بشهادة واعضاؤه ولو صام يوم الشك بنسبة القاصد  
 فلان من عند ان حقيقه وعند ان يوسف بكه واكثر المشايخ قالوا لا يكره سواء  
 كما يصوم قبل هذا اليوم ولا يصوم وانه يتبين انه من رمضان صام حاشا  
 وان تبين انه من شعبا كما منطوقا والافضل ان يأخر الى انقضاء النهار  
 فانه لم يعلم قال بعضهم الافضل ان يصوم وفان بعضهم الافضل ان يقطر فانه  
 اهل المدينة راوا هلال رمضان فصاموا تسعا وعشرين يوما فشهد جماعة في  
 اليوم التاسع والعشرين ان اهل المدينة كذا راوا الهلال في ليلة كذا قبلكم  
 يوم فصاموا يومه اليوم يوم الثمانين في رمضان فلم يروا الهلال في تلك الليلة



والسماحة لا يباح القطر غدا ولا ترك التراجع في هذه الليلة لانه من الجماعة  
 لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة غيرهم فانما حكموا برؤية غيرهم فاشي غان  
 اختار الفضل ان السامع اذا قرأ القرآن فليسمع الغنم والبقر والجمال لا يقبل ما يلا  
 فبشرط لا يقبل والطحاوي لم يشترط العدالة فالحسن الائمة الجملون اربعة  
 فلما هو ذهب اشراط العدالة اذا راى الواحد العدل والجمال بمنزلة اح  
 يشهد بها في ليلة هرا كما او عبادا ذكرها كما او انش حتى ايجازية المخرجة  
 تخرج وتشهد بغيره من مولا لا يزار به لا بائن بالاعتناء على قول المتخيرين في  
 هلال رمضان والعبد ومن ابع مخالف ان كان يسلمهم ويعتد علم قولهم اذا  
 اتفق عليه جماعة منهم قال حسن الائمة السرخسي وقول من قال انه رجع الى  
 اهل الحساب عند الاستسبا به بعد فانه عليه السلام من انا كانوا او عرافا وحده  
 فيما يقول فقد كثر ما انزل على محمد عليه السلام وفي التمدب علم ذهب السرخسي ولا يجوز  
 تعليق النعم في حساب ما في الصوم ولما في الافطار وقال حسن الائمة الجملون ان الشرط غدا  
 في وجوب الصوم والافطار رؤية الهلال ولا يؤخذ به بقول المتخيرين **ففيه الواحد** اذا  
 علم هلال رمضان عند الفجر والسماحة في قبول الذين شهدوا به واد الناس بالصوم فلما  
 اتوا لما شرب برأغم عليهم هلال شوال قال ابو حنيفة وابو يوسف بصور من  
 الغد وانه كما يوم الحادس والشافعي ولا يفترون وقال محمد بن بطون وقال حسن  
 الائمة الجملون هذا الاختلاف فيما اذا لم يروا هلال شوال والسماحة في ما  
 اذا كانت متباعدة فانهم يفترون بلا خلاف هذا اذا شهدوا على هلال رمضان  
 واحد فاما اذا شهدوا على هلال رمضان شاهدا والسماحة في بطلان  
 من الغد بالاشفاق وان كانت معونة فكذلك يفترون اليه اش في الغد  
 والمفتون وبكذا افقوا شيخ الاسلام ابي الحسن من الزجوة وكذا في التاتار

هذا ما ثبت في الاما والاعمال وغيره

على والارائة شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض مقبولة وفي التوحيد  
 اذا كان عدولا في دينهم انقضت ظلم او اختلفت وكذلك الشهادة  
 اهل الذمة على المستأمنين بعضهم على بعض مقبولة اذا كانوا من اهل دار  
 واحدة وانه كانوا من دارين مختلفتين كالروم والترك لا يقبل على ما  
 انه قال لا يجوز شهادة اليهود والنصارى وغيرهم من اهل الذمة اذا سكر  
 واداهند ساء من اهل الكفر على شهادة ساء من اهل الاسلام على كافر لا  
 يقبل وكذلك اذا شهد على قاتل من قضاة المسلمين ككافر على كافر لا يقبل  
 وهذا بخلاف ما لو شهد على كافر على قاتل فانه يقبل شهادة تها ويظهر هذا ما قال محمد كافر  
 مات وحييا او صبي الى رجل مسلم فشهد كافرا بدين على الميت فانه يقبل  
 شهادتها وفي الظهيرية وانه كان **الزوجي** مسلما عبدا كافر اذ لم يبيع وشراء فشهد  
 عليه ساء من كافرين براء او بيع جازب شهادتها عليه ولو كان ككافر  
 والعبدا اذ لم يسلم لا يقبل شهادته الكافر ولو كان الكافر وكل مسلما  
 براء او بيع لم يجز على الوكيل من البنية الاسلاميين ولو كان مسلما وكل كافرا  
 بذلك اجرت على الوكيل الشهود من الكفر الذي خرج قل ابو حنيفة وابو يوسف  
 اذا وكل النفران مسلما ان يبيع له ثوبا او يشتري له ثوبا فشهد عليه بغير  
 بيع وهو يجز ذلك جاز وكذلك الشرا في الظهيرية نفران مات وترك  
 الف درهم فجاء مسلم ونفران فادعى كل واحد منهما الف درهم واقام  
 كل واحد منهما شاهدين نصرانيين قال الالف كلها مسلم منها في قول  
 ومحمد بن زفر وقال ابو يوسف الالف بينهما نصفان اذا ادعى مسلم على كافر مالا  
 ولعن على مسلم عنه واقام بنية من اهل الكفر باصلته وبكفالة المسلم عنه  
 قال الالف مثبت في حق الكفيل ولو اقر مسلما ككافر فبالت درهم

مطلبه لا يقبل شهادة الكافر على قضاة المسلمين



وفي القضاة والحكامه والابحوز شهادة الرجل على الرجل اذا كان بينهما عداوة يعني العداوة في امور الدنيا اما اذا كان في شئ  
 من امور الدين فيقبل من تارة واحدة

وفي القضاة والحكامه والابحوز شهادة الاخ لاصيه  
 وفي القضاة والحكامه والابحوز شهادة الابن لوالده  
 وفي القضاة والحكامه والابحوز شهادة الزوج لزوجته  
 وفي القضاة والحكامه والابحوز شهادة الولد لوالده  
 وفي القضاة والحكامه والابحوز شهادة المولى لمولاه  
 وفي القضاة والحكامه والابحوز شهادة المولى لمولاه

فقال الكاظم الذي عليه السلام لم يكبر امران بعض عتي في المسلم بشا هدي  
 عن اهل الكوفة انه قد امره بالظمان واذا الطالب انه قد استوفى منه المال  
 كما لا ريب عليه فانما كان الموكل يهودي والغرم مسلم واما الموكل فهو يهودي  
 لم يقبل فان كان الغرم نصرانيا يقبل فانما كان الموكل يهودي والغرم مسلم واما الموكل فهو يهودي  
 الوكالة مختصة بالخط ولا يجوز شهادة ذميين على توكيل المسلم مسلما او ذميا في  
 قبض دينه من مسلم او ذميا فانما كان الموكل يهودي والغرم مسلم واما الموكل فهو يهودي  
 قضى على ذميا بدينهم او ذميا الكوفة لا يقبل لانه انما كان الموكل يهودي والغرم مسلم واما الموكل فهو يهودي  
 والشهادة بالعدو لا تقبل لانه مجهول فلا بد من تسوية التهمة  
 وليس يحضر هذا القضاء بل الحكم في كل الاصل واحد لانه لا يقبل على استناد اليه  
 مرفوع وفي الذخيرة لاهي دارا فان اشترتها من وصيك في صفرك ولم  
 اسم الوصي ولم ينسب اشلف في قوله وكذا التذكرة الواقعة في التكميل الى القول ولم  
 يسموا الواقعة والمقول ومن اشترط ذكر اسم الماعل في دعوى الفصل اصد  
 وادلة الكتب متعارضة فكل محمول على ان لا يكون له في قوله وفي  
 ولم يذكر اسم الماعل لا يقبل بدون تسوية التهمة وفي الزيادة لاهي اة قاضيا  
 حكم بكونه وارث للبيت وبرهن ولم يذكر اسم الوصي يقبل وفي الاصل لاهي اة في  
 يد رجل انما له وبرهن اة قاضيا حكم بانها صح ولم يشترط تسوية التهمة وفي  
 المستحق لاهي دارا اشترتها من وصيك وبرهن ولم يسموا الشاهد ولا الماعل  
 اسم الموكل يقبل ذلك الماعل على عدم اشراط ذكر الاسم عند الدعوى والشهادة  
 فيقال عند الدعوى برانه في لقب الله ذكر في وصايا الاصل لو شهد اشك منهم  
 ان لا اثنين على الميت دين الف درهم وشهد الاثنان لك هدي الا لاهي  
 الميت الف درهم جاز عند ذم وجه لانه لا شركة بينهم في الدين عند ابو بكر

ارسم نقر شهد

بنو قاتل

لا يتم شتكون في قسمه الدين وروي بشرب الوليد في وصايا الاصل لو شهد  
 رجلان رجلين دين على الميت وشهد صاحب الدين لك هديين دين  
 لهما على الميت فلهذه الشهادة باطلية وعن ابي ذر في رواية ان لو شهد رجلان  
 رجلين بوصية الثلث وشهد الشهود لهما لك هديين بوصية الثلث او بوصية  
 لم يجر شهادتهم ولو شهد هذان الدين انه ادخل لك هديين بهذه الامة فتارة  
 جازية وفي الجوز اذا كانت الوصية في جنس واحد لم يجر شهادتهم وفي جنسين  
 جازية وشهدت كافيه تحيط برأسه انه ابراهم عن هذه الدعوى ثم ادعى المدعي  
 ثابت انه اقترع بالمال بعد ابراهم فلو قال المدعي عليه ابراهم وقتل الابرا  
 او قال صدقة فيه لا يصح هذه الدعوى يعني دعوى الارواح ولو لم يقبله يصح الدعوى  
 لا ضمان الرد والابرا ابراهم بارق فيسفي المال عليه بخلاف قوله اذا لم يرد  
 بعد قبوله جامع الفصولين ولو ادعى المقتضى عن القضاء ثم قال قضيت  
 بهذه اعم هذه البكوة انه لم يقبل قوله في ذلك لانه لا يملك استيفاء هذه قول  
 مرفوع وهو بعد القول كغيره في الرقاب فلا يكون قوله ملزما فان شهد به آخر  
 لا يقبل شهادته في ذلك لانه يشهد على فعل نفسه فلا بد من ان يشهد على قضاء غيره  
 سواء يشتمك الموالي بوجه من مضايقة من شدة المسوطة له حتى ذكر ان  
 ولا يقبل قول القاض المعزول في الاية لانه على امره ان يملك استيفاء  
 للمال ولو ادعى رجل على القاض المعزول انه قتل ابنه فلان ظلمه واخذ منه مالا  
 بغير حق ودفعه اليه اذ قال المعزول انما قضيت بيني وبينه او باقر اخفم فانك  
 باليمين ولا ضمان عليه لانها اتفقتا فعل وهو فصار كالشاهد بالمانة  
 تحيط اليه حتى وعز الوري حرمه على كرم في حادثة لا يجوز انما الحكم  
 ان يقبل في تلك الحادثة وان اعتقت عدلا من قصور النسخ في قصور



لا يتم



من على ملكية الحمار وحكم على المشتري به واعطى الحاكم للمشتري سبعة ليرجح به  
 على بايعه في ابابيع المستحق وقال كم مدة غاب الحمار عنك فقال ثلثة  
 نصف عام فبهر من على ان الحمار في ملكه منذ سنتين لا يندفع لانه ياترخص  
 الغيبة لا يابح الملك بزانية في كتاب الدعوى في الاستحقاق  
 برهن الحاج ان له منذ سنتين وبرهن ذوالبيد انه بيده منذ ثلاث سنين  
 فهو لا حاجة لان ذوالبيد لم يبرهن على الملك ومن ادعى حيفه انه الذي اليه  
 جامع الفصل لير نقل عن المحيط انه ثبت البرهن على الميت بحجرب بيان  
 ان ابراهيم بن بيبه من غير حاجة الى ان يقول مات وعليه دين شهدا  
 على رجل ان جرحه ولم يزل صاحب فراسه يقاتل به فحكم به وان لم يشهدوا انه  
 من جرحه لانه لا علم لهم به بزانية توضيح انه لا طريق لنا ادع حقيقه معرفة  
 كون الميت من الغيبة وما لا طريق لنا ان معرفة لا يثبت عليه الاحكام وانما يثبت  
 على الظاهر والمعرفة هو انه يضرب ويكونه ضربة فاش بوجه حتى يموت  
 ولا ينبغي للقاضي ان يسأل الشهود مات من ذلك ام لا في العمد ولا في الخطأ  
 لانه لا طريق لهم ان معرفة ذلك ولا يشهدوا بذلك كانوا اذ شهدوا في الشارة  
 على القتل وانما يعلم القاضي انهم فيه كذب فكيف يحل على الكذب بسؤال عن ذلك  
 ولكن ان شهدوا ان مات من ذلك لم تبطل شهادتهم وجازت اذا كانوا اعداء  
 لانهم اعتمدوا في ذلك وبطلان شهادتهم هو الظاهر مبسوط الحسنى شهادة  
 اهل السجى فيما يقع فيه لا يقبل وكذا شهادة الصبي فيما يقع بينهم في المعصية  
 وكذلك شهادة النساء فيما يقع في الكفالات لا يقبل وان من بحاجة اليه لا يعمل  
 لا يحضر السجى والبايع لا يلابس الصبي والرجال لا يحضرون حمام النساء  
 والشرع مقرر لك طريقا اخر وهو الامتناع عن حضره والملاعب عما يستحق

مطلق كتاب الدعوى في الاستحقاق

الدخول في السجى ومنع النساء عن المحامات ما دام يتمتعوا كان التقصير مضاعفا  
 ايهم لا ان الشرع بزانية امرأة ماتت فجاء رجل واربع مبرأ وقال  
 كانت النكاح في يوم موتها فقال دريتها انك قلت انك ابن مودة زن من  
 بودى ميراث بودى را ثبتوا بها بالبيت قيل يكون رفعا ويكون قوله  
 ان ابن مودة زن من بودى اقرارا منه انها لبت امراته وقيل لا يكون  
 رفعا ولا يكون هذا اللفظ اقرارا انها لبت امراته مستخرج الفصل  
 اذا شهد على امرأة ومنه حاضرة فقال الشاهد وهو رجل توفرتا فقالوا لا تقبل  
 شهادتهم ولو قالوا تخلفنا الشهادة على امرأة اسمها كذا وكذا لانه زنى ان منعه  
 المرأة هل هي بعينها ام لا صحت شهادتهم على السمات وكان على المدعى اقامة  
 البينة ان هذه هي التي سمعنا وشهدنا بخلاف الاول لان في الاول اقرارا  
 بالجملة فتبطل شهادتهم مستخرج الفصل اذا اقرت امرأة مفرءا  
 الحجاب وشهد اثنان انها فلانة بنت فلان لا يجوز له من سمع اقرارها  
 ان يشهد عليها الا اذا رآى شخصها بالمراسمة حال اقرت ذلك شرط  
 روية وجهها جامع الفصل لير ولا يقبل شهادة مسجون في حادثة بسجى  
 يعني اذا حدث في اهل السجى حادثة في السجى واراد بعضهم ان يشهد  
 في تلك الحادثة لم يقبل لكونهم متميزين كذا في جامع البكر من زر رخر  
 ولا يجوز تارك الصلاة ولا شهادة من ترك الصلاة بحاجة الا لو ترك  
 عز نادى خوانة الفنادى قال الشاهد ابو جهم الدين حكيم  
 يقبل شهادة المدعى لرب الدين وقال صاحب المحيط يقبل شهادة  
 رب الدين لمد يرونه وان كان مطلقا قنينة وكذا شهادة  
 رب الدين لمد يرون ما هو من جنس حقه ولو شهد لمد يرون به مودة

ت



بمال لم يجر لان الدين لا يتعلق بمال المديون حال حيوته ويتعلق بموته  
 رازيه قضيه بشهادة ولده وولد ولده يجوز برأيه وشهادة  
 الوصي بعد الخول ان خاصم لا يقبل والا يقبل برأيه ولو اجتمع بينه  
 الدين مع بينة البراءة فبينه البراءة ادنى وجية القسح لا يمنع اهلية  
 الشهادة عندنا في عقد النكاح كحضرة واجبا يمنع ادان الشهادة لتهمه الكذب  
 وتلك اذ النفس الذي يمنع الشهادة اتفقوا على ان الاعلان بكيه يمنع  
 الشهادة وفي الصغار ان كان مطلقا نوع فسق مستثنى سماعه اتمها  
 بذكره فاسفا مطلقا لا يقبل بشهادة وان لم يكن كذلك ينظر ان كان  
 صلاحه اكثر من فسادده وصوابه اغلب من اخطائه يكون له لا يقبل بشهادة  
 لان غير المصوم لا يخلو من قليل ذنب فيجوز فيه الغالب عن ابريوسف ان كان  
 الفاسق وجها زامودة جازت شهادته لان مثله لا يكذب ودر كشته  
 غفلة لا يقبل شهادته ولا يقبل شهادة مدعيه كونه زامورا لا يكره لانها كبيرة  
 وانما شرط الارمان ليظهر ذكركه الشك فان لم اتم شرب لحمه في بينة  
 لا تبطل عدالته وان كانت كبيرة وانما يبطل اذا ظهر ذكركه اذ كثر في سكرانه  
 تسخر منه الصبي لان مثله لا يتحرر عن الكذب قاضيه خان الفاسق ادان  
 لا يقبل شهادته مالم يصف عليه زمان يظهر فيه اثر التوبة ثم ان بعضهم قد  
 ذكروا بسنة الشهد وبعضهم قد ذكروا بسنة والصحيح ان ذلك مفقود اذ راي  
 القاض قاضيه خان شهدا بانان علم ابيهما بطلان اتهامان جازت  
 البطلان تقبل شهادتهما وان ارعت المطلق لا يقبل ذنبه ان كان الظاهر  
 في انه تعالى مستوي فيه وجه والحقى وجهه رازيه وفي التبيين  
 كل ما هو قول كالمطلق والعاقب والوصية والوكالة والقرض والقرض

ومما روت شهادة لعلة غزالت  
 العلة لا تقبل الا في اربعة مواضع احدها  
 اذا كان عدلا فرتت بشهادة غير عدل انساني  
 في تلك الحادثة تقبل اذ كان عدلا انساني  
 في الكافر اذا شهد على مسلم فرتت غير مسلم  
 في تلك الحادثة تقبل الثالث العتيق  
 في تلك الحادثة تقبل الثالث العتيق  
 في تلك الحادثة تقبل الرابع الا على  
 فرتت شهادته غير صار يصعب اقتضائه  
 الحادثة تقبل ولو شهد فاسق فرتت  
 لفقه ثم تاب فشهد لا تقبل كما في  
 من خلاصة في كتاب الشهادات في

باب في بيان ما لا يقبل  
 من الشهادات في  
 باب في بيان ما لا يقبل  
 من الشهادات في

ولكنه اذا اختلفت اشد اشد ان في زمانه او مكانه يقبل شهادتهما لان القول  
 مما يعاد ويكره وكل ما هو قول كالقتل والغصب والنجاسة اذا اختلفت اشد اشد  
 في زمانه او مكانه لا يقبل قاضيه خان رجل خاصم رجلا فصر به ثم شهد القضاة  
 على المصروب لا يتم في شهادته مالم يظهر فيه ما يصير به منها مشرعا قنب  
 ولا تقبل في كدود القصص شهادته السامع الرجال كحديث الزحوى  
 مضت السنة فمردن رسول الله وعم والخليفين من بعده ان يقبل شهادة  
 السامع الرجال في كدود القصص نافع شهدا على اقرار رجل بمال  
 الا انها اختلفت في الزمان والمكان والبلد ان قال الامام يقبل لان على انه  
 حفظ خبر الشهادة لا يحملها وزمانا قال الشافعي لا يقبل لكثرة الشهادات  
 بارزها فابطلها بالتمه ولو شهدا على الاقارب بالبيع والايضا واختلفا في  
 الزمان والمكان يقبل لرسلهما الكفا عن الزمان والمكان فقال لا انظم  
 يقبل لانها يكفاه قال احمدها اقر في المسج وقال الاخر في السرى او قال  
 احد هما اقر حذاة والاخر غشيه يقبل برأيه وفي الاقضية اذا شهدا  
 ان عهد الرجل وارث فلان لا اعلم له دارنا غيره ولم يذكر اسبابه رث  
 او شهدا انه مولاه او اخوه او عمه او جده او جدته فاشادة في هذه الدرجة  
 باطلة وانما يبايعها عن ذلك صح اذا شهدا انه مولاه ووارثه  
 لا اعلم له دارنا غيره لا يقبل صح بشهدا انه مولاه اعتقه جازت الشهادة  
 وانما بشرط ذكره انه وارثه لا وارث له غيره لا سقط التلوم من القضاة  
 من خلاصة ادعى كدود انفا القرض ماني درهم فشهد احدنا  
 انه قضاء وبين وقبضه شهد الاخر انه اعطاه ماني درهم لا يقبل  
 قنبه ولو شهدا احداهما على الغصب والاخر على الاقرار بالنهب



لا يقبل ولو اختلفا في البيع والرقص فالبيع اولى بشهادة على البيع فشدها  
 احدهما انه باءه وشدها الاخر على اقراره بالبيع جاز وكذا في الطلاق **حواشه**  
 والبيع والاجارة والصلح والطلاق لا يبطلها الاختلاف في الزمان والمكان  
 بخلاف ذلك لو شهد احدهما على الفعل والاخر على اقراره لا يضر عنه  
 رجل عليه الف رجل فارعا انه افاه رغبة واقام شاهدين فشدها احدهما  
 بالايضا وشدها الاخر على اقراره صاحب المال بالاستيفاء لا يقبل **حواشه**  
 شهد احدهما بايقاع الطلاق والبعثان والاخر بالاقراءه يقبل شهد احدهما  
 بالطلاق الرجعي والاخر بالباين يقبل وجبته شهد احدهما انه طلقها  
 ثلاثا بنية والاخر انه طلقها شتيين يقض بطلاقتين **برازيه**  
 شهد احدهما انه طلقها اليوم والاخر انها طلقها أمس يقض الطلاق الا ان  
**برازيه** قال لا امراته ان كلمت فلا نكاح طالع فشدها احدهما انها كلمت  
 فداة والاخر عيشة طلقت **برازيه** شهد احدهما انها ولدت منه  
 والاخر انها جعلت منه او قال احدهما ولدت منه والاخر انشئ يقبل  
 وفي الاقضية شهد انه قال ولدت هذه الامة منه وشدها انه قال احده  
 هذين الولدين مني من هذه عقت **برازيه** فصل في بينتين متضادتين  
 رجل وكل رجلين طهونه رجل واقام المدعي على احدهما شاهدا واحدا  
 وعلى الاخر شاهدا اخر جاز وكذلك لو اقام على التوكيل شاهدا او على التوكيل  
 شاهدا الاخر وكذلك لو اقام على احدى شاهدا على دارته بعد موته شاهدا  
 اتخو بحج الفتاوى اجتمعت بنية الاكراه على البيع ونية الطلوع  
 روى عز بن يوسف ان بينة الاكراه اولى واية ذهب بعض منحنين  
 وقال بعض المناظرين ان بينة الطلوع اولى وجبته ولو اقام احدهما

مطلوع  
 فصل في بينتين متضادتين

بينته على اقراره شرطا فاسد في العقد والاخر على عدم بينته الفاسد اولى  
 وكذلك لو ادعى احدهما الاقرار بين كذا طائعا والاخر منكرا فاقول  
 لمن يدعي الطلوع والنية وبينته لمن يدعي الاكراه خلاصه وفي الفتاوى  
 الصغرى القول لمدعي الصحة والنية بينته مدعي الغاروي كذا في  
 مختلف الرواية فانه روي فيه بينته مدعي الصحة او اختلف المسلمان  
 فقال رب السلم تقرقنا قبل نقد رأس المال قال المسلم اليه لا بل بعد النقد  
 واقام كل بينة فالبينة بينة المسلم اليه قاض خان ولو ادعى احدهما  
 بيع الوفاء والاخر بيع البات يقبل بينة مدعي الوفاء ولو اقام احدهما  
 البينة على الغصب والاخر يدعي فباية ثالث واقام اليه على الملك المطلق  
 يقض لمدعي الغصب لانه اشهر اثباتا او لا يدعي خلاصه والقول قول  
 مدعي البات و البينة بينة مدعي الوفاء قاض خان قال المشتري  
 ابيع بات وقال البايع بيع ونا قال قول لمدعي البات الا اذا قام دليل  
 على الوفاء ميت ولو قال البايع بعك بيحاياتا قال قول الا ان يدل  
 على بيع الوفاء بهد نقصان الثمن كثر الا ان يدعي صاحبه تغير السعر  
 حواشه اذا ادعى البات بسبب القرض ما اشته ذلك وشهد دالة البات  
 المطلق قبل لا يقبل هذه الشهادة كما في دعوى العير اذا ادعاه بوشهدها  
 على الملك المطلق وقبل انها تقبل وذكر السليبي بشرط و به كان يقض بغير البينة  
 المزعومة في استخراج العضد لمير اقام احدهما على الارث والاخر على الملك  
 المطلق يقض بينهما نصفان اقام احدهما على الارث والاخر على الملك  
 من مورث مدعي الارث بسبب صحيح دفعه بالملك رجلا ان اقام كل واحد  
 بينة على دارتها فبره ولم يعرف ذواليد منها جعل في يد كل واحد نصف



المدعى به فان اقام احد ما بينة ثبت له اليد وان برهن احد ما على الابد  
 من ابيه والاخر على الشبهة من ابيه فاشترى اذ اودع حوائج اودع وينا  
 وشهد احد ما بالمال والاخر بالاقبال لا يقبل ولو شهد احد ما بالقرن  
 والاخر بالقرن بالقرن يقبل شهد اربعة من ولم يعلم انه رالدين لم يجر  
 شهد اربعة او اربعة او عتق على مال واختلافه قد ابدل العتق  
 الا في النكاح يقبل ورجع في المهر المهر المثل وقال لا يقبل في النكاح ايضا  
 حوائج البائع الكرمية فشهد احد انه شهد وله هذا الوجه  
 احوائج اقرب لم يجر لانها شهد با برهن مختلف حوائج رجل حوائج  
 ان ثاومات فاقام اوليا القتل بينة انه مات بسبب جرحه واقام  
 بينة انه برئ ومات بعد عشرة ايام بينة وفي القبول اول حادى  
 وصحى بان كرم الصغير واودع غنا واقام بينة واقام الشئى بينة ان قيمة  
 الكرم في ذلك الوقت مثل الشئى في غيره الغنم اودع لانه مشبهة حادى اقامت  
 بينة ان مولاة درجاء مرضى مونة كوهو عاقل اقامت الوثبة بينة انه كان  
 مخلوط العقل بينة اودع قنبه اودع عليه فقال كنت وقت الاقرار مريضا  
 وبان نايح بيار بر و برظا هر بوده است يصح هذا الدفع حادى اذا طلع  
 امراته ثم اقام الزوج بينة انه كان اكان مجنون وقت النكاح وسمى اقامت  
 على كونه عاقل اذ كان مجنون وقت الخصومة فاقام وليه بينة انه كان مجنونا  
 والمرة على انه كان عاقلا بينة المرأة اودع في الفصلين حادى اقام  
 بينة انه بعتا في صحري واقام المشتري بينة انه بعتا بوجه ابلد في المشتري  
 اذ لا بينة العارض بينة اودع الزوج بعد وفاته انها كانت  
 ابراة من الفصد في حال صحته واقام بينة واقام الورثة بينة انها ابراة

في مرض موتها فبينت الصحة اولى حاوى لو اقر لو ارث ثم ما فقال المقر له  
 في الصحة وقال سائر الورثة في مرضه فالتقول قول الورثة والبينت بينة للقول  
 وان لم يقر بينة واراد استخلاصهم له ذلك محيط وقف بين اخوين مات  
 احدهما وبقي في يد الحق واولاد اهل بيت ثم اقام بينة على واحد  
 من اولاد الاخ ان الوقف بطنا بعد بطن والباقي غيب  
 وهو وقف واحد والوقف واحد يقبل وينقب خصا  
 عن الباقي ولو اقام اولاد الاخ بينة ان الوقف مطلق  
 عليك وعليك بينة مدعى الوقف بطنا بعد بطن اولى  
 قسمة وسئل ابو القاسم الصغير عن رجل لفتد سون  
 اثنا عشر مقاطعة من سلطان وكتب بذلك كتابا  
 وانشده شهودا هل يحل تقسده وان يشهدوا بذلك قال لو شهدوا  
 حل لهم القسمة لانهم شهدوا باطل ولو شهدوا على اقران وقد عرفوا  
 النسب نعم يجوزون ايضا ويجب ان يجذروا عن مثل هذه  
 وكذا اجزائي كل اقرار موعودا على الخوام عتق اذ اشتهر  
 ان اهدى اداء الشهادة فان كان في الصلح جماعة من يقبل شام  
 سواء واجابوه ليعلم ان يتبع من الشهادة وان لم يكن في الصلح  
 جماعة سواء اولى نواحي لا يظهر الحق بشهادة اولى نواحي يظهر  
 لكن شهادة هذا الشاهد ابرح قبول لم يسه الا لشهادة قال الشيخ  
 امام خواهر زاده ان طلب المهر من الشاهد ليشهد فانما هو غير  
 حذر ظاهر ثم اذ تبرع بذلك لا يقبل شهادة هذا الشاهد لانه بالظاهر







في نوادر ابن سماعه امام احد خارجين بينة انه اشترى لها من  
مكلا و قبضها و الاخر بينة انها له فتو بينهما فمكلا حاور  
او غير خارج ملك مو ر خا بسنة مثلا و او غير صاحب اليد  
الملك بسبب الشراء من مكلا منذ سنتين و هو يملك و قبضها  
يقض بالخارج و كذا لو ادعى خارج الملك بسبب موثق بسنتين  
و امام ذو اليد انها ملكه مطلقا موثقا بثلاث سنين يقض بينة  
خارج لان مدعى الملك بسبب يثبت الملك لبايعه فبقي ملكا  
ولا يقبل بينة ذو اليد فيه خارج كالمصوّر او غير عليه ثورا  
انه لا يخرج عنه من بقرى الملوكة فحكم وسلم اليه و اراد ذو اليد  
الرجوع على بايعه بالتمس فاقام بايعه بينة ان هذا الثور نتج  
عند من بقرى الملوكة لي بخبر من و نه الحق بينة البايع  
اول و به افق القاضي و قال لان ذا اليد تملك الملك في جهة  
البايع فمكلا ذا اليد اقامها فكان اول حاور ولو اقام الراي  
بينه اثني عشر اهرن سلبا قيمته عشرة و اقامها  
الراي اثني عشر اهرن عند ميسيا قيمته خمسة فبينه الراي او  
فيه ولو قال لا و انه ان شربت سكر اغفر اذ لك فادرك  
بيدك فاقامت بينة على وجود الشرط و امام الزرع بينة انه كان  
باذنها فبينه المرأة اول قسمه و حتى يلبس شيئا فادعى الورثة  
على الشتر ان الوصية باعه منك بعد النول فلم يصح البيع و اقام الشتر  
بينه انه كان و حينما وقت الشراء فبينه الشتر اول ما فيها

١١٧  
لما فيها من اثبات فقاذا الشراء و سبق التاريخ قال حش  
و بينة النول اول من بينة البيع و كذا الطلاق و العتاق من الكيل  
قسم امام احد لآخرين بينة ان الدار التي في ابدنيا كانت  
لاني ثم كتبا ميراثا بينه و بين ابي و امام الاخر بينة اثباتا  
لا بينة ثم كتبا ميراثا فبينة الاول اول لاثبات الزيادة قسم  
الوكيل اذا خرج من الوكالة يجوز شهادة الموكل ان لم يكن قائم  
الى النافذ عندهما و هذا الى يوسف لا يجوز وان خاصم ثم عزله لا يجوز  
شهادة بالطلاق و جبر شهادة الوصي بعد النول لم يثبت ان قائم  
لا يقبل و الا يقبل بزيادة اذعت المرأة البراءة من المهر  
بشرط و ادعاء الزرع مطلقا و اما البينة فبينه المرأة اول  
قسم الشرط متعارفا يصح للبراءة معه في بينة الزرع اول قسم  
اقامت المرأة بينة على المهر ان زوجها كان متوفا بذلك الى يومنا  
هذا و امام الزرع البينة انها ابرأت من هذا المهر الذي تزوجت به  
البراءة اول حاور و كذا في الذين لان بينة مدعى الذين  
بطلت باقرار المدعى عليه كما ادعى البراءة ولم تبطل بينة  
البراءة و هذا كشهود البيع و الاقالة فان بينة الاقالة  
اول لبطلان بينة البيع باقرار مدعى الاقالة و ينبغي ان  
يحفظ هذا الاصطلاح فانه يخرج به كثير من الوقعات  
قسم او غير على رجل سنة و ثمانية فقال المدعى عليه



انه ابراهي من هذه الدعوى واما الدعوى بعينه انه كان اول  
 ستة وثمانين بعد ابراهيم اياه فقبل بقبل بعينه الدعوى دفع  
 الدفع وقبل لا يقبل بقبل بقبل دفع دعوى الاقرار ثانيا  
 وقبل لا يصح وقبل ان ذكر الخصم للقبض والتصدق في  
 الابرار لا يصح والاصح ما ذكره مالك الفقيه وسلم  
 ثم ادعى مالك انه قد سمع وادعى المشتري الاجازة واقام  
 البينة فبينة المشتري اول لانما لم يزل  
 ربيع البكر اقام بينة انها اجازت العقد حين اجرت  
 واما بينة على اتمامه فبينة الزمعة اولا بخلاف  
 المسئلة اولا لان بينة الزمعة ثم قامت على عدم دفع  
 الثانية وفي الثانية على الاثبات وجيز او على اذاعة  
 باعماله منذ خمسة عشر سنة وادعى آخر انها وقف عليه سكل  
 واما ما بينة فبينة مدعى البيع اول وان ذكر الواقف بعينه  
 فبينة الواقف اولا لانه يصير مقضيا عليه فبينة  
 بدين اقام بينة بانه معسر واما خصمه انه مؤسر فبينة البيا  
 اولا فانه الاقرار لا يبطل بتقادم التمسك في كل واحد  
 وحده التقادم في كل سنة اشهر ولم يرد به الا في التقادم في كل سنة  
 فبينة المدعى انه مفوض اليه راس القمار وحده التقادم في كل سنة  
 وفي كل مسكر عندها انقطاع راجحة في كل سنة ولم يرد به الا في التقادم في كل سنة

فبينة المدعى انه مفوض اليه راس القمار وحده التقادم في كل سنة  
 وفي كل مسكر عندها انقطاع راجحة في كل سنة ولم يرد به الا في التقادم في كل سنة

ولم يرد به الا في التقادم في كل سنة

واذا شهدوا بحد تقادم اي في زمان سابق كالنكاح والسرقه لا بعد  
 عن الامام ردت شهادتهم لان تأخيرهم ان كان للستر في تقادم شهادتهم  
 الحد ودخالا اقدام على الشهادة بعده يكون عن عداوة وان كان لا للستر  
 صاد وانما سقين بالتأخير فلا يقبل بخلاف الاقرار حيث يقبل عندنا وان  
 تقادم اذ لا تمنع منه اذ المهر لا يترتب على نفسه واما اذ كان المانع عن  
 الشهادة الفوري بعد عن الامام مسيرة شهر يقبل الا في القذف يعني  
 تقادم القذف غير مانع عن حده لان فيه حق العبد وهو دفع العار عنه  
 والتقادم غير مانع في حقوق العبد واما التقادم في السر فلا يمنع ضمان  
 المال لانه حق العبد ويمنع قطع البدين لانه حق الله تعالى وحق  
 التقادم مقدر بنية الشاهد عند البعض واليه اشار في الجامع  
 الصغير وعند ابي حنيفة هو مغوض اليه دأبى الامام وعند صاحب  
 مقدر بشهر وهو رواية عنه وهو الاصح خزانة في الشهادة  
 على النقي اذ الشاهد اعلى وجل انا سمعناه يقول المسيح  
 بن الله ولم يقبل هو قول النصارى فبان من امرأته  
 والرجل يقول وصلت بقولي قول النصارى يقبل الشاهد  
 ودفع الغرفة ولو قال سمعناه يقول المسيح بن الله  
 ولم يسمع منه غير ذلك لا تقبل هذه الشهادة  
 خزانة حلف ان لم يجز صهرني هذه اللبلة ولم اكلها  
 في كزاف امرأته طالق فلا تأخذ شهادته ان انه حلف  
 بكذا ولم يجز صهرته في تلك اللبلة ولم يكلها في ذلك  
 وقد طلقت امرأته بحكم هذه البمين تقبل هذه الشهادة



کتابخانه عمومی  
مکتبہ اسلامیہ  
بازار کلاں  
لاہور

*Handwritten signature*

تريكية بوجرت وقال محمد كمن رجل اقبل شهادة ولا اقبل تعديله  
يعني ان الشهادة على الظواهر ولا كذلك التعديل واجمعوا على انه لا يشترط  
لفظ الشهادة في التريكية العلانية وصورة ان يجمع القاض بين العدل  
والثمة فيقول العدل لك هذه البرية عدله هذا البرية عدله ومثله  
تريكية التريكية ان يبعث القاضي رسولا اليه ان يكتب اليه كتابا فيه اسماء الشهود  
وانسابهم وعليلهم ومخالفهم وسوقهم ان كان سوقيا فيقال  
البرية انهم جيرانهم واصدقائهم فمن عرفه بالفسق بالعدالة يكتب  
تحت اسمه كتابا انما عدل جازية الشهادة ومن عرفه بالفسق  
لا يكتب بل يكتب اقترانهم هناك التريكية او يقول انه اعلم الا  
ان اعدله غيره وخاف انه لو لم يعرج بذلك يفسد القاضي بشهادة  
من يعرج بذلك ومن لم يوثقه بالعدالة ولا بالفسق يكتب اسمه في كتاب  
القاضي مستورا حاشا والتعديل ان يقول التريكية هو عدل من غير حاشي  
جازية الشهادة ولو قال لا اعلم منه الا غير الاصح انه تعديل وفي النوازل  
العدل ان يحضر زعم الفواحي التي فيها الحدود والحق في هذه اتميل  
العدل منه يغلب حسنة غيبته ولا يكون مصرا عليها واذا  
كان مصرا عليها فهو مصاب كبيرة ولو ترك الجماعة غير غيبه سقط  
حاشا راجل ادعى على رجل حقا واقام عليه ذلك شهودا  
فجهم الخصم واراد ان يثبت ذلك بالبيته فلهذا اعلموا ان يكون  
جوازا لا يضر تحت الحكم ان يقول انا اقيم البيته على ان شهود  
المدعى فسقة او زناه او اخر الشهود ان المدعى استأجرهم على هذه  
الشهادة او اقروا انه لا شهادة عندنا للمدعى على هذه المدعى عليه ولا على

طه

مطالعہ  
صوتیہ

مجلس الكهنة  
القدس



غيره اذ اقرءوا ان المدعي بطل في هذه المواقف اذ اقرءوا انهم  
 لم يحضروا في المجلس الذي كان فيه هذا الامر لم يقبل شهادته  
 المدعي عليه ولا يثبت هذا الجرم وهذا عند ثلث خلاق الخلفاء  
 وابن ابي ليلى والشافعي والعهدي ما قلناه نكونه اشبه للنفاضة  
 وان ادعى الشهود عليه جو حارب خلعت الحكم بان اقام البيعة ان شهود  
 المدعي ذنوا ووصفوا الزنا او شربوا الخمر او سرقوا مني شيئا  
 قبلت شهادتهم وبطلت بيعة المدعي لان شهود الجرم وان اظهروا  
 النجاسة فانما اظهروا لا يايء الحق واقام الحجة في نيات شهادتهم  
 عنية فصل في التهمة في الشهادة قامت البيعة على  
 ان يقول او يفعل في مكان في زمان معين وفي اول هذا الباب ان بيعة  
 التهمة لا يفعل فاقام المدعي عليه بيعة انه لم يكن في ذلك المكان في  
 هذه التهمة فلا يقبل حجة ادعى ان له ارضيا يفرج حارة ويخرج  
 عن كره فخر الصبي حرمات واقام عليه بيعة واقام المدعي عليه بيعة  
 ان ذلك حرام لا يقبل بيعة لانها قامت على اثنين متقودا منه المسائل  
متعلقة بانواع الضمان وبضمير الامر مع الضمان على كل ما كان الامر  
 سلطانا فالمدعي عليه بيعة وان كان غير سلطان فلان امر السلطان كراه  
 لان الامر يعلم انه لو لم يمتثل امره بياقبه هو عادة السلطان ولو هو السلطان  
 بالفقوة على ان باقضا ملك الغير او بملقه ففعل كان الضمان على السلطان دون  
 الامر وكذا اذا امره بذلك ولم يهدده فانما امره غير السلطان فليس بالكره  
 لانه لا يماثل الامر ولو لم يمتثل ففان الضمان عليه وفيه الكراهية سئل  
 ظالم حرم من رجا ملكه سبي بجرم خزان كان يوزيه ويخرج عن دفع

يقال تهمة السلطان اذا ادعى كل  
 واحد منها على صاحبه بآثار حق

الملك

الابو

الابو اذ ما لا يتبع بالامر بالمعروف ففعل منه لا يضمن ان يحضر  
 لوسي اليه بان لفلان ما لا كثيرا او وجمعه او اصاب ميراثا  
 او عنده مال لفلان الغائب او انه يريد الفجر باهله  
 او ضربني او ظلمي فلو كان السلطان ممن يأخذ المال بهذه الاسباب  
 ضمن لو كان زنا وكذا الوصاري الا انه غير متظلم ومحتجب في ذلك  
 والحقبة المحجبة الموجبة للضمان ان يتكلم بكذب يكون سببا لاخذ المال  
 او لا يكون قصده اقامة الحجة كما لو قال عن السلطان انه وجد ما لا وقد  
 وجد المال هذا يوجب الضمان اذا الظاهر ان السلطان يأخذ المال  
 بهذا الباب جامع الفصول

ادعى عليه سرقة وقدم اليه سلطان يطلب منه ضرب حتى يقر فخر مرة  
 او مرة وجبه في فقه التعذيب والكذب قصود السطح لتبليغ  
 فسطح السطح فمات وقدم في هذا الامر فظلت السرقة على يد غيره فلو  
 اخذ من السرقة بدية مودتهم وبوابة اذ انما اليه السلطان  
 وتووقع في قلبه انه يحكي اليه اذ انما ادانته فرفع اليه السلطان فغرمه  
 فظن كذبه لم يضمن اتى عن عندهما وضمن عنه محمد وفيه بعض لعنة السعاية  
 في زمانه

الامر

قال عنه السلطان ان لفلان فرسا جيدا او امانة جيدة او  
 يأخذ فاحذ ضمن ولو كان السبي فتابعد عنه وسواء اضر  
 عند سلطان او عند غيره لو كان ذلك الغير جال يقره عدا اذ المالك  
 منه شريك شيئا فقبل له شريته يضمن غال فسي المشرى بالبيع  
 عند ظالم فاحذ ضمن لو كان ذبا لا الوصادقا

مجلس  
 السعاية  
 للضمان







البصير وهو بحيث يعرفها انقطع السبب بهذه المباشرة الحافظة  
 في صمان **النصبه من السكران** والنايم مستحذر اذ افاده است بكي كسادش  
 براشت ناكاه ماد ولا يفسد سكران فاعب العقل وقع غوبه في الطريق فليخ  
 رجل يحفظ لم يفسد ولو كان الثوب تحت داس والمسله بحالها ضمن **النوم**  
 في كنه فرغها من ولو افترج الحاتم من اصبح تايم فرقه في هذا النوم بر  
 رده الى هذا النائم فرد ولو استيقظ ثم نام فرد لم يبرأ اذ وجب دقه الى  
 فلا يبرأ النائم شخ لو دقه في هذا النوم الى نفسه ضمن لا يورده الى سواه كنه  
 او غير هذا الخلف موضع تحمل لا ضرب عادة وكذا الواو مع رجلا فاعب ضم  
 قصره لا في غيره ولو افترج درهم من كنه النائم ثم دقه الى كنه فهو كاتم وكذا الحق  
 كذا في من وفي قسط غصب شباغ الصباح ثم دقه عليه وهو سكران لا يورده  
 وهو يقظان فرد عليه وهو نائم ولو افترج وهو نائم فرد وهو يقظان بر  
 ولو رد الى مكانه وهو نائم فابو يوسف يعتبر النوم الاول ومحمد يعتبر الجلس  
 ودر قبل تحول من مكانه بر لا لو تحول الا بالرد على صاحبه جامع الفصول  
 في صمان **النسب والدلالة** لو تعلق برجل وضاغفه من السلق بر  
 فضاغ ضم المتعلق به مثبت نفسه فانهم بيت جاره لم يضمن اذ لم يتعدن  
 رجلا فسقط المضروب معنيا عليه وسقط منه شيء قال محمد هضم مامعه وماله  
 وثباب لانه مستهلك جامع الفصول **القاذب في موضع او نذر ومودع**  
 فسقطت في الخوض فلو سقطت عند الغاية يضمن لانه يفعل له لا لو سقطت  
 وقت فروج الماء لانه يفعل ما لكرها جامع الفصول **وقت اودي**  
 الملائين اذن الا في في المشا جرة فسقط القط فضاغ لم يضمن فتر من ظالم  
 فافترج رجل حتى اذركه الظالم وغرمه وطلبه ظالم يضمن منه جناية حله

فقه  
 لا

المكنه  
 بنوع

رجل فافترج

رجل فافترج ما فغى قباس محمد يضمن الآفترج الدال للسببية لا يقول ان يفسد ويشتي  
 منبه ولو فتر من سلطان او افسد فافترج او فتر عليه حتى افترج من لا يضمن  
 الآفترج والدال في طاهر الرواية ولو شكى من مدونه الى الوالي كنه من غي  
 دهر فغرمه السلطان لم يضمن الدالين ولو افترج المديون من يد ربه الدين حتى  
 لا يضمن وكمن يفرج الامام كني اذ وام دار فطى كسوفت بد دينار دكرى ابن  
 فط دابر يد بادر ايش بران دقند ودرايند لازم نه باشد فتر فكل  
 غيره ضمن فممنه مكتوبا وكذا دقند الحساب **مسبه** قال له اسكر هذا  
 الطريق فانه امن وسلك واقدح المصوصم لا يضمن ولو قال لو خونا  
 واقدح مالك فاما ضامن والمسئله بحالها ضمن فصار الاصل ان للفرد غايبه  
 على الغار لو حصل الفرو في ضمن المعاصضة او ضمن الفارضة السلامة  
 نصا ولو قال الطمان لرب البراجعل البر في الدلو يجعله فيه فذهبت  
 الثعب الى الماء والطمان كان عالما به يضمن اذ غرق في ضمن العقد وهو يضمن  
**مسبه** اخبره نوبام من دار انسان فوضعه في منزل آخر فضاغ ضمن  
 لو نفا ونا في الحز والافلا ولو شقروا ليه تعاونا بين رجل فسال ما يابا  
 حتى مال الى الجانب الآخر فوقع وسال ما في الرق الا فترض لانه لو  
 قهارت الدابة مع علمه بالشق لا يضمن الشاق على حال اذا السوق مع علمه  
 رض من به ماضع ويضمن لو لم يبعه ربهما اذ افر ملكه **مسبه** لو شق  
 زرق دهن سايل حتى سال او قطع جبل فسدل فغى امثاله ضمن وفاقا لوجه  
 باب قفص او اصطبل في حرمه فافترج او حل قيد من فابق او فتر الزرق واليمن  
 جامد فذاب وخرج لم يضمن **مسبه** لو فترج بادر  
 فسرق آخر منه متاعا لم يضمن الفاع سرق عقيب الفتح او بعده وكذا لو

كنه اذ فطر ما يبريد يابده راينه  
 كنه اذ فطر ما يبريد يابده راينه  
 كنه اذ فطر ما يبريد يابده راينه



رباط دابة او فتح باب ففصل فاخذ الدابة والطير آخر لم يفتح الفانج وفاقا  
 منه المودع لو فتح باب ففصل واصطبل او حل قيد من ضمير وفاقا وفتح  
 اول لا التزامه الحفظ الا ببرانه لو دل على الوديعه ضمير لا غيره ولو نوطير بعد ان  
 لا لوللا لمدوان زمانه منه حل سجنه مربوطه في يوم دمج ان  
 ثبت بعد الحلال قل القليل ثم سارت وفرفت لا يفتح ثقب عايطا فغاب  
 فدخل منه فرف لا يفتح الثقب وبه يغني لانه سبب والسار في مباشر وقال بعضهم  
 ضمير ولو قل بعض قطار ايل لم يفتح اذ لم يفتح بابا منه ولو اتى رجلا  
 في الماء فمات فلو عرف من ساعته ثم دنته لا لو سبب ساقه ثم عرف العصفور  
 مدر سور اخ مبع فانه كسي كشاده سر ماد رآمد ومبع هافسر ولو كان البرد فاقا  
 بحيث ينجذ النجاد او افتح الثقب ومضى على ذلك زمان ولم يعلم لرب البيت  
 ينبغي ان يفتح وقيل لا ينبغي ان لا يفتح بكل حال اذ انلف بفعل غيره كمن جاهد  
 فتح ثم يثر الترو تركه كذا كذا حتى اخذ الاخذ برة لا يفتح الفانج اكره على الدلالة  
 المناع فدل على موضع فيه مناعه ومناع غيره فاخذ الكل لا يفتح سواء كان  
 المكرم مودعا ولا رفع فلتسوة من داس رجل فوضوها على راس اخر فطرها  
 فصاحت ان كانت بمصر صابرها وامكنه دفعها من ذلك الموضع لم يفتح الطار  
 والا فمن دفعت فلتسوة المصلي من داسها ففجها فلو نجاها بحيث ينالها المصلي  
 لم يفتح ونجاها اكثر من ذلك ففتح منه فصل في ضمان ضيابة الدواب  
 التي تجوز منه على قارعه الطريق فلدغ ضمير الملق الا ان يحول من ذلك الموضع فقل  
 قوم ففعلوا كلهم لم يفتحوا اذ لم يوجد ضميرهم اغراء واشلا لعل كلبه ففعلوا بعض  
 من ماله ففعل بعض رجل ففتح لو تغدوا قبل عصه والا فلا كما يطم مال قال ابو ج  
 ينبغي ان لا يفتح لو لم يوجد من مال كذا اشلا العصفورين التي هو في الجاه

او دجاجة

او دجاجة فاكلها ففتح لو افترها ببريه والغانه لا لو بعد وفتح يسل كلبه لانه  
 باخر اية بصير القنفذ فثابته فرب قد سبوا فتد قتل حمانه لم يفتح لقوله عم  
 جرح العجايبا ردا لانه افدت منه الكلب المعلم بحاسته وما شئت  
 وصيد وغوها جازيعة ونعم من متلفه عند اخلافا لا لاشافي بيع القود جاز  
 على دوايه الحسن من الخي خفيفه وكذا عند كلبه مع علم والمشهور عند ارباب حوز  
 بيع الاسد فعلى هذا ضمن متلفها منه ادسل بهيمة فاصابت بها  
 فودها شيئا ضمن لو لم يكن قابلا ولا سائقا ولا زابرا ولو عطفت عن ذلك  
 الطريق وكان لها طريق فاصابت شيئا لا يفتح ولو عطفت ولم يكن  
 له طريق غيره ضمن لانها في مودها بعد ولو وقفت ساعته ثم سارت لم يفتح  
 ائلف دابة شيئا لئلا ولو لم يفتح لو لم يفتحها او لم يعد ولو افترها في سوق  
 دواب فانلف لم يفتح ولو افترها على باب السلطان او على باب المسجد  
 او مسجد آخر الا اذا جعل الامام للمسلمين موقعا يفتقون دوابهم فلا يفتح  
 منه او فترها في ملك غيره في ديارها فانلف شيئا ضمن لانها مسكها  
 في اي موضع ذهبت ولو افترها على الطريق ولم يفتحها فسارت عن ذلك  
 المكان وانلفت لم يفتح افر لم يمسكها من ذلك فصارت كدابة متلفه  
 منه غنم ائلف ذرعا ضمن لو سائقا ولا خلا وكذا ثور وحملا  
 الراعي لو قادها فربها من الزرع بحيث لو شاءت تناولت ضمير الراعي  
 الزرع الراعي لو وجد دابة في سرجه لغير فرة هاقدر ما خرجت من  
 سرجه لم يفتح لماد ورجل يمسكها ابن عبد الله الجبلي ذهب الى منزله رواحا  
 فربا فيه بغلة ففعل فطردها فقال لا يا وبي الضالة الا ضال فوجد في كرتة دابة  
 افدت كرتة فحبسها فملكها ضمن ولو افترها فالحمار انه لو افترها وساقها لم يفتح

عظم

نحوه

لم يفتحها



وكذا لو اخرجها من ذرع الغبر منب لوساقرها الي مكان ثم نزلها على  
 ذرع لم يضمن كانه اخرجها عن ذرع وقال اكثر مشايخنا بضم وبمعنى و  
 في ذرع فعل عليها فاسرع ما اضرها اصاب وكذا لو نزعها كثيرا بعد ما اخرجها  
 وذهب ضمن منب اشترى وادراخا نيكى او رنه فاصاب الغبر  
 صاحب الدار ضمن لو ادخله بلا اذن لا لو باذن والبيع المقتلم وغيره المقتلم  
 والمقتلم هو الذي سكر في فروشه وتو وكذا لو نحس دابة وجعل فالتفت الرب  
 فمات ضمن لو بلا اذن لا لو باذن ولو ضربت الناصر فمات فهدر الفصول  
 ادخل السر بقتل بغير بقرته فضرر جنى وقتله لم يضمن ماله اصطبل سربا  
 منها بقره فشد فيه احداهن فماتت فماتت كذا لو بقر البقر فقتل  
 البقر وتحتت بالحبل وماتت لم يضمن لو لم ينقلها من مكانها منب  
 على ما غيره شيئا بلا اذن فتورم ظهره فشق الودم ماله فالتفت ضمن لو نقص  
 من الودم لا لو من الشق ولو اقلنا صدق الحامل مع يمينه اضره ما غيره بلا اذن  
 فاستعمل ثم رد الى موضع اضره منه وكان معه جنس فاكله ذئب فماتت لو ساق الجن  
 معها لا لو لم تنجزه بشئ بان ساق الام فان ساق الجن معها اضرها واهبها  
 ثيابا كتب دابة بلا اذن ضمن ساقها او لم يسبق في ظاهر الرواية وفي رواية  
 ضمن لو ساقها منب وضع ثوبا في دار رجل فراه رب الدار فافسد  
 ضمن ويقتله لو ادخل دابة في دار غيره واخرجه رب الدار لم يضمن اذ الدابة  
 تضرب بالدار فله دفع الضرر بالافراج اما الشود فلا يضرها فافراج الدابة  
 منب ولو وجد دابة في موط فافرجها فضرر حصن غصب موطها و  
 شد فيه دابة فافرجها ماله ضمن غصب عجولا وانلفه وليس بين امة ضمن  
 العجول ونقص الام ربطه فمات على موضع فربطه آخره فمات على ذلك

الموضع ففقد احداهما الاخر لا ضمان لو كان لهما في الموط ولا بة ربط  
 منب ارسل دابته في المرحى المباح فارسل آخر دابته ففقد الثانية  
 الاولى ضمن لو عثرها على الفور والاقلا ولو كان ذلك في موط  
 لا احداهما لم يضمن صاحب الموط منب مصر في ضمان ما يجب الجناية  
 على الدواب في عين الشاة قيمة النقص وفي عين الحمار والبغل  
 والغسل والبقر ربع القيمة قطع احدى قوائمها فلو لم يكن مأكولة  
 الا ضمنه جميع القيمة وان كانت مأكولة اللحم سلمها اليه وضمنه تمام  
 القيمة او امسكها وضمنه النقصان جامع الفصولين ولو اهلك  
 حمدا او بغلا يقطع بده او يذبحه ضمنه وسلم اليه او امسكه ولا شئ له  
 وبه يفتى ولو ضرب دابة فصادت عرجا فهو يقطع كذا في العدة  
 منب زوج شاة ضمن قيمتها وسلمها اليه او اضرها وضمنه النقصان  
 وكذا الجن وذو رجب شاة لا يزوج حيوتها لم يضمن استى اناسوا كان  
 اجنبيا او داعيا وفي فرس وبغل يفتى بضمان الاجنبى وانما يضمن  
 قيمته فرس وحمدا لا يزوج حيوتها منب داء او بغار زوج بغل او حمرا  
 لم يضمن قط خاف على شاة فذبحها ضمن قيمتها يوم الذبح انما يضمن لو شاة  
 برعى حيوتها لا لو لم يقتل موتها اذا امر بذبها وحفظها اذا ذك حفظ  
 والا يضمن ضمها ولو اقلنا صدق المالك والبيته على الذبح ان لم يزوج  
 حيوتها منب فصل في ضمان من وضع شيئا مصلف يثبت من وضع  
 في طريق لا يملكه شيئا مصلف به شئ ضمن ولو زال ذلك الشئ الى موضع  
 آخر فمصلف به شئ برى واضعه فقط الاصل كل موضع  
 كان للمواضع حق الوضع فيه برى على كل حال ولو لم يكن

في الحيوان استهلك جاد الفراء ويقتل بنقل  
 بين او يذبحه ان شاة سلم اليه وضمنه  
 بقتله او جبه ولا يضمنه بتياده  
 بوارى



ولو لم يكن له حق الوضع ضمن لو لم ينزل عن محل وضعه لا بعد ما زال عنه  
 بمنزلة كوضع حجر في طريق فاذا انزلها الرجح عن محلها فاقرب شيئا لم  
 يضمن الواضع ولو زال لا بمنزلة بان وضع الحجر في الطريق ثم وضع  
 اخر في اخره فخرجهت احداهما على الاخرى فانكسر قال ابو يوسف  
 ضمن كل واحد حجره الاخر وعنه انه يضمن صاحب الحجر القارة في محلها  
 قيمة الرابطة عن موضعها فلو خرصتها بالرجح عن مكانها فانكسر شيئا برك  
 بخلاف المتدخرية بنفسها وضع حجر على حائط فلف بوقوعها شيء  
 لم يضمن اذا انقطع اثر فعله بوضعه وهو غير متدخر في هذا الوضع فلا  
 اليه التلف ولو حمل حملا في الطريق فوقع على شيء فانكسر ضمن لانه اثر  
 فعله فلو خرص احد بالحل ضمن ايضا لانه هو الواضع فلم ينقطع اثر فعله جامع  
**الفصلين** لو اصابته العجلة صبيبا فكسرت رجله وصاحبها واكسبها  
 وقال كنت قائما فعليه ادش الكسر ولو وضع خابيه على باب دكانه فجاء  
 رجل بقرشوك فصادها بها بقتة وهو يقول اليك فكسرها قبل ضمن  
 وقبل ضمن لو علم ذلك والا فلا يضمن منه وضع شيئا في الطريق فنزلت  
 منه دابة لا يضمن لو لم يمسها ذلك الشيء فعد في الطريق للبيع فتلف بها  
 برى لو قعد باذن السلطان والا ضمن النقي فشراني الطريق فزقت  
 به دابة ضمن اذ لم يؤذن فيه ومن فعل فعلا لم يؤذن فيه ضمن ما تولد منه  
 منية تعلق ثوبه بفعل خانوت وجعل برى لو كان القفل في ملكه لا لو  
 في غير ملكه ومما شئ آخر وهو انه لو تخلف ثوبه بحج برى ما كان القفل منه  
 فصل في ضمان من طس رجلين على ثوب غيره فقام وتخرق جلس على ثوبه وهو  
 لا يعلم حتى قام فخرق ثوبه فلو لم يمس ضمير نصف النقص وكذا ما كعب في موضع

عاصم العاصمي

وجعل غيره

رجل غيره صاحبه فصاحبه لا يعلم **الفصلين** بعض يدخر فتخرج يده من قم  
 وتخرج يده هدر السن لانه مضط في تخرج يده من قم العاصم لانه جان و  
 لو كان صاحبه الثوب يحفظ ثوبه فمد الثوب رجل فخرق ضمن جميع  
 قيمته ولو اخذ يد رجل فمد ذلك الرجل يده فقتلت ولو اخذ للجنة  
 برى لا لو للعض لانه مضط في مديده فصولين تشبث ثوب فخرق  
 من يد مالكه فتخرق ضمن تمام القيمة ولو جازبه مالكه من يد التشبث ضمن  
 نصف القيمة عضيه ولبسه فمد مالكه والغاصب لا يعلم انه للمالك فخرق  
 برى اذ الخرق من يده ولو قال المالك ودثوبي فابى فمد مدالا لم يمد  
 مثله فخرقته فتخرق برى الغاصب ايضا كتحرق بسكين ولو مد  
 مدا متعادقا ضمن الغاصب نصف القيمة لانه من جنسهما وهذا  
 الالباء والامساك ولو لم يوضع للمد ولكن بعد ما طلبه مالكه فخرقه  
 صار فاصدا باللبس مدته فتلف بعدها ولو كان الثوب ملكا لم يمس  
 فمد رجل مديدا مثله او لا فعليه جميع القيمة اذ التحرق يضاف الى ماله  
 لانه بسبب مدته تحرق فصل في ضمان اسالة الماء وانقاد النار  
 او قذرا راباض بلا اذن المالك ضمن ماله فخرقه في مكان او قد  
 فيه اما حرقته في مكان آخر فعدت اليه وخرق بين الماء والنار فانه  
 لو اسال الماء الى ملكه فمسال الى ارض غيره والتلف شيئا ضمن تحت الحجة  
 النار اذ طبع النار الحمود والتعديرون بفعل الرجح ونحوه فلم يصف  
 الى فعل للموقد فلم يضمن ومن طبع الماء السيلان قال تلافى بضاف  
 فعله ومن مشا فخرق فصل وقال لو اوقد في يوم الرجح وهو يعلم  
 ان الرجح يهب بها الى مال غيره فتلفه ضمن ولو اسال الماء الى ارض غيره

بعض يدخر فتخرج يده من قم  
وكرسنة العاصم



وهو يعلم ان ارضه يتحمل ذلك لم يضمن لكن اصحابنا اطلقوا الجواب **الفصول**  
او قد تاروا فاصرفت داد جاره لم يضمن لو او قد تاروا يو قد تارها قال شيخ  
الاسلام لم يضمن مطلقا رجل اريق شوكا او نبتا في ارضه فذهبت الريح  
بالشرا برة الى ارض جاره واصرفت زرعها ان كان النار تبعد من الجار  
على وجه لا يصل اليه شراد في العادة فلا ضمان عليه لانه حصل بفعل النار  
وانه جبار ولو كان يوجب من ارضه على وجه يصل اليه شراد النار فانه يضمن  
لان له الابتعاد في ملكه فله لكن بشرط السلامة **مسئله** او قد تار في شجرة  
والتي فيه من الخشب ما لا يتحمل الثور فاصرفت بنيه وبنت جاره ضمن  
نارا في ملكه يوم الريح فاصرفت الخشب فست النار الى الكداس فاصرفت  
لو كان الريح وقت الابتعاد ويجازي ذهب مثلها مثل تلك النار الى تلك الكداس  
كداس ضمن قال في الغنية يضمن ان كانت الريح تهب الى جانب الكداس  
الافلا **مسئله** قد تار في ملكه او في ملك غيره فاصرفت ثوبا بشراة وقصفت  
منها قال محمد بن الفضل ضمن اذا لم يتحمل بين حمل النار والوقوع على الثوب  
واسطة ليكون مضافا اليه حتى لو ذهب الريح والقصرها في الثوب لم يضمن  
يصف اليه كذا في النوادر عن ابي يوسف وقال بعضهم لو تروى ثيابا في موضع  
له حق المروءة فوقعت شرادة والقصرها الريح لم يضمن ولو لم يكن له حق المروءة  
فالحكم على تفصيل ما تضمن لو وقعت لا ولو ذهبت به الريح وهذا الظاهر  
وبه يعني **مسئله** ولو طارت شرادة من ضرب الحداد فاصرفت ثوبا  
ما في الطريق ضمن الحداد ولو لم يدق الحداد لكن حملت الريح بعض النار  
عن كبد فاصرفت او قتلت كان هدر **مسئله** سعى ارضه فتعدى  
الى ارض جاره فلو ابرى الماء في ارضه اجراء لا يستقر في ارضه وانما يستقر في ارض جاره

فصول

الشرارة بالفتح واحدة  
الشرارة وهو ما يتطاير من النار

معلق

ضمن

ضمن ولو يستقر في ارضه ثم يتعدى الى ارض جاره فلو تقدم اليه جاره بالسك  
والاعكام ولم يفعل ضمن ويكون هذا كاشهاد على جانيه ما ولو لم يضمن  
لم يضمن جامع **الفصول** رجل اراد ان يحرق صائدا في ارضه فتعدى  
النار فذهبت النار الى ارض جاره فاصرفت زرعها لا يضمن الا ان يعلم انه لو  
حصائنه بتعدى النار الى ارض جاره لانه اذا علم كان فاصدا قال حسن  
الائمة الرضى في يوم الريح يضمن **مسئله** ولو كان ارضه ممتلئة  
ارض جاره فهو طار و يعلم انه لو سعى ارضه فتعدى الى جاره ضمن ويؤثر موضع المسألة  
سعى ارضه من زرع العادة وكان على كذا العادة انها صفاء ممتلئة فخرها كذا  
الماء في الانهار الصفاد وفي ذلك ارض قوم قال طاهر الدين المغربي في ضمن  
كانه اجري فيها بئف من الجملة في فتوى قاضي بئف من طاهر **الفصول**  
اجري الماء في النهر ما لم يتحمل النهر فاضل دا انسان بغير نقب ضمن ما تلف  
لو دخلها من حجرها الحصى لم يضمن **مسئله** سعى ارضه فانتفى الماء من ارضه  
فافسد ارض جاره او زرعها لم يضمن ولو ارسل الماء فافسد ضمن من ماء في  
طريق فسقط به دابة او آدمي ذكر في الكتاب لانه يضمن مطلقا وهذا في الدابة  
على اطلاقه واما في الادمي ما اوله بانه لو دش كل الطريق بحيث لا يجد  
ممر فيه وفي فوايد الرستقي لو تعدى برشم ضمن والا فلا بيان رشم كلما  
لدفع الغبار اذ ليس بجناية وان اعرس غيره فلو اعرس به على قضاء دابة  
الارض لا الراس ولو داي سابق الدابة الماء قد رشم فساقتها لم يضمن  
ولو لم يره او كان بلبيل ضمن كذا افي بعضهم ولو صب في الطريق ماء فاجتذرت  
انسان او ذاب ثم زلق ضمن رشم في الطريق ماء فاجتذرت رجل بجاردين تقدم  
صاحبها الى احد هما بقوده فبقي الحمار الآخر فزلق فلو كان صاحب الحمار

مسألة  
في الأضلاع

وهو يعلم ان ارضه يتحمل ذلك لم يضمن لكن اصحابنا اطلقوا الجواب  
او قد تاروا فاصرفت داد جاره لم يضمن لو او قد تاروا يو قد تارها قال شيخ  
الاسلام لم يضمن مطلقا رجل اريق شوكا او نبتا في ارضه فذهبت الريح  
بالشرا برة الى ارض جاره واصرفت زرعها ان كان النار تبعد من الجار  
على وجه لا يصل اليه شراد في العادة فلا ضمان عليه لانه حصل بفعل النار  
وانه جبار ولو كان يوجب من ارضه على وجه يصل اليه شراد النار فانه يضمن  
لان له الابتعاد في ملكه فله لكن بشرط السلامة  
او قد تار في شجرة  
والتي فيه من الخشب ما لا يتحمل الثور فاصرفت بنيه وبنت جاره ضمن  
نارا في ملكه يوم الريح فاصرفت الخشب فست النار الى الكداس فاصرفت  
لو كان الريح وقت الابتعاد ويجازي ذهب مثلها مثل تلك النار الى تلك الكداس  
كداس ضمن قال في الغنية يضمن ان كانت الريح تهب الى جانب الكداس  
الافلا  
قد تار في ملكه او في ملك غيره فاصرفت ثوبا بشراة وقصفت  
منها قال محمد بن الفضل ضمن اذا لم يتحمل بين حمل النار والوقوع على الثوب  
واسطة ليكون مضافا اليه حتى لو ذهب الريح والقصرها في الثوب لم يضمن  
يصف اليه كذا في النوادر عن ابي يوسف وقال بعضهم لو تروى ثيابا في موضع  
له حق المروءة فوقعت شرادة والقصرها الريح لم يضمن ولو لم يكن له حق المروءة  
فالحكم على تفصيل ما تضمن لو وقعت لا ولو ذهبت به الريح وهذا الظاهر  
وبه يعني  
ولو طارت شرادة من ضرب الحداد فاصرفت ثوبا  
ما في الطريق ضمن الحداد ولو لم يدق الحداد لكن حملت الريح بعض النار  
عن كبد فاصرفت او قتلت كان هدر  
سعى ارضه فتعدى  
الى ارض جاره فلو ابرى الماء في ارضه اجراء لا يستقر في ارضه وانما يستقر في ارض جاره



سأبقيكم ضمن اذ التلف يضاف الى سوقه صتب ماء في الميزاب ويلم  
 ان تحت منافعنا قد به ضمن الاول لا يعلم جامع الفصولين فصل من حمان  
 البئر والجدار حفر بئر او غطي رأسها فرفع آخر الغطاء فلف بها شي من  
 الاول وفي الحيط لو كبس الاول بتراب او طين او بما يكس به مثله ضمن الثاني لو  
 كبسها بما لا يكس به البئر كبروق وقبق ونحوها ضمن الاول حفر بئر في أرض غير  
 ضمن النقصان وقال بعضهم يوم كبس لا ينقصان جامع الفصولين  
 ولو هدم جدار غير لم يحير على بناءه فخير ما لك ضمنه قيمته والنقص للنقصان  
 او اقل نقصه وقيمة النقصان وقال بعضهم لو كان قد بناه يوم بالعادة ولو  
 جديا يوم من مية حفر بئر في فناء المسجد وهدم حائط المسجد يوم  
 بالتوبة ولا يقضي بالنقصان وكذا من حفر بئر في فناء قوم يوم بالتوبة  
 مية حفر بئر في ملكه فطهرها رجل بترابها تقوم مخفورة فيقوم فصلها  
 ولو طرح فيها ترابا مية اجبر على ارضه هدم مية والى ترابها  
 لريق الجدار الذي بينه وبين جداره ووضع فوقه لبنا كذا فانه هدم الجدار  
 فان كان اللبن مشرعا على الحائط متصلا به بحيث دخل ضعف الوهر في الجدار  
 من فعله ضمن مية هدم جداره ثم بني لو كان المهدوم من تراب  
 ثم بني من تراب كما هو او كان من خشب فبناءه بخشب بئر لا لبناءه بخشب  
 آخر اذا خشي ليس بمبلى فلا اعادة للاول مية تخرج ما بئر رجل حتى  
 يسلم لم يضمن اذ مالك البئر ثم يملك الملاء مية فصل من ضمان انه هلاك  
 الشجر والزرع والبنان قطع شجر كرم ضمن قيمته لانه غير مثلي طريق  
 معرفة ان يقوم الكرم مع الشجر الثابت وبدونه فالفضل في قيمته فالملك  
 مخير ضمنه تلك القيمة ودفع الاشجار المقطوعة واسكرها وضمن نقصان تلك

ما العكس

قيمة

القيمة رجل قطع شجرة من بستان او دار او من ضيعة وانقصها ما زاد ما قال  
 ما قطع من بستان او دار يلزمه نقصان منها وما قطع من الارض يلزمه قيمة  
 الخطب انقص شجرة من ضيعة ولم ينقص به شيء من قيمة الضيعة قبل نجب  
 قيمة الشجر المقطوعة وقبل نجب قيمتها ثابتة قطع شجرة هل تقوم الاثر  
 مع الشجر وبدونه فيقوم ما بينهما وكذا الذرع شجرة الجوز لم ارضت جواز  
 منها رطوبة فانقصها رجل ضمن نقصان الشجر لان تلك الجوزات ولو لم يكن لها  
 قيمة وليست بمال حتى لا يضمن بالانكاف لا على الشجر فلا يضرها على الشجر يمكن  
 نقصانها في الشجر فتقوم الشجرة معها وبدونها ويضمن فصل ما بينهما وكذا النخلة  
 تنودت فنقصها رجل حتى تناثرت نودها جامع الفصولين  
 قطع غصن شجرة وقيمة قليل لو شاقم نقصان الشجرة جميعا والغصن للباسد  
 وان شاقمته نقصانها الا قدر الغصن لرب الشجرة وكذا البناء والنقصان  
 والتراب قطع غصنا غصبت مكانه آخر لا يبرأ وكذا الزرع والبقل غصبت  
 صغيرة فغرسها في ملكه فادركت فله رب النالة قيمتها الا النخلة عند ناصا  
 نبعا لارضه ولو غرس تالة ولم تزد فلو لم تنبت فلا شك انها لربها ولو  
 نبتت ولم تزد حشبي ان يكون لربها ايضا لانها وضع المسئلة في الزباد  
 مية اخرج كدسا قال محمد لو كانت قيمة البر في سبيله اقل من قيمة بلا سبيله  
 ضمن قيمة الكدرس ولو قيمته في سبيله اكثر ضمن مثل البر وعليه قيمة الكل ولو غصب  
 كدسا فداسه ثم اقام المالك مية على غصبه فله البر وقيمة الكل مية  
 ومن يكي را سوفت الكدس كوفته است وقيمة في سبيله اكثر غرس مثل البر  
 ولو قيمته في سبيله اقل غرس القيمة على عكس هذا فانه قال لو قيمته في سبيله  
 اقل غرس البر وان كانت اكثر غرس القيمة والكروفتة وبادنا كرده بود وقال  
 في مجموع جوابه على عكس المسئلة الاولى مية غصب ارضه فيه زرع

وشجرة الجوز ولو جوزوا  
 صف رطوبة ما يملكها

في عكس هذا

بالداه

جامع الفصولين



نابت وهو فصل في تلك القصبيل ويسمى لم يفسد الا ان له حكم عقار او  
منقول فالعقار لا يضمن والمنقول انما يضمن بالنقل ولم يوجد وكذا الوضوء  
وفيه انما يضمن لا يضمن الا شيئا ما لم يتردد من بيتا ضمن فمئة غنم لا فمئة  
العصر لانها قايمة والقصب لا يجري في العقار منه فصل في  
ضمان غصب العقار وعدم ضمانه وضمان غصب العقار والدور والمبو  
قوة واذا غصب عقارا فملكه في يده لم يضمنه عند ابى حنيفة والابو  
وقال محمد يضمنه وما نقص منه بقوله وسكنه فمئة في قولهم جميعا  
قد ورد في غصب العقار والدور والموقوفه ومنافع الوقف  
يضمن ضمان شري اذا وسكنها غم ظهر انما وقف او للصغير فعليه المثل  
حيث ان مال الوقف والصغير الفصلين لو كان الغصب غير  
منقول فلهدم باقية سماوية او جارية فذهب البناء والشجر او  
السل على ارض ففقت تحت المالا يضمن عند ابى حنيفة والابو يوفى  
ان لو تلف شي بسكنه يضمنه ولو قطع الاشجار فمئة قطعها اخر او هدم  
البناء فمئة هو لا الغاصب جامع الفصلين غصب العقار لا يضمن  
عند ابى حنيفة والمنقول يضمن بالبيع والتسليم بالاتفاق والعقار يضمن  
عند ابى حنيفة ولو ادع عند رجل فجد المودع الوديعة هل يضمن فيه واثان  
ايضا عند ابى حنيفة والاتقان العقار يضمن بالبيع والتسليم ويضمن ايضا  
منه العقار يضمن بالرجوع عن الشهادة حتى لو شهدا على رجل  
بالدفع ثم رجعا بعد الحكم ضمنا اذا اتفعا على المالك ملكه غصبه  
فرضها ونبت فللمالك ان ياتر الغاصب بقلعه ولو ابى فللمالك  
قلعه فان لم يحفر للمالك حتى يادرك النزع فهو للغاصب وللمالك

يضمن

يضمن نقصان ارضه منه غصب ارضا وزرعها ربه اشيا  
لا يضمن المالك اذا فعل بفعله القاضى بذراعه يضمنها  
فصار ملكا بر الاول فلو نشاء غنمه يراى في الحال يعني يقوم  
الارض بمذورة وغير مذكورة فيضمن الغنم ويصير اليه المذورة  
لثاني ولو شاصب حتى نبت وتيجر البزق الشعير فيؤمر بقلع الشعير  
ولو لم يفعل شيئا فذلك حتى استحصه الشعير للمالك والبرصا صبه ولو  
سقى ربهها حين بذرها الثاني فمئة فالزرع كله لرب الارض عليه  
الشعير لصاحبه وكذا الوضوء ارضا فزرعها غم ذرع اخر فالزرع  
كله للثاني ويضمن الاول مثل بزره ونقصان الارض على الاول  
الفصلين فصل في ضمان افساد المكيب وما يجانس افسد  
تاليف حصير لو امكن اعادته او به كمن فرق شيئا فتق فمئة يقوم  
مخيطا ومغشوقا فيضمن الفصل وكذا الوضوء باب دار عن موضوعة  
او بال في بائرا مال بالوضوء او قبل شجرة احد وكذا اكله كان ركب الوضوء  
تاليفه وصبت الماء في الثور او الخي انان احد مصرعي باب واحد  
زوجه في المالك ان يدفع اليه الا في يضمنه فمئة  
في ضمان القيمي هل يجب فمئة يوم غصبه او يوم التلف  
القيمي فعليه فمئة يوم غصبه غصب شاة فمئة ثم ذبحها فمئة  
يوم غصبه لا يوم ذبحه هذا قول ابى حنيفة وعندهما فمئة يوم ذبحه  
ولو تلف بلا هلاك يضمن فمئة يوم غصبه غصب اقة فمئة الف فراد  
متصلة حتى صادت فمئة الفين فباعها بخير للمالك فمئة الغاصب فمئة  
يوم غصبه وهي الواو والمثري فمئة يوم قبضه وهي الفان وله ان

انه فعل يضمنه

او قبل سر

في ضمان المالك ان ياتر الغاصب بقلعه ولو ابى فللمالك  
قلعه فان لم يحفر للمالك حتى يادرك النزع فهو للغاصب وللمالك



ان يضمن البايح قيمتها العين عنده عمالا عنده ابي ج جايح الفصولين  
 عاصب الغاصب اذا دعه على الغاصب الاول برى ولو هلك في يده  
 فادى القيمة الى الغاصب برى ايضا فليس للمالك ان يضمن النازع لغيره  
 القيمة مقام العين وهذا لو كان قبض الاول متعينة معروفة بنية او بقيد  
 المالك جايح فصولين فضل مما ينقطع به حق المالك وماله ينقطع  
 لو تغير المقتضوب حتى زال اسمه وعظم منافعة ملكه الغاصب ولا يحل  
 الانتفاع به حتى يؤدى بدله وهذا كثنوية شاة ذبحها او طيرها طين  
 براواحتا زسيف او آنية من حديد او صوف وهذا عندها وقال الشافعي  
 لا ينقطع حق المالك وهو المختار الفصولين بنى عايطا في ارض  
 غصنها من تراب مفضوب لا يسير له على النقص اذ لو نقص صار ترابا  
 كما كان مية بنى عايطا في كرم غيره بلا ارض من تراب  
 الكرم فلو لا قيمة في التراب فالعاطط لرب الكرم والبايح يبرى ولو  
 قيمته فالعاطط للباني وضمن ثمة التراب ولو غسل ثوبا غصبه فملكه  
 اخذ بلا شيء وكذا حيوان كبير عند غاصبه وزادت ثمة ويحرم  
 دواه غاصبه فبراء واراض فبرها ذرع او تحيل فسق وانفق عليه لانه ما  
 احدث فيه غنى متقوما انما اظهر اصله او كما ملكه ولو ثوبا قطعته  
 اخذ وكذا لو تخلا شقة جذوعا لانه يغيب الاصل ولو ذهبا او  
 فضة خضر بهاد راح او دنانير او آنية لم يزل عن ملكه ما لم يغصب  
 كبراسا وخطه فميصا فتمت ثمة ويضمن مثل حديد صاغه اناء او سيفا  
 او نحوه ولو ساجدة فادخلها في ثباته ملكها بالقيمة ولو لها قطمقة  
 ملكه وضمن مثله او قيمة على الاختلاف ولو شاة فجعلها اديارا ملكها

ضمن

وضمن قيمتها جنة ولو حمارا او بغلا وقطع يده او رجله ملكه وعلية قيمتها  
 ولو جبا فبذره ملكه ولو عصبيرا ففقد ملكه فصولين  
 غصب موطئا وحل لا ينقطع حق ملكه لقيام عينه بخلاف ماله واداس  
 بكوفة بر حيث يعطى المالك بالبر والدين للغاصب وهو ضامن بنية  
 الحمل وسبل عن غصب اذ ذاق قشر او برا او اخذ كشكا هلك ينقطع به  
 حق ملكه قال لقيام العين كشاة وسلحها بالوتخلل في الغصب فالحل  
 للغاصب ولو ادا انسان صب خرقة فافذها آخر فتملكت عنه  
 للآخر غصب خرا وظلها ثم ائتمه فمضاه خلا اذ صارت خلا على ملك  
 المالك مية مسلم غصب من مسلم خرا وهي فائمة بعينها يسمع  
 دعوى المقتضوب منه عليه ويقبل بنية ويخلف ان لم يكن له بنية  
 ويقضى بالنكول عليه قنية اذ ان الخمر في المعروف وكسرها  
 وما وجد في مجلس الشرب من الة الغسق فله ذلك ولا ضمان عليه  
 قنية فصل في ضمان المأمور والدلال وما يتعلق به دفع الى آخرها  
 مقيدا بسلسلة وقال اذهب به الي بيتك مع هذه السلسلة فخذ  
 المبعوث بلا سلسلة فابق القن لم يضمن اذا رتب شيئا وقد انى باعدها  
 بعينه الى ماشية فركب المبعوث دابة الباعث برى بوسنها لا يضمن  
 ذلك والا ضمن دفع بعينه الى رجل ليكرمه ويشتره له شيئا بكرانه فمضى البعير  
 واخذ غنمه فملك لو كان في موضع بقدر على الرفع الى الغاضي او ينقطع  
 او درة مع العي بنية والابى اعاده حمادة وقال فخذ غنما ووقعه كذا كذا  
 تخلف عنه فانه لا يضمن الا هكذا افعال نعم فلما مضت ساعة خلى غناره فاعاد  
 في المشى فسقط فمضى ثم طام مقيدا جاء بدابة الى النهر ليعسلها فاعاد الرجل

تخل

فستمر  
 داس برا



ادخلها انهم فادخلها ففوت وكان الامر سائس الدابة لم يزل يفر ولم يعلم  
 المأمود بذلك فلو كان المأجل يدخل النكس ووايهام فيه للفعل في  
 ازل السائس ان يفعل بين وبين غيره ولو جال لا يدخل النكس ووايهام فيه  
 ضمير ما اليها شافلو ضمير المأمود هو السائس جامع العصبون  
 اعطاه درهما لينقذ نفسه فانكسر يدا ولوامر غيره والا فمروا به  
 قوسا فمروا به فمروا به فمروا به فمروا به فمروا به فمروا به فمروا به  
 مفر ما يدعون خداوند فرما طلبيد انكس فرما وروى بوقت آمدن دو پنج  
 هيزم با كرد فرم رداه بجا شد ثم لا يضمن شي را كنه كروكن بخند  
 بني وفعله ثم رفع وفك الرهن ووضع في بيته فسرق لا يضمن منه  
 لكي را عين را كنه ينش فلان امانت نه و بر خانه خود را هفتي هلكه ذكرني  
 المبسوط ما يدل على انه لا يضمن ان قال لو اعطى رجلا قلب فضة وقال ارهنة  
 الي عند فلان بعثه وقيمة عشرة من فاسكه المأمود عنده فاعطاه عشرة وقال  
 رهنه كما قلب ولم يفعل رهنه عند آخر ثم هلك القلب عنده فلو تصور  
 فاعطى ذلك رهنه بالفضة فكان امينا في القلب اذ الرهن من نفسه لم يضمن  
 فهذا امين امر ان يودع عند آخر فلم يفعل او امر ببيع فلم يبيع فلا يصار  
 بالخلاف ورجع عليه بالعش اذا قرضه وهو مقر به منه قال له بعثت  
 دمي بفضلي او بالفضة لا اقرضك الا لو قال اقتلني فقتله لانه اطلاقا  
 فادبته وهو هدر في اصح الروايتين عن ابي مريم ويجب المديونية في حاله في  
 دوايه ولو قال اقطع يدي او رجلي او اقتلني ففعله لم يجز شي بالاجماع  
 اذا اطلق في كماله ففعل الامر قد وقعت بنجارت واقعة وهي رجل قال ادم  
 السلام التي متى اخذ فرمى اليه بارح فاصابه عينه فذهبت قال فاضى فان لم يضمن

مطلوب  
 اوراقه وصفت  
 بغيره

سجده

كما قاله ابي علي في علمه لم يضمن هلكه ان في بعض النسخ فيه دفع ثوبه الى الدال  
 نساه ورجع الثوب ثمن معلوم وقال اخذت ثوبه لعلني اضمنه فذهبه فلم يضمن  
 في الثوب ورجع الثوب ثمن معلوم اخذته وهو يقول ما اخذته بل تركته عندك حتى  
 مع عينية لانه امين واما رتب الثوب فلو اتفقا على انه اخذته رتب الثوب ليشترط بالثمن  
 الثمن فقد رتب الثمن فلا يبرأ من دعواه فبضم منه ولو لم يتفقا على ان لم يضمن  
 على سوم الشراء انما يضمن لو اتفقا على ان لا يضمن السوم لا يضمن قبل ان يضمن  
 ويضمن عند محمد ان يضمن ثمنها جامع العصبون دفع الى الدال ثوبا بالبيع فقال  
 ولا ادركه فضايع لا يضمن ولو قال لا ادركه في اي ثوب وضعته بضم بزاريه  
 دفعه الى الدال لبيع ففعله الدال ان يضمن على سوم الشراء ثم نساه لم يضمن وهذا اذا  
 اذن له المالك بالبيع للسوم اذ لا تعدي في الدفع اما اذا لم يضمن له فبضم  
 لو عرض الدال على رتب الدكان وترك عنه فبضم رتب الدكان وذهب لم يضمن  
 في الصحيح لانه امين او لا يضمنه في البيع وذكر في الفنا والصفوي انه يضمن لانه  
 مودع وليس للمودع ان يودع جامع العصبون دفعه الدال الى من اشترى  
 ليطرأ اليه ويشترى فذهب ولم يضمن به الدال قالوا لم يضمن الا في هذا الدفع  
 فاضى خان وعنده انما لا يضمن لو لم يفرقه اما لو فرقه فبضم الدال او دعه اجيبا او تركه  
 عنده لا يبريد الشراء فبضم طلب البيع من الدال بدارهم معلومة فوضعه  
 عند طالبه فبضم منه لانه على سوم الشراء بعد بيان الثمن قالوا لم يضمن للمبادر هذا لو  
 ما ذونا ما دفع اليه من يبريد الشراء قبل البيع فلم يكن ما ذونا فبضم منه ولا يعرف  
 فيه ثوب تبين انه موقوف فقال دونه على من اخذته منه بال كفا صحت اذا  
 الفاصب يبرأ وفي الزفيرة انما يبرأ لو اشبهت دونه بوجه هذا الفاصب الغاصب  
 اذا قال دونه على الفاصب صدق بيته لا بد منها وكيل البيع دفع اليه  
 رجل ليعرضه على من اصبت فبضم الرجل بالبيع او هلك عنده اجيب بانه  
 لا يضمن الوكيل فالصحيح انه يضمن وقال بعضهم لو كان من دفع اليه امينا

تقدم

استأثر به

لا يضمن

الواحد



لم يضمن للرجل به عادة وكيل الشراء اخذ على سوم الشراء ولم  
يرضى به الموكل فرد به الي وكيله فملك في يده فلو اخذه بعد  
بيان الثمن ضمن الوكيل ورجع على موكله لو امر بالاخذ على سوم  
الشراء والا لا يرجع اذا الامر بالشراء لم يكن امر قبض على  
السوم وكيل البيع لو استاجر رجلا ليعرضه والمسئلة بحالها  
لم يضمن وقبل ضمن وهو المختار فحق محجور كسب مال الاقرب  
به برائه وامر رجلا ببيعه فباعه وسلمه وغاب المشتري ولم  
يقدر عليه ضمن الوكيل **فصولين** الوكيل بالبيع  
لو سافر بما امر ببيعه ضمن او دودة نقصان على المضارب لو سافر  
بحال المضاربة وكله ببيع قته وهو في المصرا فخر به من  
المصر وباعه ضمن استحقانا امر تليده بالبيع وسلم الثمن الي  
فلان فباع واسك الثمن لم يضمن اذ الوكيل لا يلزمه اتمام ما يتبع  
به دفع الي آخر النفا وقال ادفعه اليوم الي فلان ولم يدفع لا يضمن  
لانه لا يلزمه ذلك منية قال وكيل البيع بعته من رجل لا اعرفه  
وسلمته ولم اقدر عليه ضمن وهذا بخلاف مسئلة القموة وهي دفع اليه  
قموة وقال له ادفعها الي من يصليها فادفعها ولا يعلم الي من دفع لم يضمن  
لمن وضع الوديعته في بيتها وشيها وقد هلك لم يضمن **منية**  
**فصل في ضمان المودع** قال احفظ في هذا البيت لان في هذا البيت  
مخفي في بيتي عنده قبل ضمن وقيل لا لو سلمه قال ضعه في كيسك  
فوضعه في صندوقه لم يضمن او لا تضع في الخزانة فادفعه فوضعه في صندوقه لم يضمن

سبعة

لو لم يكن له مخرج امر منه والامتن لو قاده على الجمل دفع اليه فصار قد وقال  
استقر به امره فلا ارض فيه فاستقر به امره ثم سقى ارضه فبهره بضمن لضعاف  
قبل فزاعه من ثلثي لاول بعد ما عاد **فصولين** قال الموضع المستضع ضعفا  
في هذا العدل فاشارة اليه فوضعه في الخفية ضمن لا لو قال ضعهما في الجوانق  
بل اشارة فوضعهما في الخفية قال لا تدفعها الي احدك او احدك او ابنك  
فدفع ضمن لولد بد منهم بان كان له عيال سوى ثمنه والاولاد منه ولو  
قال لا تخزهما من مصر فخرج بهما ضمن اذ الحفظ في مصر ابلغ فتقيد به الا ان  
يضطر او يخاف تلف فلو امكنه الحفظ في مصر مع السفر بان يترك ثمنه في  
المصر به فانه يضمن لضعاف بها والاحتياج الي نقل العيال او لم يكن له عيال  
فصار به المضمن وهذا لو عيى المكان فلو لم يتيقن بان قال احفظ هذا ولم  
يقطع في مكان كذا فادفعه فلو كان له طريق مخرج فاضن بالايجاع والا **فصول**  
وذكر شيخ الاسلام المعروف بخوارزمي انه ان عريق اذا كان غالبا احاط  
بمنزل المودع فاذا انا اول الوديعته جارا لا يضمن شيئا وان لم يكن احاط  
بمنزله ضمن ولو ادعى المودع انه دفع الوديعته الى اجنيق لضره بان  
ادعى انه وقع الحريق في بيته وذكر القدر وانه لا يصدق الا بيئته في  
قول اجنيق وهو يتيسر قول اجنيق وذكر في المتن انه ان علم انه احترق  
بيئته قبل قوله والا فلا غنية **فصل فيما يصدق المودع ولا يصدق**  
ادعى لرد او هلاكه وادعى بهما الا تلف فالقول للمودع ولو به هناه  
قيل يقبل بيئته المودع ايضا وقيل يقبل بيئته لملكه لانها تثبت الخلق  
ولو ادعى دفعها الى اجنيق للضره كحرق ونحوه لا يصدق الا بيئته عند  
اجنيق وادعى وذكر لو علم انه وقع الحريق في بيته قبل قوله والا فلا



٤



ولو قال او دعها عند اجبتى ثم ردها على فذلك عند فكذا لو دعي ضمن الآ  
يرهن اذا اقر بوجوب الضمان عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق الا بيمينه  
وكذلك بعث اليه مع اجبتى ولو دعي ينكر ذلك وكذا لو دعيها الى رسول  
لو دعي فانكر لو دعي كرسا له ضمن وصدق مالك **جامع الفصول** ولو قال ردها  
بيدي او بيد من في عياله صدق بيمينه اذ ينكر وجوب الضمان بخلاف  
مع الاجبتى اذا اقر بيمينه بوجوب الضمان ثم ادعى البراءة فلا يصدق وكذا  
لو اقر لو دعي انتم استعملتم ثم ردها الى مكانها فالأصل ان لو دعي لو خالف ثم  
عاد الى الوفاق انما يبرأ لو صدقه لما له في العود لا لو كذبه الا ان يبرهن  
على كذبه بخلاف ما لو محمدا او غيرها ثم اعترف لا يبرأ الا بالعود على  
مالك **الفصول** لو دعي اذا قال ذهبت لوديعة من منزلي ولم يذهب فله  
شئ يقبل قوله بيمينه **واقول** **جامع فصل فيما يثبت به المودع والمدين**  
قال لو دعي سقطت لوديعة او يفتاد من لم يضمن ولو قال اسقطت او  
بيفكندم ضمن قال دفتها في مكان كذا فنيست فلو دارا او كوما ولد باب  
لم يضمن ولو قال دفت في موضع آخر فنيست مكانها قبل ضمن وقيل لا ولو قال  
اسقطتها لا يضمن بالاسقاط اذا لم يتركها ولم يذهب وعليه الفتوى ولو  
قال وضعتها بين يدي وقمت ونسيته فضاة ضمن ولو قال وضعتها بين يدي  
فقد آري والسئلة بجوابها فلو كانت عمالا يحفظ في عرصة الدار كصرف ذهب  
ونحوها ضمن ولو قال لا ادري اضاعته ام لم تضع لم يضمن ولو قال اذهبت  
لا ادري كيف ذهبت لقول قوله ولو قال ابتداء لا ادري كيف ذهبت  
الاصح انه لم يضمن ولو قال دفتها في مكان حصين ونسيته لموضع قبل  
ضمن اذ يظلمه الا انه فهو كمن يجره لا وقيل لا **الفصول** ولو قال لا ادري

دفت

دفت في ارضي او في موضع آخر ضمن واو لم يبين مكان الدفع لكنه قال  
سرت في دار دفت فيه لم يضمن لو دفتها في ارض يبرأ ولو جعل هناك  
علامة والا فلا وفي الغارة ضمن مطلقا ولو دفتها في الكرم يبرأ ولو خصيت  
بأن كان له باب مغلق ولو وضعها بلا دفت برئ لو وضعها لا يدخل فيه احد الا  
بإذنه منيه ولو توجهت القصص من نحو لو دعي في غارة فدفتها حذر  
فما رجوع لم يظفر بمكان دفتها فيه فلو امكنه ان يجعل فيه علامة ولم  
يفعل ضمن وكذا لو امكنه العود في اقرب الوقت بعد انقطاع الخوف فلم  
يعد ثم جاء فلم يجد حاضرا لا لو دفتها بلاذن ربها **الفصول** لو وضعها في بيت  
خريب في زمان الفتنة ضمن لو وضعها على ارض لا لو دفتها ولو نام وفيها  
ثلثه او جنبه يبرأ وكذا لو وضعها بين يدي يبرأ من العيص قالوا انما يبرأ  
في الغسل الثاني لو نام قاعا اما لو نام مضطجعا ضمن في الغسل لا في السفر  
جعل يباب لوديعة تحت جنبه لو قصد به كثر في ضمن لا لو قصد الحفظ ولا جعل  
الكيس تحت جنبه يبرأ مطلقا **جامع الفصول** لو قال لو دعي سقطتني قال  
الفقيه ابو بكر البلخي يضمن وقال الفقيه ابو الليث ان قال سقطتني لا يضمن  
ولو قال بالغارسية يفيكندم يكون ضاعنا ولو قال يفتاد من لم يضمن  
**قايضها** ولو استقر من رجل غيبين درجعا فاعطاه ستمين غلطا فاعخذ  
منها العشرة لبرتها على صاحبها فذلك في الطريق يضمن خمسة اسد الفرس  
لان ذلك القدر فرض والباقي وديعة وكذا لو حلك الباقي يضمن سدها  
**قايضها** جعل دراهم لوديعة في خفقه ضمن في الايمن لا في اليسر لانه  
في اليمنى على شرف السقوط عند التركوب وقيل يبرأ مطلقا وكذا لو دبطها  
في طرف كمة او عمامته وكذا لو شد الدراهم في منديل وضعها في كمة يبرأ



لو التي دراهم الوديعه في حبيب ولم يقع فيه وهو يفتن انها وقعت فيه لا يفتن  
وفي الفتوى الفضيلة وديعت براد ولسين نهاد باد رساق موزن من =  
وفي الفتاوى الدنيار تير در ساق موزن من لافي الكم وحبوب ولو وضعها  
في كيس او شد هافي نكة ينبغي ان لا يفتن **فصول** في افسادها الفارة وقد  
عرفه الوديع ثقب الفارة فلو علم بها ثقب الفارة لا لو يعلم بعد علم ولم  
يفسد لو كانت الوديعه شيئا من لصف ورتب الوديعه غائب وخاف الخ  
عليها الفاسد ويرفعها الى القاضي ليعيها ولو لم يرفع ولم يحل الدفع فله  
لم يفتن **جامع الفصول** ولو اخذ الوديعه اجنبي والوديع يراه ويسكت من  
لو امكنه المنع لا لو لم يمكنه المنع فلو قد من منبره خرج الوديع وترك الباب  
مفتوحا من لو لم يكن في الدار احد ولو لم يكن الوديع في مكان يسمع حس  
الداخل دفع حقه الى خفاف ليصله ويتركه فادكانه ليدل الفرق برى لوف  
لو كان حافظا او في السوق حارس والا من وفتن ظاهري للدين لم غيناني  
بالبراءه مطلقا وقيل يعتبر لعرف ان يترك لا شيا في كوايت بلا حارس  
ولا حافظ برى لا لو كان العرف بخلافه فليس لترك باب الدار والحانث  
مفتوحا فلو كان عرفهم كذلك يبرأ ولو علق شبكه او نحوها على باب الدكان  
وذهب في اليوم ليس بضييع بخاري وفي الليل بضييع وفي الجوارزم في اليوم  
والليل ليس بضييع والوديع لو رجا السليمة باب قبطرته بجبل ولم يفتله  
يعتبر لعرف كحاش ولقبطوف بيت يوضع فيها الامتعة ربط الدابة  
على باب دار ودخل الدار لم يفتن يراها برى لا لو يراها لوف المصرون  
كان في القرى لم يفتن وان ربطها في الكرم او على السليمة وذهب قيل  
لو غاب عن بصر من وقيل يعتبر لعرف في هذا وفي اجناسه **فصول**

صوفي قام على دكانه الى صلاة وفيه وبيع لا يفتن لانه غير متبيع اذ جيرانه  
يحفظونه ليس هذا ابداع الوديع الى غير ليقال ليس الوديع ان يودع لكن هذا  
الوديع لم يضيع خرج الى الجمعة وترك باب حانثه مفتوحا واجلس باب  
الدكان ابنا صغيرا له لو كان يفتن يحفظ بركم والا من وفي فتاوى قاضي  
ظهير الدين برى على حال اذ تركها في الحرز ولم يضيع **جامع الفصول** في  
ولو قال هلكت الوديعه عندي ثم قال رددت عليك يكون ضاها فلا يقبل  
قوله في المرد لانه متناقض **قاضي خان** قام من مجلس وترك كتابه وذهب  
للقوم وتركوه فلو قام واحد بعد واحد من الاخر ولو قالوا جميعا ضلوا  
جاء بشئ الى يميني وقال له هذا الوديعه عندي ولم يقبل آخر شيئا وكذا ثم  
غلب رتب الشئ ثم غلب الاخر بعد وترك الشئ من اذ وجد من القبول  
عرفا ولو وضع الشئ وسكت ولم يقبل شيئا من ايضا ولو قال لا اقبل الوديعه  
ولسئله يجالها يبرأ اذ القبول عرفا لم يثبت عند الرد صريحا اقول  
دل هذا ان البقار لا يصير مودعا في بقره من بعضها مع رجل الى البقار  
فقال البقار اذهب بها الى اكلها فاني لا اقبلها فذهب بها فينفي ان لا  
يفتن البقار **جامع الفصول** او دعه كس فيدر اعم ولم يزنما عليه  
ثم ادعى الزيادة او او دعه زنيلا فيه اشياء ثم ادعى ان كان فيه  
قدوم وذهب منه وقال الوديع لا ادري ما كان فيه يبرأ بلا يمين في  
يدعي عليه لحياته في يبرأ ولو حلف والا من منيه لو دفع الوديعه  
الى اجنبي واجاز ملكه خرج من بين كانه دفع الى مالك حرج مالك  
كفت كه من يباغي روم وديعة تراهم ساير وهم كفت بدن داد  
ورفت وديعت ران هم يبرأ كفت ثم يفتن لا اول منيه سيبه حانثه



الوديعة في حقها هل يضمن اذا تلفت لا رواية لها في الكتب فيقبل ضمن  
 لتقديره بالمال ويقل لا اذ لو كان في الاستلزام لم يضمن كذا هذا بخلاف الوضوء  
 او الكفاية فييب ضمن للتضييع دخل الخلف ووضع دراهم كوديعة مع ثياب  
 بين يدي الشياي قال قاض خان ضمن لا يبرأ كوديعة وقال طهري الذين  
 المرغيبا في لا لا نرا ابرار ضمن وانما يضمن كوديعة بايداع قصدي وضع  
 كوديعة مع ثياب على خط التمر واعتل وليس ثيابا ونش كوديعة  
 ضمن وكذا لو سرق حبي النفس ضمن دفعها الى امراته ثم طلقها ومضت لعدو  
 فلم يبرأ منها قال صاحب المحيط ضمن اذ يجب عليه هبة اذا وقع  
 الحريق في دار كوديعة فدفعها الى اجنبي لم يضمن فلو فرغ من ذلك ولم  
 يستردها ضمن وقال قاض خان لم يضمن اذا كوديعة انما يضمن بالادفع حبي  
 دفع غير مضمون عليه ولا يضمن بعد تسليمه كوديعة فان  
 محمد لا يبرأ اصلا ثم اقام البيينة على الرد لا يبرأ وان انكر كوديعة  
 يقبل منسب دفع غلامه الى اخر مقيدا بالغفل ليذهب به الى منزله فتك  
 غله او قتلته وذهب به بدون القيد وابقى في الطريق لا يضمن بزازير  
 وقع الحريق في دار فلو امكن ان يبا ولها في عيال فناء ولها اجنبيا  
 ضمن وفي العدة لا يضمن بدفعها الى جاره لصروحة حريق امراته حفرها  
 لو فاة فدفع كوديعة الى جاره لم يضمن لو لم يكن عند وفاتها احد  
 من عيالها وضعها عند غيره ولم يفارق حرق تلفت لم يضمن لو تركها  
 عند وغاب طلب كوديعة فقال ما او عفى ثم ادعى الوفا ولم يلا كذا تسمع  
 ولو طلب كوديعة فقال اعطيتكمها ثم قال بعد هذا لم اعطكمها ولكن ما ضا  
 لم يصدق ويضمن للتناقض **فصول** قال الامام عطاء اذا كانت

عند

عند وديعة فمات كوديعة لا وارث له ان يتصرف كوديعة في زماننا الى  
 نفسه لا نر لواعطاه لبيت المال المضاع لا تدر لا يصرفون الى مصارفه اذا كان  
 في اصل ماله الى نفسه وان لم يكن من المصارف صرفه الى مصرف جامع  
**الفصول في فصل في استعمال الوديعة واستهلاكها او في**  
**موت كوديعة مجمل** تختم بما تم الوديعة قبل يضمن في الخصم  
 والبصر لا في غيرها وبه يفتى وقيل ضمن في الخصم لا في غيره ياتى للمرتبة  
 ويضمن لمرأة مطلقا لا نرا استعمال منها اخذ كوديعة دراهم كوديعة او بعضها  
 لينفق ثم ردها في مكانها بغير ولو اتفق بعضها ضمنه لا الباقي ولو خلط بها  
 مثل ما اتفق ضمن على وهذا اذا لم يمتحن باخلط اما لو تميز بعلامة او شدة  
 بمرقة لم يضمن الا ما اتفق خلطها كوديعة بماله ولم يمتحن ضمنها ولو اخلطت  
 بلا نعل شركة ولو خلط اجنبي او فر عياله بال كوديعة برى كوديعة ضمن  
 لظالم صغير او كبير ولا يضمن ابوه لاجله اتلفها من في عياله كوديعة ضمن  
 المتلف صغير او كبير او قتلها لا كوديعة اتفق بعض دراهم كوديعة ورد  
 البعض وحلف انه لم يجس ثوبا لم يجزئ اذا ما انفق صار دينه في ذمته  
 فلم يكن حاسب **الفصول في المودع اذا ملك مجزلا يضمن بعينه اذا مات**  
 ولم يعلم حال كوديعة اما اذا علم الوارث كوديعة وكوديعة يعلم انه يعرف  
 فمات لا يضمن فان قال الوارث انا علمت كوديعة وانكر الطالب ان كوديعة  
 بان قال كانت كذا وكذا وانا علمتها وقد هلك صدق كالمو كانت كوديعة  
 عند فقالت هلكت وقيل القول قول الطالب هو الصحيح لان كوديعة صارت  
 دينه في الظاهر في شركة فلا يقبل قول الورثة ولو قال الورثة قد ردت كوديعة  
 في حيوت لم يقبل منهم الا ببينة والضمان واجب في ماله لا تملك مجزلا ولا تدعى

المودع اذا ملك مجزلا يضمن بعينه اذا مات



لو آتت الضياع حال موتها لا يقبل قول الوارث وكذلك كل شيء أصله أمانة فلا  
 يحتاج إلى ضمان الموت عن يمينه بل لو دعي أنما يبرأ من ضمانه إذا جحد الموت  
 ثم أقر الموت دعي أن جحد الموت دعي ثم ادعى أنه ردها بعد الجحد وأقام القينة  
 يقبل فإن أقام البينة أنه ردها قبل الجحد وقال غلطت أو نسيت قلت  
 بينة أن لم يعلم قيمة الوديعة يوم الجحد يقضي بقيمة يوم الإدراج إذا  
 ثبت الوديعة أو دعي نحو غيب أو بطخ وغاب فمات المودع ثم قدم المودع  
 بعد موته يعلم أن تلك الوديعة لا يبقى لتلك مدة فهو يرضى بالقيمة إذا  
 لا يعلم حالها ولعل المودع اتلفها العارية لو كانت موقته فامسكها بعد  
 الوقت مع المكان الرد ضمانه وإن لم يستعملها بعد الوقت هو مختار ولو لم  
 يوقت وقال أحل عليها بئرا فكلت ينقل بئرا أيا ما يبرأ للاطلاق ولو  
 قبلة بمكان فهو مطلقه **فصل في ضمان المستعير** بالملك والمستعير  
 أن يودع غيره ويقل ليس له ذلك والدول أصح وهل للمستعير أن يعير  
 إذا كانت العارة مطلقه له أن يعير سواء كان مستعار شيئا يتفاوت  
 الناس في الانتفاع به أو لا يتفاوت إذا دخل المستعير بيته وترك الدابة  
 المستعارة في الحكة فذلك ضمانه سواء ربطها أو لم يربطها لأنه لما غيبها  
 عن بصره فقد ضيعها حتى لو تصور أنه إذا دخل المسجد أو البيت والدابة  
 لا تغيب عن بصره لا يجب الضمان وعليه الفتوى **مستخرج الفصولين** مستعار  
 ثوبا يبرأ من خمسين ليس له فقره مع ثوب يبرأ مائة فغلب الثوب  
 العارية أن كان الناس يفعلون مثل ذلك لا يضمنه والأصح استعار ثوبا  
 ليكرب أرضا معينة فكرب أرضا أخرى غير تلك الأرض يضمنه لو غلب  
 لأن الأرض تتفاوت في الكرب إذا تولى الثوب مستعار في السرح أن

علم

علم المستعير يرضى بكونه في السرح وحده كما هو عادة بعض أهل الترافيق لا  
 يضمنه وإن لم يعلم بأن كانت له عادة مشتركة يضمنه إذا رد الثوب مستعار  
 إلى المقاد أو إلى مرعى كان المستعير يبرأ فيه ويؤذى بكونه فيه وحده بلا  
 حافظ لا يضمنه إذا ربط الثوب مستعار بحبل فاحتق إذا استعار دابة  
 لم يربطها إلى مكان معلوم ففي أي طريق ذهب لا يضمنه بعد أن يكون طريقا  
 يسلكه الناس لأنه لم يعين طريقا وإن كان طريقا لا يسلكه الناس إلى  
 ذلك المكان ضمنه لأن مطلق الالذن ينصرف إلى المعارف المستعار دابة  
 إلى موضع كذا فله أن يذهب عليها ويحيط ويغيرها في غير ذلك وإن لم  
 يتم لها موضع ليس له أن يخرج بها من الموضع **مستخرج الفصولين** للمستعير  
 أن يركب الدابة العارية في الرجوع وليس للمستعير ذلك أمارة أعارت  
 بغير إذن الرجوع وإن أعارت ما لا يكون في يد عارده ضمنه لو دخل  
 منزل رجل بأذنه وأخذ أمانه لينظر إليه فوقع وانكسر لا يضمنه وإن  
 أخذ بغير إذنه بخلاف ما إذا دخل في السوق الذي يباع فيه الأناص وأخذ  
 أنا وبغير إذنه فسقط وانكسر ضمن **مستخرج الفصول** خراب عاربه داد  
 وكنت كذا يادت از چهار روز مدار و چهار روز این خرابا ببار پنج  
 روز دلت از خر مرد و قیمت روز پنجم ضايع شود تلفت العارية في يد المستعير  
 فلو كان العقد مطلقا يبرأ سواء تلفت في الاستعمال أو في غير ولو موقتا  
 ولو تلفت في المدة يبرأ ولو بعد مضيتها من في قولهم إذا أحسها بعد التلف  
 بلاذن فصار غامضا **فصولين** كل تصرف من سبب الضمان لو أدعى المستعير  
 أنه فعله بأذن المير وهو كذا بغير ضمان المستعير إلا أن يبرهن على الالذن  
 لو جاد خادم للمير قد فح إليه المستعير ثم انكر المير الأمر لم يضمن المستعير



اذا ورد على خادم معين كرد على معين منسبه اذا اختلف معين واستعير في الايام  
 او في مكان او فيما يعمل على الدابة فالقول قول رب الدابة مع مبيح **مستخرج**  
 مستعار فاسا او قدوما لكبير المطلب في مصر فوضع في بيته حتى حلك من غير  
 تقصير لا يضمن ويقتل ينفخ في ان يضمن اعار حماره وقال خذ عذرا ولا تخل  
 عنه فقبل ثم حالف ضمن استعمل ثورا وفرغ ولم يخل خيله فذهب الى المراح  
 فنضق به ضمن مستعار ليركبها الى ناحية فاخرجها الى نهر السقي وهو غير  
 تلك الناحية فتلفه ضمن جعلها في مربوط وجعل على الباب خشبا كيلا  
 يخرج فرقت فلما سوتق وثيقة لا يقدر على ذلك حلك لم يضمن بعث  
 ابيه ليستقر دابة فاعارها وعلمها مشي فقط **مستخرج** سيقن الاجير  
 ضمن حاصره ولو ركبها للمامور فملكه ضمن المامور اذ رضى بركوبه مستعير  
 لا غير ولو ركب ما يتفاوت ولا يرجع على امر لولم يكن المامور من  
 جهته هذا لو كانت تنقاد بلا ركوب والا لا يضمن ومثل كانه واقعة لفقوه  
 فمن استعارها من رجل وارسل آخر ليقبضها من معين فركبها لم يبعث  
 في الطريق كافر او زوى او لاغ كرفته من يضمن يبعث فهو على تفصيل  
 من استعار حمارا فقال له حماران في الاصطبل فذا حدما ايتها منسبه  
 فاخذها لا يضمن ولو قال فذا حدما واذهب به والباقي بحاله ضمن مستعار  
 وبعث قنبر ليلقي به فركبه قنبر فملك به ضمن لقن يباع فيه **مستخرج**  
**مستخرج** لقن من الرهن كوديعه فكل فعل لا يغرم به مودع لا يغرم به الرهن  
 الا ان كوديعه لا يضمن بالتلف بخلاف الرهن يقتض بالدين وكل فعل  
 يغرم به المودع يغرم به الرهن ثم كوديعه لا تقار ولا تؤدع ولا تبيع  
 فكذلك الرهن وله حفظه من غير عياله لا الانتفاع به بلا اذن فله حلك

في حالة

في حالة الاستعمال ضمن كله ولو حلك بعد فرائعه او قبل شروعه في الاستعمال  
 تذر بالدين ولو انتفع به باذن فملكه في حالة الاستعمال بملك امانة  
 لانه كان بالاذن عارية وليس للرهن بيعه ورهنه واجارته واعارته  
 ولو قطعه بيعه متعديا ولا يبطل عقد الرهن **مستخرج** الرهن لو ركب  
 دابة للرهن ليس لها على ربها فملك في الطريق لم يضمن لو سلك في ركوبه  
 ولا يصدق الا ببينة على سلامته ما منيه الراهن لو اجاز للرهن ان  
 يودع الرهن او يبيع او يحرق فلو اودعه فهو رهن كما كان ولو اعاره  
 او اجره يخرج من ضمانه منيه رهن ثوبا بقيمة عشرة وبن بغير ثوبه للرهن  
 باذنه ونقصه ستة دراهم ثم لبس به بلا اذنه فنقصه اربعة دراهم ثم ضاع ثوبه  
 وقيمة عشرة يرجع للرهن على الرهن منيه رهن متاع غير بغير اذنه  
 فوجوه شاك في يد الرهن انه ان ياخذ منه وجهه ان للمالك ان ياخذ  
 ملكه اينما وجد وله ان يحال با قدر عليه من الحيلة حتى يصل الى حقه  
 فله ان يطالب ملكه من مودع او غاصب او مرتين او غيرهم الا اذا اثبت  
 ذم لم يد بانه مودع حتى يذفع عنه مضمومة واما قبل دعواه فثوبه يفتي  
 ان للمالك طلب ملكه منه قنبر ولو انكر الرهن وبرهن عليه الراهن  
 ولا يدري حال الرهن ضمن كل قيمة كوديعه ولو تختم للرهن بخاتم الرهن  
 فملكه كوديعه والفرق بين كون للرهن رجلا او امرأة من مسائل المودع  
 تختم به للرهن باذن فتلفه فالدين على حاله اذا تختم صار عارية فخرج من  
 ان يكون رهنا ولو اخرج من لا صبح ثم حلك حلك بالدين للعود هذا لو  
 امر بالتختم في الحضر فلو امر بالتختم في البصر بملك بالدين اذ لا عارية  
 جامع **مستخرج** الرهن فالا القاضى للرهن في قناواه ليس للرهن ان يسافر



بالرهن وقال قاضى خان هذا عند ابي يوسف ومحمد وعلى هذا الوجه  
وفي القصة لم يرهن لو سافر بالرهن او انتقل عن البلد لم يضمن وكذا العمل  
الذي في يد الرهن لم يرهن اعار الرهن فذلك في يد المستعير ضمن سواء  
حكه حالة الاستعمال او في غيرهما من غير دخول خاناً لينزل فيه فقال الى انى  
لا ادعك لم تعط شيئاً فاعطاه ثياباً فذلك عنك فلو كان رهناً لاجر كبيت  
فالرهن عاقبة ولو اخذ منه لاجل ان سارق او خشي عليه ضمن قال القبي  
وفندي لا يضمن في الوهبين فنيته دفع الى آخر فبين فقال خذ ايها  
مشت رهناً بديني فاخذها فضاها لم يذهب من الدين شيئاً كرجله  
على آخر عشرون درهما فدفع اليه مديون مائة وقال خذ منها عشرين  
فضاعت قبل الاخذ في ظل الدافع ودينه باق رهن مصحفاً واجاز  
لولد الرهن ان يتعلم منه فذهب به الصبي الى المعلم ونسي عنده  
فضاع لا يضمن لانه ايداع الصبي **فصل في ضمان المستاجر** كذا يضمن  
في الاعارة يضمن في الاجارة ولا يجب الاجر وكل ما لا يضمن في الاعارة لا  
يضمن في الاجارة ويجب الاجر والمستاجر لداية ان يوجر ويعير ويودع  
فصولين **المستاجر** لينقل عليه **خطب** فاقرب **عما** يوقر به مثله فاصاب الحمار  
حايطاً ونحوه فوقع في النهر لو كان المستاجر ساقه سواقاً معاداً في طريق  
يسلكه للناس ولم يغتف عليه يبرأ **الفصولين** **فصل في ضمان اللبان**  
استاجر حماراً من كيش الى بخارا فغيب الحمار في الطريق وما لك كان بخارى  
فامر لكثيرى رجلاً لينفق على الحمار كل يوم مقداراً معلوماً وسمى له الاجر  
الى ان يصل اليه مالكة فامسكه لا يجي الحمار اياماً فافتق عليه فذلك  
في يد قالوا لو اكتره المستاجر لركوب نفسه ضمن ولو اكتره ولم يستم

الراكب يبرأ لانه لو اكتره لنفسه ليس له ان يعير ولا ان يوجر وليس  
اليداع ايضاً ولو لم يستم الركب كان له الاعادة والاجارة وله الايداع ايضاً  
**فصولين** **مك** في البادية رجل فلصاحبه ان يسبح حماره ويتاعه ويحمل الثمن  
الى اهله ستود كذا في در راه ماند ويراضان بلندي نه وكسونه ازان  
ماله كه بوى دهد ستود را بقاضى دهد واكر قاضى يهوديكى ديكر دهد  
لا يضمن عند بعضهم وبه يتيقن ضرورة **فصولين** **المستاجر** حماراً الى بخارا  
ان يعير نتيكه فضاع لم يضمن ولو كان مالكة الحمار مع الحمار ولم يكن له  
الشئ معه فمرض الحمار في الطريق نتيكه الحمار وتباع لم يضمن للضرورة  
ولم يضر ولو عيى الحمار او عجز عن الحقيق فباعه المستاجر وهلك ثمنه في الطريق  
ولو كان في موضع لا يصل الى الحاكم ليأمر ببيعته يبرأ ولو امكن ذلك  
او يستطيع اوردته اعنى ضمن بعتة **فصولين** **المستاجر** حماراً وحمل عليه وله  
حمار آخر فقط حماره في الطريق فاشتغل به فذهب الحمار للمستاجر فذلك فلو  
بجاءه لوانتج كمتاجر يهلك حماره او متاعه لم يضمن والاضرر استدل لا  
بما ذكر في الذخيرة ان لا يبيع اغا يضمن بئز كه لو كان بلا عذر اما لو بعدد  
فلا يضمن حماراً لبقرة لوندت من سرح وتركه الا جبر ابتاعها لئلا يضيع  
الباقى فذلك الذي نذر يبرأ ولو كان المستاجر حمارين فاشتغل بحمل احدهما  
فضاع الآخر لو غاب عن بصره ضمن **منه** المستاجر لو ادخله في سكة فيها  
نهر فضر به فوقع مع الحمل في النهر فاشتغل بقطع جمل فذلك الحمار لو كان  
المكان ضيقاً لا يسبح فيه ذلك الحمل او غتف عليه فاضرب حق وثب في ضربه  
ضمن والا فلا **منه** مكار حمل كرايس آخر فاستقبله للصوم فطرحه فحمل  
وذهب بحمار قالوا لو كان يعلم انه لو لم يطرحه فحمل اخذ الحمار والحمار



جميعا وليس في مقدور دفعهم يبرأ منهم جماعة آخر كل منهم حمار من  
رجل وقالوا الواحد منهم اذهب انت معه تبعا يتعاهدا فذهب  
فقال له الشاخر ففهمنا مع الحق اذهب بحمار واحد واخذ الجوالق  
فذهب بالحمار ولم يقدر يبرأ المتعاهد لانهم امره بتعاهد ما في  
يد غيره **فصول** في استأجر بيعت مالك مع رجل فاشغل الجوع في الطريق  
بامر من الامور وذهب الشاخر وعاد بالحمار ففزع يبرأ المبعوث اجن  
واستأجر رجلا ليذهب معه وقال له ارجع مع الغير فبلغوا المقصد ودفع  
جمع الغير وتختلف الاجير في استعمال الحمار ايا ما في عمل نفسه ثم رجع مع غيره  
آخر فاعير على الحمار ضمن الاجير اذ خالف حين استعماله ولا جبر لو خالف  
ثم عاد لا يبرأ عند ارجع في قول الاجير وفي قول الاول وهو قوله ما يبرأ  
ولو لم يستعمله يبرأ اذ قال مع الغير مطلقا وقد فعل **فصول** في استأجر وتركه  
على باب المنزل ضمن لو غاب عن بصر حين دخل والا فلا الا في موضع لا يبعد  
هذا القدر عن الذهاب نصيبا بان كان في سكة غير نافذة او يكون في القرى  
ربط الشاخر على باب بيته ثم خرج ولم يجد ضمن لو غاب عن بصر من غير  
فصل ولو اوقفه ليصلي في حجر فذهب او استلبه رجل فان راه ينتهب او يئذي  
ولم يقطع صلاته ضمن ترك حفظه مع القدرة اذ خوف ذهب المال يبيع  
قطع الصلوة ولو درهما منية ولو ضل في الطريق فتركه ولم يبطله فلو ذهب  
منه بحيث لا يشتر فهو حافظ له يبرأ في تركه لطلب لو ايساف وجوده  
بعد طلبه في حواله مكان ضل فيه فلو ذهب وهو يبرأ لم يمنع ضمن  
لنقصه في حفظه وعلى هذا الوجه انه الى الجوار واستغل بشرا في فضاء  
لو غاب عن بصر والا فلا منية استأجر رجلا ودفع اليه حمارا ودفع غيره

دورها

دورها ليذهب الى بلد كذا ويشترى له شيئا فذهب فالتحق السلف  
حمارا فافلة فذهب اصحاب الحمار في طلب حرم واخذوها ولم يذهب  
الاجير فلو وجد بعض الداهيين حمارا لا البعض ولم يكن يلامه من لم  
يذهب يبرأ والاجير منية الشاخر ليحمل عليه براء الى بيته يوما  
الى الليل ففعله وكان يركبه كلما بيع فذلك قبل ضمن اذا استأجره للحمل  
لا للركوب فغصب به وقيل لا يضمن اذا عرف كذا فكانه اذني  
دلالة استأجره فمروى ليحمل عليه براء الى المدينة ففعل فوضع عليه  
في الرجوع الى بيته فبين ما في بلاد اذ في مرض فمات ضمن نصبه ولا  
اجرا ولا يضمن **فصول** في استأجره الى مكان معلوم فاجبر ان في  
الطريق لصوا فلم يلتفت فاخذ القصوص فذهبوا بالحمار فلو كان  
الناس يسلكون ذلك الطريق مع هذا الخبر بدوا بهم واحوالهم يبرأ  
والا يضمن للتضييع منية استأجره لينقل ثرا باخر غريزة فانه دمت  
للمزبنة وذلك فلو انه دمت بفعل الشاخر لصنعه ضمن ولو انه دمت لثرا  
فيها لا لفعله ولم يعلم الشاخر به يبرأ لعدم تضييع منية الشاخر  
لا يملك ان يبعث الشاخر ان يجر الى السرح فلو فعل ضمن وقيل لو  
جرى العرف بالبيع فله ذلك والا فلا وفي الفتاوى الصغرى ان  
للساخر ان يجر ويبيع ويودع والبيع الى السرح ايداع فيملكه  
منية امك الشاخر بعد مضي مدة وتركه في دار غيره ضمن اذا اذنت  
عليه لازم بعد مدة فيعزم بالترك وكذا تركه في دار غيره وغيبته عنه  
نصيحة منية الاجير لشره الذي يقبل الاعمال في الناس كالصباغ  
والنصار ونحوها او يعمل بهم جميعا وليس لمن استأجره ان يمنع من العمل



لغير ولو حله العين في يد ان كان قبل العمل لا يصنع لاضمان  
 عليه وبعد العمل لاضمان ولا اجر عند اى ح وعندها يجب لاضمان  
 الا اذا اهلكه بامر لا يمكن التحرز منه كالخرق والغرق والغالب والعقد  
 المكابر ثم ان شاء ضمنه معولا واعطاه الاجر وان شاء ضمنه غير  
 معول ولا اجر له وقال زفر لاضمان عليه وله الاجر واما اذا تلف  
 من عمل الاجير لشركه كالقصر اذا دق الثوب فنحرق او القاه في القدر  
 فاحرق او ملاح في السفينة فغرقت من مد أو همام اذا عثرت دابته  
 او زلق ضمنه سواء كان ماله معه او لم يكن وقال زفر والشافعي لم يضمن ويضمن  
 قيمته غير مقصود يوم الاستهلاك وله الاجر وان شاء ضمنه غير مقصود يوم  
 العقد ولا اجر له وفي عمال ان شاء ضمنه قيمته يوم عمله ولا اجر له  
 وان شاء ضمنه قيمته حيث انكسرو له من الاجر بحسابه ثم الاجير لشركه  
 انما يضمن بما جنت يده بشرائط ثلثة بان يكون في وسعه دفع ذلك  
 الفساد وان يكون العمل مما يجوز ان يضمن بالعقد اما الاول يجب ان  
 يكون في وسعه دفع الفساد حتى لو غرق في السفينة من جوع او سباح  
 او اصابته او صدقته بها جرح لاضمان على الملاح وكذا الحال اذا اصدته لثقل  
 فانكسر لاضمان عليه وكذا البزاع والحمام والخنان لا يضمن اذا مات  
 من ذلك واما الثاني يجب ان يكون حسما اليه حتى لو كان صاحب  
 المتاع او وكيله راكبيا في السفينة فانكسر بجذب ملاح او على الدابة  
 فعطبت بسوق صاحبها فلا ضمان عليه الا اذا تعذر شيئا قال محمد  
 وكذا اذا كان رتب المتاع والمكاري راكبين عليها او سائقين او  
 قائدين وهو قياسي قول ابي يوسف بخلاف مالك لو كان صاحب المتاع

بيد

بيد خلعها ولا يوقعها وملك المتاع يضمن الاجير وروى عن ابي يوسف  
 اذا سرق المتاع من تحت لاسر القمار رتب المتاع معه لاضمان على الاجير  
 هكذا ذكر الكرخي واما الثلث ان يكون مما يجوز ان يضمن بالعقد حتى  
 لو استأجر دابة لحمل عبد صغيرا وكبير فلا ضمان على المكادي فيما عطي  
 من سياقه او قوده وكذا لو حمل عليها المتاع والعبد فمات العبد او هلك  
 المتاع دون العبد يضمن المتاع دون العبد اذا كان العبد لا يصح  
 لحفظ المتاع **فخصر الجمل افضل في بيوت مؤنات الرد** مؤنزة لمستأجر  
 ولو ديعه على مالكها وفي الرهن قبل على الرهن وقبل على الرهن ومؤنزة  
 رد العارية والغصب على المستعير والغاصب ومؤنزة العارية والغصب  
 على المستعير والغاصب ومؤنزة رد البيع بيعا فلهما بعد الفسخ على  
 الغاصب ومؤنزة رد البيع ببيع او بخيار رويته او شرط على المشتري  
 ولو تقايلا البيع فعل البائع مؤنزة رد جميع له حمل ومؤنزة الرد في الاجرة  
 المشتركة كقصر وصباغ ونساج على الاجير اذا الرد نقص القبض فيجب  
 على من له منفعة القبض ومنفعة القبض جهنا للاجير اذ له عين وهو  
 الاجرة ولرب الثوب والمنفعة والعين خير من المنفعة فكان الرد عليه  
 بخلاف مالواجر قنأ او دابة فان الرد على المالك اذ له عين للمستأجر  
 المنفعة **جامع المصولين** رده مستأجر فله في الطريق لم يضمن كودع  
 ولو بلغه ان ماله في بلاد آخر فاساقه اليه ضمنه اذ عليه الرد الى مكان  
 استأجره فيه **فمصولين** استأجر دابة او يحمل مؤنزة وشرط الرد على  
 مستأجره فيساق له لانه شرط لا يقتضيه العقد لان مؤنزة الرد على  
 المرحل لا على المستأجر وبه يفتي استأجر قدرا فلما فرغ عمله على حان

٤



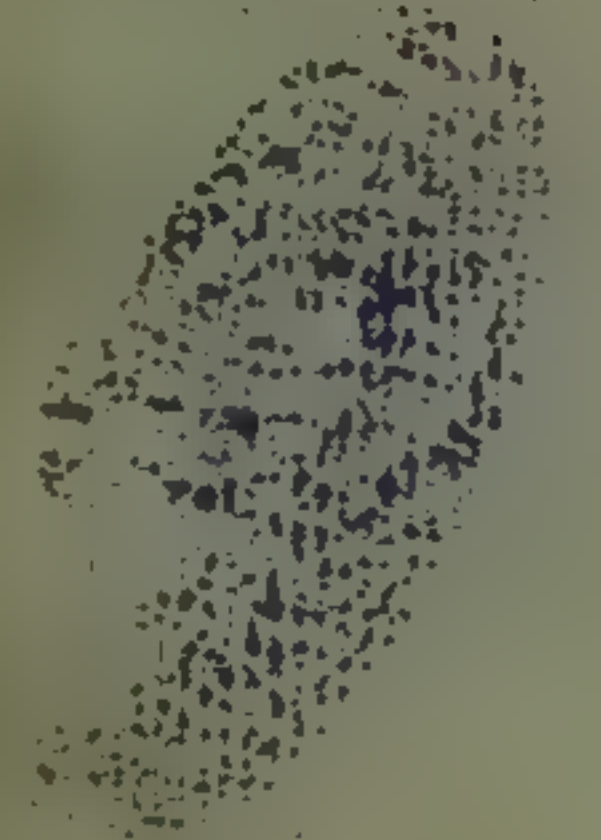
فزلق الحمار وانكسر لغيره ولو يطبق الحمار على ما يراه والايضن **المقصود** ان  
**فصل في عمل من خالف في العمل** لو كان له طعنا في طريق  
 كذا فخذ في طريق اخرى يسلكه الناس فهلكه لتنازع لا يضمن وكذلك قالوا  
 هذا لو تقارب الطريقان اما لو تباينا فاحشا في طول وقصر وسهولة  
 وصعوبة يضمن ولو اتخذا في سلوكه ولكن احدهما بعد بحيث يتفاوت  
**منه** **المقصود** ان لو عين الطريق على مستاجر فخذ في طريق اخرى يدير في  
 الاخر يبرأ ولا لو لم يكن احدا ويحبس الاجر ولو سلم ولو عين الرفقة فذهب  
 بلا رفقة لو كان الطريق عن فالايضن كذا لو سلم لثلاثة فذهب واحد  
 بلا رفقة منيه ان لو مر لوفال للمستاجر رجع مع الغير ورجع مع غيره  
 آخر لم يضمن اذ لم يعين غير او قدر وهذا يبرأ الى انه لو عين رفقة  
 او مع رفقة اخرى يضمن ان يضمن دفع حملا الى مكان حملته الى مكان كذا  
 وشروط ان يسير ليلا فضاقت الدابة مع الحمل بلا تضييع يبرأ عند ارجح  
 لا عند **المقصود** ان **فصل في عمل من خالف في العمل** لو كان له طعنا في طريق  
 فله ان يركبه ولو لو ركوب ليس له ان يحمل ولو حمل لا يضمن الاجر ويضمن  
 بهلاكه ولو استأجره ليحمل عليه عشرة غناتيم بر الحمل عليه احد عشر غناتيم  
 بعد ما بلغ مكان المشروط فعليه الاجر كاملا وضمن جزاء من احد عشر غناتيم  
 في قيمة الدابة **المقصود** ان **المستكرى** ايلا على ان يحمل كل يوم مائة وضمن  
 رطلا ثم اني لجمال بايله فاحبسه المستكرى انه ليس في كل الا انه رطل  
 تحمل لجمال الى ذلك الموضع وهكذا بعض اباه المستكرى اذ مالكة  
 لجمال حوالذي حمل فيقال له يضمن ان ترت او لا **المقصود** ان استأجره ليحمل  
 عليه كثر بركته تنك جوارا كرد وركه تنك بركه بركه نصف الضمان ونصف

اذع لا يبيع التعيين  
 لعدم الضابط



الكراء

الكراء ولو حمل عليه كثر شعير يبرأ لانه اخف فخالف صورة لا معنى  
 ولو حمل شعير مثل البئر وزناضن اذا الشعير بمثل وزن البئر يكون اكثر  
 كيلو من البئر فيأخذ من ظهره اكثر مما يأخذ من البئر فيكون خلافا صورة  
 ومعنى منيه فلو استعار ليحمل عليه كذا متاعا من بئر فحمل مثل ذلك لو وزن شعيرا  
 او سمما او رزاضن وقال في فناء وى خواهر زاده لا يضمن بئر تحتها  
 اذ ضرر الشعير لضرر البئر عند استوائهما وزنا فدخل تحت الاذن وبه يفيق  
 منيه ولو استأجره ليحمل عليه عشرة اقتر شعير تحمل خمسة اقتره بر من  
 وقيل فيه روايتان ولو حمل عشرة اقتره بر من اذ البئر مثل كيل الشعير انقل  
 على الدابة من الشعير خالف صورة ومعنى ولو بمثل وزن الشعير يبرأ منيه  
 ولو استأجره ليحمل بريا او شعيرا بوزن معلوم تحمل عليه لبناء او حديد  
 بمثل وزنه من اذ الحديد واللبن ارق لظفر الدابة وكذا لو حمل تبنيا او  
 قطنيا او قطنيا بمثل ذلك لوزن لانهما تأخذ من ظهره من غير موضع  
 الحمل فيكون اشق على الدابة ولو استأجره ليحمل عليه تبنيا او قطنيا او  
 قطنيا او لبنيا او حديدا تحمل بريا او شعيرا بمثل وزن هذه الاشياء يبرأ  
 اذ ضرر البئر والشعير دون ضرر هذه الاشياء **منيه** ولو استأجره ليركبه  
 فاردف آخر لو سلم يجب الاجر كاملا ولا ضمان ولو هلك من ركوبها  
 بعد ما بلغ المكان المستقر يجب الاجر كاملا وضمن نصف القيمة وبخير مالكة  
 ضمن المستاجر او الرديف فلو ضمن المستاجر لا يرجع على رديفه مستأجرا  
 كان او مستقرا ولو ضمن رديفه رجع على المستاجر لو كان الرديف مستأجرا  
 لا لو مستقرا **اجامع** **المقصود** ان استأجره ليركب بنقه فلم يركب واركب غيره  
 فسلم لا يجب الاجر وضمن لو هلك اذ ركوب غيره لم يدخل تحت العقد





لتفاوت الناس فيه ولو ركب بنفسه وادف غنى فذلك بعد بلوغ العقد  
فعلية نصف العقدة وكل الجرس سواء كان الرقيق احق او اقل وهذا  
لو يطبق مثلها والا ضمن كل العقدة ولو يطبق مثلها ذكر انه يضمن  
نصفها وقيل يضمن قدر الزيادة منه استأجره للركوب فحمل عليه  
صبي صغيراً فغشي به وضى اذ الصبي الذي لا يستحق على الدابة كالحمل فلا  
يدخل تحت الركوب ولو استأجره ليحمل عليه كذا فراد على التمسك لم  
يضمن فلهما وضع الحمل وجاد بالمارس لهما فطاع قبل رده على ما لكان  
يضمن قيمته قدر الزيادة استأجره فشاشر في الحياطة فاستعمل في البيت  
ليلبس فذلك فيه يضمن **الفصول في اجارة الامتعة وجوب الصيانة فيها**  
**على المستأجر** استأجر قيصاً ليلبس ووضعت في بيتهما حتى مضى اليوم يجب  
الاجر ولا يضمن لوجهه ولو استأجر دابة ليركب الحمار كذا فامسكها  
في بيته لا يجب الاجر ومن لوجهك ولو استأجرت حلياً يوماً الى الليل  
لتلبس فحسبته اكثر من يوم وليلة صارت غاصبة قالوا هذا الوجه مستعمل  
مستعمل ما لو حسبته للحفظ لا يضر غاصبة قبل الطلب اذا العين بقي امانة  
فلا يضمن الا باستعمال او يمنع بعد الطلب كود يعثر بخلافه كاستعماله لو اسك  
ثوب العارية بعد مدة ضمن كوجود الطلب حكماً اذ من حكم الطلب وجود  
الرد وقد وجب عليه الرد بمضى المدة بخلاف الاجارة والمفاضل بين  
امساكه لحفظ وامساكه الاستعمال انه لو اسكه في موضع الاستعمال فهو  
استعمال فلو اسكه في موضع لا يملك فيه الاستعمال فهو حفظ فعلى هذا  
لو سوت بخلاف او تخلفت بسواها وتعم بقبض او وضع العمامة  
على راسه فهذا كله حفظ لا استعمال ولو البسته غيره في مدة يضمن

لتفاوت

لتفاوت في لبس لحي الفصول في الاستئجار دابة او ثوباً في المص ثم خرج بها  
من مصر فلو استعملها ضمن والا ضمن في الدابة لا في الثوب منه استأجره خيتم  
لينصبها في دار فنصبها في دار اخرى في قبيلة اخرى في قبيلة اخرى في هذا  
المصر يجب الاجر ولا يضمن لوجهه لعدم التفاوت الا اذا اخرجه من مصر فنصبها  
هناك فلا اجر عليه لم يركب او سلم ويضمن مخالفة امر حيث اخرجه من مصر  
فيتضرر بها اذ مونة الرد على المجر منه ولو استأجره فاساً واجبره ليحمل له  
فدفع اليه فذهب به الاجير قبل ضمن المستأجر اذ خالف بدفع وقيل لو استأجر  
الناس او لا ضمن لا لو استأجره الاجير او لا وينبغي ان يقال لو تفاوت ثوبان  
في استعمال الناس فلا بد لصحة الاجارة من تعيين استعمال الثوب دابة للركوب  
فلو يتي نفسه ليصور مخالفاً بدفعه الى الاجير ولو لم يعين استعمال فيه العقد  
**الفصول في استأجر قدر البطح فيه شيئا فطبخ واخذ العقد مع ما طبخ فيه**  
ليخرج الى المكان فعلق به قدمه وانكر فقدر ضمن لغيره كمال ذلك روجه  
وقيل ينبغي ان لا يضمن قياساً على المستأجر ثوباً لتلبس فغرق من لبسها  
فانها لا يضمن منه **فصل في اجارة العقار وجوب الصيانة فيه على المستأجر**  
استأجر بيتاً ولم يتم ما يريد يجوز وله ان يكتن ويكن غيره اذ لا تفاوت  
في السكنى ولكن يضمن فيه متاعه لا من جهة السكنى ولكن ان يربط دابته  
قالوا هذا لو كان فيه موضع فقد ربط الدواب والا فليس له ذلك وانه ان  
يعل فيه ما يبدله لا يضمن بالبناء كالوضوء وغسل الثوب واما ما يضر به كحرق  
ومداة وقصارة فليس له ذلك الا برضاء مالكة بعض ما يخاف قالوا اراد بالرق  
رعي الماء والنفور لارعي اليد وبعضهم قال لا يمنع عن الكل وبعضهم قال لو كان  
رعي اليد يضره بالبناء يمنع والا فلا وبه يفتي جامع الفصولين استأجر بيتاً





وكرر الخطب فيه فقبل يمنع مطلقا ويؤمر بكسر خارج الدار لانه يؤمر بالبناء  
 لا بحالة وقيل لا يمنع من المعتاد لانه من الممكن فلو اقعده فيه نحو قصار او  
 حداد او عمل بنفسه ذلك ضمن قيمته المندم لانه اثر فعله ولو لم ينهدم  
 شي من ذلك العمل يجب الاجر مستحاضا لا قيسا منه ولو لم يشاهد دارا على ان  
 يكن فيها فلم يكن بل جعل فيها طعنا بزا او شعيرا او غيره ذلك فآراد  
 من البناء منع لانه يحجب الدار ليس له ذلك اذ وضع هذه الاشياء في مكان  
 فلا يمنع من ذلك ولو حفر فيها بئر الماء وهلك فيه رجل ضمن ولو حفر بلا  
 اذن لتقديره اذ حفر تصرف في الرقبة وهو ملك المتصرف في المنفعة من غير  
 ولو لم يشاهد حائطا من رجل وحائطا من آخر فنقب احدهما الى الآخر لم يقع  
 بذلك فانه يضمن بذلك ما فسد من الحائط ويضمن الجيران يقيم بتمامه من غير  
 ولو ربط المستاجر دابة على باب المستاجر فضربت انسانا او هدمت حائطا  
 لم يضمن اذ ربطها على باب الدار من حرق الدار ولو فعله مالكه ضمن الا اذا  
 فعل باذن المستاجر ولو هاربه ومكساة بحالها يبرأ اذ بعد الاضرار  
 يبقى للمعير ولا يربط دابة من غير ولو بنى المستاجر تنقرا او حائطا في  
 دار مستاجر واحرق بعض بيوت الجيران او بعض الدار لم يضمن فعل ذلك  
 باذن مالكه او لانه انتفاع بظاهر الدار على وجه لا يغير هيئته الباقى بخلاف  
 الحفر لانه تصرف في الرقبة وبخلاف البناء فلو وضع المستاجر نصب المنقوشا  
 لا يضمنه الناس من ترك الاحتياط في وضعه واوتدنا لا يوجد مثله في  
 التنوير ضمن فصولين مستاجر اسباب حشائري راضا يبع ما تد امره من  
 بعض ازديات ان تهايمه وند ضمن مستاجر فصولين فصولين لا يضمن  
 والحاشي واجرائهم الاجير الخاص لا يضمن ما هلك في يد بلا صنعه او هلك

مطالع اجير خاص

ف

مطالع اجير مشترك

من عمله عاذون فيه بالاجماع ولا ينقص شي من اجاره والاجير مشترك في ضمانه  
 يترك بالاجماع وكذا ما هلك في يد بلا صنعه عند ما لو امكن التفرغ عنه والا لا  
 جابع الفصولين قال ابو جعفر وذوق الحس لا يضمن ما هلك بامر يمين المقر  
 عنه كسر قنطريه وغصب او لا يمكن كسر قنطريه او غارة غالبة وقيل قول ابي ج  
 قول علي رضي الله عنه وقولهما قول عمر رضي الله عنه ولاجل اختلاف الصحابة اعتبارا لما خرو  
 بخروجه الفتوى بالصليح عن النصف خير مما عملا بالتولين فصولين وقيل ينظر ان  
 كان الاجير مصلحا لا يجب الضمان وان كان بخلافه يجب الضمان وان مستدر  
 يؤمر بالصليح الخاص اجير مشترك وكذا الدال ولو شرط الزمان على الاجير مشترك  
 لو هلك عنده قبل ضمن وانما وقيل الشرط وعدمه سواء لان اشراط الزمان على  
 الاجير باطل وبه تأخذ جابع الفصولين امر ليس بالاجير الواحد ان يحمل  
 شيئا الى مكان ما لكه فوقع عن ظهره ضمن الاستاد لو مشى شيئا معناده  
 وضمن الاجير لو مشى غير معناده كما رقت تليد القصار واجير حيث لا يضمن  
 رفاقه معناده بل الضمان على الاستاد ولو قد قام غير معناده ضمنا وولد القصار  
 كتميز في هذا الحكم من غير الاجير الخاص لا يضمن الا بالتعدي وعلى هذا تليد  
 القصارى سائر الصناعات واجيرهم لم يضمن الا بالتعدي وفيما لا يتعد وضمن  
 الاستاد ولا يرجع عليهم تليد القصار لو وقع في يد سراج فحرق ثوبا ضمن  
 الاستاد من غير ولو وطأ تليد القصار ثوبا فلو كان يوطئ مثله ضمن الاستاد  
 والا ضمن الاجير ولو كان الثوب وديعة عند الاستاد ضمن الاجير ولو ادخل  
 الدخن في دكانه فاصيب ثوبا ضمن الاستاد لو ادخله بامر من غير احتياط و  
 قصار لو فرغ من العمل وبعثه بالنوب على يد ابنه فقصير الى مالكه فذلك في الطريق  
 لا يضمن له عاقلا ولا يمكنه حفظه والا ضمن خصم من امره وبيعان استاجر



رأيا أو بقاء أو قال اشترى لزم غنم هذه سنة كل شهر بكذا يكون الراي  
اجير اشترى الا اذا صرح بملكوته اجير وهد بان قال على ان لا ترمي معها  
غنم غيري فيكون اجير وهد ولو ورد العقد على مدة او لا بان قال اشترى  
تلك شهر بكذا لزم غنم كان اجير وهد الا ان يذكر بعدها ما هو حكمه  
بان قال على ان لا ترمي معها غنم غيري في بصير مشتركا وينبغي اول  
الكلام بآخره وكذا الحكم فيمن هو في معنى الراي **فصول** ثم الراي لو كان  
اجير وهد وملك الغنم كلها لا ينقص من اجير ولو ضرب شاة فقها  
عينا او كسر رجلها ضمن اذا خالف اذا ضرب لم يدخل في الاجارة وانما دخل  
مختمها الرمي وهو يتحقق بلا ضرب بصياح وصفيح اذ الغنم في العادة  
تساق كذلك فاذا ضرب بالخشبة ضمن لو هلك شيء في السقي ولو رمي لدخولها  
تحت العقد **فصول** واجير لو وجد لا يضمن لم يخالف ولو اشتراكا وملك عند لا يضمن  
وفاقا اذ لم يمت حنف انهم قالوا لا يمكن التمسك وهذا لو ثبت الحق ببيئته او  
بتصادقها والا صدق الراي عند ابي ح لانه امين كودعي وربي الغنم  
عند من منير لو اكل سبع او اوردوها نهرا ليس فيها فترق منها شاة ضمن عند  
ولو ساقها الى الماء ليس في فترق ضمن عند علمائنا الثلاثة وكذا لو هلك  
بسيادة بان استعمل عليها فعرضت وانكسرت رجلها ضمن عند علمائنا الثلاثة  
منير البقار لو ساق البقر فتناطح فقتل بعضها بعضا في سوق او استعملها  
في سوق فنقرت بقرة منها فتكسرت او ساقها في ماء لتشرب ففرقت ضمن  
مشتركا او خاصا وكذا لو كان البقر لقوم شتى وهو اجير وهدهم ضمن المثلث  
من سيادة الاجير لها في لو غنم في ليسير فحدثت هذه العوارض ضمن منير  
ولو دفع الثوب الى القصار وقال اقصره ولا تنقص عن يدك حق تغري منه فهذا

ليس

ليس يثنى وكذا لو شرط عليه ان يقصر اليوم او غدا فله يفعل فطال به صاحب الثوب  
مرات ففرط حتى سرق لا يضمن **فصل** كان الراي مشتركا فهلكه بفرق او سبع  
او سقوط من علوا او طلبة فقال رب الغنم شرطت عليك ان ترمي في مكان كذا وكذا  
غير موضع رعيت فيه فقال الراي شرطت على لرمي في الموضع الذي رعيت فيه  
صدق رب الغنم بالاجماع فيضمن الراي اذ الاذن يستفاد من حيثه وليكن  
بينه الراي حتى لا يضمن عند ابي ح اذ هو كذا في او ثبت بالسبب ثابت وكذا  
لو خاصا واختلفا على امر صدق **فصول** الراي لو خالف في مكان  
ضمن ولا امر وكذا يجب الاجابة ان الراي لو توفيق بركة فو  
تج لو هو في غنمها فماتت ضمن اذ التوفيق لم يدخل تحت الاذن ولو فعله  
باذن يبرأ ولو شرط على الراي ضمان ما لم يمسك العقد لا لو شرط على  
الراي ضمان ما تلف بفعله فانه يبيع ولا يمسك العقد اذ العقد يقتضيه  
منير الراي لو خلط الغنم بعضها ببعض يبرأ ولو قدر على التمييز ويصدق  
في تعيين الدواب انها لقادان ولو لم يكن التمييز ضمن يضمنها يوم خلط ويصدق  
في القيمة **فصول** ولو دفع الراي غنما الى غيره لهما فاستلها لهما الاخذ  
واقرب الراي ضمن به الراي لا الاخذ ولا يصدق الراي في حق الاخذ  
لو اقر الراي وقتل الدفع انها لا اخذ **فصول** نذرت بقر في الباقية ولم  
يتبعها الراي لئلا يضيع الباقي يبرأ بالاجماع لو خاصا وضمن عند ابي ح  
عند ابي ح لو مشتركا اذ الا يضمن بترك الحفظ لو تركه بلا عند  
اما بعدد فلا كفوف ودبعة الى اجنبى حالة لحرق فانه لا يضمن ولو  
ترك الحفظ اذ تركه بعدد وكذا لو تفرق فرقا لم يقد على اتباع الكل  
فاتبع البعض يبرأ اذ ترك حفظ البعض بعدد فضمن عند ابي ح اذ ترك



بعذر يمكن التحرز عند منسب بقار القرية لهم مرنى ملتف بالشجار لا يمكن  
النظر الى كل بقرة فضاغت بقره يبل و لو مرت بقرت على قنطرة فذهاها  
رجلها في ثقبها فانكسر او دخل في ماء عميق و البقار لا يعلم ولا يسير ما ضمن  
لو امكنه سوقها منسبه زعم البقار انه ادخل البقرة في القرية ولم يجد حارسا بها  
ثم وجدها بعد ايام قد نفقت في نهر لحياتة قالوا لو كان عرفهم ان ياتوا  
البقار بالبقور الى القرية ولم يكتفوا ان يدخل اكل بقرة في منزل ربها  
صدق البقار مع منسبه في انه جاء بها الى القرية **فصل** في امرأة بعثت بقره  
الى البقار ثم جاء الرسول وقال البقرى واخذ منه فهلك في يد فلور بنت  
فلما ان ترجع على البقار اذ دفع مالها الى غيرها بغير الاذن ثم لا يرجع  
البقار على الرسول لو كان يعلم انه لها وقع ذلك دفع اليه ولو لم يعلم به  
رجع لا انه معرف منسبه بعث بقرته مع رجل الى البقار فقال البقار ردها الي  
ربها فانى لا اقبلها فذهب بها فهدك من البقار لانه لما جاء بها الى البقار  
اشترى الامر فصد البقار ايضا وليس للودع ان يودع اقول وفيه نظر  
ينبغي ان لا يضمن اذ لم يقبل فلم يصير مودعا ويؤيد ما نحن فيه يضمن  
به المودع فيما نقل من الذخيرة من انه لو وضع ثوبا عند رجل وقال هذا  
ره بعة عندك وقال الرجل لا اقبله يبرأ منسبه شرط البقار مع اصحاب البقر  
انما اذا دخلت البقور القرية في موضع كذا فانابرى منها جاز الشرط فبعت  
بقره رجل الى ذلك الموضع ولم يسمع ذلك الرجل بالشرط فهدك لم يبرأ  
البقار حتى يرد عليه ولو سمع الشرط بقدر عليه فصولين اهل قرية  
يرعون دوابهم بالقرية فضاغت بقره في قرية احد هم قيل يضمن  
عند من يضمن الاجير لشركه وقيل يبرأ وفاقا لانه معين لا اجير الا لو

جعل

جعل اجيرا كان مبادلة منفعة بمنفعة من جنسها وذلك لم يجز فكان  
معينا لا اجيرا ولا معينا لا يضمن ولو كان نوبة احد هم فلم يذهب ولنا  
رجلا يحفظها فخرج الباقورة الى القارة ثم رجع الى اكله يعني الاجير  
ثم عاد وضاعت بقره فلو ضاعت بعد ما رجع الاجير عن الاكل لم يضمن  
احد ولو قبل ذلك من الاجير لصاحب النوبة اذ لم يحفظ باجره لكن  
هذا لو لم يشترط عليه الحفظ بنفسه اما لو شرط يضمن بالدفع الى غيره  
**فصول** في والرأى ان يرد الغنم مع غلاما و اجيرا او ولد الكبير الذي  
في ماله اذ الرد من الحفظ وله الحفظ بيد من في عياله وله الرد مع من  
في عياله كودع فلو هلك في يد حالة الرد فلو كان الرأى مشترك بين  
عند اى ح مطلقا وعند من يضمن منسبه البقار لو تركه لباقورة بيد  
اجيرى يحفظها فلو تركها قليلا كبول او اكل او قوض او نحو يبرأ اذ  
هذا العقد عرف الرأى لو نام فضاغ بعضها فلو نام مضطجعا ضمن ولو كان  
فلو غاب البقر عن بصر من والى لا البقار غاب عن الباقورة فوفقت  
في ذرع فافدته يبرأ البقار الا اذا ارسلها في الذرع او اخرجها في  
القرية وهو يذهب معها حتى وقعت الباقورة في الذرع او اتلفت مال النسي  
في مشيتها ضمن البقار منسبه وليس للرأى والبقار اتلف الفحول على الاثبات  
ولو فعل ضمن ما هلك منه ولو نزل الفحول بلا اثر اثير يبرأ عند اوج  
خاف لرأى هلاك شاة فذبحها ضمن اذ الذبح ليس من عمل الرأى فلا يذلل  
تحت العقد قال البخاري في هذا الوجه جيلانها او شكلا اما لو يتقن  
موتها يبرأ اذ الامر بالرأى امر بالحفظ والحفظ ممكن حال يتقن موت  
الذبح فيصير المسمى به منسبه فلا يذبح لحمار والبغل اذ الذبح لا يصح لهما



ولا يذبح الفرس ايضا عند ابي جاذب الصحيح من مذهبه ان لحم الفرس  
مكروه كراهة مخرم منه ولو شرط على الراعي ذبح ما خيف هلاكه فلم  
يذبحه فذلك يفتي ان يبرأ اذ في هذا شرط الضمان في ما لم يفتي ان  
وغيره لا يضمن بشرط الضمان على الامين باطل وقال عماد الدين في فصوله  
وعندي انه يصح هذا الشرط لما مر ان ذبح مثله للحفظ فكان شرط عليه  
غاية ما في وسعه من الحفظ فيجوز فلم يذبح فقد قصر في شرط عليه نصف  
منه قال الراعي ذبحها ميتة وقال برهانها ذبحها حية صدق الراعي ولو قال  
الراعي ذبحها لم يضرها وانكر لم يضر برهانها صدق برهانها وضرب الراعي اذا قتر  
بسبب الضمان منه شرط على الراعي ان ياتي بسمت ما هلك لم يقع  
هذا الشرط وصدق الراعي في الهلاك وان لم يات بالسمة جامع **المفصولين**  
**فصل في مخازن الحارس** استاجر رجلا لحفظ خان او موانيت فضاع منها  
شيء قليل يضمن عندها لوضاع في خارج للرجل لانه اجير مشرك وقيل  
لا في الاصح وبه يفتي منه ولو ضاع في داخلها بان تغيب اللص فلا يضمن  
لحارس في الاصح وعارضه سوفي على هذا الخلاف واختار ابو جعفر انه يضمن  
ما كان خارج لسوق لادخله جامع **المفصولين** نوم لحافظ ليس باضاعة  
فلا يضمن وان كان بعد نوم لحافظ اضاعة ضمن برأيه **في ضمان الحمال**  
استاجر خالا ليحمل دنا فغتر وانكر ضمن لتولد في فعله وهو العتار  
وهذا لو انكر في وسط الطريق اما لو وقع بعد ما انتهى الى المقصد  
فله الاجر بلا ضمان كذا حكى عن صاعدا القاضي لانه حتى انتهى لم يبق له حمل  
مضمونا عليه اذ وجب له جميع الاجر فصار الحمل مسلما اليه ما لم يتركه حتى  
لا يستحق الجبس باجر والمقالة في غير مضمون لا يكون مضمونا ولو انكر

في وسط الطريق بلا عمل بان اصابه حجر وكسر رجل او نحوه وهو على  
رأسه يبرأ عند ابي جاذب لا عندهما **فصولين** وصل الحمال الى المقصد فانزله  
الحمال مع ربه لرق في رأس الحمال فوقع في ايديهما فذلك ضمن الحمال عند  
ابي يوسف ومعه محمد اولا اذ الرق دخل في ضمانه فلا يبرأ الا اذا زالت  
يد من كل وجه وقال محمد يبرأ اذ الرق وصل اليه ما لم يتركه وقال ابو الليث  
القياس ان يضمن الحمال النصف لو وقع الرق في فعلهما وكثير من مشايخنا  
افتوا به **جامع المفصولين** استاجر ليحمل له طعنا الى مكان كذا فحمل اليه ثم  
رده الى مكان كذا فحمل منه سقط الاجر عندنا لو كان مالكه بشيء منع الحمال  
فعرى الحمال وفسد لمتاعه ضمن لانه في جنابة يده ولو سرق لمتاعه من رأس  
الحمال وماله معه يبرأ اذ يد مالكه قائم على المتاع بعد قيام يده يمنع  
وقوع التسليم اليه كذا من ابي يوسف ولو لم يكن ربه معه يبرأ عند  
ابي جاذب لا عندهما **فصولين** ولو حمل الرق ما لم يتركه والحمال يضعاه على  
رأس الحمال فوقع وتخرق يبرأ اذ لم يتركه اليه السمن فان في يده ما لم يتركه  
بعد ولا يضمن الحمال بلا تسليم كذا من ابي يوسف ومحمد منه حمل ثم وضعه  
في الطريق ثم اراد دفعه فاعانه ربه الرق فرفعناه ليضعاه على رأس الحمال  
فوقع وتخرق يضمن اذ صار في ضمانه حين حمل ولم يبرأ منه بعد اذ لم  
يسلم اليه ما لم يتركه **منه** انقطع حمل الحمال وسقط حمل من كان يحمل لم يتحمل  
فكانت اسقطه فتلف في جنابة يده ولو انشقت الحقيبة بنفسها وخرج ما فيها  
يضمن ما انقطع الحمل وقيل لا في قياس ابي جاذب ويشبهه انقطع الحمل  
اذا التقطت ثمة في الحمال حيث شد بحبل وآه وهما في ملكه حيث جعل  
ماله في حقيبة واحدة وبه يفتي منه مثل الحمال في مغارة وتبثاله الا ان



فلم ينتقل من مكانه بمرقة او عطر من ونا و يله لو كان مطرا والشرقة  
غالبا اذ يصير ح مضيعة ففصل في استباحه ما لا يصل له فخر في كذا فاخذ في  
طريق آخر يسلكه الناس يراه قالوا هذا هو تقارب الطريق اذ ج بقتل يقين  
لعدم الفائدة واما بينهما فاختلاف ظاهر ولو لا وقصر وسهولة وسهولة  
من وهو رواية محمد فصول في **فصل في حكم الكسب في دابة مستباحة** يسوق للمكاري  
فقط لعل وقد وملكه راكب عليها يراه الاجير اذ لم يستلم اليه ولو  
على الدابة فن صغير لم يشترط في ملكه بحالها ومات القن وقد حمل من  
الحمل لا القن اذ ادم تما لا يضمن بالعقد واما يضمن لمتاع لو لم يصح القن  
لحفظ لا لو صلح لانه في يد القن ويد مالك فصار كوكيل **فصول في**  
فلو كان مالكه ومكاري راكبين عليها او سائقين او قائدين يراه المكاري  
كما لو سرق من ركن المحال وملكه معه من قيام يد مالكه وكذا اقطاع عليها  
محمولة وملكه بغير يراه المحال اذ يد مالكه ثابتة على كل ذلك منية  
لما اراد المكاري ان يضع القن على الدابة اخذ احد العدلين في جانب  
ورعى بالعدل الاخر في الجانب فاشتق العدل من حيد من ملك لانه  
بصنعة شرط على مكاري ان يسير ليلا وملكه معه يسيران ليلا فضا  
الدابة مع حمل فالمكاري لو ضيع بترك لحفظ من وفاء ولو ضاعت  
بلا تضييعه يراه عند اذ ج خلافا لهما وينبغي ان لا يضر لو كانت  
الدابة تسير معه بلا خلاف بدليل ما حتر قبله منية استباحها  
الى بلد فاذا دخلها فله ان ياتي بها الى من لم يمسكها ولو استباحها  
ليذهب الى مكان كذا فركبها في مصر في حواجبه او امكها فيه ولم  
يركب ضمير ولا جرح ولو لم يركبها في مصر يواها ليل فاسكها ولم

يركب

ولم يركب يجب الاجر ولا يضمن منية استباحها في بلد الى بلد فاسكها  
في بيته فهلكت فلو امكها قدر ما يسك الناس يهينوا او رجم يراه ويجب  
الاجر ولو امكها اكثر من ذلك ضمن منية ذريع بين ثلثة حصص ولو استباح  
احد من حمارا لينقل حصانه قد دفعه الى شريكه لينقلها فهلكه عنده وكان آخر  
بينهم ان يستاجر احد من ولا ينقل هو او شريكه يراه المستاجر لانه كغيره  
شريكه والمستاجر ان يعبر فيما لا يتفاوت فيه الناس وحمل لخصايد مما لا يتفاوت  
فيه **فصول في** مستاجر حمارا الى قرية ذاهبا وجائيا على ان يرجع في يومه  
فلم يرجع فيه ورجع في الغد عليه نصف الاجر لانه لا للرجوع اذا خالف  
فيه فيضمن لو تلف الاجير ثم عاد الى كنفه فاق يراه عند اذ ج خيفه  
**جامع الفصول في فصل في حكم النسيج** يقع اليه غزلا لينسجه ودفعه لشيخ  
الى اخر لينسجه فمروا في بيت الاخر فلو كان اجيرا للاول برى ولو  
اجتنبيا ضمن النسيج لا الاخر عند اذ ج وعندهما من اتهما شاء كاختلاف  
في مودع للمودع **فصول في** غلام را به باقتنه داد تاكارا موزد ان باقتنه  
بياقتنه ديكر داد تاكارا موزد ضمن اذ الاجارة ههنا وقعت على لحفظ  
مقصودا فالاول مودع وليس للمودع ان يودع **فصول في** نسيج تركه  
الكر باس في بيت الطراز فسرق ليلا لو كانت البيت حصينا يسك النسيج  
فمغشله يراه والا فلو رضى به مالكه يراه ايضا والا ضمن كذا في النسيج  
وهذا القدر ليس عليه ان يبني في بيت الطراز لكن لو اعلق النسيج في القيل  
وذهب لا يضمن ولو سرق من بيت الطراز مرة او مرتين لا يخرج عن  
كونه حصينا الا اذا خفي **فصول في** باقتنه ثوب راد ركار خانة ما ند  
وشب بخانه رقت واعلق الثوب وذلك في وقت غلبة السراق فسرق الثوب



لو كان يترك مثله في مثله في هذا الزمان يبرأ والآمن **فصول** لين  
 دفع الى نتائج ثوبا بعضه لا بعضه لينسج باقية فسرق ضمن كله عندها  
 اذا لا جبر لشركه ضمن عندها ما ينسج والم ينسج كشي واحد لا اتصال  
 منيه بخلاف ما لو دفع الى الوراق مصحفا مع غلافه او نحو التيف مع  
 غمد ليصير للمصحف او التيف لا الطرف او بالعكس فسرق ضمن ما قصد  
 اصلاحه عندها لا الاخر لا انفصال منيه دفع اليه غز لا لينسج فجد  
 لمايك الغزل وحلف ثم اقر وجاء به مشوجا فلو نسجه قبل محوره فله  
 اجر ولو نسجه بعد محوره ضمن غز لا مثله لانه مثلي ولا اجر له لعله  
**بشرط** لو نسجه لغصبه بمحوره وبطل حق المالكه بنسجه كذا في الذخير  
 ولو قال للناج اسمك الثوب حتى اخرجت من الجمعية مررت الى بيتي  
 ووافي ابرك فاختلس الثوب في يدك فانيك قال ابو بكر البلخي لمايك لو دفع  
 الثوب الى مرتبه واسكنه من اخذه ثم رتب اعطاه لمايك ليوفي ابرم فالثوب  
 رهن باجره ولو اعطاه على وجهه لو دفعه يبرأ لمايك فله اجره كما كان ولو  
 منعه لمايك باجره قبل الدفع اختلف فيه العلماء فلو اصابها على شيء  
 كان حسنا منيه ان كل صانع لعله اشر في العين فله جبره للاجره كمايك  
 وقطار ونحوها ولو هلك في يد بعد جبره يبرأ عند ابرم ولا اجر له  
 منيه مدمالكه فرب من يدناجه فمنعه للاجره فتمرق من مدمالكه  
 يبرأ للناج ولو تمرق من يدها ضمن نصفه لنقص منيه ولو خالف لمايك  
 في انسج بان امره ان ينسج له ثوبا سبعا في اربع فانسج سبعا في اربع  
 او رقيقا فنسجه ضيقا او على العكس فخير المالك ترك الثوب عليه وضحه مثله  
 واخذ الثوب واعطاه ابره ساء لا يرا د في كزياده لينزعه ويتقص في نقصا

لنقص

لنقص عمله منيه نسج ثوبا وتركه في بيته ولم يرده على ربه فسرق قدر  
 في ضمان الا جبر منيه نسجه فقال لربه بيا و بروى كفت نزيديك ثوبا  
 صار يودعا منيه دفع اليه غز لا بشرط كذا كذا في دو روز بان تافت  
 تافت وهكذا الثوب بعد من منيه **فصل في ضمان الخياط** خاظمه وفضل  
 منه شئ فسرق ضمنه وكذا الاسكان لو دفع صر بالمفضل منه شئ ضمنه اذا  
 ثبت بين علي والغير بلا اذنه اذا المالك انما سلم اليه القطع لا غير فاذا  
 قطع يجب عليه رد ان يادة **جامع القصور** قال له لو كفا في هذا ثيابان  
 فاقطعه فخطه قال الخياط نعم فقطعه فاذا هو لا يكتفي ضمن اذا لاذن  
 بقطعه بشرط الكفاية ولو قال ايكفني قميصا فقال الخياط نعم يكتفيك فقال ربي  
 الثوب اقطعه فقطعه لا يضمن لاذن القطع مطلقا ولو قال الخياط نعم فقال  
 المالك فاقطعه او اقطعه اذن فقطعه ضمن اذ علق الاذن بالشرط دفع  
 اليه ثوبا بالخيط قميصا فخطه قميصا فاسدا وعلم به المالكه وليس له  
 تضمينه اذ ليس رضاه وعلم منه ما ان كثير ولو خطه ثوبا واقتر بالخلاف  
 بخير المالكه ضمن قيمته وترك عليه الثياب او اخذ باجر مثله لا يجاوز به لستى  
 منيه وذكر في الاصل من ابرم انه لا خيار للمالك ويضمن الخياط قيمته  
 ولو خطه ثوبا اذا طاق واحد بخير المالك فحاضر ولو خطه سراويل فلكذلك قبل  
 ههنا لا يجيب الاجر لو اخذ ثوبا ولو قال اقطعه حتى يصيب القدم واجعل كذا  
 خمسة اشياء وعرضه كذا فجاء به ناقصا فلو كان قد رابصع ونحوه فليس له  
 ويستحق الاجر ولو اكثر منه فله تضمينه منيه فرفع من خطاطه الثوب وبعت به  
 على يدا غيره البائع ان عاقلا فلا يمكن حفظه لا يضمن ان ضاع والا يضمن  
**فصل في ضمان القصار** قصار وضع ثوبا على ثوب في غانوت واقعد ابن اخيه



لحفظه الحانث وغلب القصار فدخل ابن أخيه الحانث الأسفل فطر  
الطرز الشوب قالوا لو كان الحانث الأسفل جال لودخله انسان لا يغب  
عن عينه مكان الشوب فلا ضمان منصرف القصار الى ابيه ثيابا باليتمسا  
في القصرة ويحفظها فقام الاجير فضاع شيء ولا يدري متى ضاع لو علم  
انه ضاع حال نومه من الاجير لترك حفظه لزمه ان القصار ولو لم يعلم  
من القصار هذا عند رجاها واما عند رجا ج يبرأ القصار اذ لم يتلف بعلمه  
وبه ينفق **فصول** شرط ان يقص بنفسه من بدفعه الى غيره والا فلا  
وكذا اعتاله وهذا يحفظ جدا فلا جبر ان يعمل بنفسه وبغيره الا اذا  
شرط بنفسه من غير شرط الا ووجد في غرضه عند ثيابا لثابت  
وقاب من البلد فهل لا يجب له ان يطلبوها من زوجته فقال ان كان  
بين ثيابهم عندها فلم يطلب والخذ قال رحم الله وفيه نظر فالمسألة  
لثمة معروفة ان الغاصب ولو دعي والمتاخر ولو تهن والاستيعار  
من غير المالك لا يكون خصما مدعي المالك المطلق ولكن لصوب ما اجابته من  
الاسلام وبه كان يفتي منبر اعان رتب الشوب قصارا على دقة مع  
فخرق ولا يعلم باهما فخرق تعني اني يوسف يضر نصفه لكه وفي  
محمد ضمن كله لانه في يد وبضمه فيضمه حتى يعلم فخرق بدين ربه  
حمولة مرت بشوب قصار يحفظه فخرقه ضمن عندها لا مكان القصد  
لا عند ابي ج وضمن السابق اذ حثي كذا بانه ينقل الى سابقه **فصول**  
فخرق شوب بدق اجير القصار او عسير يبرأ الاجير لانه اجير وحده في  
حق القصار فيبرأ من عمل اذن فيه وضمن استاذة اذ عمله نقل اليه لانه  
منبر وطى ثوبا فخرق لو ثوبا يوطى مثله يبرأ الا اذا استاذة دلالة

ولو

ولو لا يوطى مثله ضمن ولو ثوب قصار اذ لم يؤذن بوطاء مثله  
**فصول** ولو جعل شيئا في بيت استاذة باذنه فقط على ثوب فخرق  
يبرأ ولو ثوب قصار ولو لم يكن ثوب قصار ضمن وفي الوطى ضمن  
في الحايث لو عمالا يوطاء مثله منبر تليد القصار واجير القصار او قد  
بامر استاذة فوقف شرار على ثوب قصارة يبرأ وضمن الاستاذ  
ولو لم يكن من ثوب قصارة ضمن الاجير منبر اجير القصار ان غلقت  
عند المذمة فوقف على ثوب فخرق فلو ان غلقت اولا على ثوب قبل  
ان يقع على الخشبة التي يدق عليها ضمن الاجير ولو بعد ضمن القصار  
ولو اصابته ليدقة انسانا يضمن التليد كيف ما كان ولو انكسر شيء  
من اذون القصار بعمل التليد مما يدق به او مما يدق عليه يبرأ التليد  
ولو عمالا يدق به ولا عليه من التليد **جامع الفصول** في قصار شوب  
شوب القصار فاحرق او عسر فخرق ضمن لا تليد لو فعله ولم يتعهد  
فساده وعن محمد لو ادخل القصار سراجا في خانقته فاحرق ثوب القصار  
بلا فعله ضمن لا مكان القصد في الجملة واغايير في حرق غالب لا يمكن  
اطفاؤه منبر لو دفع القصار الى المالك ثوب غيره فاحرق على ظن انه لم  
يضمن واليهل فيه ليس بعذر فلو بعثنا المالك رسولا باخذ ثوبه فذبح  
اليه ثوبا لغيره لم يضره فضايع عند رسوله فلو كان ثوب القصار يبرأ الرسول  
ولو بعثه فله الخيار ضمن القصار او الرسول ويرجع الرسول على القصار **فصول**  
طلب ثوبه من قصار دعت ثوبه الى رجل فظنت انه ثوبه ضمن القصار كيثاب  
عام سلم اليه رجل ثيابا لم يحفظها فقال الثياب خرج رجل وليس ثيابك  
فظنت انها له ضمن **فصول** في ثوبه يبرأ تليد القصار فقال القصار



إذا الصلحة لا تدفعه إلى تليذى فأصلحه فدفعه إلى تليذى قبل لو قال  
التليذى وقت دفعه إلى القصار هذا الخلفا بعينه به اليك وصدقه للقصار  
منه القصار لا يؤلم بقله أو لم يصدقه كما ذكرنا بأدنى حاشه را در  
دكان نهاد وتلف لو يترك مثله في مثل ذلك الدكان عرفا يبرأ والآ  
يفرغ **فصول** في قصار ليس فويا قصار أو لكاف اخذ حقا ليفعله فليس  
منه لا بيا لا بعد نزعه منه دفع ثوبا إلى القصار فقال اقصر ولا  
يضع عن يديك حتى تفرغ منه أو شرط اليوم أو غدا فلم يفعل فطالبه به  
مرات ففرط حتى سرق لا يفرغ فاستفتيت إمامه البخاري عن قصار شرط  
عليه أن يفرغ اليوم والعمل فلم يفرغ وتلفت في الغدا جابوا ضحكنا في  
الذخير وفي الفتوى الدينار **فصول** في اختلاف فقال رتب الثوب بدين شرط  
وادم كه در روز او زانام كنى ومضت للذة ثم تلف الثوب ولى عليك ضامه  
وقال القصار لا بل دفعته إلى مطلقا لا قصر ولم يفرغ مدة ينيخى ان يصدق  
لقصار ان ينكر الشرط والمكان والآخر بدعيها ثم اذا شرط عليها ان يفرغ  
اليوم أو نحو من العمل ولم يفرغ عنه وقصر بعد أيام هل يجب الاجر ينيخى  
ان لا يجب لانه لم يبق فقد الجارة بدليل وجوب الضمان على تقدير هلاك  
**فصل في كل الصباغ** دفع إلى صباغ ابريما ليصبغه بكذا ثم قال له لا تصبغه  
ورده على فلم يدفعه فذلك لا يفرغ إذ لم يتأكد من فسخ الجارة  
بل رضاه صاحبها إلا بعد ريبقى حكم العقد بعد نهى الشاخر ومن حكم هذا  
العقدان يكون العين امانة في يد الاجير فلا يضمنه إلا بالقبض ولم يوجد  
كذا في الذخير **فصول** ان اد اخذ ثوبا من الصباغ قبل تمام العمل بحاشه في  
الاجر ليس له ذلك اذ العقد لازم فلا يفرغ احد منهما **فصول**

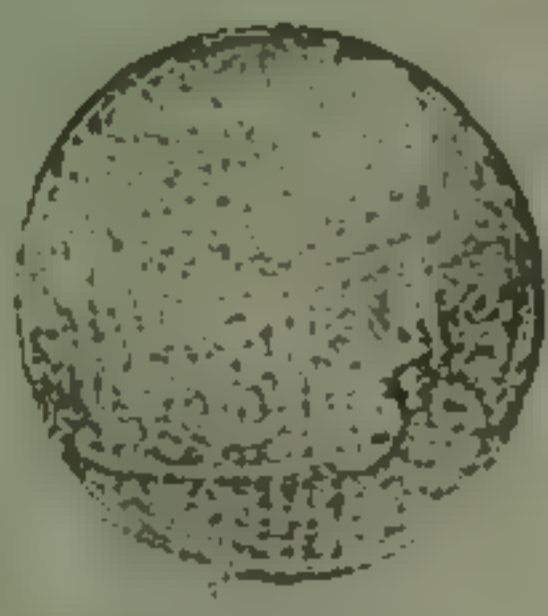
دفع ثوبا للعمل إلى صباغ أو قصار أو غرا إلى صباغ فجدد الاجير لاخذ  
وحلف ثم اقر وجاد به منوجا أو مقصورا أو مصبوغا فلو عمل قبل مجوده  
فله الاجر ولو عمل بعد فنى الشايع الثوب للشايع وضرب مثل من الغصب  
للجود وفي القصار الثوب لما ذكره بلا اجرا لانه في الثوب عين قائم فيه و  
اعطاه الثوب وضمنه ابيض كغصب منه ولو دفع الثوب إلى صباغ ليصبغه  
بعصر من غنم فصبغه به الآ انه خالفه في صبغه ما امر به بان يفرغ  
أو قصر في الاشباع حتى يعقب بجنس آخر ولو صبغه بجنس آخر الآ انه  
خالفه الوصف بان امره ان يصبغه ببيع فغيره فصبغه بغيره  
عصر واقر به رتب الثوب بغيره فبغضه ثوبه او اخذ واعطاه ما  
زاد في العصر مع اجر سمي **فصول** ولو قال رتب الثوب امرتك بعصر  
وقال الصباغ امرتني بغيره فبغضه رتب الثوب لانه لو اقر به بغيره  
بلا خيار فلاذا انكر بغيره وهذا بخلاف المستصنع اذا قال ليس هذا  
على الوجه الذي امرتك وادعاه الصانع فلا يخلو المستصنع اذا الصانع  
يدعي عليه شيئا لو اقر به لا يلزمه ويكون مخيرا فاذا انكره لا يخلو  
**فصول** في الصباغ ان اغلط وصبغ مكان حمرة لصفرة ان شاء الله فبغضه  
الثوب لا بيبض وان شاء اخذ الثوب واعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا اجرا  
وان صبغه رديا ان لم يكن فاحشا لا يفرغ وان غش ويعرف ذلك  
بقول اهل الصناعة يفرغ قيمة ثوب ابيض وفي المحيط امره ان يصبغه  
بنعمران ويشبع الصبغ به ولم يشبع ان شاء فبغضه قيمة ثوبه وان شاء  
اخذ واعطاه اجر مثل لا يزداد على سمي يزداد فضل في كل الصباغ  
دفع إلى صباغ ذهباً ليتخذ من سوارا منسوجا والنسج لا يعمل هذا الصباغ



فاصح كذا ذهب ورفع من شجرة فسر في الثاني قالوا لود فعله الصياغ  
 الاول بلا اذن مالكة ولم يكن الثاني اجيرا للاول ولا تليدا له ضمن  
 ايها شاد عندها وعند اي ج يضمن الاول واما الثاني فلورق منه  
 بعد تمام العمل لا يضمن لانه لما فرغ من العمل صار مودعا فانما مدام في العمل  
 كان بين يدي ضمان لتصرفه بلا اذن مالكة وعند اي ج مودع لودع لا يضمن  
 ما لم يتصرف في لود يعة بلا اذن ربه **فصل في ضمان النخل والنبات**  
 امر غار بسمك البيت فسمكه وقام على حاله ثم سقط بلا فعله لاجر ولا  
 ضمان ولو سقط كما قام من عمله وانكسر الا جذوع فلا ضمان ولا اجر **فصل في**  
**الفصول** اشجار لينتي لحياتها او ليحرق بيا في ملكه لستاجر ففعل ثم انهار  
 بحب الاجر وليس على الاجير اصلاحه ولو امر ليحرق بيا في الغارة فانهار  
 قبل التسليم لا يجب الاجر **فصل في ضمان النخل والنبات** في روز كرا مراد  
 كرونا علم كرو وكرو وخراب البيت بفعله ينبغي ان يضمن اذا اجير شريك  
 خاف لما جنت بين وفاقا **جامع الفصول في ضمان النخل والنبات** في روز كرا مراد  
 مصحفا ليعمل فيه ودفع غلا وزمعه او سيفا الى صيقلي ليعقده ودفع جفنه  
 معه فسر في لا يضمن الغلاف لا ترمود في فيه وعن محمد ضمن كل المتبعين  
**فصول** في لود دفع مصحفا ليعمل له غلا فاما او يكتسب ليعمل له فضايا فضايا  
 المصحف او لتكن بين يديه اذا اشجار ليعمل في غيرها لا فيها وما يابا يتبع  
 بذلك الغنم بخلاف ما ترمضار فيها كودج وهذا كله على قول محمد واما على قول  
 اي ج لا يضمن شيئا الا ما تلف بصنعها او بتقصير في حفظها كودج وينبغي يقول  
 اي ج كما ترم وكذا لود دفع ثوبا ليرفع في منديد او حيرانا ليعمل كفته  
 لا يضمن المنديل وعمود البزان من جرب **فصول** في دفع مصحفا لودع او ليجعل

خافه

فافه به فاخذ القصير قبل يضمن وقبل لا يضمن **فصل في ضمان النخل والنبات**  
 ليعطي طعنا للوامة فافه بان امره اولم يتغير ضمن لا ترم اجير شريك  
 فضمن جناية بين **جامع الفصول** ولو لم يفسد النخل او النبت شيئا لكن  
 شرب الدار اشترى راوية فزله و امر صاحب البعير بالادخال فادخلها  
 الدار فاق البعير فخر على لودع فكسرها وافسد الطعام لا يضمن صاحب  
 البعير لا ترم فسد لا بفعله وكذا لو سقط البعير على ولد صغير او عبدا  
 لصاحب الدار فقتله لا يضمن صاحب البعير **فصل في ضمان النخل والنبات** غرق  
 السفينة فلو من يبيع اصحابها مروج او جبل صدمها بلا مد ولا ج وفعله  
 يبرأ وفاقا ولو بفعله فلو خالف بان جاوز العادة ضمن بالا جماع وكذا  
 لو لم يجاوز عندها لانه اجير شريك فيضمن بجنايته بين ولو دخلها الماء  
 فافسد لثاغ ولو بفعله ومدة ضمن عندها ولو بلا فعله ضمن عندها الا عند  
 ان ج لو امكن النحر والابراء وفاقا وهذا كله لو لم يكن رتب لثاغ  
 او وكيله في السفينة فلو كان لا ضمان في كل ما ترم لم يخالف بان لم يجاوز  
 المعتاد اذ عمل العمل غير مسلم اليه **فصول** اكثر من سفينة يصل عليها كذا  
 فعمل فلما بلغ ليجمل رتعا البرج الى المكان الاول ان كان صاحب السفينة في السفينة  
 يجب الاجر ولو قال كسرت في السفينة ففرقت فمأولة لودعة انما لا يصدق  
 الا ببينة **فصل في ضمان النخل والنبات** اخذ مصحفا ليعمل فليس ضمن لا بعد ترمه  
 كود بعة خفاف خرج الخلفي للرز فوضع خفا لرجل في دار فضايا ضمن دفع  
 من اليه الخلف ففضل منه شئ فسر في دفع جلا اليه ليجرله خفا وسق  
 الاجر ولقد ر وصفتة فاق به فلو وافق ما امر بفساد امره انك يقوله بلا  
 خيار ولو خالفه ضمنه قيمة جلا واخذ الخلف واعطاه امره انك يقوله **فصول**





**فصل في علاج الحدايد** دفع اليه حديد البضعة عيناً سواه باجر نجاء به  
 على امر يجبر له لكنه يقبله بلا خيار ولو خالفه جنساً بان امره بقدر  
 فضع له قرانه ضمن مثل حديد وانه لا ياء بلا خيار لما له حديد ولو  
 وصفاً بان امره بقدر يصلي البخار وضع قدومه يصلي كسوطي بخير ما له  
 ضمه مثل حديد او اخذ العدم واعطاه لاجر وكذا حكم كل شيء الى كل ما يبيع  
**جامع الفصول** ولو احرقت شرارة ضرب الحدايد ثوب ما في ضمن **الفصول**  
**فصل في علاج الحدايد** ليس على قضاء وبتراغ وحجام خان السراية لو لم يقطع  
 زيادة على قدر معروف ما دون فلو شرط عليهم العمل السليم عن السراية  
 بطل الشرط اذ ليس في وسعهم ذلك ولو شرط على القضاء عمل لا يبري صح  
 لا تفر في وسع كذا في فتاوى خواص زاده وفوائد الحيطة شرط على حجام  
 وبتراغ وقضاء ختان عملاً لا يبري بطل الشرط اذ ليس في وسعهم اذ لا  
 يمكن التفرغ عن السراية لانها تبني على قوة الطبائع وضعها في عمل الالم  
 بخلاف القضاء فان قوة الثوب وعرفته يعرف بالاجتهاد فلذا ضمن ما يحرق  
 من دقة فلم يضمن ما سري وفاقاً لوقوع فعل معتاداً ولم يقصر في ذلك  
 العمل اذ لو فعلوا ذلك ضمنوا **الفصول** مثل صاحب الحيطة عن قضاء جواد  
 اليه غلام وقال افصد في ففصد فصد معتاداً فمات به بضع قيمة الفتن  
 ويكون على ما قلده القضاء لا تخر خطاه وكذا الصبي يجب دية على ما قلده  
 القضاء مثل عمر فصد نائماً ونكره عن مات بسيلانه قال بقا **منه**  
 يدعى علم الطب ضمن خطاينه وزيادة فان اخطاه فقطع الاكر في الختان  
 ضمن وكذا قلع السن ويصدف الامر انه لم ياذن في هذه **منه** وسئل عن  
 الائمة المحلوي عن صبيته سقطت عن سطح فاستنقح رأسها فقال كثير من

ان شئت

ان شئت رأسها قوت وقال واحد منهم ان لم تنفق اليوم قوت وانما شئت  
 وابرأها فقتل ثم مات بعد يوم او يومين هل يضمن قتله ام لا اذا  
 كان الشوباذن وكان معتاداً ولم يكن فاحشاً خارجاً عن رسم **منه** اجتمع  
 او نزع او ختن وتلف لم يضمن الا اذا جاوز المعتاد بخلاف المعتاد بخلاف  
 الختان اذا جاوز الخشعة وان مكنته فعليه نصف بدل النفس وان برئ  
 فعليه تمام بدل النفس بزازيه وفي شرح الطحاوي لو قطع خشعة فعليه نصف  
 وفي قطع بعض الخشعة يجب حكومة عدل بزازيه صب الكمال كدروفي  
 عين رمد نذهب منوها لا يضمن كالمختار الا اذا غلط فان قال رجلان  
 انه اهل ورجلان انه ليس اهل وهذا من غلط لا يضمن وان صور رجل  
 وخطاه رجلان فالمخطو صائب ويضمن بزازيه قال الكمال داو بشرط ان  
 لا يذهب البصر فذهب لا يضمن لا تفر في وسع جواد بقضاء اذا شرط  
 عليه ان لا يحرقة غير بضعه لا تفر في وسع بزازيه امر جواد بقطع سنه فقلع  
 ثم قال قلعت البضعة غير شامدة وانكره فالتقول لا مرد وان قلعت ذلك السن  
 فانقلع معها آخر لا يضمن بزازيه وان استاجر جواً ليقطع له سناً فقلع فقال  
 صاحب السن امرتك بقلع هذا السن كان كقول قوله ويضمن له ما ليج  
 وهو في كل سن نصف عشر لدية بزازيه **فصل في علاج الحماي** دخل حمام وقال  
 للحماي احفظ الثياب فخرج لم يجد ثياباً فلو اقر الحماي ان غير رفعها وهو يركه  
 وظن انه يرفع ثياباً ضمن اذ ترك الحفظ ولم يمنع لقاصد ولو اقر ان رابت  
 احد رافع ثياباً الا اني ظننت ان الرافع انت لا يضمن اذ لم يترك الحفظ  
 لما ظن ان الرافع هو ولو سرق والحماي لا يعلم به يبرأ ولو لم يذهب  
 عن ذلك الموضع ولم يصيغ وهذا قول الكل اذ الحماي مودع في ثوابه لم يبرأ

ان شئت رأسها قوت وقال واحد منهم ان لم تنفق اليوم قوت وانما شئت  
 علاج مثلها فقال نفسه  
 الاذن في كل فلو كان قال بعض  
 ان انت فانا خاص من كل بضع  
 فان قيل قد علم من رواية الكتابين ان حجام  
 اذا جرم العبد باذن مولاه ونجا من العتق  
 وجب عليه الضمان كمن لم يعلم منه الضمان  
 على تقدير الكفاية والموت اجيب بان ذلك  
 على تقدير الكفاية حتى ان الختان اذا ختن  
 بحسب قدر الحاجة حتى ان الختان اذا ختن  
 فقطع الخشعة ان برئ ضمن كمال الدية وان  
 فعليه نصف بدل نفسه فان قيل في الخشعة  
 بجميع مسائل الديات فانه كماله واذا ختن  
 انتقض ضمانه اجيب بان حجام اذا ختن  
 انه لما برئ كان عليه ضمان الخشعة وعلى  
 مقصود الا انما لم يضمن النفس فبذلك يدل  
 النفس كحامي قطع النكاح وانما اذا ختن  
 فقد حصل غف النفس لغيره فبذلك يدل  
 وهو قطع الجدة والاخر غير ما ذكره في  
 الخشعة فكان ضماناً نصف بدل النفس  
 فان قيل التضييف في البدن الخشعة  
 في السبب وقد انتفى لان قطع الخشعة  
 افشاء الى التضييف في قطع الجدة الخشعة  
 مع حر الرقبة اجيب بان كل من يضيئ  
 يقع اذ لا فان لا يقع التضييف غير مضبوط  
 فكان بعد اختلاف الخشعة لا يجزئ ان لا يقع  
 مع اكل شرح الهداية  
 اذ لا



شئى بازاء حفظه ولو شرط له ذلك وكان له اجر بازاء الانتفاع بالحماي  
 وحفظه فهو على الاختلاف **فصل في امرأة دخلت الحمام ودفت ثوبها**  
 الى امرأة تمسكه لثيابه فلم تجده بعدا عرفت فلو كانت هذه دخلت اولاً  
 فهدى الحمام لا يضمن لثيابه في قولهم اذ لم يعلم انها لحفظ الثياب باجرانها  
 اذا دخلت اول مرة فهو لم يعلم بذلك ولم يشترط لها اجر على حفظ كان  
 ابراعاً فلا ضمان فيه وفاقاً ولو دخلته قبل هذه فكانت تدفع ثوبها الى  
 هذه المرأة ويعطىها الاجر على حفظ ثوبها عندنا في لا عندها لانها ايجز  
 مشتركة واختار في الاخير لشرك قول ابي حنيفة وقيل قول ابي حنيفة هو قول محمد  
 ونفى بقول ابي حنيفة بان الثياب لا يضمن الا بماضى **فصل في وضع الثياب**  
 بمحض الحماي فخرج آخر من الحمام وليس ثياب غيره ومالك للحمام لا يدري انها  
 ثيابه ام لا ضمن الحماي **وجيز** دخل الحمام وقال للحماي ايتراضع ثوبي فاشار  
 الحماي الى موضع فوضع ثوبه ثم رفعه رجل فلم يمتعه الحماي لما ظنه مما لك  
 ضمن الحماي في الاصل اذ اقصرت فيما تحفظ وهذا يخالف ما مر في اول هذه المسئلة  
 وهو نظير ما دخل رجل بدارته خائفاً وقال للحماي اين اربطها فقال هناك فربط  
 ولم يجدها فقال للحماي اخرها صاحبك يسقيها ولا صاحب له ضمن الحماي اذ قوله  
 اين اربطها احتفاظ منه واشارته الى مكان اجابة فصار مودعاً فصرفه لحفظ  
**فصول في نزع ثوبه بين يدي الحماي** ولم يقل بلباسه شيئاً ثم لم يجد فلو لم  
 يكن الحماي ثيابي حاضر ضمن الحماي ولو حاضر ابرأ الحماي اذ هذا استحقاق  
 ثيابه للحماي الا اذا نصرت ثوبه على استحقاق الحماي بان قال ايتراضع  
 ثوبي فيصير الحماي مودعاً حينئذ **فصول في نزع ثوبه بمحض الحماي فخرج**  
 فوجد الحماي ثيابه ولم يجد ثوبه فلو نام قاعداً يبرأ ولو مضطجعا بان

وضع جنبه على الارض قبل يمينه وقبل لا اذ نوم مستعيراً ولم يدع عند  
 الامانة مضطجعا بعد حفظاً عادة منيه دخل الحمام وترك ثيابه بين يدي  
 الحماي فهو احتفاظاً عادة دفع الثوب الى الحماي لحفظه فضايع لا يضمن اجماعاً  
 لانه مودع لان كل الاجر بازاء الانتفاع بالحمام الا ان يشترط بازاء الانتفاع  
 والحفظ في على الاختلاف فان دفع الى من يحفظ باجر كالثياب في على الاختلاف  
 منه **فصل في ضمان الطحان** مل بر غير الطاحونة ووضع في مخبزها وامر  
 الطحان ان يدخله بالليل في بيت الطاحونة فلم يفعل حتى نقب وسرق  
 فلو على الحماي حائط من نفع قد راى يمكن ان يسور الا يستمر **فصل في**  
 مستاجر آسيب مستاجر راخالي ما نذر تامة مان بعض اذ وثقت را بر دند  
 ضمن المستاجر رجل آجر طاحونة وجعل البر في دلوها فذهب البر في الدلو  
 الى الماء لا يضمن صاحب الطاحونة اذ البر بيد الكه فغلبه حفظه وتعاونه  
 اكر طحان نفي دانست كه سنكه شكسته وسورايح اسه يبراء واكو طحان  
 بارخورد نخت وسورايح بودي رسته ضمن اذا تلف مال غيره فالعلم وعنده  
**موايد فصول في مردى ديكر را فرموده كه اين كندم را بلباس ابر دارد كن**  
 اين مامورين كندم را بلباس ابرادو بكار كر آسياداد و كار كر بدلو رخت بعض  
 ازين كندم بكوني ثيابا فرو رفت و هلاك شد لا يضمن المامور اكر هو يبرأ  
 كندم بكار آسياداد نازو كند **فصل في الطحان والكيل والبيع**  
 يضمن كل منهم بالخطا الا في موضع يكون الطحان ماذو نا بخلطه عرفاً من  
 جنبه رجلاي دفعاذ كوتها الى رجل ليودي عنها غلط المامور بالهما  
 فتصدق من الكيل وكذا كوفي يد رجل او قان مختلفه غلط اموالها واسكني  
 اهل العلم والصلحاء بمسئلة وحقان العالم اذا سئل شيئاً من جادة الفقهاء



وخلط بعضه ببعض يصير ضامنا جميع ذلك فانما الذي يصير موقفاً من مال نفسه  
ولا يخرجهم عن ذكوتهم وتخلص في هذا ان يامر الفقير او لا بذلك ليس  
وكيلاً عنه فيقتصر فيصير خالطاً ماله بماله فلا يضمن لو كبل ياداءه الذين لو  
خلط مال موكله بال نفسه فقتضى به دين موكله وكان متبرعاً في الاداء  
ويضمن لو كمل ما اخذ منه **فصل في فضل المزارع** الاكار اذا ترك سقي الزرع  
موقوفاً ضمن ويقتضى بقتله يوم تركه لشيء ولو لا قيمة للزرع في ذلك اليوم  
يقوم الارض من روعة وغير من روعة فيضمن نصف ما بينها بخلاف التمتع  
فما في الارض رجل حق حقه ذرعاً عطشاً لم يضمن لما في شيا ولو اترك الارض  
سقية فاحرقها بفعله الناس لم يضمن ولو اتركها غير متعارف ضمنه ولو تركه  
الزرع حتى اصابت آفة فاسد لا يضمن ونحوه ضمن ان كان حاضراً وامكنه  
دفعه ولم يدفع ولا يضمن لو لم يمكنه دفعه ولو اكله لغيره يضمن لو لمكنه  
طرحه والا فلا فالحاصل انه في كل موضع ترك الحفظ مع امكانه ضمن بلا دونه  
**فصول في حصد الزرع** وجميعه بلا اذن الدافع وبلا ان يشترط عليه عمله  
ضمن حصته للمنافع ولو شرط عليه ذلك فتغافل حق حقه الزرع ضمن  
لما لا نصيب الا اذا يؤخر تاخيراً يؤخر الناس مثله فلا ضمان عليه تركه شد  
شجرة يضرها البرد كشجرة تين وكز ثم او اخر حتى اصاب به البرد ضمن قال الاكار

واضاف البرد

الكرم

الكرم مع العنب وبدونه فيرجع بفضل ما بينهما وهذا هو الكرم اما على  
قول المشايخ يضمن لعامل مثل العنب حصته رتب الكرم كذا اتفق في قولنا  
لخصص لكين **باب في فضل المزارع** مزارع بينهما ابي احد في سقيه قال محمد بن جبر على  
ذلك فلو ان حق حقه لا يضمن قال في لزومها وبه نأخذ وكان ينبغي ان  
يرفع الامر الى القاضي فلو منع بعد ذلك ضمن ولو ان سقيه من الزرع قبل  
ان يرفع الامر الى القاضي لا يضمن قال بعضهم اقالا يضمن لعامل لو قال له  
رتب الارض بروا وبها وزيتي را اب ده اكرم رتب ارض اب ارد وامر  
بالسقي فابى يضمن بالجميع **باب في فضل المزارع** الاكار لو لم يسق الزرع حتى فسد  
اختلف فيه المشايخ والمختار انه يضمن وما كان بعد بلوغ الزرع ونهايته  
وجفائه فهو عليه ما حق نفسه وما كان قبل بلوغه فما يصلح به الزرع فهو  
على **فصول في بقر المالك** في بقر المالك في بقر المالك في بقر المالك لا يضمن هو  
ولا الراعي وبقر المالك والاجارة على هذا وقد اضطربت روايتنا في  
في هذه المسئلة فينفق بهذا اذ لو جوع يحفظ لوديعه كما انفق وهو  
يحفظ بقره بالبعث الى السرح فكذا بقره لوديعه ولو تركه البقر يرى  
فضاع اختلف فيه المشايخ وينفق بانه لا يضمن **فصول في الضيعة** لكار  
اخرج هذا البرد للصغار وهذا الجوز وهذا الجوز فانه رطب فآخر  
فسد لو قيل لكار من رتب لضيعة ثم لم يفعل ضمن بقره الجوز وهذا  
الجوز فانه رطب والبس والفاسد له زرع الزرع خلاف ما امر به  
بغير مخالفاً اضر ذلك بالارض او لم يضر بخلاف الاجارة **فصول في فضل**  
**في فضل المزارع** رتب بضاعة مع رجل الى بلد عند رجل آخر فقال له  
خذ بيتاً لاجل بضاعتى وضع بضاعتى فيه فاخذ بيتاً ووضع

٧



بضاعته فيمن ثم اخبره من ذلك البيت ووضع في بيت نفسه فلو  
 استوى البستان حرا يراء وهذا ظاهر واخذ البضاعة لو تركها في حجر  
 في تلك الباحة وانفق ثمنه لا يضمن اذ لا يلزمه حمل البضاعة **فصل في** جماعة  
 خرجوا من بلد وكان اكلهم ونزلهم في السقي جملة ومع احداهم بضاعة  
 فاودعها عند احداهم ضمن اذ لم يصير بهذا العدد كل واحد بمنزلة في  
 في عياله ولو دفع الى آخر بضاعة لينذهب بها الى مري وباع في هذه  
 الباحة وذهب بثمنها الى مري فلو اتخذ الثمنان لا يضمن للرقاء ان حصل  
 الغرض بلا ضرر ولم يتقدما في قسمة الثمن لغصبيه ببيع وتسلم ويضمن  
 الثمن للمشتري ولو ملكه ثم يبيع قبل قبضه في الطريق **فصل في** بضاعة دابة  
 يروى بروي يجند برد وبر له تلف مشد لا يضمن لو امن الطريق لانه  
 مودع ولو باع يجند يضمن في البضعة ما لا يثري به شيئا فشره فلم  
 يتربها الى الرجوع عن سرقة فبعت البضاعة مع بعض ما له بيد رجل يوصله  
 الى مالك فاخذ هذا المال في الطريق ظمنا من المستبضع **فصل في** البضعة ما لا  
 يثري شيئا فبعت المستبضع الى سمار فشرى به السمار فبعت الى  
 صاحبها فذلك في الطريق لا يضمن المستبضع ولو لم يقل مالك انه بضاعة  
 وتسلمه بحاله ضمن الا ان يثري به سمار بمحض منه منيه كل ما يجوز  
 في البضاعة يجوز في المضارب لكن المضارب يملك ببيع ما شرى والمستبضع  
 لا يملك ولا يملك لا يداع ولا بضائع **فصل في** البضعة الغالية ثمرة  
 ثنأ او غير ثمنه ببيع بعضه وانفق بعضه عليه لا يضمن وكذا الكرى عليه  
 ولو شرى بأكمله وانفق من له كان متبرعا وكذا المضارب ولو شرى ببعضه  
 ثم يملك المستبضع ثم يشرى بباقي او انفق في كراء ونفقة وفي الشراء

ضمن

ضمن علم بموته اولا وفي الا اتفاق ضمن لو علم والا يضمن قياسا لا سيما  
 وليس للمضارب شراء شي بعد موت مالك ولو لم يعلم به لم يضمن منه  
 رجل يملك البضاعة عند المستبضع فخرج قيمته على شيء ما ان يسلخ ان صاحبه  
 على القيمة او اكثر وان حط عنه شيئا لا يجوز في قولهم جميعا ولو باع المستبضع  
 ثم حط شيئا فالأختلاف في الوكيل بالبيع عند يجوز وعند لا يجوز  
 لا يجوز ولو اخذ بضاعة من رجل وباعه وتكسر بغيره شيئا فقال له مال  
 امرتك بالبيع لا يا اشرا ويقال المستبضع لا بل يشتري بامرك لا بملكه  
 فالقول لصاحب البضاعة مع كونه لا انه انكر الاذن ولو اخذ بضاعة  
 ثم باعه نسبة ان قال له مالك بيع وكسر بغيره كذا لا يجوز البيع لانه علم انه  
 امره ببيعه ففعل ولو اطلق بقوله بيع فله ان يبيعه بالنقد والنسيئة  
**جامع الفصول في** فصل في حال الخلل بعث اليه امته فبعثتها امرأته ففاس في حاجة  
 فربحت ثمن امرأته عند ابي جع وعند صاحبها او الفاس لانه اجبره في ذلك  
 امرأته جازت اليه بلا اذن فقال رددتها صدق ومعوق الرد ان يامر صاحبها  
 الى البيت اما لو اخذها الفاس في الطريق او في بيت مالك بلا اذن لا يصدق  
**جامع الفصول في** فصل في حال الخلل شرها فبعت منه ثم ضربت بطن نفسها او فعلت  
 شيئا كدواء وغيره معقود لسقوط الجنتين والعنف ميتا ثم مضى بها رجل  
 ببينة قضى له بها وبغيرها على المشتري يقال للمحقق ان امته قتلت  
 وحدها وانته ولا هذا الرجل وانته من لانه ولد لعزور وولد لعزور  
 ولجيني ثم مضى بالعترة فادفع امته او افندها بعترة لجيني الحر  
**فصول في** اسقطت مختلفة لا سقاط العقد فعليه اجرة لزومها شرب  
 دواء بلا تعذر اسقاط فقط لا غرض عليها قال ابو بكر لو اسقطت سقاطا

فصل في المستبضع



فليس عليها الاثنية ولو كان جيناً فعليه غرة لو تعدت سقط بشيء  
عملته فعلى عاقلة ما خمس مائة ورضيخ في سنة لو ارثه اياها او غير ولو  
لا عاقلة لها ففيها في سنة **جامع الفصول في معرفة ما يوجب القتل على الابن**  
راد الابن المستعمل في حاجته في الطريق ثم ابن منه يفت من حقيقة في نصب  
القتل في اوان هذا الفصل ما عند اخذ اوابن منه فلو شهد حين اخذ  
انه اخذ ليرده يبرأ ولا يجب تكرار الا شهادة وبكفي مرة بحيث لا يقدر  
على كنه اذا سئل وكذا اللقطة ولو ترك الا شهادة مع امكانه ضمن لا عند ابي  
يوسف ولو انكر كلف اياقة صدقة بيمينه وضمن لاخذ اجماعاً ان ظهر  
من اخذ بسبب القتل وهو لاخذ بلا اخذ ماله ولو اخذ ابقاً فادعاه  
رجل واقترقت انه عبد له فدفعه اليه بلا امر القاضى فذلك عندنا منقحة  
آخر بيمينه ضمن المشتري والمشتري يرجع بالثمن على بايعه وان شاء ضمن  
البائع قيمته فينفذ البيع من جهة البائع ويكون الثمن له ويتصدق بما فضل  
على القيمة من الثمن لا تترى في حصوله على ملكه بسبب كسبه **فصل**  
**عاديته ولو اخذ ابقاً فادعاه رجل واقترقت انه عبد له** فدفعه اليه بلا امر  
القاضى فذلك عندنا منقحة آخر بيمينه ضمن ايرها شاء فان ضمن الدافع  
يرجع على القابض وان كان لم يدفع الى الاول حتى شهد عند شاهدان  
انه عبد ثم دفعه اليه بغير حكم ثم قال اخر بيمينه انه قضى به للثاني  
لأن الاول قاض في غير مجلس الحكم فلا يكون معارضة التي قاضى في مجلس  
الحكم فان اعاد الاول بيمينه لم تنفعه ايضاً لأن العبد في يده وبيئته  
ذو اليد في ملكه لمطلق لا تعارض بينه الخارج **فصل في جمل اللقطة**  
اخذ لقطة ولم يشهد ولم يسمع انه عرفها وقال مالكمها اخذتها لنفسه

ضمن

من ماله لا عند ابي يوسف ان صدقه مالكمها اتر لقطة ان الظاهر ان المال  
لا يصح وكمها ان الملقطة اقرب بسبب القتل وهو لاخذ وادعى ما يبرأ به  
وهو لاخذ للردة فعليه البينة وهذا اذا كان متأكداً من الا شهادة وان لم  
يكن متأكداً لعدم من يشهد او لو فذر من ان ياخذ ظالماً فالقول له مع  
يمينه وفاً وصداها ولم يجد عندها من يشهد من عياله بعد ذلك  
فان وجد من يشهد وتجاوز به غير شهادته ضمن ليركه الا شهادة مع القاضى  
عليه **فصل في** لو سبب دابته فاخذها رجل ثم جازى بها فان قال حين سببها  
جعلتها لمن اخذها فلا سبيل ليربها عليها لا تهر ابلح بملكها ولو لم يقله فله  
اخذها ولو اختلفا فالقول ليربها مع يمينه انه لم يقل ذلك لا تهر ينكر  
الاباحة كذا اختيار **جامع الفصول في مسائل المتعلقة بالجنائيات والقتل**  
القتل على خمسة اوجه عمد وشبه عمد وخطأ وما اجرى مجرى الخطأ والقتل  
بسبب فالعمد ما تعدد ضرب به سلاح او ما اجرى مجرى سلاح في تفرق  
الاجراء كالحقد من المشب والجر والتأثر وموجب ذلك ما غم والقود الا  
ان يعفوا الاولياء ولا كفارة فيه وشبه العمد عند ابي جعفر ان يعتمد القرض  
باليه سلاح ولما اجرى مجرى سلاح وقال ابو يوسف ومحمد اذا ضرب  
بجر عظيم او بحسبة عظيمة فهو عمد لانه لا يقصد به الا القتل وموجب  
ذلك على القولين المأثم والكفارة وقود فيه وفيه بية مغلظة على العاقلة  
والخطأ على وجهين خطأ في القصد وهو ان يرى شخصاً يظنه صيداً  
فاذا هو ادى وخطأ في الفعل وهو ان يرى غرضاً فيصيده قتيلاً وموجب  
ذلك الكفارة والدية على العاقلة ولما غم فيه واما ما اجرى مجرى الخطأ  
مثل القاييم ينقلب على رجل فيقتله فله حكم الخطأ واما القتل بسبب



كما فويبر ووضوح الجرح في غير ملكه وموجبه اذا تلف فيماد في الدية  
على عاقلة ولا كفارة فيه **نافع** ولكفارة في شبه العمد والحظاء عتق  
رقيقة مؤمنة وان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولا يجزي فيها  
الا الطعام لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقيقة مؤمنة **نافع**  
ويقتل الذبي بالذبي ويقتل الواحد بالجماعة والجماعة بالواحد **وجيز**  
واذا قتل جماعة واحد عمد يقتل الجماعة بالواحد لا جماع الصحابة وترك  
ان سبعة قتلوا واحدا بصنعاء فقتلهم عمر جميعا وقال لو قتلوا عليه  
اهل صنعاء لقتلهم جميعا ولان القتل بطريق الغالب غالبه والقصاص  
شرع لحكم الرجل فيجعل كل واحد منهم كالمفرد بهذا الفعل **فوجب القصاص**  
تخفيفا لمعنى الاحياء **كافي** وذكر بعض شرح كونه وري انما اقتصر بهم اذا وجد  
من كل واحد منهم خرج لان عاقلة لزوج فانما اذا كان معينين بالاخذ والامساك  
لا قصاص عليهم **فخرج حصار** **كافي** ولا يجوز استيفاء القصاص الا بالسيف  
ولا يكتفى بالخنجر عرق رجلا بالنار وقطع طرف لسانه وامت او شجرة  
وكان يضرب غلا وتقتل بالسيف لا غير **جيز** ولا تقتل الموالد بملك ولا بملك  
فوقه الرجل ونسبه وان علا ولا بولد لولد وان سفل ولا لولد بولدها  
ولا جنة من قبل الاب والام وان عنت او سفلت ويقتل الولد بالوالد ولا  
تقتل لوط بعبد ملك كذا او بعصه ويقتل العبد بالعبد بولده ولو جنى لقاتل  
بعد القتل لا تقتل وينقلب مالا ويقتل سليم الجوارح بناقض الاطراف  
ولباقي العاقل بالصبي والمجنون ولا قصاص بين الاحرار والعبد ولا بين الذكور  
والانثى فيماد في النفس حراته ولو عرق صبي او بالغ في البحر لا قصاص  
عليه عندنا **ج** وعندنا يجب والجر العظام على هذا رجل قط رجلا فطره

فقتله

فقتله سبع لم يكن عليه قود ولا دية ولكن يعزر ويجبر حتى على عاقلة  
الدية ولو قتل رجلا فالتقاء في البحر حتى سرب فغرق يجب الدية ولو سرج  
ثم غرق لا دية عليه رجلا قتل آخر وهو في البحر قتل وان كان يعلم انه  
يعبس ولو قتل رجلا بالبر لا قود عليه الا اذا غرزه في القتل ولو قال  
اقتلني فقتله لا يجب القصاص ويجب الدية وفي البحر يد لا يجب الدية **نافع**  
الروايتين عندنا **ج** وفي رواية يجب ولو قال له اقطع يدي فقطع  
لا شئ عليه حرانه ولو ان رجلا اخذ رجلا فقتله وجسه في بيت  
حقن جوعا قال محمد او جنية عقوبة والدية على عاقلة ولقوى على قول  
الاجم في انه لا شئ عليه وان دفته في قبر حيا فمات يقتل به لانه قتل عمد  
وهذا قول محمد والقوى على ان عاقلة الدية واذا طعن رجل على رجل  
بنسبة حتى مات جوعا او عطشا لم يضمن في قوله **ابى ج** وقال عليه الدية  
غنيمة رجل نائم له قوم صبح اليد فذبحه انسان وقال ذبحته وهو  
مست فانه يقتل ويكفارة **ج** لا يستحق ان يجب الدية اخذ بيد رجل فقتله  
الرجل يد فالتعليق يد ان كان اخذ يد المصاحفة لا شئ عليه من ارشده  
وان كان غرها فتأذى فغذها فامساك ذلك ضمن ارشده ولو كان صبي فيد  
ايده جذبه انسان ولا بملك مكر حتى مات فدية الصبي على من جذبه ويرش  
ابوه وان جذبه الاب وجذبه لرجل حتى مات فعليه الدية ولا يرضى ابوه غنيمة  
**المقتل** ورجل ضرب رجلا بالسيف في العمد غرق بالسيف القود وقتله ولا قصاص  
عندنا **ج** وقال محمد ان كان بالخنجر ضرب به وجده قتل به وهو بناء على القتل  
بالمقتل ولو جرح رجل بابر او ما يشبهها مستعدا فقتله لا قود فيه ولو كان  
بمثلة فعليه القود غنيمة ضرب رجلا بعضه فمات لا قصاص عليه قيل **ابى ج**

ج



التي لو كانت صخرة عظيمة قال وان ضربه بجبل ابا قيس ولا يجب عليه  
لنقصا وهو حيلة القتل بالمشغل وهذا اللفظ مما اخذ بعضهم بال على  
ان في علم الاعراب فقالوا الصواب بجبل اني قيس قال القدر لم  
ينبت هذا خراشي ولم يوجد كتابه وان ثبت ذلك فهو لغة بعض  
قال كعائل شمر ان اباها و اباها مذبذبا في الجود فابتهاه غنيم ولما  
رجلا في ما باردا في يوم الشتاء فلفه ساعة القاء فغلبه لدية وكذا لو جره  
من ثيابه فجعله في سطح في يوم شديد البرد فلم يزل كذلك حتى حرق اليه  
وكذلك لو قط فجعله في الثلج غنيم ولو ان رجلا طرح رجلا في حفرة في البر  
وفجدة ولا هو بمن السباحة فرب لا يقتل به اني ج و عليه لدية وان  
ارفع ساعة في نوح ثم غرق فمات فاني ابا حنيفة قال ليس فيه قصاص ولا  
غنيم ولو ان رجلا ادخل رجلا في بيت وادخل معه سباعا وعلق عليهم ابا  
فاخذ لرجل سبع فقتله لم يقتل به ولا شيء عليه وكذا لو زنت حبة او  
لدغته عقر لم يكن فيه شيء ادخل الحية والعقرب معا وكانا في البيت  
وان فعل ذلك بصبي فغلبه لدية وقال في الكهاف في بيت وفيها قول اخر ان  
فيها لدية غنيم رجل اقترانه قتل فلانا الجديده او قال سيف ثم قال انما اردت  
غيره فاصبه دري عنه القتل ولو قال ضربت فلانا الجديده فقتله ثم قال  
انما اردت غنيم فاصبه لم يقتل ذلك منه ويقتل منه وفي لسانه اذا قطع  
عنق رجل وبقي شيء من الخلقوم وفيه الذبح فقتله رجل فلا قود عليه لان  
هذا ميتة ولو كان ابنة بعد ذلك وهو على تلك الحالة ورثه ابنة ولم يرث  
هو ابنة غنيم صفان التقيا صف في سبي رجل في اهابه ظنه مشركا فعليه  
الكفارة والدية ولا قود عليه قيل هذا اذا كان المقتول في صف مسلح فما اذا

كان في صف مشركين فلا يجب عليه شيء لان في صفهم يباح قتله غنيم  
وعمد الصبي وضطاره سواء عندنا حق بحب لدية في الحالين ويكون ذلك  
في حاله في فضل العود وفي كثر يادته في فضل العمد على العاقلة ايضا ولا  
كفارة عليه في عطاء ولا تحرم عزه لث و يفتق كالصبي ولو امر غنم  
ان يقطع يد او يفتق غنيم ففعل فلا ضمان عليه في يوم غنيم  
ولو قال اقل اخي فقتله ولا امر وارثه قال اني ج اخي اذا اخذ لدية  
من لقائي ولو قتل العبد لم يرد في يد عمره ان لم يكن لو احدهما ان يفر  
بالقصاص فاذا اجتمعا كان للراهن ان يستوفي لقصاص قال الشيخ الامام  
ابو الفضل الكرماني رحمه الله وبعده رواية انه لا يثبت بها حق لقصاص وان  
اجتمعا وهو اقرب الى الخفة غنيم ويستوى الكبير حق لقصاص قبل كبر الصغير  
قودا لهما هذا عند اني ج وقال لا يملك كبير ولا يملك لقصاص حتى يدرك الصغير  
لا تخرج من مشرك كما اذا كان بين كبيرين واحدهما غايب **صدد الشريعة** رجلا  
مذا شجرة فوقع عليها فانما فعل على عاقلة كل واحد منهما نصف دية الاخر  
ولو كان احدهما كان على عاقلة الاخر نصف لدية رجل دفع الى صبي سكيناً  
فضر به الصبي نفسه او غير يغيره ان لا دفع لا يضر الا نفع شيئا غنيم حر بالغ  
امر صبياً يقتل رجل فقتله كان على عاقلة الصبي لدية ثم يرجع عاقلة الصبي  
على عاقلة الامر ولو ان بالغاً امر صبياً بحرق مال انسان او يقتل دابته  
فضمان ذلك على الصبي ثم يرجع بذلك على الامر غنيم ولو وطئ جارية انسان  
بشبهة واذا ال بكارتها على قول اني يوسف و محمد ينظر الى مهر مثلها غير بكر  
والى نقصان البكارة ايها كان اكثر يجب ذلك ويدخل الاقل في الاكثر وان  
ميتا في بصيته فاقهر عنه بها كان عليها مهر يار لة البكارة غنيم ولو قتل



الرجل عدله وله وفي واحد له ان يقتل القاتل قصاصا سواء قتل قاضيا ولم  
يقتل ويقتله بالسيف ولو اراد ان يقتله بغير سيف يمنع من ذلك ولو فعل  
يعتد رزانه **فصل في الجنين** الغرة خمسمائة درهم وهي نصف عشر الدية او ثلث  
او فرس قيمة خمسمائة درهم ذكرها كان الجنين او انثى وفي الجنين المملوك  
نصف عشر قيمته ان كان ذكر او عشر قيمته ان كان انثى وهما في المقدار سواء  
من حيث الشروع لقيام قيمة كل واحد منها مقام الدية ورج لا يعتبر بالغاوت  
وانما سمي غرة لان غرة الثني اوله ومنه غرة الشهر اى اوله واول مقادير الاثني  
خمسمائة درهم فلذلك سمي غرة وهي تجب في سنة واحدة **غنية** للجنين اذا  
وجد قتيلا في محلة فلا فدية ولا دية رجل ضرب بطن امرأة فالتقت  
جنينين احدهما ميتا والاخر حي فمات الحي بعد الانفصال من ذلك الضرب كان  
على الضارب قيمته من الغرة وفي الحي دية كاملة **غنية** وان انفصل الجنين  
ميتا لم يرث لانه قد شككتا في حيوته وقت موت الاب لا يجوز ان كان ميتا  
لم ينفخ فيه الروح ويجوز ان كان حيا فلا يرث بالثقة وفي الفرع ثم  
للجنين اذا خرج ميتا انه لا يرث اذا خرج بنفسه واما اذا اخرج فهو من  
جملة الورثة ببيان ان اصاب انثى بطنها فالتقت جنينا ميتا فهذا الجنين  
من جملة الورثة **فصل في الصبي** صبيان اجمعوا في موضع  
يلعبون ويرمون فاصاب سهم احدهم عيني امرأة وذبح الصبي ابن  
تسع سنين او نحو قال الفقهاء ابو بكر ارش عمن له ان يكون في مال الصبي  
ولا يتي على الاب وان لم يكن له مال فنظرة الحامسة قال الفقهاء  
ابو الليث انما وجب الدية في مال الصبي فانه لا يرى للحم عاقلة ثم انما يجب  
الدية اذا ثبت رميه بشهادة الشهود لا باقرار الصبي ولا بوجود سهمه

في كل سنة  
بموتها او بغيره

فيها

فيها لان اقراره على نفسه باطل **غنية** رجل محصيا على دابة فقال له امسكها  
ولم يكن منه شيء سقطت الدابة وماتت كان على عاقلة الذي حمل الدابة الدية  
سواء كان الصبي من جرب مثله او لا يركب فان سئل الصبي الدابة فاعطاه  
قتله والصبي ميتة عليها فدية القتل يكون على عاقلة الصبي ولا شيء على  
عاقلة الذي حمل عليها لان الصبي اخذ السير بغير اذن من رجل وان كان الصبي من  
لا سير لصفره ولا يسميها فدية القتل لعدم الدابة لان الصبي اذا كان لا يسميها  
عليها كانت الدابة بمنزلة المتغلبة وان سقط الصبي عن الدابة والدابة سير  
فمات الصبي كان دية الصبي على عاقلة الذي حمل على كل حال سواء سقط الصبي  
بعد ما سارت الدابة او قبل ذلك وسواء كان الصبي ميتا على الدابة او لا  
بسميها ولو كان الرجل راكبا فحمل صبيا مع نفسه على الدابة لا يضر الدابة  
ولا يسميها عليها فوطئت الدابة انثى او قتلته كانت الدية على عاقلة الرجل  
لان الصبي اذا كان لا يسميها يكون بمنزلة المتاع فيكون سير الدابة مضاعفا  
الى الرجل يجب الدية على عاقلة الرجل وعليه كفارة بمنزلة البكر وان كان  
هذا الصبي بصرف الدابة وبسميها عليها فدية القتل على عاقلة صاحبها  
لان سير الدابة يضاعف اليها ولا يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل لان هذا  
بمنزلة جنانية لصبر بين **غنية** واذا كان الرجل يخن ويغني قتل رجلا في  
حال افاقته ذكر في الاصل انه والجميع سواء بين بعد ذلك هل يسقط القصاص  
ثم يذكر محمد هذا في الاصل قال شيخ الاسلام جواهر زاده ان بعض مشايخنا  
فضلوا فيه تفصيلا فقالوا ان كان الجنون فطبا لا يسقط القصاص وان كان  
غير مطابق لا يسقط **غنية** ولو ان عبدا حمل صبيا حرا على دابة فوقع الصبي  
عنها فمات فدية الصبي يكون في عنق العبد يد فعه لوليها او يهدى وان كان

علم نزل



ولو نافع رجل من صوابه وادبته  
 اخذ اطاره بجزاها فاعادها  
 على الوسط ففعل رجل من قتل  
 فأتى لا يجب على القاطع القصاص ولا الدية  
 لان قصده الصلح دون الهلاك

الجد مع لصته على الدابة فهاها فوطأت الدابة انسانا فمات فعلى  
 عاقلة لصته نصف الدية وفي عنق العبد نصفها غنيمه رجل قتل رجلا عمدا  
 ثم صار معنوها وشهد عليه الشهود بالقتل وهو معنوه فأتى الخصم اذا  
 اقبله واجعل للدية ماله ومسألة في المنق قد ذكر في موضع آخر في مستقي ابرم  
 عن محمد رجل قتل رجلا ثم جن لقاتل لا يقتل ولو قضي عليه بالقتل ثم جبت  
 فالقياس ان لا يقتل وقال ابو يوسف يقتل اذا كان قد قضي عليه وفي  
 موضع آخر اذا قضى للقاضي بالقصاص على لقاتل فقبل ان يدفع الى وفي  
 القتل جن القاتل لا قصاص حيا ولا ويجب الدية وان جن بعد الدفع اليه  
 ان يقتل غنيمه جنون شهر على رجل سلاحا فقتل المشهور عليه لزمته الدية  
 والكفارة ارا دان بكر غلاما او امرأة على الفاحشة فلم يستطعها دفعه  
 الا بالقتل فدمه هدم غنيمه **فصل في القتل والتسبب** ولو تعذر رجل بجرح فوقع  
 في بئر جرفها آخر فان كان حجر وضعه منك على الطريق فالتفتان على  
 واضع الحجر لان كثر دمي باثر فعله وان كان حجر لم يضعه احد لكنه حمل  
 اسيل فالتفتان على الحافر ولو جرف بئر في فلاة من الارض فلا تمك على الحافر  
 لان الفلاة موضع مباح فلا يكون كحف عدوانا ولا جرف بئر في ملكه غير  
 فوقع فيها انسان فقال صاحب الارض انا امرته بذلك وانكر اولياء الواقع  
 فالقياس ان لا يصدق صاحب الارض وفي الاستحسان يصدق لانه اخبر  
 عما يملك انشاؤه غنيمه رجل سناجر رجلا ليحفر له بئر في الطريق فتروى  
 فيها انسان فان كان في فناء دارم فالتفتان على سناجره ومن العجب وان  
 لم يكن في فناءه فان علم الجير بذلك فالتفتان على الجير وذلك سناجر  
 وان لم يعلم فالتفتان على سناجره لانه غمر غنيمه ولو سقاء سما حوت بك

فهو

فهو على وجهين اذا دفع اليه ستم حتى اكل فلم يعلم به فأتى لا يجب القصاص  
 ولا الدية ويجبس ويحترق ولو اوجزنا بجوار يجب الدية على قاتله وان ذبح  
 اليه شربة فشرى ولك لا يجب الدية لانه شرب باختياره الا ان في الدفع  
 خدعة فلا يجب الا التعذيب ولا استغفار غنيمه رجل قال انا ضربت فلانا بالسيف  
 فقتلته قال ابو يوسف هو خطأ حتى يقول عمدا رجل قتل رجلا هو في التبع  
 فانه يقتل به واذا شهد الشهود على رجل الزنا والاحصاء فزكيت فبطلت  
 ليرجمه عمدا او بعد ايام فقتله رجلا عمدا لا قصاص عليه غنيمه رجل قتل رجلا  
 عمدا نفا بعض ورثته عن القتال ثم قتله باقي الورثة ان علموا ان عقوق البعض  
 يسقط القصاص لزمهم القود وان لم يعلموا بهذا الحكم ولا قود عليهم وان  
 علموا بالعفو غنيمه المعلم اذا ضرب الصبي او التحرق النليذ فأتى ان  
 كان ضربه بامر ابيه او وصيه لا يضر اذا كان في الموضع للعدا غنيمه ضيعة بنت  
 ستة سنين حنت وكأنت جالسة جنب النار فخرجت الادم الى بعض الجير اذا فاضت  
 البقية فأتى لاديه على ادم لكن ان كان لها ما يعجبها ان تعق رقيقة مؤمنة  
 والاصامة شريفة متابعين وتكون على نداعة واستغفار بعلى الله يعفوا  
 عنها وهذا استخفافا غنيمه صبي مك في الماء او وقع في سطح فأتى ان كان  
 ممن يحفظ نفسه كان في هذا بمنزلة البالغ وان كان ممن لا يحفظ نفسه فعلى  
 والدية الكفارة لان حفظه عليه ما يجب الكفارة عليهم ما ان كان في حجر احد حواء  
 فالكفارة عليه واختار الفقير ابو الليث انه لا كفارة على احد حواء الا ان يفظ  
 فزبد والمفق على اختار ابو الليث غنيمه **فصل في العفو والصلح** الوارث  
 اذا عفى عن القاتل حل بيرا فيما بينه وبين ربه تعالى قال هو بمنزلة الذين على  
 رجل لرجل فأتى الطالب وابرا ثم الورثة فانه بيرا فيما بيني اما عن ظله فمات

ح



ولا يبرأ وكذا القاتل من ظلمه وعداوته ويبرأ من القصاص ودون الكفر  
في خصمه ان لا يرضى للقاتل افضل لقوله تعالى فمن تصدق به فهو كفارة له  
واختلف اهل العلم في تأويله قال قوم هو كفارة للقاتل وقال آخرون هو  
كفارة للعاقب وهو اول التأويلين عند كثير من اهل العلم وقيل هو  
فصلح احدهما القاتل عن جميع الدم على غير الفاجاز الصلح في فضيلة  
وعش بن الفاروق لا يخرج نصف الدية خمسة آلاف وروى عن ابي جابر  
على كثرة الدية باطل وجب لكل واحد منها نصف الدية وهو خمس الاف  
والرواية المشهورة هي الاولى ولو كان القصاص بين اخوين احدهما غائب  
فادعى القاتل ان الغائب قد عفى عنه واقام بينة على ذلك فانه يقبل بينهم  
وينتسب العفو على الغائب فتوجه الغائب لا يكلف للقاتل على اعادة  
البينة هذا اذا قام للقاتل بينة على ادعى في عفو الغائب وان لم  
يكن له بينة على ادعى والراد ان يستخلف الحاضر يؤخر حتى يقدم القاتل  
هكذا ذكر محمد واطلق الجواب اطلاقا قال مشايخنا يريد محمد بقوله يؤخر  
حتى يقدم الغائب تأخير اختلاف البينة لان الحاضر لا يستخلف على الميت  
اما اذا اراد اختلاف الحاضر على العلم بالله ما يعلم ان الغائب قد عفى عنه  
فانه يستخلف على ذلك عنه وفي الخبر من قتل عمدا وعلى القاتل دين  
ثم ان ولده القاتل صالح للقاتل على التوفيق من ذلك دين للمقتول وكذلك  
لو كان القاتل اوصى بوصايا ينقذ من ذلك وصايا به وكذلك لو كان للمقتول  
اولياء عفى بعض الاولياء عن القاتل حتى انقلب مضيق الباقين ما لا يقضى  
من ذلك كمال دين للمقتول او ينقذ وصايا به وزعم بعض مشايخنا ان  
اذا انقلب لأبي لا يبرأ فهو بمنزلة قاتل الخطاء عن الابتداء البرعانة يقضى

عز الالهة اغلام واوصها  
فانهم حكمة البارئ  
اشترى فسمند نسلت عني زيدا بكيكده  
بر مقدار قوام و بوسه مشرع اوزده  
اولان مثللك شربى شرعا حلال اولور  
الحول مستوعف قسوق رواج بولديغي آيات  
وظيفة مفتي حوام دين امام قولنه  
المام در احتياط فنده در  
سر السعد الدين

یقینی

من ذلك ديني لميت وبنفذه وصاياه وليس لامر كما زعموا الا يرى ان الامر  
 اذا قتل رجلا عمداً وللقول اولياء عفو بعض الاولياء حتى انقلب غيب  
 لبايبن بالاجيب ذلك في مال القاتل ولو كان خطاه في الاستدعاء يجزى على  
 عاقلة القاتل **تأثير** ولو عفى عن الجناية او غلظت وما جاز منه فهو  
 عفو عن النفس والخطاء في نفسه له والعفو في كل اى اذا كانت الجناية  
 خطاه وقد عفى عنها فهو عفو عن الذنوب وبغيره في الثلث لاني الذنوب ما لم يفرق  
 العزبة يتعلق بها فالعفو وصية في الثلث واما العمد فيجب له قومه  
 ليس عال فلم يتعلق به حق العزبة وبغيره فهو عفو عن الكمال **صد**  
 ويقضي ديني لميت في الذنوب وبدل القتل بغيره **فصل في التفرقة** ولو ان  
 رجلين كانا في بيت ليس معهما ثالث وجد احدهما مذبحاً قال ابو يوسف  
 من لا خرافة له وقال محمد لا اضمنه وبعد امره ان اذا وجد قتيل في دار  
 المرءن او كمرتهن فالقيمة على رب الدار دون العاقلة هكذا في الجوف  
 ولو وجد الرجل قتيل في دار بين رجلين لاحدهما ثلثاها والاخر ثلثها  
 فالذمة على قاتلها نصفان **غنية** رجل فقاء بين عبداً وبعيراً او شاة او دابة  
 جاز في الشاة والذباقة ونحوها يجب انقص في القيمة واما في العبد فعليه  
 نصف القيمة رجل جرح فقال قتلتني فلان ثم ملك فاقام وارثه البيعة على رجل  
 اخر انه قتله لم يقبل بيئته لان هذا هو كونه وقد اكتب البيعة بقبوله  
 قتلتني فلان **غنية** رجل امر رجلاً ان يضع حجر في الطريق فوضع فخطب به  
 الامر فضمانه على الواضع وكذا اذا قال اشترع جناحاً في دارك او ابن دكاناً  
 على بابك تنقح به ففعل فخطب الامر او عبداً وما به وكذا الامر اذا بنى ذلك  
 للمأمور بامر ثم خطب به الامر ضماناً فكانت المأمور هو الذي بنى ذلك **غنية**

七



ولو أزدحم تناس يوم الجمعة فقتلوا رجلاً ولا يدري من قتله فدينه على  
 بيت مال غنيمة. ولو أن رجلاً أراد أن يضرب أسيراً بالسيف فآخذ  
 سيفه ذلك لا يملك يده فحزب صاحب السيف سيفه من يده فقتل  
 بعض أصابعه فإن كان القطع في فاصل فعليه العود لأنه عدا وأن لم يكن  
 القطع في فاصل فعليه الدية غيبة **المسائل المتعلقة باليمنع من الضرر**  
 في ملكه وبالأيمنع القياس أن كل من تصرف في خالص ملكه لا يمنع منه في ملك  
 وإن كان يلحق ضرر بالغير لكن تركه لقياس في موضع يتعدى فيه ضرر  
 تصرفه إلى غيره ضرراً بيتاً وقيل يمنع وبه أخذ كثير من المشايخ وعليه الفتوى  
**مستخرج لفصول** أراد أن يخرج ظلة في طريق العامة وهي لا تصرف في العامة  
 فالصحيح من ذهب إلى جواز أن لكل من ملكه حق المنع والطرح وقال  
 محمد له حق المنع لا الطرح وقال أبو يوسف ليس له كلاهما فلو ضرر فملك من  
 حق المنع والطرح والرفع واحد وأثرها في سكة غير نافذة لم يجر بلا أدق  
 أهلها ضرراً ولا **فصول** قال في المشتق يمنع بناء الكنيف أو الظلة على  
 طريق العامة فلو بني فقلع لوضر والآن **فصول** له كنيف في طريق العامة  
 فزعم غير أنه محذور وزعم صاحب الدية أنه قديم وأقام البينة فالبينة بينة  
 في يدعي أنه أنه محذور في القول في هذا قول المدعي لكونه مستكاً بالأصل قنينة  
 وحل القديم ما لا يحفظه القرآن إلا كذلك فكانت اختلافاً بين من أحدهما أحداً  
 على القديم والآخر على الحديث فبينة القديم أولى وشهادة أهل السكة في هذا  
 لا يقبل بناء فيه شرعي داراً لها ظلة على طريق العامة على حائط وحائط  
 الجار فأنه من الظلة ليس له أعادتها إذا شرها على أن يعلق حدها ولو  
 في غير النافذة فله أعادتها فلو علم أنها محذورة فليس له أعادتها كما في النافذة

في غير النافذة

منع

ولا يضار

ولا يضار له في الدار إذا شرها على أن الحق ما من جامع **فصول** وفي النوازل  
 شداد المتاعب التي في الطريق ليس لأحد دفعها لأنها شئ فعلة تناس وتهم  
 منفعة وغير طاقوا أن يحسب أن يخالفهم في رفع متاعب شاخصه إلى الطريق  
 إلا برئ منها لو سقطت فاصابت عماد فلو أصابه الطرف فطأ به فزعم من يوجب  
 لا لو أصابه الطرف فلا دخل **فصول** يمنع على دار رجل منعه بالدار  
 عن التيسيل له لمنع لكن ليس له قلع لغيره منه أصاب لرجل القنينة سياحة  
 لا بناء فيها وأصاب الأخر بناء فآراد ذلك سياحة أن يبني فيها ويرفع بناءه فآراد  
 ذلك بناءه أنه ليس له على التيسير ولا ادعاءه برفع البناء فله منعه لا في ظاهر  
 الرواية لأن ذلك سياحة منعه عن الانتفاع بملكه **فصول** ولم يتلف عليه  
 ملكاً ولا منفعة فلا يمنع منه كرجل له شجرة يستظل بها جاري أراد قلعها لا يمنع  
 منه ولو تضرر جاريه إذا رتب الشجرة بالقلع بمنعه عن الانتفاع بملكه وما لا يملك  
 سياحة أن يبني فيها عماداً أو تنورا أو بالوعة أو شيئاً لا يتصرفه في خالص ملكه  
 فلا يمنع منه ولو أضر بجداره حكى عن أبي حنيفة أن رجل شكا إليه من يجرها  
 جارية في داره فقال أحفر في دارك بقرية تلك البئر بالوعة ففعل فسخت البئر الأولى  
 بكسر ما تراه الأبري أنه لم يأمرك أن يمنع جارية من حفرة وأما حله الآخر فله  
**فصول** اتخذ في داره حيلة غنم في سكة غير نافذة وتأذى جيرانه بنين لمرتين  
 ولا يأنس من لمرعة ليس لهم في حكم منع أراد أن يبني في داره تنورة فبنيها  
 أو رعى للطن أو مدقة للقصار بمنع من الضرر جيرانه ضرراً فاحتجوا على  
 لو اتخذ داراً عماداً وينادي من خاتمة فلم يمنع إلا أن يكون خاتمة حمام مثل هذا  
**فصول** داران متلازمان جعلت بينهما حائطا أصطلاً وكان  
 في القديم مسكناً وفيه ضرر بغيره الأخرى قال الأصناف كان وجه الدار إلى الجدار





لا يمنع ولو حواجزها اليه يمنع ثم لو خرجت دواب في الاصطبل جدارها بجوارها  
 قيل لا يمنع حتى تداركها لم يكثر اذا لا ينتقل فعل الدابة فلو خرجت اثنان من الدواب  
 للدواب في الاصطبل من حيث السبب الى الخرب الآلة لم يتعد في هذا السبب  
 اذا دخلها في ملكه والسبب انما يربط بينه عند التقدير **فصول** في اصابة البقرة  
 بناء والاخر ساحة لبناء فيها ففتح ذول لبناء في جدار علو كوة ليس الى  
 شفعة او تصرف في ملكه ولم يتلف في ملكه **فصول** في شري بيتا سلمه وفتح  
 جاره يستويان فاخذ جاره ان يتخذ سيرة بين السطوح لا يجوز عليه اذ لا يجوز  
 ملكه على لبناء في ملكه ولو اراد منعه عن صعود فلو وقع بصره في جاره  
 اذا صعود فله منعه اذ فيه ضرر زائد ولو لا يقع بصره في جاره ولكن  
 يقع عليهم بصرهم عليهم يقع بصرهم عليه ايضا **فصول** في اقسام الدابة  
 بينها ما نقل احدوها بني حجازا بيننا لا يلزم الاخر اجابته ولو يؤذي احدوها  
 الاخر ويطلع في حال لم يحسن الاطلاع فللقاضي امرها ببناء حاجز وينفق  
 كل منهما ما يحسنه فيعمل القاضي على وجه المصلحة **فصول** في المسائل المتعلقة بالانعام  
**اعضاها الى الاملاك** في بيع ضيعة والبايع اشجار في ضيعة اخرى يجنب هذه الضيعة  
 اعضاها مستدينة في ضيعة فلكل شري ان يأخذ بتقريب للبيعة في الاخص  
 فيها وكذا لو ورثها وفي جانبها ضيعة كذلك لا يكون وله تقريظ ضيعة في ملكه  
 الا غصن فلكل وارثه **فصول** في شجرة في نصيب احد المتفاسين اعضاها  
 مستدينة الى نصيب الاخر يجب صاحبها على قطع الاغصان في رواية عن محمد وعنه  
 يترك كذلك **فصول** في خرج شجرة فله الى جاره فلكل جاره قطعها بالتقريب هو اية فلو  
 قال هذا على وجهه فلو امكن تقريظ شجرة الشجب على الخلة او تقريظ بعضه  
 بشدة بعضها فله ان يأخذ من الخلة بالشد لا بالقطع فيما يمكن التقريظ

واما

واما لا يمكن تقريظها الا بقطعها فالاولى ان يستأذن ربها فيقطع بنفسه  
 او ياذن له به ولو اتى برفع الى القاضي فيخرج على القطع **فصول** في رجل له  
 دار قد تدل على غصن شجرة لرجل واحد هو ادم فقطع صاحب الدار  
 الاغصان ان اعلم له صاحب الشجرة ان يفرغ هواه داره فغير ان يقطع بل  
 بجميع الاغصان ويشدها بجمل من وان كان غلاظا لا يمكن فله قطعها  
 في موضع الذي يقطعها لها حكم لو رفع لا يضر وان قطع اكثر مما يقطعها  
 لها حكم من خلا **فصول** في المسائل المتعلقة بالانعام **فصول** في رجل له دار في سكة  
 لا تتخذ شجرة يجنب داره بينا نظره في هذه السكة قبل ان يفتح في ظاهرها  
 في السكة وقيل لا **فصول** في رجل اراد ان يار في سكة نافذة وكان بابها قديما في سكة  
 لا يتخذ فاراد ان يفتح بابها القديم فلو اقر اهل السكة بذلك التيب  
 فله فتحه ولو انكر واختلفوا فلو قطعهم واحد فليقطع الا يملك عن  
 الباقين اذ لا فائدة لانهم لو نكحوا ليس له نصيب في الدار الا ان يضره فلو نكحوا  
 فله ان يقطع عنهم ثم وتم فلو نكحوا جملة فله ان يفتح **فصول** في شجرة في سكة  
 لا تتخذ واراد ان يجعل طريقا لها جند ونصير سكة نافذة برفع الى القاضي فلو  
 ضرر فاحترق منع ولو لم يكن فاحترق فاستوفى ذلك التيب ما يدفع الضرر وهو  
 مقام الحايطة لم يمنع فذلك منية سكة لا تتخذ شجرة في القصر دار في ظروها  
 طريق نافذة فاراد ان يجعلها طريقا نافذة ليس له ذلك ولو اخذها خانا يترك  
 فيه الناس وجعل باب بينه فله ان يترك في ارضه ما شاء وليس له ان يتخذ طريقا  
 وليس له اهل السكة ان ينصبوا على راس سكة هم دريا ويسدوا راس السكة لان  
 مثل هذه سكة ولو كان ملكا ظاهرا لكن العاقبة فيها نوع حق وهو ان اذا تم  
 الناس في الطريق كان لهم ان يدخلوا حتى يحرقوا **فصول** في رجل له دار في ارض



سكة لا تستغل في غير ما بين ارضيها ولو اتفقوا كلهم عليه ولا ان يخلوها  
في دورهم وانما لهم ثمرة في ملكهم **مسألة** ان كان يتخذ طينا في سكة  
لا يستغل فلو تركه في الطريق قد لم يترك ويتخذ في الاحاشيت ثم ويرفع  
سروا فله ذلك **فصل في اهل السكة** احسب السكة على باب دار  
لا اعتاد اري على باب يملك دابة هناك اذا السكة التي لا تستغل كذا مشقة  
فكل من اشركا ان يكن في بعض الدار بعد فضيبه ولكن ليس له ان يبنى فيها  
واخذ لا تاري في جملة البناء واما السكة في بلاد ناضية كني اذا السكة  
في بلاد ناضية السكة على السكة وتوافق فكل من اهلها احساك الدابة  
على باب دار بشرط العلاقة **فصل في** في سطة لنا فذة من بلدة اراد احد هم  
ان يتفرغ من بلدة بيته عليها ويتأذى به لغيره ان فلم منعه **مسألة** حجاب  
اذا ادخل الخشبة في سكة لا تستغل ويضعها في ظهر الدابة وضعا فليس  
لاهل السكة منعه اذ لم يتصرف في ملكهم الا باذغال الدابة وله ذلك ولو  
يطرحها طرعا يضر ببناءهم فلم يمنع لتصرفه في ملكهم على وجه يضرهم منه  
له دار في محلة عامرة فاراد ان يخرجها فله ذلك قبيلا لا يضره اياها  
انفق الكافي وقال الصمد الشهد الفتوى اليوم على العيس ولو هدم بيته ولم يبيت  
وجيرانه يتصرف به فلم يجز على البناء لو قادرا على البناء كذا في فتاوى اهل  
سمرقند وقال الصمد الشهد المختار انه لا يجزى على بناء ملكه **فصل في** دار بينهما  
فكل منهما ان يضع فيها حناغا ويربط فيها دابة قال محمد بن ابي نضر في ارض رجل  
فدخل ارضه ليصلح نهر فلرب ارض منعه وانما يعضى رتب النهر في بطن النهر  
ليصلح كذا في الكتاب **فصل في** نهر يقوم بجري في بستان رجل فلرب يمسك  
ان يجرى على حافته اذ لا ضرر لرب النهر فيه حتى لو تضرر وابلن يضيئ نهرهم

يمنع

يمنع ولو عرس يؤمر بعقله الا ان يسبح النهر في طرف الاخر بقدر ما ضاق  
على وجهه لا يتفاوت في حق ارباب النهر في لا يمنع ولو عرس على نهر عام  
لمنفعة لميلن في ذلك **فصل في** له شجر على نهر عام فثبتت فروعها  
اشجار في جانب الاخر من النهر ورجل في ذلك الجانب كرم وبين كرم وبين النهر  
طريق عام فادعاه كل منهما فلو عرف انه فروعهم فلوله فلو عرفه غارس  
فلوله والا فلول رب الارض **فصل في** شجر او ذرع في ارضه ولم يزرعه  
احد فلول رب الارض فلو كان في ارضه وكان جرحها فيكون لربها اكد  
رافع بيا فتنناش جبانة في الارض فثبتت الزرع وقفا الكار حتى استحص  
فهي بينهما ولو ثبتت وقى رتب الارض فكل له من الكار نصيبه في حياها  
قيمة ولو سقاها اجتنى فلا شئ له والزرع بين الكار ورتب الارض منير  
شجر في ارضه ثبتت فروعهم في ارض اخر فلول سقاها رتب الارض وانبت  
فلوله ولو ثبتت بنف فلول رتب الشجر لو صدق رتب الارض فروعهم  
ولو كذا بصدق **فصل في** نواقل او خوخة وقص في كرم آخر فثبتت منها شجرة  
فلول رب الكرم اذ لا قيمة للنواة وكذا الخوخة اذ ثبتت بعد ازال لحمها فهو الاول  
سوا **فصل في** مقبر فيها اشجار فهو على وجهه احد هما كونهما ثابتة قبل اخذ الارض  
مقبرة وهو على وجهه فلو كانت الارض مملوكة فالاشجار باصلها على ملك  
رتب الارض فله ان يضعها وباصلها اياها لانه محلها في الارض لم يصرف  
لشغله بملك رتب الشجر وتو موثا لانه لهما واخذها المملوكة مقبرة فالاشجار  
باصلها على مالها القديم وثانيهما كونهما ثابتة بعد اخذها مقبرة وهو على وجهه  
فلولها غارس فهي الغارس لانه ملكه ولو لم يعلم غارسها فلولها غارسها  
نرى بيعها وصرف ثمنها الى غارس مقبرة فله ذلك اذ لو لم يعلم غارسها في مقبرة

ح



وقال الفقير أبو الليث للأخ ان يضع عليه مثل حوله ان كان على حائط يحتمل ذلك  
وبشر بكمه فربما كان على حائط بينهما غنية وذكر في كتابنا الصلح اذا كان لكل واحد  
منهما عليه جذوع وجذوع احدهما اكثر فللاخر ان يزيد في جذوعه ان كان  
الحائط يحمله وغير الفقير ان يكون البعير جدا بين رجلين لاحدهما بناء فاراد  
ان يحمل جذوعه للموضع آخر قال ان كان يحمل من الايمن الى اليسار ومن  
اليسار الى الايمن ليس له ذلك وان اراد ان يفعل جذوع فلا بأس لان هذا  
يكون اقل ضرراً بالحائط وان اراد ان يجعله ارفع عما كان لا يكون له ذلك  
لان هذا يكون اكثر تماكان فان راس الحائط يحتمل ما لا يحتمله اسفل الحائط ومن  
محمد اذا كان الحائط مشتركاً قد قاعد الرجل فاراد احدهما ان يزيد  
في طول له ليس له ذلك الا بان يتركه غنية وفي فتوى ابو الليث رجل ان  
جاره في وضع جذوع على حائط او حفر سدب تحت داره ثم باع داره فليست  
برفع جذوعه والردب الا اذا اشترط في البيع ترك ذلك فح لا يكون له ذلك  
وذكر في كتابه حاتم بن حنبل في حقه الى ان قال احث بناء او غرقة في سكة  
غيره فمتره برضاهما فاشترى رجل من غير اهل السكة داراً منها فله ان يتر  
برفع الغرقة حاوي جداد بينهما اراد احدهما ان يبني عليه مقيلاً آخر او غرقة يمنع  
وكذا اذا اراد احدهما وضع السكة يمنع الا اذا كان في القديم كذا كمنه من جداد  
متره بيع اشترى اهدم فظهر انه ذو الطأوين متلاصقين فاراد احدهما ان يرفع  
الحائط الذي هو في جانب ويكتفي بالطأ الذي هو في جانب شر بكمه سترع وابو الليث  
ذلك قال الفقير ابو بكر البجلي اذا كانا اقرب قبل ظهورنا فظهر ان هذا الحائط بينهما  
فان الحائط يكتسب بينهما وليس لاحدهما ان يحد فيه شيئاً بغير امر شريكه وان  
كانا اقرب الا ان كل حائط لمن يليه فلكل واحد منهما ان يحد فيه ما يحب غنية



حايط بين رجلين لاحدهما عليه جذوع فاراد الآخر ان يضع عليه جذوعا  
مثل جذوع صاحبه فمنعه الآخر لا يجوز لا يحتمل ذلك قال الشيخ الامام ابو القاسم  
يقال لصاحب الجذوع ان يثبت فخطا عنه ما يمكن لشريكه من الحمل وان  
ثبت فارفع حمله حتى يتوبا لان صاحب الحمل ان كان وضع بغير  
اذن الشريك فهو ظالم وان وضع باذنه فهو عار يتركه العار اية غير لازمة  
قال القاضي ابو الليث وعن ابي بكر خلافا هذا ويقول ابو القاسم ثلثة غنيمه  
جدار بين رجلين لاحدهما عليه حمله وليس للآخر عليه شيء قال الجدار  
الذي لا حمله فاشهد على صاحبه الحمله فلم يرفع حتى سقط فاختار  
بالشريك قال ابو القاسم اذا ثبت الا شاهد وكان مخوفا ويمكن من رفعه  
بعد الا شاهد يضمن الشهود عليه نصف قيمة ما فسد من سقوطه غنيمه  
حايط بين رجلين انهدم فبناء احدهما عند غنيمه الشريك قال ابو القاسم  
ان بناءه ينقض الحايط الاول يكون متبرعا لا يكون له ان يمنع شريكه  
من الحمل عليه وان بناءه بدين او حطب من قبل نفسه لم يكن للشريك ان  
يحمل على الحايط حتى يؤدى نصف قيمة الحايط غنيمه حايط بين رجلين  
لاحدهما عليه جذوع واحد والاخر عشرة قال في الكتاب لصاحب الجذوع  
موضع جذوعه وكل حايط للآخر استحبابا وفي القياس يكون جميع الحايط  
بينهما وبمكان ابي يوسف يقول ولا ثم يرجع الى الاستحسان وهو قول ابي  
حنيفة غنيمه حايط مشترك بين رجلين وهو يخاف ضربه فوطر فاراد  
احدهما النقص والمنع الاخر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل جبر على  
نقصه وعنه اذا اراد احدهما نقص جدار مشترك والآخر فقال له صاحبه  
انا اضرك كل ما يهدم من بينك وضع ثم نقص الجدار باذن الشريك فانهدم

في منزل المصنف له شيء لا يلزمه ذلك غنيمه هدم بيته ولم بين  
ولجيرانه يتضررون بذلك كان لهم جبر على البناء اذا كان قادرا المختار  
ليس لهم ذلك طاعونه او حرام مشترك انهدم وانى الشريك عن الحمار جبر  
اما اذا انهدم الكل وصار حصار لا يجبر وان كان الشريك معسرا يقال له انفق  
حتى يكون دينا على الشريك ولو انفقوا احدهما في مرتبة بغير اذن الشريك  
لا يكون متبرعا خزانة القناوي **فصل في الحايط والمقارن** نهانيا في شهر  
على ان ياكل هذا ثم سنة وياكل الاخر سنة اخرى لا يجوز وكذا الاغنام  
وجميع الحيوان اذا نهيا على ان يكون ولدها ولبنها وصوفها سنة  
لهذا لا يجوز ويجوز ذلك بينهما عبيد بين رجلين طلب احدهما  
المهاتن في الحذمة وانى الاخر فالتقاضي يجبر على ذلك خزانة القناوي ارض بين  
رجلين ليس لاحدهما ان يزرع قدر حصته وفي الدار له ان يسكن وفي نوادر  
هشام له ذلك في الوهم بين اذا كان لرجل غلظة في ملكه فخرج شعبها الى ملكه غني  
فاراد الاخر قطعها له ذلك **خزانة القناوي** ذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
في طاعونه بين شريكين انفق احدهما في مرتبة بغير اذن شريكه لا يكون متبرعا  
لانه لا يتوصل الى الانتفاع بها الا بذلك غنيمه تمام بين رجلين طلب قدر او  
حوضه او شيئا منه واحتاج الى المرتبة فاراد احدهما المرتبة والمنع الاخر احتلفوا  
فيه قال بعضهم بوجوه القاضى بها ويرمها بالاجرة او ياذن لاحدهما في الاجارة  
والمرتبة في الاجرة قبل هذا قول ابي يوسف وعندهما الله لان عندهما الجوز  
على الحق والفتوى على قولهما وقال بعضهم القاضى باذن الغير لا يبالى اتفاق عليه  
ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدى حصته والفتوى على هذا القول غنيمه  
دار بين رجلين انهدم او بيت بينهما انهدم فبناء احدهما لا يرجع هو على



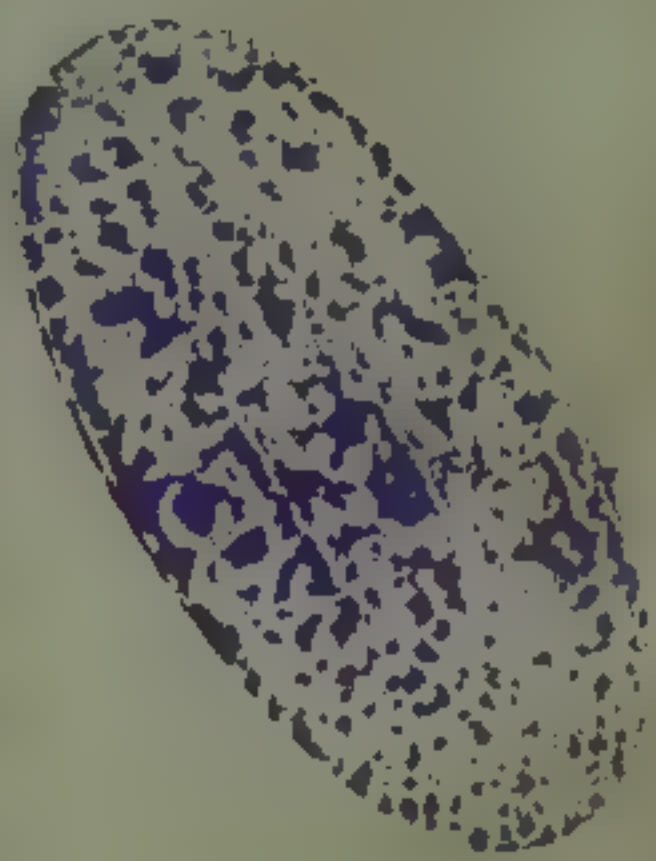
شريكه شيء لأن الدار يحتمل القيمة فإذا أمكنه ان يقسم يكون متبرعا في ثمنها  
وكذلك ليس إذا امتلأت من طمك فله ان يطالب شريكه باصلاحها فإذا  
لم يطالبه وأصلها كان متبرعا وعن محمد في رجلين وبينهم بيت بينهما  
خربت كلها حتى صاروا لا يجيران على العوارض ويقسم الارض بينهما وتلك كانت  
لطا حوتة قائمة بيناها وأدانها الا انه ذهب شيء منها فانه يجبر الشريك على  
ان يعرجا مع شريكه ولا الشريك معصرا قبل شريكه الا ان اتفق ان شئت ويكون  
ذلك على شريكه كذلك الحكم اذا صار محرا ويقسم بينهما وان كان قائما الا انه انكر  
شئ منه يجبر شريكه على بينهما وفي الرواية لا يجبر ولكن يقال للشريك الذي يريد  
الاصطلاح ان شئت ابتداء ان اذا انهدم منه بيتا او احتاج الى امره ثم آجر  
فاذا احتج غلته فخذ منها تنقته ثم يستويان فيه بعد ذلك غنيمه وعن خلف بن الوليد  
مرث بين رجلين ابي احدهما ان يقسم قال يجبر على ذلك قلت فان فسد الشئ  
قبل ان يرتفعوا وابي ان يقسم قال لا حولك عليهم وكان ينبغي ان يدفعه الى السلطان  
حتى يأمر بالنسب فان امتنع بعد ذلك فقد ضمن غنيمه زرع بين رجلين ابي احدهما  
ان ينفق عليهم لا يجبر لكن يقال للآخر انفق انت وارجع بنصف القيمة في حصة  
شريكه فلوانه انفق ولم يجز له الزرع مقدار ما انفق هل يرجع على شريكه بتمام  
نصف المنفعة او مقدار الزرع فيما نرى في المزارعة غنيمه دار فيها ساعة بين  
رجلين لقتلها فصارا ساعة لاحدهما والبناء للآخر فارد صاحب ساعة  
ان يجعل الساعة بيتا وبسبب برقيج والشمس على صاحب البناء فظاهر الرواية  
له ذلك وليس لصاحب البناء حق المنع وقال نصير له ان يمنع ولتقوى على الظاهر  
وعلى هذا لو اراد ان يبيع في الساعة اصطبل او تنقرا او حاما كان له ذلك  
غيره في فصل محلا احد شريكه يستعمل في غير شريكه في استعماله مشترك بل اذا

شريكه

شريكه يصير غاصبا على رواية هشام بن محمد ولا يصير غاصبا على رواية  
ابن ستم عنه وفي الدابة مشتركة يصير غاصبا على كل واحد من خصولته مواشي  
بينهما نقاب احدهما فدفعها الاخر الى الداعي ضمن بنصيب شريكه لانه مودع  
يمكنه ان يحفظ بيد الجير فلا يصير مودعا غيره ولو تركها في الصحراء ولم يتركه  
في يد يمكنه ان يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب قوما يحفظ منيه لهما بعينه  
متعلق فسا قد احدهما على جسر فوقع في النهر وعطب فخره اهل القرية لم يضمن  
السابق والتاخرين اذا علم انه يعين الى جسر صاحبه فصوله ارضا وكرم  
بين حاضر وغائب او بين بالغ ویتيم يرفع الامر الى القاضي وان لم يرفع  
نفي الارض لو ذرع حصة بطيب له وفي الحكم يقوم عليه فاذا ادركت الثمر يبيعه  
ويأخذ حصة نصف حصة الغائب فيسحق ذلك فاذا قدم الغائب يجبر اياه ببيع  
او حصة القيمة ولو ادعى الخراج يتبرع وتوكل بينهما دار غاب احدهما فلما اضران  
يكن كل الدار وكذا الخادم بخلاف حصة في الثمر فكلها باجاز ويحفظ ثمن حصة الغائب  
فان حضر فكما مر وان لم يحضر فهو كقطعة ارض بينهما زرع احدهما كذا يقسم الارض  
بينهما فاقوع في نصيبه اقر وواقوع في نصيب شريكه امر يقاوم وقدر نقص الارض  
هذا اذا يدرك الزرع اما لو ادركه او قرب بغير الزرع لشريكه نقصان نصف  
الارض لو انتقصت لانه غاصب في نصيب شريكه منيه وعن محمد لو قبل احدهما  
فليس بمركان يزرع نصف الارض ولو اراد المزارعة في العام تناهى زرع النصف  
الذي كان زرعه وكذا لو ملك احدهما فله ان يزرع كل واحد ويتقربا بانه لو علم ان  
الزرع ينفع الارض ولا ينقصها فله ان يزرع كلها ولو حضر الغائب فله ان ينفع  
بكل الارض مثل تلك لمدة الرضاء الغائب في مثل دلالة ولو علم ان الزرع ينقصها  
او انك ينقصها او يربحها فحقه فليس للآخر ان يزرع فيها شيئا اصلا اذا الرضاء



لم يثبت هنا فصول في أرض بين ورثة زرعها بعضهم يبيد مشترك بينهم  
 باذن الباقيين لو كبارا وبأذن الوصي لو صغارا فالغلة على الشركة ولو زرع  
 في بذر نفسه فالغلة للزارع ولو زرع مشترك لو أراد فحصد أحدهما بلا  
 اذن شريكه فملكه يشترى ان يضمن حصته شريكه **فصل في غصب** ان غاصب ارضا فبذر فيها  
 زراعا فالزراع بين الدافع والزارع فلو اجاز لملكه قبل ان يملك جازله حصته  
 الغاصب في الزرع والغاصب يتوفى قبض ذلك وصحة الزارع تفصل الارض  
 الحقيقة الاجازة **منه** ولو اجاز بعد ما بنت وصارت له قيمة فلا شيء له  
 في الزرع وهو للغاصب ويتصدق بقيمة ما قبل الاجازة بعد ما دفع فذلك  
 تفصل الارض الحقيقة الاجازة **فصل في** ولو بينهما دار فبذر احدهما يكن  
 الارض بقدر حصته وذكره كينها غيره وقيل على بينة وبينها ذلك ان لم يكن لها  
 خصم بواجرها واخذ نصيبه في الاجر ويقف نصيب شريكه فلو وجد والاعتقاد  
 ويتخذ الخادم ولا يركب الدابة اذ يحرم بملكه وفي المهرجوا احتياج الى اذنه  
 اقامها ورجع في الغلة لمن كان دارا مشتركة بغيبه شريكه لا يلزم اجر حصته ولو وقع  
 الاستغلا ل اذ الدار مشتركة في حق كذا وفيها خوف تبايع كذا يجعل كل  
 لكل واحد في شريكه على سبيل الكمال اذ لو جعل كذلك يمنع كل واحد منهما  
 في القول والقعود ووضع الامتعة في سبيل منافع ملكها وهو لم يجر ولو كان كذا  
 صار لها حصصا كذا في ملك نفسه فلا اجر **منه** من محمد طاعا او طاعا من مشترك بينهما  
 فاب احدهما فاخذ لخاصة نصيبه ارجوان لا باس به كيتي او وزع بينهما ففان  
 او بين بالغ وصني فاخذ لخاصة او بالغ نصيبه فانما ينفذ قسمته بلا خصم لو سلم  
 نصيب الغايب ولصتي حق لملكه باق قبل ان يصل الى الغايب او لصتي ملك عليها  
 منه دابة لها فيها احداهما فوقع في نهر وانكر رجلها فخرج رجل وبلغ شريكه



التم لا يضمن لباقي اذ لم يحالف ولا الناصر اذ لم يعلم انها لا تقيض الى حصته  
 صاحبه ومن التهم بين الشريكين وهو كذا اذون دلالة **فصول في المقلقة**  
 باحكام **السكر** وهو زرعها في مائنها سكوتها عند استيثار الوصي قبل  
 التزويج وبعد هذا الزوج لولي حتى لو زوج لجد مع قيام الاب لا يكون  
 سكوتها زراعا ومنها سكوتها عند قبض مهرها لوصي مهرها لوصي مهرها لوصي  
 او غي زوجها فسكوتها يكون اذنا بقبضه الا ان يقول لا تقبضه فاذن  
 لم يجر القبض عليها ولا يبرأ الزوج ومنها سكوتها الصبية اذا بلغت بكرها يكون زراعا  
 وبطل خيار بلوغها ولو بلغت ثيبا بكرها حلفت ان لا تزوج نفسها فزوجها ابوها  
 فسكوتها حنف في عيبتها كرضاها بسلام ولو حلفت بكرها لا تاذن في تزويجها فزوجها  
 ابوها فسكوتها لا يحسن اذ لم ياذن ولزم النكاح بالسنة حلف لا يزوج بنته الصغرى  
 فزوجها رجل فطلب حاضر ساكنا فقال بعد النكاح في مجلس اجاز النكاح زعم محمد انه  
 لا يحسن اذ زوجها غيره واجاز هو حلف لا يسلم شفاعة فلم يسلمها ولكن سكت  
 عن الخصومة فيها حتى بطلت شفاعة لا يحسن حلف لا يزوج من فلان حقا له عليه  
 شهرا ولم يزجر شهرا وسكت عن توافقه حتى مضى شهر لا يحسن ومنها تصديق على  
 فيك تصديق عليه يثبت ملكه ولا يحتاج الى قبولها قولاً واما الهبة فلا تصح  
 ما لم يقل هو حوله قبله ومنها قبض هبة وصدقة بخبره ملكه وهو كذا  
 اذنا بقبضه ومنها ابراء مديونته فيك يبرأ ولو رد برده ومنها الاقرار  
 ببيع ولو سكت لقراله ويرد برده ومنها الكالة وكله بشئ فيك لو كيل وبلش  
 صح ويرد برده فلو وكله يبيع فله فلم يقبل ولم يرد فيلزمه جاز ويكون قولاً  
 وكذا لو اوصى لرجل فيك في حيوته فلما مات باع الوصي بعض المركة او توافقه فيه  
 فهو قبول للوصاية ومنها الامر باليد اذا سكت المفقود من اليد صح ويرد برده ومنها

ح







امر صیغ را میشتی له او دلاله لا یسبح له ثوبا بدرهم لم یمن العجاء اذ البیع  
 يتم بالشرع لا بالدلال ولا بدری حق یمنی الشری فلو ذکر لک وقتا فلو  
 ذکر الوقت اولاً بان قال استاجرک بکوم بدرهم علی کذا جاز ولو ذکر لآخر  
 اولاً بان قال استاجرک بدرهم بکوم علی کذا لم یمن ثم اذا خیر العجاء  
 واتم العمل بحسب له اجر مثله بحسب العرف کما یستخرج من ما ذکره محمد  
 ان یاجر بشرایه شوی او یبیعه بل ذکره امر ثم یولی به بشرایه او جراه لعله  
 یجوز ذلک لیس من الحاجة کما یجوز دخول المحام باجر لم یقصد **فصل فی** کذا یمنی البیع  
 او رد بعیب بضاعة او بغيره لا یسرد الدلالة ولو تبین ان البیع کان محرراً او  
 وقفاً یسرد اذ العقد لم یقع الدلالة لولایه العین بنفسه باذن مالک البیعة  
 اخذ الدلالة لیسر فی الشری فلو لم یقع حقیقة ووجب الدلالة علی البایع ولو  
 الدلالة یسرها و باع مالک بنفسه یعتبر العرف فوجب الدلالة علی البایع او علی  
 مشتری او علیهما بحسب العرف وکل بعضهما قال الدلال اعرض عرضی علی البیع  
 وبعاً ذلک اجر کذا فعرض فلم يتم البیع ثم ان دلالاً اخر باع قل الدلال الاول  
 اجر بقدر عمله وعنايته قال فی الزیادات هذا یس و لا اجر له **فصل فی** اذا جری  
 يعرف بالبیعة وهم لا یعرفون بهذا الامر اجر ویر **فصل فی** الدلالة فی نکاح  
 قبل لا یجب بها اجر مثل اذ لم یعمل شیئاً وکذباً انما ینتفع بالعقد وقل یجب ویر یق  
 لیس بها فتنکح النکاح کسیر و یعتبر العرف فی قدر الامر **المسائل المستطرفة**  
**بایکون اجراً وما لا یکون** **فصل فی** قال لمدیونه ترکته دینی علیک او قال حق  
 خویش بتواندم یکون ابراء قالت لودعها دس پیان بتواندم قال لا **فصل فی**  
 لا یبرأ لو ارادت ترک المطالبة قال هو لا یبرأ فانه ذکر فی البیعة وی قال  
 الطالب ترک دینی یبرأ قال له من ادینی دلم که برتست بیزاد شدم یبرأ و لو قال

فصل فی

لا خصوصه علی علیک یبرأ قال ترکته لینی علیک لا یبرأ ولو قال ترکته یبرأ  
 قبل للطالب این یکینم دینار که از مدیون میا بایت بیکه دینار بر کن  
 فقال یس کردم ان تو کمالی برأ فابرأ والا فلا وفي فتاوی شهید لاین قال  
 ترکته دینی علیک لا یبرأ لمدیونی ترکته علیک لا یقصر فی ثلث **فصل فی**  
 ولو قال امر اذ یوجری غوی باید فهدا اقرار بغیر ذمتی ولو قال من با تو  
 غوی کچم و مرا با تو در بیاض نیست بقیامه حس است لا یبرأ ولو  
 قال له در کار خدای کردم و قال بخدای ماند من اللفظة لا یتحمل الا برأ ولو  
 نوى ولا یبرأ فی الثانی قیل للابن و امرت برأ لست بمن یخسر او بمن منته کن  
 او در باقی کن فقال تجبیدم او کردم یبرأ و غرأ و معناه بوی بخش لاجلی قال  
 لمدیونه ترا اذ اذ کردم یبرأ و لو قال لا خصوصه علی معک یبرأ و لو قال تاوند  
 کا نیست فلان امر بوی دعوی نیست یبرأ و عاندی علیهم فهدا التاریخ  
 فی جودته بعد وفاته بسبب قبل هذا التاریخ و لو ادعی بسبب حادث بعد البراءة  
 نصح اذ لا یبرأ قال امرت مر اجمک کن فقالت کردم لا یبرأ و غرأ و لو قال  
 لو جعله زوج ما فی حل یبرأ و غرأ قال لزوجها مر اجمدی یا نیست اذنی  
 یا فتم لا یبرأ قال برکت جمیع غرأ فی قبل صح لا برأ و قیل لا ادعی شیئاً بید  
 ثم قال ابن مدنی لیدین ذوالیدار زانی کاشتم ثم اذا ادعاه لا نسع **فصل فی**  
**المسائل المتعلقة بالاحکام المعرفه** **فصل فی** خانه و زن خود را عارت کرد و چون با کار  
 برد تواند که بهاء شر خود بیاورد اجیب اگر یک شرط کرده خود را عارت کرد و  
 بکار برد تواند که بهاء شر خود بیاورد است که رجوع کند قبل از عارت امر آنست  
 و ترکها اینا فلو عارتها یا ذنبا فالعارة لها و التفتة دین علیها متعزم بقعة نصیم  
 فالعارة ویصی کلها لها و ان عارتها بغير اذنها فالعارة لها ولا شی علیها

ح



في النفقة فانها متبرع وعلى هذا التفصيل عمارت كرفهم امراته وسائر اولادها  
**فصول** انما سقف منزل امراته بامرها فالتقف لها وان فعل بغير امرها  
 فله ان يرفعه الا يضم البناء محج بمنع هذا اذا بنى لنفسه بكنى الامر اما اذا بنى  
 لغيره الارض بلا امره ينبغي ان يكون متبرعا كما مر في المصالح ان كل من بنى في دار  
 غيره بامر فالبنا لا يرفع ولو بنى لنفسه بلا امره فهو له وله رفعه الا ان يضره  
 بالبناء فيمنع ولو بنى لغيره الارض بلا امره ينبغي ان يكون متبرعا **فصول**  
 بنى السقف الا على في منزل امراته بامرته ثم اراد ان يرفع ذلك فالتقف لامرته  
 الا ان يكون بنى باذنها ان له فليكن له رفعه ان لم يوجب ضررا في بنى  
 غنيمه استاجر دارا ولو بنى فيها بتركب بلا امره بامرهم انفسهم لا يجازي او  
 مدتها فلو كان البناء من لبن اتخذ من تركب الكار ثم ان استاجر مرفق البناء بغير  
 قبة التركيب لما كان البناء من طين لا ينقض الا لو نقص يعود **فصول**  
 استاجر دارا فخصصها او فرشها باجر او مركب فيها بابا او غلقا او نحو واقرب  
 لمؤجر فاراد المستاجر قلعها فله قلعها ولو لم يضره الا لواخر فله بقتل يوم الخصومة  
 حيا بغير عيب كذا في مخرج لا شك انها للمؤجر اذا عمر بامرهم وعمل بجمع ما اتفق  
 بلا شرط الرجوع فعلى قياس ما مر لا يصل ان من بنى في دار غيره بامر فالبنا لا  
 الدار ويرجع عليه ما اتفق **فصول** استعان بغيره ليعمل ويكن ما بدله على انه  
 ان خرج فالبنا لغيره الارض هذا فليد له في الحقيقة استجار الارض ببناء  
 بينه وذلك البناء معدوم ويجهول واعلام الاجر شرط جواز الاجارة فاسد  
 فلو بنى ويكن فيها فويله اجر مثل البناء للبناء ولرب الارض نقض بناءه  
**فصول** دفع اليه ارضا على ان يبني فيها كذا كذا بيتا وسمى طولها وعرضها وكذا  
 كذا مجرى على ما بنى فهو بينهما وعلى ان اصل الدار بينهما نصفان فبناهما كما شرط

كلمة

كلمة لرب الارض وعليه للبناء قيمة ما بنى واجر مثل بنى على فصول ولا دفع  
 اليه ارضا على ان يبني فيها وسكره ويوجرها على ان امره رفق الله تعالى بها  
 فبناها كما بنى امره واجرها فاصيب ما لا يجميع ذلك للبناء ولبناء له ولرب الارض  
 اجر مثل ارضه على البناء وعلى البناء نقل بناءه **فصول** المسائل المتعلقة **فصول**  
 المتوقف بنى في ارض الوقف لو بنى في مال الوقف فهو للوقف وكذا من  
 مال نفسه لكن للوقف ولو لنفسه خاله فلو اشهد فله ذلك ولو لم يذكر شيئا  
 كان للوقف بخلاف اجتنى بنى في ملك غيره ولم يذكر شيئا فانه له لو بنى في مال  
 على ما مر **فصول** المستاجر بنى في دار الوقف على ان يرجع في الغلة فله الرجوع  
 خانت وقف بنى فيه ساكنه بلا اذن متوليه وقال انفتحت كذا وكذا ولو لم يضر  
 رفعه بينا لم يعدم رفعه وهو المسكن وما يضر رفعه فهو الذي يضره ماله  
 يكون بناء المستاجر فيه مانعا من حق الاجارة في غير ذلك لا بد له على ذلك البناء  
 حيث لا يملك رفعه ولو اصابه على ان يجعل ذلك للوقف بشرط لا يجاوز ما اقل  
 القيمة من روعا او مبنيا فيه صح وكذا بنى بامر متوليه على ان يرجع في غلة الوقف  
 فالبنا للوقف ويرجع بما اتفق **فصول** قيم الوقف لو ادخل جزءا في دار الوقف  
 ليرجع في غلته لذلك وكذا الوصي لو اتفق فله على اليتيم ليرجع له ذلك ولا سيما  
 ان يسبح في آخر ثم يبنى به للوقف **فصول** وفي محل قيم الوقف لو اتفق في مال في  
 عماره الوقف فلو اشهد انه اتفق ليرجع فله الرجوع والا فلا بخلاف وصو شرعي  
 لليتيم واقضى دين الميت او تغذ وصيته فانه ليس بغير شرط الرجوع او لا ولو كان  
 كالوصي **فصول** المتوقف صرف في العماره فحجب مملوك له ودفع بقتل في مال  
 الوقف له ذلك اذ يملك المعارضة في مال نفسه كوصي يملك حرق ثوب مملوكه الى  
 الصبي ودفع ثمنه في مال الصبي ولو ادعى لا يقبل قوله وهذا يبرأ الى انه

ولو وقف دار وجعل سكنها لفلان ما دام خاضع لظفره  
 العماره على كذا في مال صاحب السكنى ان يغير ما كان يبيع  
 الدار من ارض غيره ويغير النقلة الى العماره  
 في حياها من حياها



لو انفق لم يرجع له الرجوع في مال الوقف واليتم من غير ان يدعى عند الفسخ  
 اما لو ادعى عند وقال انفق في مال الوقف والوقف لا يقبل قوله  
**فصل** في ادعى وصي او قيم انه انفق في مال نفسه وازاد الرجوع في مال  
 اليتيم والوقف ليس له ذلك اذ يدعى ديناً لنفسه على اليتيم والوقف فلا يقع  
 بهما الرجوع في مال الادعى في مال نفسه فلو ادعى الانفاق في مال الوقف واليتيم  
 فلو ادعى نفقة لمثل في تلك المدة صدق **فصل** في ادعى في مال الوقف بناء  
 او نصب فيه باباً او غلقاً ان نواه حين فعله للوقف صار وفقاً ولا لا  
 وقال ابو نصر لا يصير وفقاً لان الوقف البناء لا يجوز وقيل يجوز تبعاً وبه  
 يفتى يفتى بنى في الدار مسيلة بغير اذن قيم وتزوج البناء بالوقف بغير قيم  
 على دفع نفقته للباقي منه دار سكنى لاهلها وهدمها وبنها لنفسه وحقها  
 في حشيشه المدة لم يكن له كبناء وان بناها كما كانت قيم الملتقط اذا انفق  
 على اللقطة بامر القاضي فقال انفق كذا وكذا وذلك نفقة مثلها وكذا به  
 الدابة ومحمد لا نقاي عليها صدق مع عيینه على علم او الواحد تدعى عليه الدابة  
 وهو ينكر بخلاف الوصي اذا قال انفق في مالي على الصبي نفقة مثله صدق الوصي  
 مع عيینه لا تراه حين اذ لا يدعى ديناً وانما صرف الامانة الى موضوعها لكن مع عيینه  
**فصل** في قاضي يكره وصي كره برئان سيد وان وصي الهاء نار سيد را  
 بروي نفقة كره وبعد وام كره وبروي نفقة كره ان وصي بعد ان يلوغ نواند  
 طلب كره ندر قال كذا الاب لو استقرض وانفق على صبيته لا يرجع عليه بعد  
 بلوغه اجبى انفق على بعض الامانة فقال انفق بامر الوصي واقرب الوصي ولا  
 يعلم ذلك الا بقول الوصي بعد ما انفق يقبل قول الوصي لو كان في النفق عليه صغيراً  
**فصل** في فضل في الدية والقسامة في نفس الدية وفي لادن الدية لا تعلق به

منفعة

لوح

منفعة لجمال وفي الدية وفي الذكر الدية وفي العقل اذ ضرب راسه فند  
 بعقله الدية وفي الحية اذا حلفت فلم تنبت الدية وفي شعر الدية كافي الحية  
 وفي الجبين الدية لانه يتعلق به لجمال وفي العينين الدية وفي كبد بن الدية  
 وفي الرجلين الدية وفي لادن الدية لانه يتعلق به السمع وفي الشفتين الدية  
 وفي لاشين الدية وفي ثدي المرأة الدية وفي كل واحد من هاتين النصف  
 وفي اشرار العين الدية وفي احد عماري الدية لان في النفس اربعة وفي كل اصبع  
 من اصابع اليد عشرة الدية وفي اصابع كلها سوله كان لان منفعة  
 البطش يتعلق باصابع اليد كلها وكل اصبع فيها بثلاثة مفاصل في احدى  
 ثلث دية الاصابع وما فيها مفصلان كالابهام في احدى النصف دية الاصابع  
 لان نصفه وفي كل من غرس لابل ولا سنان والاخر اس سواه وفي غرسه بفضل  
 فاذهب منفعة فغير دية كاملة لانه انما كالمقطع كاليد اذا شلت واليمين  
 اذا ذهب ضررها نافع وفي جرح في جرح فيقتل الى امله في ذافر اش حرق  
 فالقسامة والدية على قايه وتغير مكوته العدل قبل ما يجتمع اليه والمنفعة  
 واجز الطيب وغيره وقيل بقدر الخي عليه دية كما ينقص هذه الجنابة في  
 ان كان ينقص عشر فدية بحسب عشر دية وقيل ينظر الى اذ في جنابته لها ارش  
 وهي الموضحة فان كان هذا نصف ذلك فبشر الموضحة لكن هذا انما يستقيم  
 انما كانت الجنابة على كراس والوجه لانه موضع الموضحة فالنظر الى كانت الجنابة  
 على كراس والوجه ينفى بالوجه لا خير والا فبالاول وان يفسر عليه فيبقى  
 بالثاني لانه ليس منه جنابة لعبد خطا تجب الدية على الوصي دفعا وفي  
 عند الدية ويسقط الواجب بهلاك العبد ولو كان بعد اختار الوصي القداء لم يطل  
 ولو جنى على جماعة وان شاء الوصي دفعه اليهم وكما يفسر على قدر مقامه في الارش





وان شاء غرم ارشدها تا جيز واذا وجد القتل في محلة لا يعلم من قتلها فمختلف  
فمنهم رجل منهم يختارهم لو في باقة ما قتلناه ولا علمناه له قاتلا فاذا اختلفوا  
فقولوا لاهل المحلة بالدية ولا يخلف لوفى لانه منتهى ولا يقتضيه بلهنا به وان  
لم يكمل اهل المحلة كثر لا يظن عليهم حتى يقيم خسران رجلا ولا يدخل في القسمة  
سبق ولا يخون ولا امرأة ولا بعد لاني بنوهم فمختلف خسران رجلا  
حر وان وجد قتل لاشبه به فمراة والفرد والحق فلا قسامة ولا دية  
لان لظاهر انه خفف الغرة وكذلك ان كانت الدم بسيل من الغرة او فرج بين آدم  
فيه لانه قد بسيل الدم من هذه المواضع لعلة وان كان يخرج من عينية او فرج اذنه  
فهو قتل لان الدم لا يخرج من هذه المواضع غالبا الا بضرب بافع وان وجد  
قتيل في دار ابنه فالقسامة عليه والدية على عاقلة ولا يدخل اليه مكان  
في القسامة مع ذلك عندنا في لانها من موضع ملك وعندنا يذبحون لانهم  
الذين يجب عليهم حفظ وهو على اهل المحلة دون المشتري لان حفظ المحلة لهم  
لانهم الاصول والمطاعين وتوابعهم واحد قوله على اهل المحلة اي على  
اصحاب الجاهل القدرية الذي كانوا يملكون بها حين نزع الامام بالبلاوة  
قسما بين الغائبين وان وجد القتل على دابة يوفى بها رجل والدية على عاقلة  
دون اهل المحلة وكذا لو قاد او ركبها فان اجتمعوا اي لقايده ولما بين والركاب  
من عاقلة وان وجد القتل في سفينة فالقسامة على من فيها من الركاب  
ولما بين وان وجد القتل في مسجد محلة فالقسامة على اهلها كما لو وجد  
في شارع في محلة لا شراك وان وجد في جامع او في شارع الا عظم الجرح  
فلا قسامة فيه لانه لا يختص بها احد والدية على بيت المال لانه لا يترك  
في الاسلام دم منفرج وان وجد بين قريتين كان على اقربهما وان وجد على

دابة بين قريتين ليس بها احد فعلى اقربها وان وجد في وسط القرية  
بين به شاه فهو محلة لانه ليس في يد احد وان كان محبسا بالثقل فهو  
على اقرب القرى فذلك المكان لانه في يدهم ولو وجد في دار امرأة عليها  
خمس يمين عند كبرج وم والدية على عاقلة ولو وجد في أرض موقوفة  
او دار موقوفة على ارباب معلومة فالقسامة والدية عليهم وان كان الوقف  
للمسجد فعلى اهل المحلة ولو وجد في دار صبي مقتول لا يجب عليه قسامة  
والدية بل يجب على عاقلة اجماعا حتى وجد قتيلا في دار نفس ركب الدية على  
عاقلة ولو كان مكانا مذكورا كان قتل عبده لم يقتض ولو وجد  
في قرية الذمى فعليه قسامة والدية ولو وجد في دار ذمى كثر عليه  
خمس يمين فان خلفه يجب الدية في ماله الا اذا كانوا يتعاقلون فنفوا الام  
في عمل على عاقلة ولو وجد في دار عبدا ذميا وعليه دين او لا فالقسامة  
على لوفى والدية على عاقلة بخلافنا ولو وجد في ملك ايتام فان كان  
فيهم كبير فالقسامة عليه والدية على عاقلة ولا يدخل في القسامة الا  
العاقل البالغ الحر واذا وجد الضيف قتيلا في دار الضيف فهو على رتب عندنا  
مع وقال ابو يوسف ان كان نازلا في بيته على حدة فلا دية ولا قسامة ولو  
كان مختلطا بالضيف فعليه الدية والقسامة والدية على اهل المحلة جيز وجد  
امرأة قتيلا في دار زوجها ففيها قسامة ودية ولا يحرم الارث جيز اذا  
وجد رجل قتيلا لا يحج اما لو وجد في غير ملك كاطاعة او في ملك ثم لا ينج ذلك  
اما ان وجد في ملك خاص له كالدار وطحن او في ملك عام كالمحلة اما  
اذا وجد في غير ملك فمعه هدر ولا قسامة فيه ان كان بحال لا يبيع القتل  
في مصر ولا مصر وان كان بحال يبيع فعلى اقرب القرى اليه الدية واما



اذا وجد في ملكه غنم غنوان وجد قتيلا في دار نفسه لا يجب القسيامة  
ويكون القدر على ما قلناه عند الفرج وقال لا عليهم قتلها اذا اشهد  
اثنان في اهل الحلة على رجل من غيرهم انه قتل لم يقبل شهادتهما لانها بجران  
انفسهما نفعا وهو دفع القسيامة ولذبة على انفسهم ومن اصابهم نافع وان  
ادعى لوفى على واحد من اهل الحلة بعينه لم يسقط القسيامة وان ادعى  
على واحد من غيرهم سقطت عنهم لانه ابراء كل اهل الحلة **نافع** واذا وجد  
نصف القتل فلا قسيامة حتى يكون اكثر من النصف فيقتل قن او مكاتب وحيث  
القسيامة وتقتل ثلث سنين ولا قسيامة في الهنين والذابة وان وجد في  
عظيم كالفرس والذابة فدمه حرام وان وجد في نهر صغير لغرم فليهم وجير  
**الميراث** المتعلق بالسرقة **وصالح** اذا سرق العاقل الباطل عشرة دراهم او اربعة  
عشرة دراهم مضروبة في حرز كسيرة فيس وجب عليه القطع لقوله تعالى  
وليسارق وكسيرة فاقطعوا ايديهما والعبد وفكر في القطع سواء وجب  
القطع باقرار مرة او بشهادة شاهدين فاذا اشتركت جماعة في سرقة فاصاب  
كل واحد منهم عشرة دراهم قطع جميعهم وان اصاب اقل لم يقطع ولا يقطع  
فيما وجد فيها ميراثا في دار كالحطب والخيش والقصب والتمك والقيد  
وكذلك لا يقطع فيما سرق الفساد كالغواصة واللبنة واللبنة والتمك والبيضة ولا  
في العلق ولا في الزرع الذي لم يحصد **نافع** ولا يقطع لسارق من بيت مال  
ولا في مال السارق فيه سرقة وفي سرقة ابويه او ولد او ذريتهم  
محرم منه لم يقطع وكذلك اذا سرق احد الزوجين من الآخر والعبد وسرق  
او امرأة سيده او في زوج سيده وليسارق من الغنم **نافع** وعلمنا على ضربين  
حزب مكان كبيت او دارا وصندوق وهذا بالحفاظ كالحبس والتمك في مكان

في طريق

في طريق او مسجد عند الدار وتقطع عينه لسارق في الزند ويجزم فان سرق  
ثانيا قطع رجله اليسرى فان سرق ثالثا لم يقطع وحدها يستحق حتى  
يتوب وان كان السارق اشد اليأس واقطع او يقطع الرجل اليمنى لم  
يقطع لسارق الا ان يحضر لسرق منه فيطلب بالسرقة فاوحيها في سارق  
او باعها عندها ونقصت قيمتها من النصف لم يقطع **نافع** واذا خرج جماعة واحد  
فقتلوا في قطع الطريق فخذوا قبل ان ياخذوا مالا ولا قتلوا انفسهم  
الا انهم حتى يوافقوا بر وان اخذوا مال مسلم او ذمي ولم يؤخذوا فاسم على  
عنهم لصلب كل واحد منهم عشرة دراهم فصاعدا او اربعة ذلك قطع الامام ايديهم  
وارجلهم من خلاف وان قتلوا او قطعوا الطريق بعضهما من ولم ياخذوا مالا قتلهم  
الامام حدا في جهة كونه حتى يقتله ولا ينفقت اى عقوبة ولياء لان العقوبة اذا  
ينفذ في اهرق لعاق وهذا حق الشرع لان السارقين يتكلمون على ان الله  
فالتعريض لهم يكون جنابة على حق الله تعالى فيكون الجزاء حق **نافع** وان قتلوا واخذوا  
مالا من الحادين فالامام بالخيار عند ارجح ان شامع بين القطع والقتل والصلب  
يعني شاء قطع ايديهم وارجلهم من خلاف لاخذهم مالا وصلبهم للقتل وان شاء  
اكتفى بالقتل والصلب بصلب جناح ويبيع بطنه ببيع الى ان يمتلئ لاني لصلب على  
هذا الوجه ابلغ ولا يترك اكثر ثلثة ايام لان في تركهم ايزا للناس في غنمه  
ويقتلون فيما سرق احد منهم يعني اذا باشر القتل واحد منهم اجره القتل على جماعة  
لان كل ذلك لو احد يقتل بهم فيكون القتل واقعا بينهم معنى **شرع** فاذ باشر  
القتل احدهم اجره القتل عليهم بالجمعة لانه جزاء الحاربة وهي تحقق بان يكون  
البعض ردا بخلاف ما اذا اجتمع جماعة على قتل رجل وباشروا واحد فانه يقتل  
وحد لان القصاص يبيح له ان يباشره **شرع** ولا يصلي على باغي وقامح طريق



يعني اذا قيل بان لا يعل بغيره وقاطع طريق لقطعها لا يغسل ولا يغسل  
ولا يصلي عليها للفرق بينهما وبين الشهيد وقيل هذا اذا قتل في حال هاربة  
واما اذا قتل بعد ثبوت يد الايام عليها يغسلان ويصلي عليها لان الحد  
التي عليه **شرح** ويصلي على كل مسلم بك الاربعة لا يغسل ولا يصلي عليهم  
البغاة وقطاع الطريق والمخالف والمكابر ومن في مصر ببلد لا اذن له **وغير**  
**الفتاوى** من قتل نفسه لا يصلي عليه هذا عند ابي يوسف زجر له كالبغاة وقال لا يصلي  
عليه لانه فاروق غير صالح هذا اذا كان عملا ولو كان خطا يغسل ويصلي عليه  
انفاقا وفي المتن من قتل ظلم يغسل ويصلي عليه وان سعى بالفساد ومظلوما  
لا يغسل ويصلي عليه **شرح** المكابرون بالليل في مصر بمنزلة قطاع الطريق  
المختارين يصلون ولا يصلون عليهم **شرح** في السيرة الذي  
يصلب بالرسالة في الصلوة عليه اختلاف في الروايات ينبغي ان لا يكون  
خلافا لانهما ان كانت سرقة صغرى ينبغي ان يصلي عليه وان كانت كبرى ينبغي  
ان لا يصلي عليه **فغير** اقتصر يغسل ويصلي عليه ولشهيد لا يغسل ولا يصلي  
عليه ولما لا ولا **المسائل** **الصلوة** قبول الوصية له ورده قبل موت الوصي  
لا يعتبر ولو قال الوصية التي اوحييت الى فلان باطلا فهذا رجوع ولو اوصى  
بارض فزرع فيها رطله لا يكون رجوعا ولو غرس الكرم او الشجر يكون رجوعا  
وفي المبسوط رجوع الوصية رجوع وفي الجامع لا يكون رجوعا قال مشايخنا ما ذكر  
في الجامع قياس وما ذكر في المبسوط استحسان مريض لا يقدر على الكلام لضعفه  
فاوصى فاشار بوسم ويعلم انه يقتل ان مات قبل يقدر على التلقين جازت وصيته  
ولو اوصى لعبد الفتن او لامته الفتنة جازت الوصية **شرح** **الفتاوى** **شرح**  
التنازل الوصية للعبد بعين من عينك ماله لا يصح اما الوصي بذلك ماله مطلقا

يعني

يعني ويكون وصيته بالعتق ان خرج من ثلث قيمة العبد عتق كله بغير  
سعيه وان خرج بعضه عتق وسمى ببقية قيمته ولو اوصى له بشي من امواله  
والدناير لم يمس له قال الامام الشافعي لا يصح انه لا يصح كالموصية بالعتق **شرح**  
ولو اوصى لعبد بشي من رقبته يصح ولو اوصى له بشي معين من ماله لا  
يصح ولو اوصى له بثلاث ماله ورقبته اقل من ثلثة عتق لان رقبته من ماله  
ثلاثة والوصية للعبد جارية ويستحق ثلث ماله لانه خرج من ثلث ثلث  
اقل عتق بغير ثلث وله ثلث ماله رقبته من ماله وان كان باقي من ماله  
مثل ثلثي السعاية يتقاضى وان كان اكثر اخذ الفضل وان كان اقل اعطى الفضل  
اليه **شرح** ولو اوصى بمكاتب نفسه او لامته او لمذيق نفسه جاز الكل  
استحسانا ولو اوصى لعبد الفتن او لامته الفتنة ثم مات جازت الوصية  
في قولهم الاعتدال في الوصية للفتن يقتضي ثلثة محانا ويجب ثلثا قيمته  
**قاضي** **شرح** وان اوصى الى رجل فيقول الوصية في وجهه الوصي وردها في غير  
وجهه فليس برد وان ردها في وجهه فهو رد **شرح** رجل له عبد او حوان  
يخدم ولديه سنة ثم يعتق قال ابو ذر ان كان احد الولدين ذكرا فالآخر  
انثى فالوصية باطلة لانه لو جاز لاشتركا في الخدمة وكانت الوصية للوارثة  
فيما يستحق زيادة على ميراثك لانثى ولو كانا في ميراثك سواء جاز وبسبيل  
ميراثك دون الوصية هذا مذهب ابي الليث وقال بعضهم في وجه الاول ايضا يجوز  
ويخدمها على قدر ميراثها لان اللفظة يحتمل ذلك الا ان يقول في وصيته  
يخدمها على قدر ميراثي في الوصية باطلة الا ان يجزى الوصية **الصلوة** **الاسترو**  
رجل قال لملوكة اخدم ورائي بعد موتي سنة ثم ماتت بعض الورثة قال  
بعضهم اذا حضر السنة من وقت الموت يقتضى غيبه قال لامته عند وصيته لا

يل







يجب صرفه الى الورثة الا ان يكون ثمة اوصى بالنقل الجاه فيكون له عند  
بعضهم وعند بعضهم لا يجوز الوصية لانهما وصية بالجهل ولا يحج ان يجوز لانه  
يصير معلوما بالتحج والوصى ما بقى من النفقة لانهما انا عرض حيث يبلغ وهذا  
اذا اوصى بال معقن ان تحج به والا فهو على الجاه ولو اوصى بان تحج عنه  
ماله او اوصى بان تحج عنه ولم يقل شيئا فهلكته النفقة في يد الموصى قال ابو  
حنيفة تحج عنه بذلك ما بقى من ماله وقال ابو يوسف تحج بما بقى من ثلث ماله وقال  
محمد لا يجب شي **محيط** ولو تحج من ثلث ماله لثلاث نفق جاز خلافا للشافعي والافضل  
اذا تحج من ثلث ماله لنفسه ويكره ان تحج عنه امرأته لانهما ناقصة الاموال وكذلك  
العبد والامة باذن مولاه ولكن يجوز لانهما من اهل العباد **محيط** قال في المصنف  
ولو ان رجلا مات وترك امرأته ولدا وراثا له غيرهما وقد كان اوصى ماله كله لاجل  
من اجازت المرأة الوصية كان جميع المال للاجنبي وان لم يجر المرأة فلكل  
السنة وخمس اسدنة للاجنبي فلان امرأته ماتت ولم تدع وارثا غير الزوج  
وقد كانت اوصى لاجنبي بجميع ماله فان اجاز الزوج فلكل المال كله للاجنبي وان  
لم يجر فلا جبنى ثلث المال ولو هلك الزوج وترك امرأته لا وارثا له غيرهما  
واوصى لاجنبي بنصف ماله واوصى لامرأته بنصف ماله ايضا فانه يعطى  
للاول ثلث المال ربع ما بقى وارثا ولما بقى يقسم بينهما على قدر حقوقهما  
وقال في المصنف روى في غرضي يوسف اوصى لزوجها بجميع ماله ولا وارثا لها  
غيره فالتام بقول الزوج ان يجز الوصية او لا يجز فان اجاز فله النصف  
بحكم الميراث ولا شيء له غير ذلك وقال لا يقول القاضي لمان ان يجز الوصية  
او لا يجز ولكن اذ الوصية فله نصف المال ولا قيل احد المال كله **تانا**  
تلك من اموال وابن كبير غائب وكذا في غير ذلك حقوقا ولو ترجموا

لخصه

لخصه تعطلوا او غاب او مات شهودهم ان الوصية هذا غايها غيبة منقطعة  
نصب الحاكم غرضه وصية لا تملك الحقوق عليه كما اذا لم يكن له وارث  
اصلا وكان له وارث صغير ولا علم من بعده لا ينصب وترى بعض حضرة  
**غرضه** ان **الوصية** ولو قال بخدم فلان سنة ثم هو حر وهو كل له  
فانه يخدم يوما وللورثة يومين واذا قصت ثلثه من ماله اوصى  
ان يخدم ودر ثلث سنة ثم حر فصالحه من الخدمة على رآهم ويجلو عنقه فهو  
جائر **غرضه** **لا يحرم** ولو اوصى بثلث ماله فاعطى الوصى الا غنياء وهو لا يعلم  
لا يجوز ولو وصى بغيره فممن جميعا **تانا** ولو قيل لمريض اوصى بشي  
فقال ثلث ماله وصية يصرف ماله الى الفقراء **قاص** **محيط** اعلم انه لا يجوز  
صرف الوصية المطلقة الى الاغنياء ولا يحل لهم شي من اوصايا الا ان يكون  
وصيته لهم باعيا منهم وان يوصى لوصي جماعة يحضون كما اذا اوصى بثلث ماله  
الى طالب العلم وهم يحضرون يسترون فينفقون والفقير وان كان لا يحضرون  
الى ذي الحاجة منهم **محيط** اوصى بصرف ثلث ماله الى فقراء خوار ذم  
الافضل صرفه اليهم فان صرف الى غيرهم من الفقراء جاز وعليه الفتوى وكذا لو  
اوصى لفقراء لاجل حاجهم فصرف الى غيرهم بزازير وفي القناوس مثل ابو بكر عن اوصى  
بوصايا وكتب صكها في حال صحته ثم مرض واوصى بوصايا وكتب صكها آخرها  
يعمل قال ان لم يذكر في الصك ثلثه انه رجوع عن الوصية الاولى وعمل بها **حاشي الكبير**  
وذكر في الوصايا في ثمنه لو اوصى انسان بان يعطى على فلان او ان يعمل بعد ثلثه  
الحيلة اخر او يكفن في ثوب كذا او يطبق بغير او يدفع الى انيسة بشي لغيره على  
فهم باحالة ولو اوصى بان يدفنه في مقبرة كذا بقرب فلان الذي اهدى رآه في شرطه  
ان لم يتضرر لغيره بغيره **الوصية** **محيط** لو شل ابو جهم من ماله التي تجلس



في بيت لبيت فتدويره وتذكر مناقبه وتكلم بها التثنية فقال اذ جري بها وتقول  
ذلك لطع بكم ذلك وان فعلت ذلك لغير طبع فلا بأس **جامع** **لغنى** ويجوز ان يكون  
ان يكاتب عبد لبيتهم **بغير** وكذا الاب اذا كاتب عبدا وله الصغير جاز **بغير**  
ولو ان الوصي والاب كاتب عبد لبيتهم ثم وهب مال له كاتب لا يجوز ولا يجوز  
لوصي ان يعقب عبد لصغير على مال وكذا الاب ولا يجوز للوصي ان يكاتب اذا كانت  
لورثة كبار غنيا او حضور لان الاب لا يملك ذلك فكذا الوصي وكذا اذا كان  
بعضهم صفارا ولم ير صفرا كبيرا بذلك لان الكبير حق الفسخ ولو كان الكل كبارا  
فكاتبه بعضا شركا كان للباقي حق الفسخ **قاصحان** ولو قال لغيره شهدوا  
اني اوصيت لفلان بكذا واوصيت لكذا بكذا فشهدا على ما قال الميت قبلته شها  
دهما على اوصايا كلهما الا على ما شهدا **قاصحان** اذا شهد الوصو بدين للميت ولورثة  
صفارا وبعضهم صفار لا يقبل شهادته لانه يثبت شهادته حق نفسه ولو كان  
لورثة كبار جازت شهادته ولو شهد بدين عليه جازت شهادته على كل  
حال **قاصحان** ولو شهد الوصيان على اقرار الميت بشئ معين لوارث بالغ يقبل  
بزاريه المأمور بالتحج اذا تحج بغيره عنه تطوعا وبسقط عن الامر حجة ولو  
اتحج فلم يحج عن نفسه جاز ولا افضل ان يحج فزاد تحج عن نفسه **جيز** قالوا  
ينبغي ان يكون صاحب رجلا تحج من **قاصحان** اذا دفع الوصي مال الجبريل للتحج  
عن الميت في هذه السنة فاخذوا واحدا تحج وبيع من قابل جاز **قاصحان** اذا تحج عن  
ميت بامر هل يسقط التحج عن الجبريل عند اختلافه قال لا يقع التحج عن الجبريل عنه  
ويكون له ثواب النفقة لا غير وقال بعضهم يقع التحج عن غيره وهو المصطفى لان  
الا تار يدل عليه ولهذا اشترط الميتة عن الجبريل عنه ويذكر له المباح في التلبية  
فيقول اللهم اني اريد التحج فيسره ويقبل متى وفر فلا **قاصحان** الوصية

على اربعة اوجه في وجه يحتمل الفسخ بالقول والفعل وفي وجه لا يحتمل  
وفي وجه يحتمل باحد هادون الاخر اما الوجه الذي يحتمل الفسخ بالقول  
والفعل فهو الوصية بالعين لرجل فالفسخ بالقول بان يقول رجعت  
عن تلك الوصية وبالفعل ان يخرج من ملكه واما الوجه الذي لا يحتمل الفسخ  
بالقول والفعل فهو التبرير واما الوجه الذي يجوز الرجوع بالقول دون  
الفعل فهو الوصية بثلاث ماله او بربع ماله ان رجعت عنها بالقول **قاصحان** وان  
خرج من ملكه بالبيع لا تبطل الوصية وتنفذ في ثلث الباقي واما الوجه الذي  
يجوز عند الرجوع بالفعل دون القول فهو التبرير ليعتد ان رجعت عنه بالقول  
لا يصح ولو بايع ببلد تبرعت **قاصحان** خلاصة الوصية غير واجبة وهي مستحقة  
والقياس بان يجوزها لانه يملكه حضاف الى حال زوال ملكيته ولو كان  
الى حال قيامها بان قيل ملكته غدا كان باطلا فهذا اولى الان **قاصحان**  
حاجته ثمناس اليها فالانسان مغرور بامله متفق عليه فاذ اعرض له مرض  
وخاف الموت يحتاج الى تلافى بعضه من طمعه في الفريضة بماله على وجهه **قاصحان**  
فيه تحقيق مقصد المال ولو انزعه من يدين ويصرفه الى مطلقه الى وقد بقي **قاصحان**  
بعد الموت باعتبار الحاجة كما في قدر التجهيز والتكفين والدين وقد نطق بالكتابة  
وهو قوله تعالى في بعد وصية يوصي بها او دين والسنة وهو قوله وم ان الله  
نصدق عليكم بثلاث اموالكم في اخر اعدادكم زيادة لكم في اعمالكم فضعفوا  
حيث شئتم او قال حيث احييت وعليه اجماع الامم ثم يقع للاجنبي في الثلث  
في غير اجارة الورثة ولا يجوز بازاد على الثلث حد اير ولا يجوز للوارث  
لقوله وم لا وصية لوارث الا باجارة العورثة وبغير كونه وارثا وقتل  
لا وقت الوصية حتى لو وصي لاجنه ثم ولد له ابن صححت الوصية ولا بازاد



على الثلث لقوله دم الخفيف في الوصية في أكبر الكبار وفسر بالزيادة على الثلث  
الآباجان الورثة اذا كانوا كبارا **شرح مجمع** ولو وهبت مريضة مهرها  
في زومها واجازت الورثة قبل موتها لم يجر اذا لم يعتبر هو الاجازة بعد موتها  
اذ هم ائنا يثبت بعد موتها **باب الفصول** وهب مريض لامرأة شيئا  
او امرأته او ابنته ثم تزوجها ثم مات تبطل الوصية لان الوصية ايجاب  
بعد الموت هي وارثته له واما الهبة فهي وان كانت بمنزلة صورة فهي كالمضاربة  
او الموت لان حكمها يتغير عند الموت الا يرى تبطل بالدين المستغرق وعند  
عدم الدين تغير الثلث بخلاف الاقرار فانه ان اقر لها ثم تزوجها حيث يقع  
لانها عند الاقرار اجنبية **باب الفصول** وان طعن على الوصية في شيء سأل القاضي  
عنه فان اتهم بتهمة لم ينقض ذلك للقاضي يجعل القاضي بعد رجلا ثقة  
ما هو ان يكون امرها واحدا او يجعل عليه شرفا وان اتهم بتهمة بينة اخرى  
القاضي في الوصية وجعل غيره وصيا واما اذا لم يكن منها كالحيانة لكن  
يهدى الى التجارة لضعف رايه فان القاضي يقم اليه وصيا اخر حتى اذا قصد  
التصرف لا ينقض بالنقض **باب الفصول** متى القاضي اذا عزل نفسه  
ينبغي ان يشترط علم القاضي بعزله كما يشترط علمه بكل في عزل وكيل نفسه  
وفي شرح الطحاوي الوصي اذا كان قويا امينا يمكنه القيام بالامور لا يمكنه ان  
عزله وان كان امينا لا يمكنه القيام به له والتصرف فيه ضم اليه فيمكن في ذلك  
ولا يعزله وان كان خائفا ظاهرا لحيانة عزله ولو يعلم الحاكم ان له وصيا فغصب  
اخر لا يعزله الاول وذكر ابو بكر الوصي لو كان عدلا كافيا لا يعزله ومع هذا  
لو عزل يعزله وفي الاقضية في العزلة اختلافا في المشايخ وفي الفتاوى يعزله  
لو وصي عن القيام بامر لئلا ينصب الحاكم اخر لا يعزله الاول بل ان يوصي لغيره

اذا كان

اذا كان عدلا كافيا لا ينبغي للقاضي ان يعزله وان لم يكن عدلا لا يعزله  
وينصب وصيا اخر لو كان عدلا غير كاف لا يعزله ولكن يقم اليه كافيا  
ولو عزل يعزله وكذا لو عزل العدل الكافي يعزله كذا ذكر الشيخ في الامام المعتمد  
بغير اهرزاده وعند بعض المشايخ لا يعزله العدل الكافي بعزله لانه عند  
القياس فيكون مقرا على القاضي وذكره في الوصية ليس للقاضي ان يعزله ولو لم يثبت  
في الوصية ولا يدخل معه غيره الا اذا ظهرت معه خيانة او كان فاسقا معروفا  
بالشجر فيجوز وتبصب غيره ولو كان ثقة ضعيفا ادخل معه غيره وهكذا  
ذكر في الاصل والظاهر في شرحه ولم يذكر ان له لو عزل هل يعزله قال  
ابو بكر محمد بن الفضل اذا عجز الوصي عن تنفيذ الوصايا للقاضي ان يعزله ولو  
ان يودع مال اليتيم ويضع وليا لليتيم ويدفع مضاربة وله ان يفعل  
كل ما كان خير لليتيم **باب الفصول** المريض اذا باع ما يباع الف درهم بخمسة مائة  
درهم فلا جنيته ولا مال له سواء يصير حاييا بعد رجوعه او درهم فينفذ  
لها بابة بعده الثلث ثم يقال للثمن اما ان يبلغ الثمن الى تمام ثلثي الف  
ولا يرد شيئا من البيع واما ان ينقص العقد هذا اذ لم يكن على قيمته دين  
يحيط به فانه لا ينفذ بحاياته في حق الموهوب ولا يقضي اصلا وفي حق المورث يعتبر  
في الثلث **باب الفصول** باع مريض او ثمن من ورثته بثلثي الف درهم اصلا  
قبل اجازة الورثة عند ائتمار وعند ما يقضي فان حاييا لا يقضي له اجابة عند الكل  
اجازة لثمنه او لا ويقال للثمن اما ان يبلغ الثمن الى القيمة ولا يقضي  
البيع وفي الزيادة لغير البيع في الوارث لا يقضي من غير اجازة الورثة وعند  
يقضي والظاهر في الوارث لا يقضي الا باجازة بقبية الورثة بالجملة قال صاحب  
المخطوط بركن الدين وهو الصحيح منه ولو اشترى شيئا من ورثته بثلثي الف درهم



معينة المشهود واعطاه الثمن جاز ولو ارش انما يخالف الاجتهاد في الاقرار  
فاما فيها ينبغي معاينة فيها سواء باع عينا من التركة لبعض ورثة ثم غلب  
واقر باستيفاء الثمن منه فاجازت الورثة وصديق في استيفاء الثمن ثم من  
ورجوع الاجازة يبقى من بيع ديناء على التركة في تركه لم يثبت منه قال شمس  
الدين في الحلون للقانون ينصب الوصي في مواضع منها اذا كان في التركة دين  
ومنها اذا كانت الورثة صفارا ومنها اذا كانت في التركة وصية **خلاصة** وهو بترت  
لمريض كالمهبة ولصدقة ولعق ولتدبير ولحياة قدره لا يتقايض فيه والراء  
غريبه او غفوف من دم خطاه من الثلث وغفوف من دم الغفوف من كل مال الالة ليشترط  
بزازير ولو وجب لوارثه شيئا من ماله او وصي له شيء وامر بتنفيذ  
**قال الشيخ** الامام ابو بكر محمد بن الفضل كلاهما باطل **ما يضاف** المريضة اذا قال ليس  
في زوجي صداق يبرأ عند تعلقه **وفي** الميراث لو ان مريضا ادعى على رجل  
مالا وآتته وبراء لا يجوز ابراءه وان كان عليه دين ولو ابراء الوارث  
لا يجوز سواء كان عليه او لا **خلاصة** لا يثبت الوصي اتفق في المصاهير بين  
اليتمه او لغيره غير حلف نيك لمطالب او خطيبة ولغيرها المعبودة  
والهدايا للمعبودة في الاعداد وغيرها من مال اليتيم او اليتمه مما هو متعارف  
وان كان له منها **انما** تحذف من مال الصغير حصة الاقارب والجار والمجاهم  
فاكلوا من ذلك لم يضر اذا لم يضر وكذلك لو اخذ ضيافة لمودة الصبي  
ولم يضر عند من الصبي وكذا العبد **قضية** وصي اتفق من مال اليتيم في تعليم  
القران والادب ان كان لصبي يصلح لذلك جاز ويكون الوصي بالجهل وان  
كان الصبي لا يصلح لذلك لا بد للوصي ان يتكلف مقدارا يقرأه في صلوة ويشق  
ان يقرع على الصبي في النفقة لا على وجه لا سرف ولا على التضييق وذلك يتفق

بقالة

بقالة مال الصغير وكثرته واختلاف حاله فينظر في حاله وحاله وينفق عليه قدر  
ما يدين به **قضية** **المسائل المتعلقة بالقضايا الكفرية** **وبما يكون اسلامه** **ولا**  
ولو كان في المسئلة وجوبها يجب التكفير وجها واحدا يمنع من التكفير فيبقى  
ان يعمل على الوجه الذي يمنع من التكفير ثم ان كانت نية لقابل الوجه الذي يمنع  
من التكفير فهو مسلم وان لم يكن لا يمنع من العمل بالحق كلامه على وجه لا يجب  
التكفير ويومر بالتوبة والرجوع عن ذلك ويحدد النكاح بينه وبين امراته  
**من ان القضاة** لو تكلم بكلمة فيها اختلاف يومر بتحديد النكاح احتياطاً وبالقول  
والرجوع عن ذلك ولو تكلم بكلمة فيها اتفاق فانها بوجوب اجبا لجميع اعماله  
ويكن مرعاة الحق ان يحج ويكن وطئه مع امراته زنا وذلك لثبوت  
في هذه الحالة ولد زنا وان اتي بكلمة الشهادة بعد ذلك بحكم العادة ولم يبر  
جمع عما قال لا يرفع لكفر **خلاصة** وما كان في كونه كفرا اختلاف يومر قائله بتحديد  
النكاح والتوبة احتياطاً وما كان خطاء لا يؤمر الا بالاعتذار والرجوع  
عنه هذا اذا تكلم الزوج فان تكلمت به قال الشيخ ومشاخي سرقند  
وطالم كمرشيد واسمعيل النجدي على انه لا يؤثر في فساد النكاح ولا يؤمر  
بتحديد النكاح سدا لهذا الباب عليهم وتجبر الحاكم قدر ما يرجع وعامة  
علماء بخار على افساد النكاح ولكن يجبر على نكاح الاول ولو بد بدار وهذا  
بغير الطلاق اجماعاً ولا نفقة في هذه العدة **بزازير** قاله لزوجه باكا يوف  
بهتر از بانو بودن كفر لان القام مع الزوج فرض رجعت الكفر على الفرض  
معهم مبينان قال الميرزا محمد بن الحسين بكثير يعطون حقوقاً معلومة مبينان  
يكفر بزازير وفي اتي بلفظة الكفر مع علمه انه كفر ان كان من اعتقاد فلا شك  
انه يكفر وان لم يعتقد ولم يعلم انها لفظة الكفر ولكن اتي بها عن اختيار

الح



فقد كفر عند علمة العلماء ولا يعذر بالجهل ومن كفر بلسانه طائعا وقلبه  
مطمئنا بلا غش فهو كافر ولا ينفعه ما في قلبه لان الكافر انما يعرف بما ينطق  
فاذا انطق بالكفر كان كافرا عندنا وعند الله كذا ذكر صاحب المحيط **عمادى**  
جرب بين المؤمنين كلام فقال احدهما لصاحبه لكفر خير مما انت تفعله بكفر  
ولو قال كافرا كرهت به اذ خيانت بكفر ان تكذب صغير فقال له قائل تب متنا  
ما ذهبت حتى اتوب بكفر فاق شرب خمر وينشر عليه اقربا باؤا ماله درهم  
كفروا وكذا لو قالوا مبارك باد وعلى هذا اذا اخذ الملك او الضارب مقاطعة  
فقالوا مبارك باد وقعت يمين الجديده واقعة وموت واحد قاطع على  
مال معلوم احتسابهم اعني الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فضررنا على بابي ولا  
موت قاتلنا ومبارك باد لمقاطعة الاحتساب وكان امام لجامع فامتنعنا  
عن الصلوة فحلف حق عرض على نفسه الاسلام اخذ بهذه المسئلة بنزاهة لا تخاف  
بالعلماء لكونه علماء اختلفوا بهذا يعلم انه الحق وجود فيكفر بنزاهة الجاهل  
اذا تكلم بكلمة ولم يدرك انه كفر قال بعضهم يكفر وقيل لا ويعذر بالجهل ومنها  
اذا تكلم بكلمة بلا علم انها كفر عن اختيار يكفر عند عامة العلماء خلافا للبعض  
ولا يعذر بالجهل وقيل لا يكفر اما اذا اراد ان يتكلم بكلمة مباحة فخرج على  
لسانه كلمة خاطئة بلا قصد فالعياذ بالله لا يكفر لكن القاصي لا يصدق على ذلك  
مثل ان يقصد ان يقول نوحذاي ما يندكان فخرج على لسانه عليه لا يكفر فيما  
بينه وبين الله تعالى ومنها اذا اخطر بيا له شيئا يوجب الكفر لكنه لا يتكلم به  
فذاك محض الايمان بالحديث ومنها اذا عزم على كفر بعد صيني يكفر في الحال  
لنزول التصديق اليه ومنها ان يخرج تكلم بكلمة الكفر وضحك به آخر كذا  
الا ان يكون الضحك ضروريا بان يكون الكلام مضحكا ويجوز الكفر بنية

ومن

ومن اعتقد حلال حراما او على العكس يكفر ولو تكلم الواعظ على غير وقيل  
منه يقوم كفرا وكلاما اما اذا قال الحرام هذا حلال لترويج السعة او الحكم الجاهل  
لا يكفر بل يذنب وكل من سب النبي عم او بعضه كان مرتدا واما ذوالعهد من  
الكفار اذا فعلوا ذلك لم يخرجوا عن يهودهم وامروا ان لا يعودوا فان عادوا  
مروا ولم يقتلوا كذا في شرح الطحاوي ولا لغاظ التي اذا تكلم بها مسلم يكون  
مرتدا يعرف في لا لغاظ الكفر في شفع الفناوي **ناتية البيهقي** في آخر تمر تدبر  
سب النبي عم او ابغضه كان ذلك من ردة وحكمه حكم المرتدين **شرح الطحاوي**  
قال ابو جرح واصحابه من كذب باحد في الانبياء او تبغض احدا منهم او يرضى  
منه فهو مرتد **الشيخ** في الوجه الكافر اذا اقر بخلاف ما اعتقد يحكم بهلا  
ثم الكافر على ثلثة اضرب عبدة الاوثان وعبدة النيران وكشرك بالزينة  
ولشكر بالوحداينة ولشكر للرسالة كاهل الكتاب فالجاهد للربوبية  
ولشرك في الوقال لا اله الا الله يحكم بهلامه وكذا الوقال يشهد ان محمدا  
رسول الله او قال اسلمنا او امننا بالله وكذا الوقال انا على دين الاسلام  
او على مذهب محمدا يحكم بهلامه وكذا الا لوله وكل من يدعي دين او قال لا اله الا الله  
يحكم اسلامه وكذا الوشهاد برسالة محمدا او قال على دين الاسلام او على  
هذا كله اسلام واما المنكر بالوحداينة ولشكر للرسالة اصلا فخرج اهل الكتاب  
كاليهود والنصارى اذا قال لا اله الا الله لم يحكم باسلامه حتى يشهد بالرسالة  
وفرضت منهم برسالة محمد كمن الى العرب لا الى بني اسرائيل لا يكون مسلما  
حق يتياء فزدينه مع ذلك ويقر انه دخل في الاسلام ولو قال اسلمت او  
قال انا مسلم او مؤمن ولا يحكم بهلامه ولو قال دخلت في الاسلام  
يحكم بهلامه وان يتياء عما كان عليه وذكر الكفر في لواقعة اليهود انه  
على دين الاسلام حتى يتياء وعزم ينه مع ذلك وكذا الوقال يراه في



والنصارى ولم يزل دخلت في الاسلام لا يحكم بسلامه ولو قال اناس  
 قال ابو جرح او لا هذا لا يكون اسلا ما حتى يقر بما جاء في الله يتبرأ  
 من اليهودية ثم رجع وقال ذلك اسلا ما **في حقه المحيط** قال الفقيه ابو  
 الليث دانست ذلك بكفر ان قصد به الاستغفار ويحكى عن علامة خواد  
 مولانا امام الدين انه قتل واحدا في لاعة حنة حين اطل السان الى دفر  
 واحد من الطلبة بزازية شكي فقيه الى الامام الفضل انه وضع كتابه في  
 فقال صاحب المكان دستر اينما نهدي ورفق حين تركه لكتبة عند  
 فامر الامام الفضل بقتله بزازية وخرق اناسا كلمة الكفر ليتكلم بها كفر  
 وان كان على وجه اللعب والفضة وكذا في علمها كلمة لتبين من زوجها  
 فهو كافر ومن افق به فهو كافر وان كان على وجه من امر رجلا بالكفر  
 كذا الامر في حال تكلم به لما هو امام لا لانه استغفار بالسلام **بطلانية**  
 مريض امتد مرضه وشت عليه فقال ان شئت توفي في حيا وان شئت  
 توفي كافر قال واحد من العلماء يصبر مرثدا وكذا الرجل اذا ابتلى  
 بمصيبة فقال اخذت مالي وولدي واخذت وكذا اخذ الفضل ايضا  
 وماذا بقي لم يفعله او ما شبه ذلك في اللفاظ اجاب هذا فقال وقال  
 انه يكفر قبل لو كان هذا المريض قال ذلك في غير قصد فاجاب وقال  
 انما يجري على لسانه حرف واحد ونحو ذلك اما مثل هذه الكلمات الطويلة  
 الكثير لا يجري على لسانه في غير قصد فلا يصدر **ما فيها** ولو اجر على  
 احد الزوجين كلمة الكفر على لسانه ولم يعلمها بوقوع الفرق لم تطلق  
 في المحيط رجل مات غلامه فخرج فقال يا رب تاخذ من له واحد ولا تأخذ  
 من له عشرة وانا في جميع المال اجهدي كان له ان تاخذ قال ابو بكر  
 محمد بن الفضل ارجو ان لا يصير كافر لانه لم يصف الله تعالى بالظلم انما

قال ابو جرح

قال ابو جرح الدين ولا تفرق كلها **ما فيها** اصيبه فقال يكره داري ويكره لسانا  
 لا تكفر فقلت ما اخذ والله ما اصرح برأيه الذي اذا صرح بستانا وعرضا واخف  
 بقدره او وصف بغير لوجه الذي امر به فلا خلاف عندنا ان لم يستلم لم تظهر  
 الذمة او العدة على هذا وهذا قول عامة العلماء الا ابا جرح والفرق واتباعهما  
 في اصل الكوفة فانهم قالوا لا يقبل وهو عليه في الشرك اعظم ولكن يؤدب  
 ويفرق **ما فيها** اذا شتمه ومسكران لا يعفى ويقتل جدا وهو مذهبنا  
 بكر الصديق والامام الاعظم ولهم في اصل الكوفة لمشهور في مذهبنا  
 واصحابه قال الخطابي لا اعلم احدا من مسلمين في وجوب قتله اذا كان مسلما  
 وقال ابن سجنون لما لقي اجمع العلماء ان شتمه كافر فحكم بقتله ومن شتمه في  
 عذابه وكفر كفر ورأى عن عبد الله موسى جعفر بن علي بن موسى عن ابيه عن  
 جده محمد بن علي بن الحسين عن حميد بن غياث عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
 بنينا فاقبلوه ومن شتم اصحابنا فاضربوه وامر رسول الله صم يقتل كعب بن الاشraf  
 بلا ارتداد وكان يؤذنه ثم وكذا امر بقتل ابا نفع اليهودي وكذا امر بقتل بن حنبل  
 لهذا وان كان متعلقا بالسياد الكعب ودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم  
 المسلول على شتم الرسل بزازية وقيل لا يقطع اسلام الذي شتم قتله لانه  
 حق للبنى ثم وجب لانه كراهة حرمة وقصص الحاق النقيضة والمعرفة فلم يكن  
 رجوعه الى الاسلام بالذي يقطع كما وجب عليه في حقوق المسلمين قبل اسلامه  
 في قتل وتذوق واذا كان لا يقبل توبة المسلم فان لا يقبل توبة الكافر اولى  
**ما فيها** قال ابن كنانة في مبسوط في شتم النبي صم في اليهود والنصارى والامام  
 في شتمه قتله ثم حرق جسد وان شاء امره حيا **ما فيها** في النوادر في  
 رواية سجنون في شتم الانبياء في اليهود والنصارى بغير الوجه الذي كره في





عنه الان يسلم **الشيخ** قال ابو القاسم بن الجلاب في كتابه من سنن الله ورسوله  
في مسلم او كافر قتل ولا يستتاب وحكي لقاضي ابو محمد في الذم الذي سب **الشيخ**  
فدوره لقتل عنده بسلامه وقال ابن سحنون يؤخذ كذبه في شبهة خرجت في  
لا يقطع عن الذي بسلامه وانما يقطع عنه بسلامه حدود الله تعالى فاما حد الكفر  
فحق للعباد كان ذلك في بني اوعين فاقبح على الذم اذا ذنب النبي ثم لم  
حد الكفر ولكن انظر اذا اوجب عليه حد الكفر في حق النبي ثم العقل الزيادة  
حرمة النبي ثم بدل يقطع بسلامه ويحد ثمانية فتأمل **الشيخ** ويحكي كفاية  
الرواقص في قولهم برجة الاموات الحال الدنيا ويتناسخ الادراج وانتقال  
روح الاله الى الالهة وان الالهة الهة وتعلمهم يخرج امام باطن وتعليمهم  
الامر والتمس الى ان يخرج الامام الباطن وتعلمهم ان جبريل لم يخلص في الوحي الى  
محمد ثم دون علي بن ابي طالب رضي الله عنه وهؤلاء القوم خارجون عن طاعة  
الاسلام واحكامهم احكام غير دين **غنية الفتاوى** رجل قال كلمت فلانا بجرسي  
فكلمه لا يكفر لاني هذا بين بالله تعالى ولو قال اناموسي يكفر لاني الاول  
تعلق وتعلق الكفر بيني وثلاث تحقيق **غنية الفتاوى** رجل قال صبي يودي  
او نصراني او برقي من الله تعالى او فلا سلام ان فعلت بكذا كان عينا فاف  
بشر الشرط هل يصير كافرا اختلوا فيه وكذا لو حلف بهذا على امر باق قال  
هو يودي او نصراني او برقي من الله تعالى او فلا سلام ان كنت فعلت  
كذا احس وقد كان فعله فلان كان ناسيا لا يعلم انه كان فعل او فعل  
يصير كافرا عند الكل وان كان يعلم انه قد فعل ذلك هل يصير كافرا قال  
اكثر المشايخ انه يصير كافرا وقال محمد بن ابي حنيفة لا يصير الا في رجل ان  
كان يعرف هذا يمينا ولا يكفر به لم يصير كافرا في الماضي والمستقبل

وان كان

وان كان جاهلا او كان عنده انه كفر في الماضي يكفر في الحال وفي المستقبل  
اذا بشر الشرط يصير كافرا لانه لما بشر بشرط وعنده انه يكفر فقد كفر بالكفر  
ولم يرضه بالكفر **قاضي** ولو قال هو يودي او نصراني او برقي من الله تعالى  
ان فعل كذا فهذا على وجهين ان حلف بهذا لا لحاظ على امر في المستقبل فهو بين  
عندنا ثم اني بالشرط هل يكفر ان كان عنده لا يكفر حتى اني بالشرط لا يكفر  
فكانت عليه كفارة اليمين وان حلف على امر ماض وهو يعلم انه كان فعله  
لا كفارة عليه لانه غفوس وعليه الاستغفار فيمين لغفوس على الحلف على امر  
ماضي يستعد الكذب فيه فلهذا اليمين باثم بها ولا كفارة فيها هل يصير كافرا  
على التفضيل الذي قلنا ان كان عنده انه بين ولا يكفر في حلف وهذا لا  
يكفر وان كان عنده انه يكفر في حلف بهذا يصير كافرا لانه يكون هذا خرا  
بالكفر والرضاء بالكفر كذا اختار شمس لا يمتد في حنيفة وعليه الفتوى  
**في الأصول** قال لا خير يا يهودي فقال لبيك يكفر وقال جبريكي يكفر قال انما  
يكفر ولو قال المضراينة خير من اليهودية كفر لانه اثبت الحنيفة لما هو في  
شرعا وعقلا ثابت فبحر بالعطش او قال روزگار كافر بيست روزگار سلاماني  
بيست يكفر اذا قال سرغاز بسلام او قال غاز غيكم حري بر سر غلام او قل  
نار كرده يكفر او قال خوشكار ست في غازي فهذا كله كفر بزيادة ولو قال  
ما بر آسمان خداي است وبر زمين كفر فلا كفر ولو قال از خداي چه ميگوي  
خالي بيست كفر بزيادة امرأة قاله لوقمها ولقيتم لعنة بر سوي دانستم  
يكفر حرانه رجل طلب بين خصمه فاراد المطلق بان يحلف بالله فقال الطالب  
لا اريد اليمين بالله وانما اريد اليمين بالطلاق كفر وهو لا يفتح حرانه ولو قال  
خداي بخير فرجه نيگوي كرده است بدي از من است يكفر ولو قال فرخندام



على وجهه لم يراع كفر بالله تعالى ولو قر على رجل وهو يؤذن كذبت يكفر ولو نظر  
 الى فتوى فقال جرائمه فتوى آوردی بکفران اراد به الاستغفار بالشرعية  
**خزانة الفقهاء** اعلم وفقنا الله واباك ان جميع فرسب البني عم او عابه  
 او حق به نقصا ففسر او نسب او دينه او سنة او خصاله او خصاله او غرضه  
 او شبهه على طريق السب له او لآراء عليه او لتفصيله او لتعظيمه فهو سب  
 واللهم استبد يقتل كما بينته ولا تستثنى فضلا عن فصول هذا الباب على  
 هذا المقصد ولا غنى فيه من يحاكم او تلو بجا وكذلك فرطنا ودعا  
 عليه او غنى مضيق له او سب اليه ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم او عيب  
 في جهة العز في بعض الكلام ومنكر في العقل او غنى بشي مما جري في  
 البلاء والحسنة عليه او غرضه بيقض لحوار من البشرية الحائرة وهذا كله اجماع  
 في العلماء وائمة الفتوى في ان الصهاينة يقتل **الشفا** في اشرف المصطفى  
 وعن سمع حديثه فقال سمعته كثيرا بطريق الاستغفار كفر والحاصل انه  
 اذا استغفرت في سنة او حديثه فرأى حديثه ومكفر قال له كلما كان  
 يا كل النبي هم لم يحل صابهم ثلث فقال لا خراي من ادعها ست كفر قال له  
 اليس في سب البني فانه سنة النبي هم فقال لا خراي افضل ولو سنة كفر وقال له  
 على وجهه لورد وكذلك سب النبي خصوص في سنة هم معروفه وثبت ما يتو  
 كبرواك ونحوه عن ابن مقبل ان اهل بلاد اجماعوا على تركه لو كان قاتلناهم  
 كقتال الكفار بنالذية قال چه دست دهفانیا ترا که نان خودند و دست را نشویند  
 لوقال له تها ونا بالسنه كفر قال چه کار آید بیلد بستم كفر اذا استغفرت بالسنه  
 قال له بیلد بستم کرده وکند وری در کردن افکنند او قال این چه  
 سب بستم بیلد بستم کردن و ستار بزرگوار آوردن لوقال له على وجه

الطعنة بالسنه كفر **جامع الفصول** في تكلم بكلمة الكفر وضحك منها او كفر  
 ولو تكلم لوانعظ بكلمة الكفر على غيبه وقبل من لم يسمعه ككلمة بنالذية قال المديون  
 بستانم ان تو خدای مهای او قال له حکم الله كذلك فقال في حكم خدای چه آیم  
 الاستغفار وقال في سوكذب بطلان خدام خدای خواهم بکفر خزانة الفقهاء ووقال  
 ابو بكر الصديق لم يكن خراي صباينة كفر بالله لان ساه صاحبه يقول ان يقول  
 لصاحبه لا تحزن ولو قد فرغيت بالزنا كفر قال بعد و لو كان نلأ نبيا  
 لم او فر به كفر ولو قال در آسمان خدای در ارم در زمين ترا فالأصح انه  
 لا يكفر ولو خاصهم مع فر بسمي محمد فقال يا حرام زاده وهو چه حرام نیست  
 اگر در آن ساعت رسول زیاد دار کافر کرد و اگر نداد کافر نکرد  
 ولو قال لزوجته اني احب الي خزانة الله يكفر في الحال **خزانة الفقهاء** فلو سفل  
 لمعصية صغيرة كانت او كبيرة يكفر وكذلك لو شتم فم مسلم يكفر وتطلق امرأته  
 باينا وهو لا يفرج قال لا لبعض خراي تطلق نلأ ولو شتم دينه وایمانه يكفر  
 تطلق امرأته ثلثا عند البعض وباينا عند البعض وهو لا يشبه ولو شتم  
 انفس من يكفر وقيل لا يكفر ولو شتم فم الكافر يكفر عند ابي حنيفة لا عند حنيفة  
 قلت هذا الخلاف في الكفائي واما في شرک لا يكفر اجماعا ولو شتم فم عالم **الفقه**  
 او علوی يكفر وتطلق امرأته ثلثا اجماعا ولو سفل ما ثبت حرمة بدليل  
 ظني لا يكفر كما اذا وطئ جارية ابية مستحلا ومنع البعض كفر وغربا بينه  
 طابعا وقلبه على الإيمان فانه كافر **خراي** في السر غلبا في السر فانه اذا  
 قيل للمسلم سجد لله والامتنانك فالأفضل ان لا يسجد وان كان السجود  
 التوبة فالأفضل ان يسجد لانه ليس بكفر فبذا دليل على ان السجود بنية التوبة  
 لا يكون كفر انفعلي هذا القياس لا يصير فر سجد عند الله على وجه التوبة كافر







اعادة على حالها وان كان او قتل على ردة ثم انتقل ما اكتسبه في حال اسلامه  
العدوثة مسلمية وكان ما اكتسبه ردة ثم فيها وقال ابو يوسف ومحمد  
كلاهما ميتان لان العدوثة احق بما له واقرب اليه فان لم يكن بد من الحرب  
مرتدا وحكم بحاكم بلحاظ غنى مدبره وامهاتك اولاده وحلت له دين  
العدوثة عليه وانتقل ما اكتسبه في حال الاسلام الى ردة ثم لم يمسك بالدين  
حكما ويقض الدين التي لم يمسك في حال الاسلام مما اكتسبه في حال الاسلام  
وما لم يمسك في الدين في حال ردة ثم ما اكتسبه في حال ردة وما باعه او شتره  
او تصرف فيه من امواله في حال ردة ثم موقوف فاذا ايسر من عقوده ولم يكن  
او قتل بد من الحرب بطلب نصرته وان عاد ثم تبعد الحكم بلحاظ احواله  
الاسلام مسلما فاما وجده في حال ردة ثم ردة بعينه اخذ لانه احق بكسبه  
نافع ولو ارتد والعيادة بالله يحرم امره ثم ويجوز النكاح بعد الاسلام ويبيح  
الحج ويسقط اعادة الصلوة والصوم ولو كثر بينهما قبل تجدد النكاح  
بالوطى بعد النكاح بكلمة الكفر يثبت نسبه ولو نكح ثم اتي بكلمة الشهادة  
على العادة لا تجدد به ما لم يرجع اعماله لان بانياتها على العادة لا يرتفع الكفر  
ويؤثر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم تجدد النكاح وذلك غير موجب للكفر  
والارتداد وهو القتل الا سب الرسول او واحد من الانبياء فانه يقتل  
حدا ولا توبة له اصلا سواء بعد القدرة عليه والشهادة او جاء تابعا فز قتل  
نفسه كانه تدين لانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلا  
لاحد لانه حق تعلق به حق العبد فلا يسقط به بالتوبة كسائر حقوق الاد  
ميتي وكذا العذف لا يرد بخلاف ما اذا سب الله تعالى ثم تاب لانه حق الله  
تعالى وان التوبة بشر والبشر لا يحرقهم المصطفى والباري تعالى من غير جميع المعاييب

بخلاف

بخلاف الارتداد لانه معنى يتفرق به من ارتداد لا حق فيه لغيره الا بدني بزازية فصل  
في الكفارة واذا اختلف قوم من اهل البني في حكمه على بلده وخروج طائفة  
الامام دعاهم الى العودة الى الجماعة وكشف عن شبهتهم ولا يبدوهم بالقتال  
حتى يبدوا فان بدوا قاتلهم حتى يفرقوا جمعهم فان كانت فئة احرار على  
وابتغ موتهم فان لم يكن له فئة لم يجر على حربهم ولم يبق مولاهم ولا يبق  
لهم ذرية ولا يفتن لهم مال ولا ياسب يقتلوا بسلامهم ان احتاج المسلمون  
اليهم ويجيب الامام اموالهم ولا يرد ما عليهم ولا يفسر ما حق يتوبوا فيه  
عليهم قد ورد واذا قتل باغ مثله مطلقا اي سواء كان عمدا او خطأ فنظر  
عليهم اي على البني اهل العدل لم يجب عليه شيء اي لا القصاص ولا الدية  
وان غلبوا اي اهل البني على مصر في احصاء اهل العدل على مصر قتل القاتل  
اي بسبب القتل قصاصا هذا اذا غلبوا ولم يجروا احكامهم حتى اخرجهم الامام  
عن مصر اما اذا خرجوا في احكامهم لم يجب شيء وان قتل عاديا او قتله  
اي العادل باغ وكان المقاتل منها وارثا وقال الباغي انا غني عن جنس قتلت  
وانا الان على حق في الجور بيني وهو قول الشافعي في شرح الكنت لابن مسكين  
فصل في الملاحقة ولقد نادى يقول الامام السعيد بن علي في فقيهه ابي بكر  
محمد بن ابي الفوارس الكوفي في مؤلفه ستم بجواهر الفتاوى في كتاب الاول في  
كتاب اصول الدين مسائل في الملاحقة ان حكمهم اهل الردة ام حكم اهل البني  
وفي المقاتل منهم وفي حكم اموالهم وذرياتهم وفي قتلهم وفي توبتهم اختلف  
العلماء فيهم حكمهم اهل الردة فانهم يجوزون بقول الامام الوقت ومن كان  
معتقدا هذا يكون حكمهم حكم اهل الكفر وما هم بمباحة واموالهم وذرياتهم  
غنيمة في اهل الاسلام في قول ابي يوسف ومحمد يارهم على اصلها الحكم دار الحرب

على



لظهور احكامهم فيها وفي قول اي حقا لم يكن رايهم متاخمة بدار الحرب لا  
يكون حكمها وان لم يظهر او قولهم يجوز في النسخ وادعوا الثاني ان يكون  
حكمها حكم اهل البقي يقتلون ويخرج اموالهم فبايد هم بالفقرة والثالثة بان  
طريق يمكن يقتلون ويبطل منعتهم ويفرض على كافة اهل الاسلام الذب  
والنصر لرفع هذه الفتنة اما الاموال التي في ايديهم يوضع في بيت المال  
ويصرف الى مصارف المسلمين ولو وجد في اهل الاسلام عيني متاع اخذ  
ولقتلهم حكم اهل النار لا يصلي عليهم ولا يمس على ايدى ٢٧ حكم الشهيد  
لا يقتلون ويصلون عليهم من وافقهم يكون حكمهم ولا يقتل واحد  
في اهلها ولو افقت معهم للنفقة الاستغناء عن الرجال والنساء ولو كان  
لا يجدون حيلة ولا يمتدون سبيلا اما حديث توبتهم مقابل اهل ايمان  
ان الاوضاع غير لازمة لانهم يجوزوا استعمال الفطرة هو علم على شيء آخر  
ولهذا المعنى يقولون ان المراد في كتاب الله تعالى واخبار الرسول لا ينهم باصل  
الوضع متى يكون معلوم فعلى موجب هذا الاعتقاد اذ قال ثبت يجوز ان يرتد  
معنى اخر غير موضع التوبة فلا ينهم منه التوبة ولهذا المعنى اشار اربع اقتلوا  
الذين يدين وان قال ثبت هذا هو الاحكام في حقهم فانما اختلفوا في ان حكمهم حكم  
اهل الردة اهل البقي اهل الايمان وجب للمقاتلة معهم وتزويج جمعهم وكسر  
شوكهم والله تعالى في **جوابه** ان نادى على ثلثة اوجه اما ان كان  
زنديقا لا اصل على شركه او كافرا فتردق او ذميا فتردق فتردق فتردق  
الاول تركه على شركه لانه كافر في الاصل وفي الثاني يعرف فان سلم فيها ولا  
قتل لانه مرتد وفي الثالث يترك على حاله لان الكفر كلمة واحدة واقعة  
حسب المسائل المتعلقة بالاكراه ولو كان بشي يخاف منه لقتل على ان لا يتكلم

بالكفر

١٨٤  
بالكفر او يتم رسول الله صلى الله عليه وسلم اولى به من الكفر فان فعله فهو معتد به  
يريد به ان يظهر ان الكفر بلسانه ولا يظهر بقلبه لقوله تعالى الا اكرهه وتليه  
مطيق بالاعمال وان لم يفعل حتى قتل فهو باجور ولو اجرى كلمة الكفر بعيد  
الحبس ولقيده وبما لا يخاف تلف لخصومه بغير تبيين امراته ولو قال كنت  
مطعنا بالايان لا يصرف حرانه ولو اكره على لا يراه بالمعقود او الكفار بالقبس  
او بالمال او تسليم لشعبة كان باطلا لان الكل مال اذا ضرب امراته حتى اقترا  
بالتيفاد مهرها فاقرارها جائز عند اجمع وغزايها يجب ان هذه حاشيتي  
يجل به الدم كما اذا اشار اليها بلسان او نحو يقع موقعه فاقرارها باطل وان  
اشار اليها بغير ذلك فاقرارها جائز وعند محمد اذا خلاها في موضع لا يبعد  
ان يمنع منه فهو بمنزلة السلطان وان هذه باضرب او وعيد فاقرارها  
باطل ولا تقوى على قولها في الاكراه ان يتحقق في غير سلطانة حرانه **ان الفتاوى**  
الزوج اكرهها على الخلع يقع الطلاق ولا يفسخ المهر ولو اكرهت على ان قبلت  
في الزرع تطليقة بالطلاق والطلاق واقع لا شيء عليها والطلاق جرح برأيه  
ولو اكره بالقتل على الزنا لا يباح له ذلك ولو اكره على الخلع جاز ولو اكره حتى  
باع او وحب لم يجز البيع اذا اتصل به قبض الواد ملكه عند علمائنا الثلثة  
ولا اكره بالبيع ليس بالاكراه على تسليم حق لو سلم طابعا جان البيع المكره واذا  
وكل انما باطلاق امراته او جعل امراته تدايها او الى غير ما فطلقت  
او لو كيل او في امر امراته تدايها يقع وفي النظم القيد ليس بالاكراه ولا فعل  
اكره في الاقوال والقتل والضرب بالاكراه فيها وذكر شمس الايمه عن بعض المتأخرين  
اكره لسارق عند الخليل او عند الضرب او عند تهديد بالجس فاقرار صحيح  
مع الاكره لان الظاهر ان لسارق لا يفرون طابعا ولو هذو رجل يضرب



حق بايع منه ماله او ابراء عا عليه قال هذا مختلف باختلاف ذوى القربى  
انسان يكون العول الشديد في حقها كراهة خاتم زوجته واذا  
بالضرب والشم حتى وصفت الصدق ولم يعرضها فالبراءة باطلة منه والكره  
على البيع لا يكون اكرها حتى لو وصفت مكرها لم طابعا لا ينقلب اليه جائز  
غنية المكره اذا اختلفت من زوجها بما يقع الطلاق ولا يلزمها المال  
ثم ينظر ان كان الخلع بلفظ الخلع يكون الطلاق باينا وان كان بلفظ الطلاق  
بعد القول يكون حقيقيا فلان المرأة اجازة الطلاق بعد ذلك بالمال الذي  
اكرهت عليه مع اجازتها في قول ابي ج و يلزمها المال ويصير الطلاق باينا وفي  
قول محمد الاجازة باطلة والطلاق رجعي وفي ابي ج وفي رواية ان عند  
ابى ج يتحقق الاكره في غير سلطان في المفازة والعري لئلا كان او نهارا  
وفي الكفر يتحقق في الليل لاني النهار وعندها يتحقق الاكره في غير سلطان  
طائى مكان بعد رجوعه على تحقق ما حدد به **بما مضى** اكره على له بغيره فوجب وسلم  
طابعا لا يكون ملكا للرجوع بل بتراي عشرة يفتح مع الاكره الطلاق والعساق  
والنكاح والعقود والعقاص والرجعة عن الابداء والنفى في الابداء والظهار  
واليمين وتذكر ان هذه تصرفات لا يفتقر وقوتها الى المضاوم بديل انما  
يفتح مع الهزل ولخطاء محيط في الطلاق **المسألة المتعلقة بالآتي وجعل**  
اذا ابى المملوك فرده رجل على مولاه مدة مائة مائة ثلثة ايام فصولا فله عليه  
المعمل اربعون درهما وان رده لا قبل فركه فبها برة وان كانت قيمة اقل  
من اربعين درهما فتقوله بقيمة لا درهما لانه لو قضوله بالكل لا يستفيع بل  
وان ابى من الذي رده فلا شيء له لانه اجبر معنى ولم يذله الاجر ويستغنى  
يشهد اذا اخذ برة فان كان العبد الآتي رجلا فالمعمل على امرتين **ناج**

وان

وان اخذ الآتي في المص فلا شيء له وان اختصا عند القاضى بقدر ما رجع على  
تدبر مكان هكذا قال بعض الشايخ وتفسير انه وجب للمراة من مائة ثلثة  
ايام اربعون درهما فيكون بازا وكل يوم ثلثة عشرة درهم وثلث درهم  
فيبقى بذلك ان ارده من مائة يوم ويصمهم قالوا فيقضى الى رضى الامام وهو  
ينفق القاضى عليه في مدة الحبس في بيت مال ثم اذا جبر الامام فجاد رجل وامام  
بيته انه عبيد قبل القاضى بيته ولم يذكر محمدان القاضى حل ينصب له خصما  
قال تمسلا لينة لملاوا اختلاف الشايخ فيه قالوا ينصب خصما ثم يقبل من  
البيته وبعضهم قالوا يقبل من غير خصم ويطلقه يدعي الله ببعته ولا شيء  
فان اختلف دفعه اليه وحل باخذ منه كفيلا قيل ان عند ابي ج لا وعندها  
ياخذ بناء على ان القاضى اذا قسم التركة بين لونه فله حل ياخذ منهم كفيلا  
وهو معرفة غنية للمعمل اربعون درهما ان كان مائة سفر وان كان ثلثة  
هذا ينقص منه درهم رجل قال لا خير قد آتى عبيدى فان وجدته فخذ فقال  
وجدته فامور على مائة سفر وجاء به الى مولاه لا جعل له واذا انكره لم يرد  
ان عبيدى لم يكن ابقا فالقول له ولا جعل عليه الا اذا شهد له بغيره ان ابى  
او اقر للوفى ويحسب الآتي لا يستفاد الجعل وان كان لا اثر له فان جبره  
لم يضمن ولا جعل له وكذا الجعل قبل الحبس حل اخذ عبيدا بقاء بغيره مائة  
ثلثة ايام واذا حل المص ففرغ من الذي جاء به واخذ آخر دون ثلثة ايام فله  
لم يكن لكل واحد ما جعل وان جاء الثلث من مائة ثلثة ايام وجب للمعمل  
ما اثره القضاة رجل وجدا بقاء فاحزم برة على مولاه فانفق عليه ان القوي بغير امر  
لقاضى كل منطوقا لا يرجع واذ فزع الامر للقاضى قال من القاضى ان يأمروا  
بالنقطة نظر القاضى في ذلك فان رأى الاتفاق اصلى امره بالاتفاق وانما



ان يملك النفقة يامر القاضى بالبيع وامساك الثمن وكذا اذا وجد آية  
ضالة في مصر او في غير مصر **باصطحاب** وفي الغناوى العنابية لو باع  
الاخذ بعد الايق بعد اجبة ستة اشهر جاز بيعه واذا باعه قبله  
لا يجوز بيعه وعقده حرثا **المسائل المتعلقة بالمفقود** اذا غاب  
الرجل ولم يعرف له موضع ولا يعلم احواله متى يتضح فقاضى في حفظ  
ماله ويقوم عليه ويستوفى حقوقه ويتفق على زوجته واولاده فزال  
الحاجة الى هذه التصرفات ولا يفرق بينه وبين امرائه لاحتمال حيوته  
فاذا تم له مائة وعشرون سنة في يوم ولد حكمنا بموته لان الظاهر انه  
لا يبقى اكثر منه واعتد امرائه وقسم ما له بين ورثته لوجوده في  
ذلك الوقت وخرجت منهم قبل ذلك لم يرش عنه لاحتمال حيوتهم لمفقود  
وموته ولا يرش لمفقود في احد مك في حال فقد لاحتمال موتهم لمفقود  
قبل فافع والقاضى بيع عبد لمفقود وارضه اذا امكن ينقص مائة ايام  
وفي جامع الكرخي للقاضى بيع مال لمفقود والا سرفه **المسائل المتعلقة بالزيتى**  
والغار اذا حيف عليها الفساد وليس له ان يبيعها لاجل النفقة ومتى  
باعها الخوف الضيق فصار دراهم او لثا يبيعها لنفقة من ماله بقرينة  
**في الحقيقة وفي المحيط** اضيف عليه الفساد فزال لمفقود فللقاضى ان يبيعه لانه  
اقرب الى الحفظ ولا يبيع للقاضى في نفسه وعقاره للنفقة وان فعل فقد ولو  
باعها القضاء دينه جاز وكذا لو علم الحفظ ولا يبيع حينئذ لكن يرجع منه  
سنتين قنير نفقة لامة مولاه ولا بعد نفقة وحيف عليها الفاحشة  
فللقاضى ان يبيعها او يجرها في امرأة نفقة وليس له تزويجها قنير  
**المسائل المتعلقة باللقط** **واللقط** اللقط حر ونفقته من بيت مال فان النقطة

رجل

رجل لم يكن لغين ان يأخذه في يده لانه اختص به يدك بالسبق فان ادعى  
معه مدعى انه ابنه فالقول قوله لان الظاهر هو الصدق وان ادعاه  
اشنان ووصف احدهما علامة في جسد فلو ادعى به لانه يغلب على الظن ان  
الولد وصف احدهما علامة في يديه فلو سبق دعوى احدهما فهو ابنه واذا  
وجد في مصر من اعضاء المسلمين او في قرية من قرىهم فلا يدعى انه ابنه  
ثبت نسبة منه وكان مسلما ابتعا للدار وفي رواية يكون ذميا ابتعا للدار  
وقد واية الاسلام يرتجى وان وجد في قرية من قرى اهل الذمة او في بيعة  
كنيسة كان ذميا باعتبار الواحد والحل جميعا وراى ان اللقيط عبد او  
امته لم يقبل منه وكان حرا لان حرا بالاصل فان ادعى عبدا لانه ابنه ثبتت نسبة  
منه وكان حرا لانه صادق ظاهر ولا يبطل حرته بهذا الظاهر لان ابن عبد  
لا يكون عبدا لان الولد يتبع لامة في لوقته وحرته وان وجد مع اللقيط  
مال حشود وعليه فهو لبشهادة الظاهر ولا يجوز تزويج اللقط عن النقطة  
ولا نصرته في مال اللقيط لعدم لولايته ويجوز ان يقبض له الهبة ويسلمه في ضا  
ويواجه لانه نصرته نافية عن محضته وقدر واية لا يواجرها **فتح القاط**  
مغار بني آدم مفروض عليه اذا علم انه متى لم يلتقط بهلك ومندوب اليه  
اذا كان اكثر زايه انه لا يهلك بان وجد في مصر اللقيط ومروا للمسلمين  
وعلقه عليهم وفي النقطة لقط فان شاء انفق عليه ويكون متطوعا وان شاء  
رفع الامر الى القاضى حتى يامر بالانفاق عليه علوان يكون دينه عليه ولو لم  
يشترط الرجوع ذكر الظاهر وان يرجع عليه بعد المانع وذكر في المسئلة  
ما يدل على انه لا يرجع عليه ولو مال اللقط فلقاضى ان يقبل اللقيط منه  
واقام لبيته انه النقط فان شاربيل وان شاء فلا فان قبضه للقاضى ودفعه



الى اخر ثم سأل الاول ان يرد عليه فان شاء رده وان شاء لا وان وجد معه  
 الا مقال له القاضى اتفق عليه منه جاز وهو مصدق في نفقة مثله وله  
 الشراء والطعام والكسوة وولاية لهن ويح ويبيع ويشترى والملك لا للمنفق  
 ولم يرد بيت المال الا اذا كان اللقيط مال فيكون في ماله جيز الفتاوى وان  
 ادعى المنفق انه عبد ان لم يقر بانه عبد فليط بالقول له وان اقر بانه  
 لقيط لا يصديق فدعواه الا ببينة فان وجد مسلم وذوقى فالمسلم اولي  
 كوله جارية مشتركة بين مسلم وذوقى ادعى كل واحد انه ابنه فهو للمسلم  
 النواذر ولو اللقيط للمسلم فادعاه نصراني فهو ابنه وهو مسلم ان كان عليه  
 ذى يسلمين وان كان عليه ذى اهل الشريعة فهو ابنه وعلى دينه نحو ان يكون  
 في قبته صليب او في وسطه ذنار ولا يعتبر في ذلك المكان الذى وجد فيه بان  
 كان مسجدا او عيني **وحيز خصل في اللقيط** اللقطة يقع على غير بنى آدم والا  
 رفعها اذا كان يامن على نفسه واذا كان لا يامن لا واللقطة على وجهين  
 ان خاف ضلها فينقض الرفع وان لم يخف يباح اخذها اجمع العلماء عليه  
 والا فضل هو الرفع في ظاهر الرواية واذا وجد في الطريق فلم يجد احدا  
 يشهد اذا ظفر عن يشهد فاذا فعل لا يضمن وان وجد عن يشهد وحتى جاوز  
 ضيق واحد ما يكون من التعريف ان يشهد عند الاخذ ويقول اخذها لردى  
 فان لم يعرفها بعد ذلك كفى عن ابى يعرفها حولا في ما في درهم فافوقها فان  
 كان اقل من عشرة يعرفها شهدا وان كان اقل من عشرة الى ثلث جمعة وفي  
 رواية ثلثة ايام وان كانت دانقا او نحو عرفها يوما وان كانت اللقطة مما  
 يتسارع اليه ليسر عرفها بقدر ما يحتمل وقال محمد لا يمتد سرخى هذا التقدير  
 ليس لازم ولكن يعرفها قدر يعلم انه حصلت المعرفة ويعرفها حيث وجد

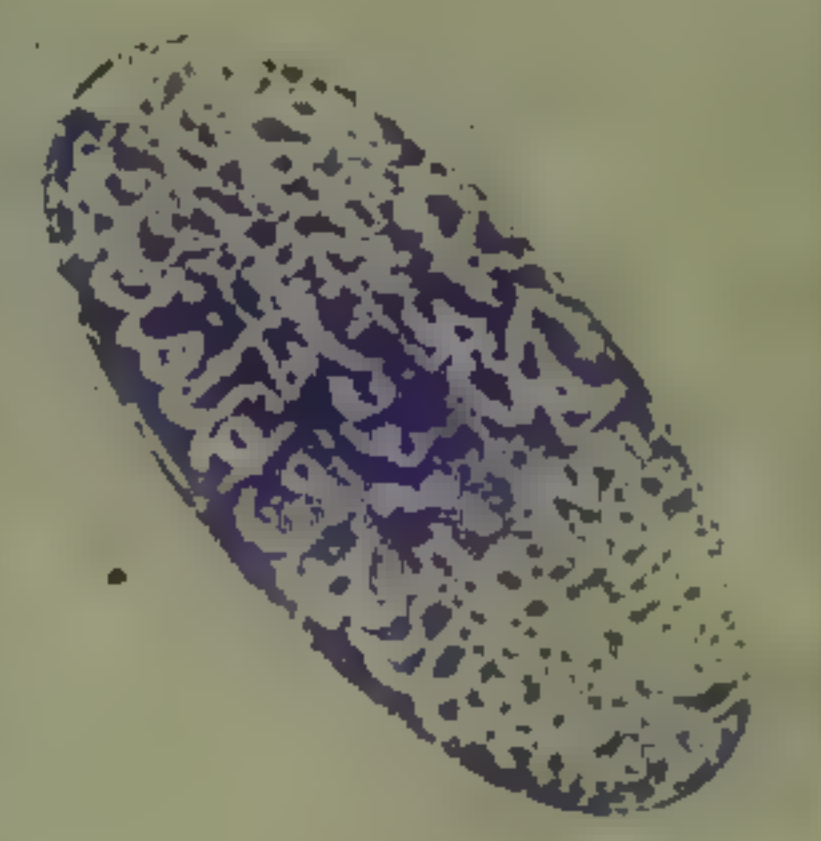
جرا

جرها لا ستره وقيل عرفها على باب المسجد وفي الاسواق وفي النواذر يرفع  
 الامر الى الامام والامام بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل وان قبل  
 ان شاء تصديق وان شاء اقرضها من رجل وان شاء دفعها مضاربة وان  
 شاء ردها على المنفق وان شاء باعها ان لم يكن دراهم او دينارين ولمسكه  
 ثمنها وان حضر مالها ليس له نقص **منه الفتاوى** ويجوز لا لقطا  
 في شاة ولقير والبعير صيانة لمال الغير فان اتفق للمنفق عليها بغير اذن مالكها  
 فهو متبرع وان اتفق بائنه كان ذلك ديناً على صاحبها لان اذن لقطه كان  
 مالاً له اذا رجع ذلك الى الحاكم نظر فان كان الهبة منقعة ابرها وانفق عليها  
 من ابرها نظر لماله وان كان الاصل الاتفاق عليها اذن في ذلك وجعل  
 النفقة ديناً على مالها واذا حضر مالها فللمنفق ان يمنع منها حقها  
 خذ النفقة لتعلق حقها بذات الدابة ولقطة رجل ولحام سواء لان العمة  
 لا يتفاضل في الاموال واذا حضر لرجل فادعى ان اللقطة لم تدفع اليه متى  
 يقيم البينة لانه يريد ابطال يد المنفق واختصاصه بماله او للمنفق باللقطة  
 لرجل ودفع بغير اذن لقاضى ثم اقام البينة انها اخذت اتماءه وان دفع  
 بقضاء لا يضمن ويربى وهو قول الجعفي ومنه ولو كانت اللقطة دراهم او دينارين  
 فجاء انسان انها لى وسروذتها وعددها وجاءها وعلاها لم يستحق بهذا  
 عندنا وان اصطب ولا بد من البينة فلوان للمنفق صدقة بدون البينة  
 ودفعها اليه ياخذ منه كفيلاً بلا خلاف فرائه حشبه بجى بها الجعفي  
 فهو لقطة اذا كان عليها علامة مال له والاقباج كالنائب على سطحه اقسية  
 النجاج والكثروان وجد في لما يجوز اخذها وان كثر لانه يفسد الماء  
 والمخضب في الماء ان لم يكن له قيمة ياخذها وان كان له قيمة فهو لقطة وجعل

ج

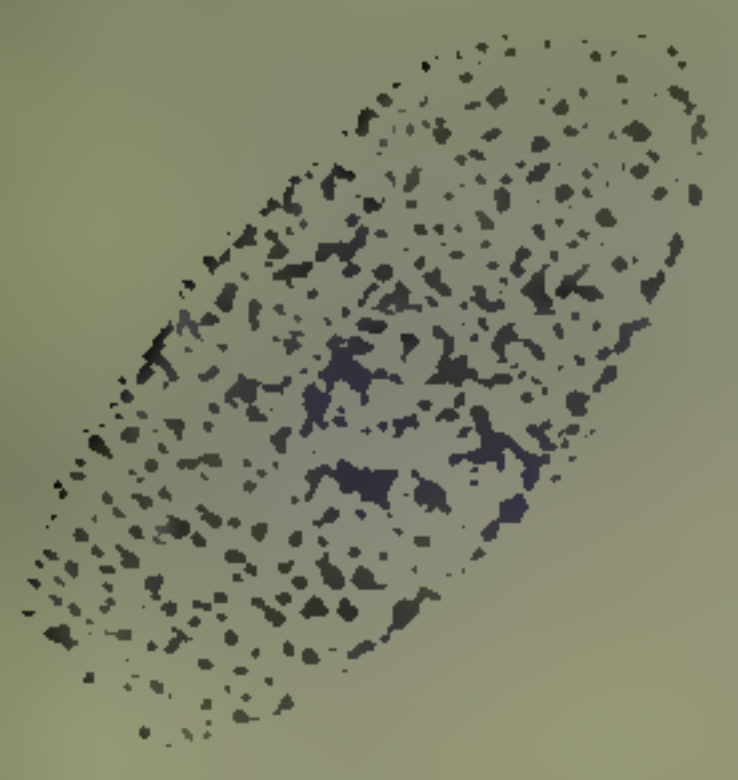


في الفناوى للطلب كالنجاح في الماء اصابا بل اعيى مذبوها في المبادية ان لم يكن  
 قريبا من الماء ووقع في غلته ان مالكة ابا حدة لا باس بالخذ والاكل بزازية  
 وغنى ثنائي لوطوع مينة فجاء آخر واخذ صوفها له الانتفاع به ولو جاء الكرم  
 ان ياخذ لصوف منه ولو لم يجرنا او دبح لجلده ياخذ المالك ويرد عليه بالذ  
 الذ باغ فيه بزازية مستند دار رجل وله دراهم فاراد صاحب البيت ان  
 يتصدق على نفسه له ذلك ان كان فقيرا كاللقة بزازية وحده لقطك وقال  
 من سمعتم تعطيل لقة فذلك في هذا يعرف بزازية بلغت اللقطة في يد  
 ان اقرا انه اخذ لنفسه بضع وان يرد لها ويشهد او لم يشهد وصدة  
 فيه لا يضمن وان كذب فالقول لصاحب اللقطة عندهما وقال ثنائي للملقط  
 رفعها ليردها على الكما ثم وضعها في مكان الاخذ ان هلكت واستهلكها  
 لا يضمن وان لم يبيح غم كان فان برح من بزازية **المسائل المتعلقة بالير**  
 واذا فتح الامام بلدة عنوة فهو بالخيار ان شاء قسمه بين الغائبين  
 وان شاء اقر اهلها عليه ووضع عليهم الخراج وهو بالاسرى بالخيار ان شاء  
 قتلهم وان شاء استرقهم وان شاء تركهم احرار اذمة للمسلمين ولا يجوز ان  
 يردهم الى دار الحرب **نافع** واراض العرب كلها ارض عشر لانهم لم يتركوا ذمة فلكم  
 في مشرك اما الاسلام واما النيف **نافع** وكل ارض اسلم عليها اهلها قبل الغلبة  
 عليهم ونحت عنوة وتحت بين الغائبين فكل ارض عشر لان التوظيف  
 على مسلم العشر وكل ارض تحت عنوة فاقرا اهلها من ارض خراج **نافع**  
 ومن اسلم من اهل الخراج اخذ منه الخراج على حاله لان ذلك من لقالة  
 فلا يبطل ويجوز ان يشترى مسلم ارض الخراج من الذي يؤخذ منه الخراج  
 لان كثر من الصحابة اشترى او اولا عشر في الخارج فخرج من الخراج **نافع**



وتوضيع

وتوضيع الجزية على اهل الكتاب من العرب والنجس وعبدان الاوثان  
 من النعم على الاطلاق النصوص ولا توضيع على عبدان الاوثان من العرب  
 لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم  
 بدل دينهم فاقتلوه ولا جزية على امرأة ولا صبي ولا امر ولا فقير معتمد  
 ولا على الرهبان الذين لا يخالطون الناس لانها تحجب عوضا عن قتل وخراسم  
 وعليه جزية سقطت عند **نافع** اختلاف في معرفة الفقير والمكتر ووسط حال  
 قال بعضهم الفقير هو المحترف ووسط حال هو الذي له ضياع يعمل بنفسه والفقير  
 هو الذي له ضياع واهوال يعمل بالبلونة دون نفسه وقال المكرخي الفقير هو الذي  
 يملك ما في درهم او اقل والوسط هو الذي فوق الثمانين الى عشرة آلاف والمكتر  
 هو الذي يملك فوق عشرة الاف **غنيمة** فاني اهدى من بيعه او كنيته من  
 كتابهم الفدية فلم ان يبنوها في ذلك الموضع كما كانت وان قالوا غير تجوزها  
 من هذا الموضع الى موضع آخر لم يكن لهم ذلك ثم يبنوها في ذلك الموضع  
 على قدر البناء الاول وينبغي غلبة زيادة على البناء الاول **غنيمة** الذم اذا اشترى  
 دارا في المصدة ذكر في العشر والمراج اتم لا ينبغي ان يباع منه ولو اشترى بجبر  
 على بيعها في السلم وذكر في الاجازات انه يجوز الشراء ولا يجبر على البيع الا اذا  
 اكفى ذلك في بيعه **غنيمة** ذمير مال مسلم عن طريق البيعة لا ينبغي للمسلم ان  
 يبدل على ذلك لانه اعانة على العصية مسلم له امرأة ذمير ليس له ان يمتنعها من  
 شرب الخمر لان شرب الخمر جلال عندها وله ان يمتنعها من اخذ الخمر في المنزل **غنيمة**  
 واذا اراق مسلم خمر ذمير او قتل خنزير ليس له ذلك ويكون ضامنا الا ان  
 يكون اماما يرى ذلك فلا يضمن ولو ان مسلما له خمر في ارض فشق رجل  
 وارق الخمر على سبيل الحسبة لا يضمن لانها ليست مال متقوم في حق المسلم **يضمن**





الذي لا تدهال منقوم الا ان يكون اما يرى ذلك مباحا فلا يكون مضامنا  
 غنية **المسألة المتعلقة بالحدود** رجل زنى بامرأة ميتة لاحد عليه وعليه  
 التعزير لما روي عن بطلون النباشي من ذلك على عهد رسول الله ثم لم يبق  
 عليه الحد ونزل فيه قوله تعالى والذين اذا فعلوا فاحشة الاية وقبله قوله  
 من غير حد ولو اتي امرأه او غلاما في موضع المكروه وفي روضة الزهرية  
 ان خلاف في الغلام اما لو اتي المرأة في موضع المكروه منها تحبلا فلا ولا  
 هذا بعيد او امته او منكوبة لا تحبلا خلاف فلما محمد في الاصل اذا زنى بمراة  
 فرسا لاحد واحد منها وجعل الجواب في كل من كان الجواب فيها اذا كانت امرأة ناطقة  
 وادعت المرأة الكفار بخلاف ما اذا كانت امرأة مجنونة او صبيته يجمع عليها كان  
 على الزوج الحد بخلاف ما اذا كانت امرأة غائبة واقر الرجل انه زنى بها او شهد  
 عليه كشهود فانه يقيم على الحد غنيمه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله  
 من زنى وجدهم يعمل عمل قوم لوط فافتنوا الفاعل والمفعول به وقال في اتي  
 بهيمة فافتنوا وافتنوها معه وفي جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله من  
 ات اخوف ما اخاف على امتي عمل قوم لوط مصابيح ولو اوطأ بامرأته او عبدا  
 لا يجب وقفا مع غيرها من اللواطة في عبده وفي الاجنبية فيها اشد التعزير  
 والكره فيها الى العمام ان شارب قتلها اذا اعتا وذلك وان شاء ضرير ومسه في الاشراف  
 الحد وقال ابو بكر يرقى بالنار وعنه شعبي رحمه في الاحوال كلها وعنه بعض يهدم  
 عليه ما جدار ولو جرد امرأته وعانقها وقبلها او جامع فمادون الفرج حتى انزل  
 عليه التعزير رجل وجب عليه الحد وهو ضعيف الخلق يخاف عليه كلف اذا ضرب  
 بجلد قدر ما يحتمل من رجل زنى بصغيرة لا تتحمل الجماع فاقضاهما لاحد عليه  
 في قولهم جميعا ثم ينظر في الاقضاء وان كانت تسعة لم يول كان عليه مهر بالوطئ

ونلت لينة

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله من زنى وجدهم يعمل عمل قوم لوط فافتنوا الفاعل والمفعول به وقال في اتي بهيمة فافتنوا وافتنوها معه وفي جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله من ات اخوف ما اخاف على امتي عمل قوم لوط مصابيح ولو اوطأ بامرأته او عبدا لا يجب وقفا مع غيرها من اللواطة في عبده وفي الاجنبية فيها اشد التعزير والكره فيها الى العمام ان شارب قتلها اذا اعتا وذلك وان شاء ضرير ومسه في الاشراف الحد وقال ابو بكر يرقى بالنار وعنه شعبي رحمه في الاحوال كلها وعنه بعض يهدم عليه ما جدار ولو جرد امرأته وعانقها وقبلها او جامع فمادون الفرج حتى انزل عليه التعزير رجل وجب عليه الحد وهو ضعيف الخلق يخاف عليه كلف اذا ضرب بجلد قدر ما يحتمل من رجل زنى بصغيرة لا تتحمل الجماع فاقضاهما لاحد عليه في قولهم جميعا ثم ينظر في الاقضاء وان كانت تسعة لم يول كان عليه مهر بالوطئ

على هذا اكثر السلف قالوا ان كان  
 برجم قوم لوط وشيخ رجم ابنه  
 برجم قوم لوط فبرجم الانسان  
 او ملكين او كان احدهما ملكا والاخر  
 او كان احدهما ملكا والاخر  
 فان كان احدهما بالغ وعرفت ما دون  
 ولا يبرجم الا البالغ

ونلت لينة بالاقضاء وان كانت تسعة لم يول كان عليه جميع الدية  
 ولا مهر عليه في قول ابي جع ومحمد وقال ابو يوسف عزم غنيمه رجل زنى  
 لجارية مملوكه وقتلها بالجماع ذكر في الاصل ان عليه قيمتها ولم يذكر فيه  
 خلافا وذكر ابو يوسف في الاصل ان عليه الحد وليقنه وقال ابو يوسف  
 عليه القيمة ولا حد عليه وهو لصحيح ولو زنى بامرأته قتلها بالجماع كان  
 عليه الحد والدية ولو اقرت امرأة فقالت زنى بذا الرجل وانكر الرجل لاحد  
 على واحد منها في قول ابي جع وقال صاحب الحد ولو قال لرجل زنىت بهن و  
 قالت امرأة لا بل تزني فانه يحد وعليه مهر لها وكذا لو اقرت شي بالزنا ابيع  
 مرتك في مجالس مختلفة وقال الرجل لا بل تزني بها لاحد عليها ولها عليه مهر  
 غنيمه اربعة شهداء على رجل الزنا فطره وعليها فاذا ابركر فانه لا حد عليه  
 ولا على الشهود حد لعذف ولو اقر لرجل اربع مرات في عالس مختلفة انه زنى  
 بامرأته ولم يبين المرأة حد الرجل غنيمه اذا اقر لرجل بالزنا او شهد عليه  
 الشهود لا يحد واذا اقر لخصي بالزنا او شهد عليه شهود حد وكذلك  
 العترة ولو اقر الاخرس بالزنا اربع مرات في كتاب كسيرة او اشارة لا يحد  
 ولو شهد الشهود لا يقبل غنيمه زنى بامته لغين ثم يشترى او يجرع ثم تزويجها  
 فانهما يحدان في قول ابي جع وم وعنه ابي يوسف في رواية يحدان وفي رواية  
 لا يحدان وطرفة اذا زنى بعبدة ثم يشترى فانهما يحدان جميعا غنيمه  
 ولو وطئ جارية امرأته او ابنه وادعى الشبهة بحسب كل وطن مهر العاقلة لئلا  
 طاعت في مهنته او جنت لاحد عليها وزاد في النظم وعليها العدة ولا مهر لها  
 المرأة لو اكرهت على الزنا فكنس لم تحب بالجماع ولا باثم بالتكليف انشاء  
 الله تعالى ومعنى مكرهه على لوطي ان يكون مكرهه لوطي الا يلازم المال

ونلت لينة





اكرهت حتى اضبطت ثم مكنت قبل الايلاج كأنه عطاء وعة فيجب عليها  
 الكفارة في رمضان **خرانه** ولو قال الآخر يا زاني فقال لا بل انت تجوز البصر  
 اذا زني بصيئة لاحد عليه وعليه مهر في ماله لانه مؤخذ بافعاله واذا زنا  
 لم يقض رجل اقرب الزنا اربع مرات ثم قال افرقت در عقد عنه **خرانه**  
 ولا يجب له على واطى جارية ولدان سفل مع العلم بحرمة شبهة وجبت  
 في الحمل والشبهة اذا ثبت في طوطى ثبت فيها الملك في وجهه ولم يبق معه  
 اسم الزنا فلم يجب مع علمه بحرمة طوطى لقيام دليل يدل على حله ولا يخلف  
 المانع فاشتبه ذلك بشبهة ويسمى هذا النوع شبهة الحمل والنسب ثبت مع حذر  
 الشبهة عند المدعى لعدم كونه زنا حالها وهي تثبت في موضع منها وطى قبل  
 جارية ابنه ودليل حله بقوله ام انت وما لك لا بيك ثم ان جلت وولدت ثبت  
 النسب في الاب ولا يجب للعقر لملكها اياها بالقيمة سابقا على الطوطى وان لم  
 يجبل فعليه العقر لان الملك قد لصيانته عن الضلع واجابته هنا فلا يثبت ملكه  
 ومنها وطى مطلقة البايين والدليل فيه ان بعض الفقهاء جعل الكفاية رجعية  
 ومنهم من رضى ان يضمن ومنها وطى طوطى الجارية لم يورث قبل التسليم والدليل  
 فيها انها في يد وضائه ويعود المملوك بالهداك وكذا وطى المبيعة بالبيع فكما  
 قبل التسليم او بعد او شرط الخيار لان له فيها حق ملك ومنها وطى جارية مكاتبه  
 وعبد ثمادون المستغصق بالدين لان له حقا فكيه ومنها وطى الجارية  
 المشتركة لان ملكه في بعض ثابت حقيقة ومنها وطى امرأتين من مائة رواية  
 لان سبب ملكه تنقله وكذا عند هلاكها يكون مستوفيا لدينه فصارت  
 كالشراة بشرط الخيار للبايع شرح جمعة **فصل فيما يظهر به ان زنا**  
 اربعة شهداء وعلى امرأة بالزنا واحد من زوجها فان لم يكن الزوج قد زنا

قبلت

قبلت شهداءهم وحقت المرأة فان كان الزوج قد زنا اولاً ولم يسأله بحالها ولم  
 تذفه بخلاف وعلى الزوج اللعن لان شهادة الزوج لم يقبل لمكان التهمة لانه  
 بشهادته يسعى في دفع اللعان عن نفسه **غنية** والزاني اذا ضرب الجارية لانه  
 ولما راف اذا قطع عتبه الى ان يتو لان الزنا جناية على نفسه فلو جسد  
 لاصل نفسه اما السرقة فهي جناية على غيره من وجه فلو جسد جسد لغيره وهو  
 جائز لرجل ان يغتصبه ثم يملكه واناب الى الله فان القاضي لا يعلم الفاحشة  
 لاقامة الحد عليه لان السنة منذ البس **غنية العتاء** والقادم بغيره  
 على الزنا والسرقة وحد للقادم بعضهم فوضوا الى راي الامام وفي الاصل لم يثبت  
 ابوجه وعنه ايام وعنه لا يقبل بعد سنة وقيل لا يقبل بعد ثلاثة ايام اليك شار  
**خرانه** **فصل فيما يصح شبهة في الاخصان** رجل زني بامته ثم شربها ذكر  
 في ظاهر الرواية بخلاف روى عن ابي جعفر انه يسقط الحد وذكر صاحب الاموال في  
 ابي يوسف وذكر ابن سماعه في نادره على عكس هذا وروى الحسن عن ابي  
 حنيفة انه اذا زني بامته ثم اشربها فلا حد عليه قال ابن سماعه على قول ابي جعفر  
 ومحمد عليه الحد في الوجهين وعلى قول ابي يوسف لا حد عليه في الوجهين وان  
 زني بغيره ثم تزوجها فعليه الحد والفرق بين النكاح والشراء ان بالشراء ملكها  
 بمنها وملك العين في محل سبب ملك الحد فيجعل الطار قبل الاستيفاء  
 كالمقدور بالسبب كما في باس سرقة فان السارق اذا ملك السرقة يتسقط الحد  
 في النكاح فلا يملك عين المرأة وانما يثبت له ملك الاستيفاء ولذا لو وطئت  
 المنكوحة بالشبهة كان العقر لها فلا يورث ذلك بشبهة فعاقدت استيفاء منها فلا  
 يسقط الحد عنه غنية وينبغي للقاضي ان يشهد بشهود الاخصان عن الاخصان  
 ما هو فان قالوا بغيرها وضعت تزوج امرأة ودخل بها فعلى قول ابي يوسف

ع



يكتفي بقولهم دخل بها وعند محمد لا يكتفي بهم ما لم يقولوا جامعها واجمعوا على  
انه يكتفي بقولهم شربها او لم يشربها واجمعوا انه يكتفي بقولهم جامعها باصنعها وفي  
الباقى انه يكتفي بقولهم اغتسل منها غنيمه ولو خلا بامرأة ثم طلقها فقال الزوج  
وطقتها وقالت المرأة لم يطأني فان تزوج يكون محصنا باقراره وامرأة  
لا تكون محصنة لانكارها رجل اقر عند القاضي بالزنا اربع مرات فامر القاضي  
ثم قال والله ما اقرت بشئ يدري عن غنيمه **فصل في حد القذف**  
رجل قال لامرأة اجنبتة زنيته بغير اوبشور او بدهم فعليه لاق معنى  
كلامه زنيته بناقته بدلت لك او بدهم بدلت لك في الزنا فان قيل معنى  
كلامه زنيته بدهم استباحرت عليه فينبغي ان لا يتحدث في قول الباطن غنيمه  
رجل قال لرجل يا ابن الزنا بينت فعليه حد واحد وكذلك اذا كانا ميئين  
وخامس الدين وكذلك لو قذف جماعة بكلمة واحدة او بكلمة مستقرقة لكل لا  
يقام عليه الا حد واحد عندنا وعند الشافعي ان قذفهم بكلام واحد فذلك  
وان قذفهم بكلمة مستقرقة يحد لكل واحد منهم غنيمه وفي المستقبي اذا قال  
لغيره جذاك زان فلا حد عليه قال في لا ادري اى جده هو وكذا قال لامرأة  
زنيته وانت كافرة وهي خطال مسلمة فانه يجب اللعان لو قال وانت  
امره ولو قال لرجل زنيته او قال له يا زاني فقال رجل آخر صدقت فلا حد  
على مصدق ولو قال هو كما قلت فعليه الحد رجل قال لغيره اذهب الى فلان  
وقل له يا زاني فلا حد على الامر وهل يجزئ الامر ان كان المأمور قال له  
يا زاني يحد ولو قال ان فلانا يقول لك يا زاني لا يحد غنيمه قال محمد اذا  
ادعى رجل على رجل انه قذفه وجاء بشاهدين يشهدان ان هذا  
قذف هذا فالقاضي يسأل الشاهدين عن القذف وهو وكيف هو

فان

فان قالوا نشهد انه قال له يا زاني قبلت شهادتهما وبعد القاذف كانا  
عدلين فان كانا القاضى لا يعرف بالعدالة حبس القاذف حتى يتعرف عدالة  
الشاهدين والعدالة هي الاثر خارج حتى يتعاطى ما يعتقد ان لا يخطئ  
غنيمه ولو قال لرجل يا ابن الزاني ولما بينت يكون قذفا لا يبيده ولما  
ولو قال لرجل يا ابن الزاني يكون قذفا ولو قال لرجل انت انى الناس  
او قال انى من فلان كان عليه الحد ولو قال انت انى متى لا حد عليه  
رجل قذف رجلا بغير دليل لعربية كان عليه الحد غنيمه في احكام الشرب الاصل  
في حد الشرب ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اتي بشارب الخمر وعنه اربعون رجلا  
وامرهم ان يضربوا فضر به كل رجل منهم بنعليه فلما كان من عمره في  
جعل لذلك غارين سوطا وطبر ان كان من اخبار الاحاد ولكنه في خبر  
المشايخ وقد فايد بانفاق الصحابة على العمل به في زمن عمر رضي الله عنه  
غنيمه اذا قتل الشارب بحال السكر فهو شهيد لان الخمر لا يمنع حكم الشهيد  
ولا حد على القاتل في شئ من الاشرية لانه يعتقد اباحة الشرب والحد  
شرع للزجر على ارتكاب سببه وبدون اعتقاد حرمة لا يتحقق هذا  
وسئل محمد عن الرجل يوجد في بيته الخمر وهو قاتل او يوجد له قوم يحتضون  
عليها ولم يبرحهم احد يشربها فيرى انهم جلسوا مجلسا من شربها هل يعزرون  
لمجرم الظاهر قال نعم لان الظاهر ان الفاسق يعد الخمر للشرب وان القوم  
يحتضون عليها لا ارادة للشرب ولكن لمجرم الظاهر لا يتعزرون بسبب على  
وجبه لا شبهة فيه فلا بين اقامة حد عليهم والتعزير ما يثبت بالشبهات  
فلما لا يعزرون وكذلك الرجل يوجد معه ذكوة من غنيمه واذا اتى  
الامام برجل شرب خمر او شهد به شاهدان فقال انى اكرهت عليها اني لم اجد



ولا يلتفت الى احوال غنية واذا اختلط الخمر بشئ من ما يعايش مثل الماء واللبان  
 ولا هن وغير ذلك وشرب ان كان الخمر غالبية فشرابها فطره حد  
 وان كانت الخمر مغلوبية لا يحل شربها ولا يجدها لم يسكر غنية وان اقر بشرب  
 الخمر بعد ذلك رايحه لم يجد عندنا في وجوب سلات الرايحة شرط  
 لما روي ان رجلا ينادي اخي له الى ابن مسعود فاقده عند شرب الخمر  
 فقال ابن مسعود لذلك الرجل ليس ولي التيمم انت لا ادبته صغيرا ولا  
 سترت عليه كبيراً ثم تروى مره وواحدة في رواية اخرى في رواية اخرى  
 شرط الرايحة في حالة الاكل **شرح** في رواية اخرى في رواية اخرى في رواية اخرى  
 وارفع راسه حتى زال عقله يحرم ذلك ولا يجدها خلافاً لحد لئلا يركب حلال  
 عندها مكره عندنا في وجوبها واختلافنا في قوله قال بعضهم كراهة تنزيه  
 وذكره لا يمتنع ان يباع كالبخ وعامة المشايخ قالوا مكرهه كراهة  
 الضيق الا انه لا يجدها وان زال عقله **خاتمة الفتاوى** ولا يحل شرب الخمر  
 الا لدفع العطش عند الضرورة بشرط قد يقع عطشه الخمر اذا صار خلافاً  
 قد دخل بعض الخوضه ولكن فيها لا بعض المراه لا يكون خلافاً عندنا في وجوب  
 حق يذهب المراه وعندنا لا يحل بغير الخوضه **خاتمة فصل في التعزير**  
 اعلم ان التعزير قد يكون بالحبس وقد يكون بالصنع وقد يكون بتعزير  
 الاذن وقد يكون بالكلام العنيف وقد يكون بنظر القاضي اليه بوجه الحبس  
 ولم يذكر محمد التعزير باخذ المال وقد قيل روي عن ابي يوسف ان التعزير  
 من سلب ما اخذ مال جائز غنية ولا خلاف بين ابي جعفر وابي يوسف  
 ومحمد في اقصى التعزير فاما ادناه فمقتضى الرأى لقاضي الامام يقيم  
 بقدر ما يرى المصلحة فيه ويتبع ان ينظر القاضي في سببه فان كان من جنس  
 ما يجب

تأكلوه فزروه ك  
 التمسك  
 التمسك  
 التمسك  
 التمسك

هذا هو الحق في التعزير  
 في كل ما كان من جنس  
 ما يجب

ما يجب الحد ولم يجب ما منع وعارضه يبلغ التعزير اقصى غايته وان كان من  
 جنس ما لا يجب الحد لا يبلغ اقصى غايته ولكنه يفوض الى رأي الامام  
 مثال الاول اذا قال لامة لغيري اولا ثم ولد لغيري اياها يجب عليه الحد  
 اقصى غايته التعزير لانه من جنس ما يجب به الحد ومثال الثاني اذا قال لغيري  
 يا حبيبت يا فاني يا شارب الخمر يجب التعزير ولا يبلغ اقصى غايته غنية  
 ضرب غير بغير حق وضربه لضرب فانها بغير تزيان ويبداء التعزير باليأس  
 لانه اظلم والوجوب عليه سبق قنينة والتعزير اكثر تسعة وثلاثون  
 سوطاً واقله ثلث جلكات او ما يراه الامام مصلحة لان المقصود تقويمه  
 وقال ابو يوسف يبلغ بالتعزير خمسة وسبعون سوطاً وان راى الامام  
 ان يقيم الحد لضرب في التعزير الحبس فعل وعز حقه الامام او عز حقه فوات  
 قدمه حد لا تدرى الامام واذا حد له في القذف سقطت شهادته  
 وان قاب وان حد لكافر في القذف ثم اسلم قبلت شهادته فافزع والتعزير  
 على اربع تعزير لاشراف الاشراف كالفقهاء والعلماء وتعزير لاشراف العامة  
 او تعزير لاشراف الناس وتعزير لاشراف الناس فتعزير لاشراف الاشراف الاعلام  
 لا غير وهو ان يقول القاضي له بلغني انك تفعل كذا وكذا تعزير لاشراف الاعلام  
 ولغيره ولغيره **خاتمة الفتاوى** وقد جعل قال يعنى يا حبيبت يا فاني يا شارب الخمر  
 يا ابنى العجبة يا ابنى الفاحرة يا اكل الربا يا شارب الخمر يا حياي يا كاف يا زنديق  
 يا لص يا زني يا رجل عمل قوم لوط يا كاذب يا فاجر يا عيب بالصبيك يا دني يا ماوي  
 اليه الزواني يا فاجر يا وى اللصوص فعليه التعزير والعقوبة الزانية مأخوذة من  
 العقوبة وهو كسب المال وكانت الزانية في العرب اذا من بها رجل جعلت ليعقبن  
 منها وطرف فسميت الزانية لهذا فجدة والذين هو الذي لا يعار على زناهم

هذا هو الحق في التعزير

في كل ما كان من جنس ما يجب



وفي اجناس لوانا لعنه يا كلب يا قرد يا نيس يا ذئب يا بقر يا ابن نعام  
 ويا ابن يس كذا وكذا ويا ابن الاسود ويا ابن كذا وكذا يا مجام يا سناي  
 وهليس كذا وكذا يا منقعد يا ماجر يا مقامر يا ناكس يا منكوس يا بقر  
 يا ضحكة يا كسطن يا موسر بكسر لهما ولا يعز في ذلك كله ذكر في ال  
 لوقال يا حمار يا قور يا خنزير فلا شئ عليه وهو كقصة ابو جعفر انه كان  
 يقول في عرف ديارنا يعز قال تسلا لينة السخو ليقصحه انه لا يعز  
 ولو قال يا معقوج فانه يعز **غنية** وعز محمد في رجل يشتم وهو محرم له  
 مروة يوعظ ولا يحبس وان كان دون ذلك يؤدب وان كان شتاما يضرب  
 ويشتم وذكر لقاضي الامام السبجاني اذا قال لامرأة ته يادك وجعده  
 حد القذف والتعزير حق العبد كسار حقوقه يجوز فيه البراء والعفو على  
 الشهادة ودخل فيه الميم **غنية** ولو قال يا بنيذ يا قذر يعز لانه الحق الشين  
 ولو قال يا يهودي يعز رجل خذ على امرأة رجل او ابنته وهي صغيرة  
 فاحرمها وذا زوجها في رجل قال احبسه بهذا احق برة حال او يموت **غنية**  
 رجلان وقعت بينهما خصومة وهما في عرض الناس فذهب احدهما واخذ  
 خطوط الغنماء وذهب لخصمه فقال خصمه ليس كما افتوا او قال اعمل بهذا كان  
 عليه التعزير لانه باشر بملك غنية عبدا ساء الادب فالله لو ان يعز تعزيرا  
 لا يجاوز به الحد لان التعزير حق الموطى وكذا امر الله قال الله تعالى واضربوا  
 اباح وتعزير النساء عند الحاجة اليه واذا اخذ الرجل مع امرأة قد اصاب  
 منها كل محرم غير الجماع عز ربيعة وثلاثين سوطا وقد بينا في كتاب الحدود  
 وان كان خزان تكب محرما ليس فيه حد مقدر يعز ثم الرأى في مقدار ذلك  
 الى الامام ويبين ذلك على قدر جرئته وعله جريرة كاملة فلهذا قد التعزير

فيها

فيها تسعة وثلاثين سوطا وقد بينا ان التعزير في العبد اشد منه في المملوك  
 لانه دخله تخفيف من حيث نقصان الحدود انه يترج ثيابه عند التعزير  
 ويضرب على ظهره ولا يفرق على اعضائه اما ذلك في الحدود واذا تعزير في  
 البيت واخذ المتاع فاخذ في البيت واخذ وخرج متاع لا يسرى من غير اعم  
 فانه يعز لانه تكا به محرما والمرأة في التعزير كالرجل لانهما يشتركان في السب  
 لوجب التعزير واذا كان الرجل فاسقا منه ما باشر كله فاخذ من ربيعة  
 وجس حتى يحد ثوبه لانه منهم وتدرجس رسول الله دم رجل في ثوبه  
 وسلم الذي ياكل ويبسغ الخمر ينزع عز ذلك اذا رفع الى الامام يعز والله  
 لخصه والمناجعة والغنية فلان هؤلاء يعزرون بما ان تكلموا في محرم ويحسبون  
 حتى يحد ثوبه لانه لا نهم بعد اقامته التعزير عليهم بصرفون على موضعهم  
 وذلك فوق الشهمة في ايجاب جنسهم الى ان يحد ثوبه فانه قلت والرجل  
 الذي تحبب السيف على الرجل ويريد ان يضربه ولم يفعل او سئل عليه  
 سكين او عصا لم يضرب به شئ من ذلك هل يعز قال نعم لانه اراد ان يكذب لا  
 يمل في تخويف مسلم ولقصدا لقتله قلت فالرجل يوجد في بيته محرما او  
 فهو فاسقا او يوجد لقوم مجتمعين عليها ولم يراهم بشرا باعينهم جليلا  
 مجلسا في شربها هل يعزرون قال نعم لان الظاهر ان الفاسق يستعد  
 للشرب وان القوم مجتمعون عليها لارادة الشرب ولكن يجرد الظاهر  
 يتعزرت سبب على وجه لا شبهة فيه فلا يمكن اقامته لحد عليهم والتعزير بما  
 يثبت مع شبهة فلهذا يعزرون وكذلك الرجل يوجد معه زكوة في الخمر  
 بالكونة **شرح لمبسوط** قال محمد ولو ان لصا دخل دارا وسلاح معه  
 وصاحب الدار يعلم انه يقوى على اخذه ان خشيته الا انه يخاف ان يأخذ بعض



متاعه ولا يقدر عليه وسع ضربه وقتله وكذا لو ارى في منزله رجلا مع  
اهله او جاره وخاف ان اخذه بقرع فهو في سعة في قتله ولو كانت مطا  
له قبلها ولو استكره امرأة رجل لها قتله وكذا القلام وهو لما اخذ وان قتله  
فدمه هدر اذا لم يستطع منعه الا بالقتل وسئل محمد عن مجنون قصد  
انسانا ليقتله او يغير متعلم فقتلها المقتول عليه قال يضربا وبه اخذ الفقير  
كم اكل مال انسان عند الخصمة يضمن قيمته باقتله صاحب الدار وبرهن  
على انه كان كاس فدمه هدر وان لم يكن له بينة لم يكن المقتول معروفا  
بالشر والسرقة وقتل صاحب الدار قصاصا وان شتمها به في القية يستقتص  
وفي الاستحقاق يجب الدية في ماله العورثة للمقتول لان دلالة الحال او  
شبهته في القصاص لا في المال بانه في كسرة **فصل في الموطات**  
رجل باين سق ابنا صغيرا يعثره ولا يجب له في القتل اذا وطئ جارية  
صغيرة بنت خمس سنين قال ابو جعفر اذا اسلمت ايتها عليه لحد رجل وجد  
مع امرأته رجلا يريدان يغلبها ويخربها له ان يقتله فان رآه مع امرأته  
او حرم له وهو طاوغة له على ذلك قتل الرجل وامرأة جميعا وليس على  
وطئ البهيمة حد عندنا ولكنه يعثره وفي اوجب عليه لحد حديث روى  
ان النبي سم قال في اخي بهيمة فاقبلوه ولكنه حديث شاذ لا يثبت لحد قتله  
فتاويله في حق من اسلمه ذلك وقال محمد في الاصل يلقن عن علي ابن ابي  
طالب انه اقر برجل اخي بهيمة فلم يحد فامر بالبهيمة فذبحته وهذا  
ليس بواجب عندنا وثاويله انه فعل ذلك كيلا يعير الرجل به اذا كانت  
البهيمة باقية ومن قذف رجلا فحد ثم قذفه ثانيا لم يحد والاصل فيه  
ما روى ان ابا بكر لما شهد على الغيرة بالزنا غنيمه وجلد عمر بن الخطاب

العدد في الشهادة كان بعد ذلك يقول في محاكم الشهد ان الغيرة لزمان  
فان ادعوا ان يحد ثانيا فنعه على قصاص مسئلة لاجل غنيمه واذا اقيم  
حد القذف على بضاعة او على عبد فاعتق العبد او اسلم النصراني ثم  
شهد يقبل شهادة النصراني ولا يقبل شهادة البعد شهدا ثانيا انه  
زنى بامرأة بيضاء وشهدا ثانيا انه زنى بامرأة سوداء وسما ويقبل  
القاضي الشهادة ويقوم لحد على مشهور عليه غنيمه السكران الذي يوجب لحد  
من ابي يوسف لا يستطيع ان يقرأ قل يا ايها الكافرون وقال ابو جعفر الذي  
لا يعرف الارض من السماء والغروب من القباء والذكور من الانثى وفي جامع  
السكران الذي يحد عند ابي جعفر ان لا يعقل منطقا وعندنا الذي هو غالب كلامه  
هذا يانه وفي الخبر يحد بشرب قطرة ثمانين جلدة ان كانا خرا وان كان عبد اربعين  
وف وجد منه راحة ثم ارقاء خمر لا يحد وفي القمار يحد وكره ان لم  
يشهدوا بالشرب ويثبت ان كان حلف ولا يحد السكران باقراره على نفسه  
بانه زنا وان سكر في النجس اختلفوا في وجوب لحد والقيح لا يحد ولا يقبل طلاق  
ولا عتاقه ولا اقراره ولا بيعه ولا نكاحه ولا ردة غنيمه **فصل في السرقة**  
ونع كوارق ليقع فيها نخل وغرس اخر شجر عند ما يقع عليه باخل فوقع اولاً  
على الشجرة ثم ارجل منها فدخل في الكوارق فهو صاحب الكوارق ولو ارجل  
نخل في كوارق صاحبها الى كوارق غيره فهو المالك لانه لا يكون في معنى الصيد  
وكذا لو خرج ولد نخله ودخل في كوارق غيره او طائر فوقع على شجرة غيره  
او طائر في ثمرها فاتبعه اخر فوقع على شجرة بغير صنعه فهو المالك ولو كان  
طائرا ولم يعلم صاحبه فاتبعه فاخذ فهو الاخذ لانه في معنى الصيد وكذا  
لو وجد على شجرة فاخذ ولم يعلم صاحبه ولو اذوا او اذوا على شجرة فاخذ

194  
وجعل ان ادعوا ان يحد ثانيا فنعه على قصاص مسئلة لاجل غنيمه واذا اقيم  
حد القذف على بضاعة او على عبد فاعتق العبد او اسلم النصراني ثم  
شهد يقبل شهادة النصراني ولا يقبل شهادة البعد شهدا ثانيا انه  
زنى بامرأة بيضاء وشهدا ثانيا انه زنى بامرأة سوداء وسما ويقبل  
القاضي الشهادة ويقوم لحد على مشهور عليه غنيمه السكران الذي يوجب لحد  
من ابي يوسف لا يستطيع ان يقرأ قل يا ايها الكافرون وقال ابو جعفر الذي  
لا يعرف الارض من السماء والغروب من القباء والذكور من الانثى وفي جامع  
السكران الذي يحد عند ابي جعفر ان لا يعقل منطقا وعندنا الذي هو غالب كلامه  
هذا يانه وفي الخبر يحد بشرب قطرة ثمانين جلدة ان كانا خرا وان كان عبد اربعين  
وف وجد منه راحة ثم ارقاء خمر لا يحد وفي القمار يحد وكره ان لم  
يشهدوا بالشرب ويثبت ان كان حلف ولا يحد السكران باقراره على نفسه  
بانه زنا وان سكر في النجس اختلفوا في وجوب لحد والقيح لا يحد ولا يقبل طلاق  
ولا عتاقه ولا اقراره ولا بيعه ولا نكاحه ولا ردة غنيمه **فصل في السرقة**  
ونع كوارق ليقع فيها نخل وغرس اخر شجر عند ما يقع عليه باخل فوقع اولاً  
على الشجرة ثم ارجل منها فدخل في الكوارق فهو صاحب الكوارق ولو ارجل  
نخل في كوارق صاحبها الى كوارق غيره فهو المالك لانه لا يكون في معنى الصيد  
وكذا لو خرج ولد نخله ودخل في كوارق غيره او طائر فوقع على شجرة غيره  
او طائر في ثمرها فاتبعه اخر فوقع على شجرة بغير صنعه فهو المالك ولو كان  
طائرا ولم يعلم صاحبه فاتبعه فاخذ فهو الاخذ لانه في معنى الصيد وكذا  
لو وجد على شجرة فاخذ ولم يعلم صاحبه ولو اذوا او اذوا على شجرة فاخذ



غير فهو لا أخذ ولو أخذاه فهو لها ولو عرض شجرة في جنب بيت نخلة  
ليقع عليها النخل فوقع وأخذ غير فهو لصاحب الشجرة ولو أفرغ طير في  
وكر فهو لصاحبه **الحا** ولو اشتري شيئا بشرط الخيار جاهد المشتري في الأيام  
الثلاثة ليرده عليه اختلاف فيه قال بعضهم ينصب وقال محمد بن سلمة  
لا ينصب **خرا** نه ولو وكل رجلا وقال إن رضيته فخذ لا يجوز ذلك ودية  
لو وكل بالشراء كدوية لو وكل بالاتفاق ودوية لو وكل بالقبض كذلك عند  
إباحة وعند أبي يوسف ومحمد لا يكون كدوية لو وكل ودوية لو وكل لا يكون  
كدوية لو وكل كان رسولاً في قبض أو شراء بالاتفاق **الحا** المبيع لو كان  
شاة لا بد من خمس مع كدوية حتى يبطل خياره وإن كان لمبيع شاة غنمية لا بد  
من النظر إلى ضرائعها مع كدوية إلى جسد حماره إنهم يجيزون جوارحه أنه سكر  
فاجتمعوا الطلبة مع الإمام لحلة ولقودن وغيرهم ودخلوا بيوت المسلمين بغير  
إذنهم وطلبوا الزوايا والذوق والسوط في كل بيت فعلوا ذلك ولم يجدوا  
أحداً يبرزون وغيره أي غير من قال هذا القول ليس لهم ذلك يمنعوا أن يخرج  
غنيمة وإذا وجد رجل رجلاً اجنبياً مع امرأة أو امرأة في بيت خال أو مغارة  
خالية عن الناس فرائى بينهما علامة العهد بالزنا فله أن يقتلها معاً فلا يحتاج  
إلى إقامة البينة واليمين هنا يقوم مقام البينة ولا يفعل هذا إلا عند فساد  
الغضب **الفتوى الكبير** وإذا وجد رجل رجلاً اجنبياً مع امرأة أو جارية  
أو حماره في بيت خال أو مغارة فعليه على ظننه أن يزن في نفسه أن يقتلها  
إذا باشر الفعل والأقل العام دون الآخر فلا يحتاج هنا إلى إقامة البينة  
قال بعض العلماء ليست له الخصمة إلى القتل حتى يراى بينهما علامة العهد بالقتل  
واللص واللعيب **الحا** ولو أراد أن يكره غلاماً أو امرأة على مخالطة فلم

يستطيعها

يستطيعها دفعه إلا بالقتل فله حد من يمينه وليس لغيره إلا ولجده حق  
قبض لهر سر أو كل صغير أو كبير إلا بطريق الوكالة ولا ولاية لمطلوبة  
بهرابته وإن كانت كبيرة إذا كانت بكر استحياء وإن كانت نكراً ليس  
للابس ذلك إلا بوكالة **خرا** **العنا** إذا حالت غريباً على زوجها بالمهر كان لها  
أن تمنع نفسها قبل أن تأخذ غيرهما عن الزوج إذا حالت أنيسة أو على الزوج  
على أن يؤدى من مهر ثم وهبته فزوج لا يضيح وهو حيلة لمن أراد أن  
تهب مهر ولا يضيح ولو وهبت مهرها فزواجها وكلته بالقبض **خرا** نه  
ولا يبطل بالشرط والغايصة وما لا يقع تعليقه بالشرط ثلثة عشر المبيع  
والقسمه والآجاة والآجاة والرجعة والصك والبراءة من الدين  
وعزل لو وكل في رواية ولو وقف في رواية ولو وقف في رواية وأباحت  
غشاق ومزارة ومعاملة والآثار بزازية وما لا يبطل بالشرط طلاق  
سنة وعشرون شيئاً الطلاق والتلويح والتحق بال أو بغيره والرجوع والقبض  
والهبة والصدقة ولو حايا ولو صيرة وشركة والمضاربة والقضاء والامانة  
والتحكيم عند محمد وطهارة والوكالة والوكالة والكتابة والآذان في الجاهل  
والنكاح واللعن والتلويح عن عدم عهد والبرائة التي فيها القصاص حالاً أو مؤجلاً  
وجنابة الغصب والكوبة والعارية ضمان رجل بشرط فيها حوالة أو كفالة  
وعقد الذممة وتعليق الرد بالغيب وخيار الشرط بالشرط وعزل القهر **خرا** نه  
والنكاح لا يضيح تعليقه ولا آصافه لكن لا يبطل بالشرط ويبطل الشرط وكذا  
الحج على ثاؤون لا يبطل ويبطل الشرط وكذا الهبة والصدقة والكفالة  
بالشرط معارف يضيح الشرط والكفالة ويبطل الشرط إذا كمل العقد فلا  
على أن يكفل له فلان فلا نه تحت الكفالة وبطل الشرط بزازية شجرة أرضه



بنت من مروق اشجار في ارض غيره فان سقاه صاحب الارض حتى بنت  
فهي له والا فلا صاحب شجرة وان اختلفا في كونها من مروق شجرة فالقول  
لصاحب الارض فبنته رجل طلق زوجته ثم بعد ذلك مضى ثلث سنين  
منها فطلبت هي انه كان اقر لها في جوفه ثم يبلغ كذا درهما في مهرها وادعت  
من خلفاته واقامت على اقرار بنته ولكن لم يقبل هو ولا يشترها بشيء  
وعليه ان يزود لا يقبل بيئتها **حاوي** قال في هذا العبد بشرية من فلان بالف  
ونقدتها ثم قال اشترت من فلان آخر بمائة درهم ونقدتها فاقام البينة  
على الكل يقبل وعليه الثمنان ولو قال هذا العبد فلان ثم اقام البينة انه اشترته  
منه سمعت جيز قال الزوج وهبت مهر في صحتها وقال ورثتها لابل هبت  
في مرضها قبل تصديق الزوج وقبل تصديق ورثتها قالت مريضة لزوجها  
لا مهر لي عليك صح اقرارها مريض له دين على وارثه فابراه عنه لم يجوزوا  
قال لم يكن لي عليه شيء ثم يك جازا اقراره قضاء لادبانه ولو قالت مريضة  
ليس لي على زوجي صداق لا يبرأ عندنا خلافا لثاني لان سبب مهر  
وهو النكاح مقطوع به بخلاف المسئلة الاولى لجاز ان لا يكون عليه دين  
مريضة وهبت مهرها في زوجها ثم يموت قال ابو جعفر لو كانت عند البينة تقوم بها  
وترجع بلا معين لها على اقيام بقوم جهتها كجهتها ولو وهبت مريضة مهرها  
في زوجها واجاز الوارثه قبل موتها لم يجوز ادعاء جهتها بعد موت اذ  
حقها انما ثبت بعد موتها قالت لزوجها المهر يرضان من مرضك هذا  
فانت بريء من مهرها اوفي حل منها او قاله فمهرى عليك صدقة فهو باطل لانه  
خاطرة وتعليق فكذا لو قالت لمريضة لزوجها ان مت من مرضي هذا فمهرى عليك  
صدقة او قاله في حل مهرى فانت فالمهرى عليه لانه في خاطرة فلا يقع ولو قال الطلاق

لديونه

لديونه اذ اقرت برئى في ذلك الذي لا يبرأ لما ترجم **الفصل في مريض**  
اقر لامرأته بمهر الف وقد تزوجها بالف ثم فادعت البينة بعد ذلك الزوج  
على ان المهر اذ وهبت مهرها في زوجها في جوفه يجوز اقرارها ولا يقبل  
البينة على المهر جيز والكفالة لا تغيب بالشروط الفاسدة حقها كاتبة بشرط  
ان لا يخرج من مخرج الشرط باطل والكتابة جائزة ولو كانت على الف يوجبها الى  
غيره سبدا وبغيرها له فالكتابة والكتابة جائزة **لو جيز** لو قال الفلا على الف  
درهم ان دخلت الدار لا يلزمه شيء بوجود الشرط لانه على الذي بشرط فلا  
**قاضي** حايط انهدم لاحدهما عليه خروج دون الآخر فاخذ صاحب الجذع  
بشر يكره البناء فابى لا يجبر ويقال ان شيئا اقسما ارض حايط وان شاد احدهما  
البناء والاخر قسمه ارض حايط يقسم بينهما نصفين وكذا اذا كان لاحدهما  
بنات عودة فطلب من جاره البناء فابى لا يجبر فان شاد احدهما ان يبني  
في ملكه نفسه فعله وقيل في زماننا يجبر لانه لا بد ان يكون بينهما حايط منية  
هدم بيته ولم يبن وجعلت بيته ركن بذلك كان لهم جبر على البناء اذا كان  
قادرًا ولما كان ليس كذلك **فصل في القسامة** الدار شتركة اذا استقرت فانفق احدهما  
في مرتها بغير امر صاحبه وبغير امر القاضى فهو منقطع **خلاصة** زوج بنته ومهرها  
فما تفرع من اوجها لهما ان عارة منها ولم يسمه فالقول للزوج وعلى البينة اذا  
الظاهر للزوج اذا جاز بنته يدفع اليها بطريق التملك والبينة لا تقبل فيه  
ان يشهد عند تسليم البينة اذ اعطيت هذه الاشياء لبنتي عارية او بكتابة نسخة  
معلومة وتشهد الابنية على اقرارها ان جميع ما في هذه النسخة ملك ولدي عارية  
منه في يدى لكن هذا يصلح للقضاء لا للاحتياط لحوال انتم لها شرها في صحتها فهذا  
الاقرار لا يصير للابنة والاحتياط ان يشترط في هذه النسخة ثم يؤمر بنته

لديونه







يثبت لأن الفرائد ولو ادعاه لم يثبت نسبه منه لأنه ثابت  
 من غيره ويعتق الولد ونقص الولد أم ولد له لا اقلام **منه** أمته جات  
 بولد فقال مواها هو في عندي هذا وصدة قرة لأمته فلما مات لم يولد له  
 أن هذا الولد من المولى وأنما صار من حرة بموت تسمع لأن الدعوى فيما فيه  
 القبرع ليس بشرط فلا يكون لتناقض ما فيها فإن ولدت لأمته بعد  
 اعتناق المولى بالولد الأول يثبت نسبه بغير اقرار لم ينفعه لأنه لما ادعى  
 الولد الأول فإنه لا يثبت نسبه مالم يقر به وإن نفي نسب أم الولد بعد اعتناق  
 بالاول ينتفي بمجرده فغيره من غير اعتناق لأن فراخها ضعيف حتى يملك نقله بالز  
 ويجوز خلافه لمنكوحه حيث لا ينتفي نسب ولدها بالنفي لتأكيد الفرائد  
 ولهذا لا يملك ابطاله بالنفي **ويجوز كسرها** من بعض قال لجارية وقد  
 ولدت هذه أم ولدي إن كان القول في الصحة نصير أم ولد سواء كان معها  
 ولد أو لم يكن وإن كان القول في عرض فإن كان معها ولد نصير أم ولده  
 ويعتق من جميع ماله وإن لم يكن معها ولد يعتق من الثلث **مستخرج** المصنف الذي  
 عليه دار أهلها ملكي من غيرها من والدك فلان بكذا ثم مات والدك  
 وتركها في يدك فعليه أن يقبض الدين مقبوضا ثم يملكها إلى أن توفقه  
 مشهود على وفق دعواه ولكن زاد واقية فالיום ملكه هذا المذهب هو  
 وفي يد المدعي وفي يدك بغير حق تقبل هذه الشهادة لأن بانكاره الحق  
 صارت به بغير حق وكذا لو قال المدعي وفي يدك بغير حق تسمع كما من  
 قنير ولتناقض بر تفع تقديم الخصم ويتكذب الحاكم أيضا لكن ادعى على  
 رجل أنه كفل له عن ديونه بالغ فأنكر الكفالة وبرهن الدائن أنه كفل عن  
 مديونه وحكم به الحاكم واخذ للمقول له منه مال ثم إن الكفيل ادعى على المدعي

ان كان

ان كان كفل بامرء وبرهن على ذلك يقبل عندنا ويرجع على الكفيل بما كفل له  
 صار مكذبا شرعا القضاة يزارونه ادعى عليه مالا معلوما فامام بيته وامام  
 المدعي عليه على اقرار المدعي أنه استوفى من هذا المال كذا درهم لا يبطل ادعاه  
 فيما سوى ذلك لأنه لم يظهر كذب الشهود فانهم عاينوا سبب وجوب المال ولم  
 يعرفوا استيفاء بعضه فجاز لهم شهادة على جميع المال من ادعى الفدرم فشهد  
 الشهود على المدعي خمسمائة درهم فقال المدعي كان اصل حقى كذلك الا ان  
 استوفيت خمسمائة لا يبطل البيعة في قدر الالف كذا هذا قنير ولو نفي  
 اي معلوم من البلد ايا ما ينبغي ان لا يأخذ بيعة اذ كانت غيبة شررا اولئنه  
 اشهر فاذا اراد على ذلك جاز لعين ان يأخذ بيعة **مجمع** القضاة وهو لو شرط  
 الواقف التولية لفلان و حال هو غير تامون فللقاضي ان يترعها منه ولو  
 شرط الواقف ان ليس للقاضي ولا للسلطان ترعها لانه شرط مخالف  
 لحكم الشرعي ولو وقف على فلان ثم لم يكن من خلفائه ولا سيرة لا يجوز  
 هذا الوقف على ما هو المختار **شرح** كثر كذا في غاية البيعة  
 جعل ارضه وقفا على مؤذن يؤذن او على ام يوم في مسجد بعينه قال  
 الامام فلا يجوز هذا الوقف لان هذه قرية لغير معين وذلك قد يكون  
 غنيا ولا يجوز وان كان المؤذن فقيرا لا يجوز ايضا وجعله في ذلك ان يكون  
 في صفة الوقف وقفا هذا المنزل على كل مؤذن فقير يكون في هذا المسجد والحلة  
 واما اذا قال على كل مؤذن فقير فهو مجهول فلا يجوز ايضا **كذا في التنازل** خاتمه  
**وقا ضحك** خلاصة وغيرهما رجل قال ان تزوجت امرأة فهو طالق ثلاثا  
 فالحيلة في ذلك ان يعقد فضولي عقد النكاح بينهما فينفي بالفعل ولا يحث  
 ولا جاز ان يبعث اليها شيئا من مهر ولو قبلها او لمساها بشهوة يكون <sup>بإجازة</sup>

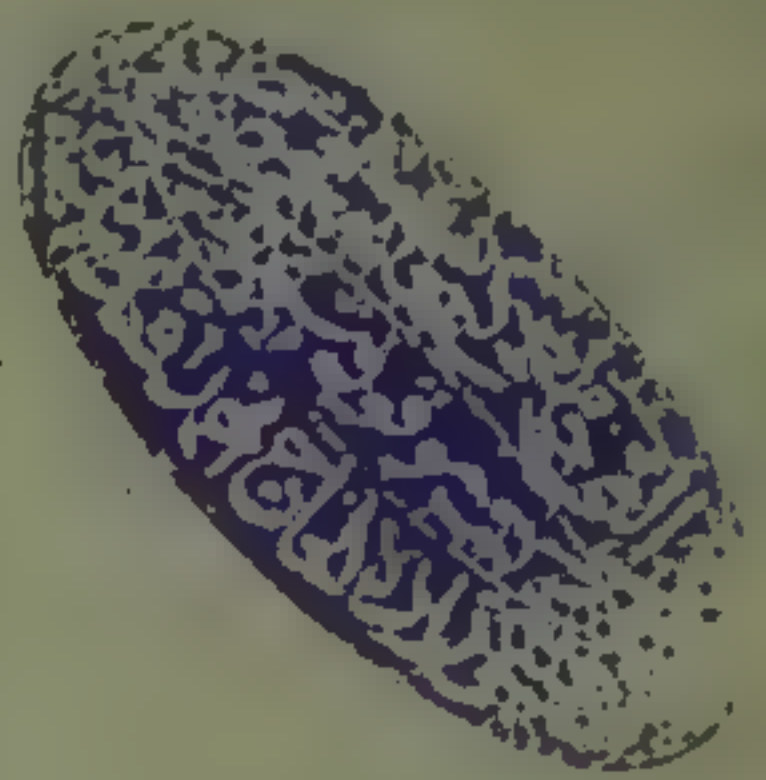
ملح







وهذا اذا صدق الابن ثم عاد الى تصديق ثبت البينة لان اقراره  
لم يبطل بعدم تصديق الابن ولو انكر الاب الاقرار فاقام الابن البينة انه  
اقر اخا ابنه فقبل البينة لانه اقر اخا على نفسه بانه خروء فاما اقراره بانه اخ  
فغير مقبول واذا ادعى ان اخي فلان وصدة فلان وثبت نسبة منه ثم ادعى  
اخي فلان الاخر فالمتاخر لا يسمع منه وان كان في الدعوى لانه بضمنه  
ابطال الحق لمقره الاول وكذلك اذا قال ان اخي فلان ولم يصدقه فلان  
ثم ادعى انه ابن فلان الاخر لا يصح اقراره للمنافي لان الاول هو التصديق  
فلو صح اقراره للمنافي يرد ذلك الى ابطال حق الاخر كما اذا ادعى انه  
مولى فلان ولم يصدقه فلان ثم ادعى انه مولى فلان الاخر لما حرم  
ابطال حق الغير **الحال** وللادام ان ياخذ فرسومة لمعين برضاء اهل  
المحالة اذا لم يكن فيه قيم للامام ولو كان ان ياخذ غلة الوقف فيصرفه  
الى وجهه بغير اذن القيم ان وجب الامر بغير عقول يجوز صرف شيء من  
وجوه مصالح المسجد الى الامام ان كان يتعطل المسجد ولم يصرف اليه  
يجوز صرف الفاضل عن المصالح الى الامام فقير بادن القاضى لا باس بان  
يقين شيئا من **مسئلة** المصالح للامام زيدا في وجه الامام من مصالح المسجد  
ثم نصب امام آخر وله اخذ ان كانت الزيادة لعلة وجوه الامام وان  
كان لمعين في الامام الاول فضلة او زيادة خاصة فلا يحل للمنافي في الامام  
للقاضيات رسوم لمعين لا ينبغي تنفيقي وعيالى فزاد القاضى من وجهه في  
اوقاف المسجد من غير رضا اهل المحلة والامام يستغنى ويغنى يوم بلكل يوم  
المعهود بطيب له الزيادة اذا كان دعوى لوقف بسبب التولية يحل  
التوفيق لان في العادة يضاف اليه باعتبار ولاية المقر في كفاي الوكيل



اذا ادعى

اذا ادعى لنفسه ثم ادعى انه فلان وكل بالخصوص فيه رجل باع دارا ثم ادعى  
اخي وقفها او قال هي وقف على لا يتحقق هذه الدعوى وليس له ان يخلع ثوبه  
اما لو اقام ثوبه بالبيينة قبلت كما لو شهدوا على عتق لامة يقبل من غير  
الدعوى ولو ادعى ثوبه با بعد ان لا رهن التي بعث متى وقف على مسجد  
كذا يقبل وينقص البيع عند الفقير ابي جعفر قال الفقير ابو الليث وبه يأخذ  
وقبل لا يقبل ولا قبل امح وان لم يقل للبائع انه وقف على ما ذكر في ثوبه لفسخ  
انه لا يتحقق هذه الدعوى اصلا ولمنوط لو ادعى صحيح وان لم يكن ثم متولى ينبغي  
لغاضي متوليا ثبت الوقفية ونسب الثمن والله ليس بشرط لسماع البينة  
على الوقف لان الوقف حق الله تعالى وهو التصديق بالغلة الا ان يكون  
لوقوف مخصوصا ولم يدع لا يعطى من الغلة شيئا ويصرف جميع الغلة  
الى الفقراء ولان الشهادة قبلت لحق الفقراء فلا يظهر حكمها الا في حقهم قبل  
ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الوقف على قوم باعياهم لا يقبل  
البينة بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء او على مسجد عند ما  
يقبل وعند ابي ح لا يقبل والتفصيل هو انما هو **الفصل** رجل باع دارا الى رجل  
فما موه ثوبا ودفع الى البائع دراهم واخذ الثوب وانما قافر غير ان يعقد  
بيعا بلباسها جاز ذلك وان وقعت غفوة بينهما بعد ذلك ومسته لاجل الى  
الشهادة قالوا ينبغي للشاهد ان يشهد انه دفع اليه دراهم وقبض منه الثوب  
ولا يشهد ان على البيع الا اذا كان بينهما عقد يك يعلم منه ان لاخذ  
والاعطاء كان على وجه البيع وان القاضى الذي وقعت عند غفوة يفتقد  
جواز البيع بالتعاطى **واضح** امره ان يقول لزوجه انك تغيب عني كذا  
فان مكنت معي ولا يغيب فقد وجبت منك الهابط الذي كان كذا فلك

ع



معها زمانا ثم طلقها قالوا هذه المسئلة على خمسة اوجه ان كان كلامها عن  
ضمها لاهية الحال لا يكون لها حظ للزواج لانها وهبت للحال ولم يعلمها  
بشرط وانما شرطت عليه شرطا فاسدا والهبة بالشروط فاسدة والوجه  
الثالث ان يقول المرأة وهبت منك عايطا ان مكنت معي فقبل الزوج  
ذلك كانت باطلة لانها علفت الهبة بالشروط والهبة لا يحتمل التعليق بالشروط  
والوجه الرابع ان يقول المرأة وهبت منك على ان مكنت معي قال ابو القاسم  
لصغار فانه الوجه يكون عايطا للزوج وعلى ما قال محمد بن مقاتل ويصير فيما  
تقدم لا يكون للزوج ولا عقاد على ما قال لانها ما رخصت الا بهذا الشرط  
والوجه الخامس ان يصلح المرأة زومها على ان مكنت معها على ان يكون لها  
هبة للزوج وفي هذا الوجه لا يكون عايطا للزوج والصحيح باطل **قاضي**  
وفي الروايات حكى عن ابي حنيفة الكبير لو ان رجلا عبد الله خمسين سنة ثم  
جاء يوم النحر وذبح فهدى اليه بعض المشركين هدية يريد به تعظيم ذلك  
اليوم فقط كفر واحبط عمله وهذا بخلاف ما لو اتخذ مجوسى دعوة الحق لم يفسد  
صومه ودعا للناس الى ذلك فحضر مسليما دعوته فهدى اليه شيئا حيث  
لا يكفر وفيه حكاية ان واحدا من مجوسى اسرائيل كان كثير لما احسن العهد  
بنفراء مسليما وكان ينفق على مساجد مسليمة ويبعث اليها دهن التراب  
فدعا الناس مرة الى دعوة اتخذها خلق الناس ولكل جزاينة فشهد  
دعوتهم كثير من اهل الاسلام وهدى اليه بعضهم فتش ذلك على فرعان  
يفتبرهم فكتب الخاسر استاذ شيخ الاسلام ابي حنيفة كسفيان ان ادركه  
اهل يلاذك مقدار تدوا وشهدوا اشعار مجوسى قص عليه لفظة فكتب اليه  
الاسلام ان اجابته دعوة اهل النعمة مطلقة في الشرع وبجائزة الحين بالاسلام

فصل

من باب المروة والكرم وخلق الناس في اشعار اهل الصلابة والحكم بركة  
اهل الاسلام بهذا القدر غير مكنت والاولى للمسلم ان لا يوافقوا اهل القوة  
على مثل هذه الاحوال لاظهار الفرج ولتسرع **فصل** المجوسى يوم  
النحر وزفقال للمسلم خويبر سم نهاده انذلو قال ينكر نهاده انذ خيف عليه  
الكفر يا ابى مجوسى في يروزم خ لا طومة ونحوها الى الكايسر والسادة  
والحق كانت له معرفة وذهب ومجوسى هل يجل اخذ ذلك وهل يضرك ذلك دينه  
وان اخذ ذلك لا على ذلك الوجه لا باس به والاعتزاز اسم بزازية **فصل** مجوسى  
برهن على ان هذا الرث عن ابيه فبرهن لمطوب على اقرار ابيه حال حيوته انه  
لا حق له فيه او برهن على اقراره مدعى حال حيوته ابيه او بعد مماته انه  
لا يكون لابيه بطل مدعى وبرهانه وكذا لو برهن لمطوب على اقرار  
لمدعى قبل دعواه انه ليس له ما كان له اقراره لا حق له فيه او ليس له حق  
فيه وهناك من يدعي بطل بنية المدعى وان لم يكن من يدعي هناك لا  
يبطل **بزازية** للحوالة على نوعين مطلقة ومقيدة وكلاهما اجابتن بالمطلقة  
ان يجمل على رجل الجمل عليه دين او لم يكن فدا فيقول للطالب اهلك  
بالالف التي على هذا الرجل ولم يقل ليؤديه باخر مال الذي له عليه وهذا  
النوع في الحوالة يوجب برائة الجمل عن دين الطالب الا ان يملك مال على الحال  
عليه فيعود الدين الى ذمة الجمل ثم في الحوالة المطلقة ان كان الجمل دين على  
الحال عليه مال الحوالة برئ الجمل والحال عليه دين الطالب وان لم يكن  
للجمل على الحال عليه دين رجع الحال عليه بذلك على الجمل لانه قضي دينه  
بامره فيرجع بذلك عليه وللمقيد ان يكون للجمل مال عند الحال عليه دين  
او ديرة او غصب فيقول اهلك الطالب عليك بالالف التي له على ان يتيها

ع



من المال الذي في يدك واذا قبل المكال عليه برئ المحيل من دين المالك غنية  
له عبد في حقه اقرضه اثم ابنه وكن وبوالله مثله وليس له نسب معلوم في  
وان عليه دين يحيط لا يبيع في شيء ويرث ان فضل الحق لا يورث وان لم يكن  
الطوق في ملكه وكذا اذا اذلت تجارته في ملكه وادعى انه ابنه في مرضه يورث  
وان كان الطوق في ملكه في رايه ابراهم لو كمل بالبيع وحظه واقلته وانما  
ويقول لحوالة ورضى لو كمل لانه عاقد لنفسه ولهذا كانت الحقوق يرجع اليه  
ويصح هذه الاشياء منه كالمالك الا انه يرضى للموكل لانه في حق لو كمل عاقد له  
كافي دفع اليه ثوبان او عشرة ليرهنه بعشرة وكالة ففعل وقبض ان قال  
للقرض ان فلانا ارسلتني اليك لتقرض منه وتستره منه فالقرض على الامر والمبلغ  
رسول فلا يطالب بالدين بل المطالب والراهن رافع الثوب وان اضافه الى  
نفسه بان قال اقرضني كذا وارهنه مني هذا الثوب فالمطالب بالمال هو المدين  
اليسلوب للاضافة الى نفسه وليس للقرض ان يطالب بالتأجيل بالدين ولا بعد  
هذا مخالفة الامر لفي التوكيل ودفع عبدا وقال اذهب به الى فلان وقل  
ان فلانا يقرضك الفاء برهنه عندك ففعل واخذ المال فذهب اليه  
بالف بامر الراهن وفك الرهن ليس له قبض العبد بحكم الامر لا قبل انما يره  
بالتبليغ فصار كالا جنتي وان قبضه وحده عند من اذ اما جملة ولا يعلم  
ايهم ملك او لا تفرض اثم ما تو اجمعاد فعة واحدة قال امير المؤمنين عليه السلام  
من موعود فقال ايرث بعض الاموال في بعض الاما وشر كل واحد منهم ثم مال  
صاحبه كما اذا عتقت اخوانك اكبر واصغرهم وترك كل واحد منهما اما وبنينا  
ومما وترك كل واحد منهما تسعة دنانير فعدنا بقسم تركه كل واحد  
منها لامة تسعة عشر ديناراً وبنيت النصف خمسة واربعين ديناراً

ولعمري

ولعمري باقى وذلك ثلثون ديناراً وعند علي بن سعيد في احد الروايتين  
ثمة الاكبر اولاً ونحو الاصغر فنقسم تركه الاكبر فللام منها تسعة عشر  
عشر ديناراً وبنيت النصف خمسة واربعين ديناراً والاصغر باقى وذلك ثلثون  
ثم يبيع الاصغر اولاً ونحو الاكبر فنقسم تركه الاصغر كذلك فنعطى الاكبر  
ايضا ثلثين فقد بقي في تركه كل واحد منها ثلثون ومما ترك كل واحد منهما  
من صاحبه والمجموع ستون فلانة في ذلك تسعة دنانير وبنيت النصف  
خمس عشرة ديناراً في القسم بالعضوية لان كل واحد منهما لا يرث من صاحبه ولا  
صاحبه منه فاجتمع لام كل منهما عشرون ديناراً وبنيت ستون وبقية عشر  
دينارين وهذا الحكم انما لم يعلم موت احدهما اما اذا كان علم ولكن جهل بموته  
اعطى كل واحد البقيتين ويقف لشكوك فيه حتى يتبين لو بطلوا في شرح  
**شكوك الدين في القرض** ويجوز من الشارع سواء احتمل القسمة او لا ومن ثم  
بدون غلها ولا غلها وذرع بدون الارض ولا ارض بدونها ولا غل  
بدون ثمرة لان المرهون متصل بما ليس بمهرهون خلفته ولا يمكن قبض  
المرهون وحده فانبته الشارع ولا يصح الرهن الا ان يكون محوزاً مرغواً  
مميزاً فالمحوز المعلوم الذي يمكن حيازة والمميز هو الذي لا يكون مشغولاً  
**شرح مجمع بحق الغير** والمميز المقصود الذي يميز عن بقية الانصبة لان قبضه  
الشارع لا يتصور بانفراد وقبض الكل لا يقتضيه العقد وكونه مشغولاً  
بحق الغير يحل قبضه في جنسه وكذا المحلول لا يمكن قبضه والمقصود من الرهن  
الا ستيان وهو لا يحصل الا بحبس الدائم والمجلس لا يتصور بدون القبض  
والقبض لا يمكن بدون هذه الاوصاف اختيار ولا صلح ان المرهون اذا كان  
متصلاً بما ليس بمهرهون لم يجز الرهن كرهن الشارع اذا لا يمكن قبض المرهون



وحد من رهن دار بما فيها فلو كسخت بعض الدار بقي لباقي منها رهننا بقطعة  
فلا بد من لو صلح الباقي لا يكون رهننا ابتداء كما استحق بيت منها او قطعة  
مقبنة غير شائع وان لم يصلح كما يستحق بعضه مثلاً او ارض بلا بناء او  
**بطل الرهن** **التي تسير** فلو يفتح رهن شائع فيما يحل القصة او لا من شرطه  
او من اجنب طارياً او مقاماً في الشيء فلا ينفك عن رهنه بل هو رهن باذن كان الرهن  
شائعاً يبطل الرهن فيما بقي وان استحق بشئ مقدر في رهنه فيما بقي ويكون كما  
يحبى بجميع الدين غنيو لم يجر رهن من رهنه على منابها بدونها ولا بالعكس  
ولكن ولابد من ملكا بأم لولد لعدم الاستيفاء كدار بلا بناء لا اتصال فلا  
يوجد شرط الرهن في لطائف الاشارة والتبويج الطارئة بان يجر جميع  
العين ثم تناسخ العقد في النصف ورده من كالمقارن في أنه مبطل للرهن  
في الشيء حتى قالوا في العدل اذا سقط على بيع الرهن كيف شاع فبلغ نصفه  
يبطل الرهن في النصف الباقي كما لا يفتح الرهن الا ان يكون مقبلاً مقراً  
مجازاً مقبلاً فارغاً من شغل حتى لا يجوز رهن شائع ويجوز رهن الغل  
والشجر والكرم بوضعها في الارض ولو قال رهنك هذه الدار وهذه الارض فحل  
في الرهن كلها كان متصلاً بالمرحى في البناء والشجر والكرم والذرة والطينة  
ولو كان في الدار متاع او حيوان او شيء مما ينتفع به لم يفتح الرهن حتى يتم  
الدار فارغة عنها ولو رهن الدار بما فيها وبغيره اكل رهننا وجيز والكافي  
ولنا قولنا في رهنهم عليهم الجباية ونجست ما يستحقه الطبع عليهم وما يروى  
السيرة يستحقه الطبع عليهم فيقول بطلان النص قد تولى من غنى بيع شرطها  
واكله وعن اكل الضلع وما يعلقه رداً او عمول على السيرة وجملة ذلك ان الجوز  
على ضرب من قدره دم سائل ومنه ما لا دم له فانه حرام اكله الا بالجملة والدم

على

على ضرب من أحد ما يعبر في لما فكله حرام الا لسيرة خاصة وان كان بعض  
الا يتفاوت احاده وهو يعرف بانموذج كالشعر والخطبة كان كروية كلمة الا ان  
يكون الباقي ادرى مما ولده فيثبت له خيار العيب لا خيار الروية سواء كان  
فروعا واحد او في اوجبة مختلفة هذا اذا انعقد جنسها وصفها وان اختلفا  
فيما لم يركب الجنس او النوع فله خيار الروية بخلاف المتفاوتة اي متفاوتة الاحاد  
كالتيب والدابة فروية بعضها لا يكون كروية كلها فيثبت له الخيار فيما لم يركب  
من احادها **شرح مجمع** جعل روية بعضه ككلمة فيما لا يتفاوت وليس الباقي ادرى لاني  
للتفاوت لعدم المتفاوت لعدم الدلالة والرضا في السيرة فيه الاختيار عيب عند  
الكثرة للوزن والبعض مما لا يتفاوت الصغير والكبير وينبغي ان يكون مما لا يتفاوت  
للتقارب في لطائف الاشارة اختار جماعة من اعدى المتقارب كالغنم والعبيد  
والجوارى والسيب الهر فان ارض جميعها الا واحد منها لا يبطل خياره ما لم يركب  
ذلك الواحد فان رآه ولم يوافق يجرى بين ردة الكل وامساك الكل كذا في الحرة  
رجل اشترى ارضا في الجواين وقبضها فزادها وانفق ثم رأى الاخر حل له  
ان يرد خيار الروية ليس له ذلك الا اذا لم يكن هذا مثل الاول في يرد اشترى  
رفاقا فزاد بسرا ومن وزاق من واحد ورضى به حل يكون رهنه بالكل او كل  
زق يحتاج الى الفرق ليقم الرضاء ان كان كل نوعاً واحداً وعلى صفة واحدة  
فدور بعضها دونها فمجمع لغتها وفي الاستقناع لا يجبر لصانع على العمل  
ولا المستنفع على اعطاء الاجر وان شرط تعجيل الاجر وان قبض لصانع الدرام  
ملكها ويبطل بموت الصانع واذا زعم الدار انه لم يفعل كما شرط وادعى الصانع  
خلافه اعني عدم الخلاف قالوا لا يبين فيه لاحد على الاخر ولو ادعى على  
رجل ان يعمل فانك الدار لا يختلف برأيه الا يستنفع جازاً استخيراً



اقول وابتدئ التوفيق ان ابراهيم  
شيخ الاسلام جوادنا الفقيه لم يقنع  
السؤال بان ابراهيم بن محمد بن ابي  
حيث يتوقف الاقتصار على جواب  
فاقول الاصول الاول فان اولها  
البايع من الاول فان اولها  
الانوار والقطع على اصله  
الاخر الاول فانه شمل كالمسلم  
مختلف الاول فانه شمل كالمسلم

[illegible]

1

七



مسند  
اشباه ونظايره اتي صلوة فندت  
صلح اصلها بالحديث نقل الاربع اذ اقام  
الى الخامسة قبل الصلوة قد التفتد فوضع  
الجبنة فحدثت قبل الصلوة وفيه قال ابو يوسف  
حدثت فندت اصلها بحديث ثانيا  
زلة صلوة فندت في صحيح او روى في  
من قول محمد بن ابي خزيمة صلوة فندت  
الصلوة حدثت ابله خود مطلق صلوة فندت  
اولوب كيدر الجواب  
ثانيا قابل ويكدر كما فصله الفقه القدير  
بابين بهام عبارة وقد قام اليها قبل  
فكانه يمكن اصلاح صلوة ويكدر ويكدر  
ثانيا فيقع فندت في صحيح او روى في  
ولا يمكن اصلاحها عند ابو يوسف وقد  
ابو يوسف عنها فقال بطلت ولا يعود  
اليها فاضرب جواب محمد فقال زلة بمجته  
فندت اصلها حدثت وهو هنا على وجه  
بعده ما وكله فيجب في حقه من محمد  
التكلم قال لغليظ في حقه من محمد  
بسبب ما بلغه من عمه قوله في المسجد  
اذا خرج من كونه مسجد اوان صار  
ولا يخرج من كونه مسجد اوان صار  
ماوى الكلاب والدواب  
فانكر بهام

ان يفرق بينهما قال المشايخ هم قند جاز تقرير قضي فضلين مختلفين  
التفريق بسبب العجز والقضاء على الغايب وكل واحد منهما مجتهد فيمد وقال  
ظهير الدين المرغيناني لا يصح هذا التفريق لان القضاء على الغايب عند  
ينفذ في احد التوايين عند ابي جع اذا ثبت لشهدة بية وهو العجز  
عند القاضي لان المال غار وادعى من الجاني ان يصير لغايب غنيا او لم يعلم  
الشاهد لما بينهما من ساقفة مكان الشاهد بخلافه في هذه الشهادة فاذا علم  
القاضي بذلك لا يجوز قضاؤه سئل شيخ الاسلام ابو الحسن السفدي عن غيب  
عن امرأته غيبته منقطعة ولم يحلف بهذه المرأة نفقة فرفض الامر للقاضي  
نكتب القاضي الى عالم يرى التفريق بالعجز عن النفقة فرفقا بينهما هل يقع التفريق  
قال نعم اذا تحقق العجز عن النفقة قبله فان كان المزوج هنكعار ومناج  
واملا كل هل يتحقق العجز قال نعم اذا لم يكن في غير النفقة لانه لا يجوز بيع من  
الاشياء النفقة جامع **المقصود** في الوجيز لفرق الحذف من الشان في اللقب  
بالطبرنج والحمام وسماع النفي والرقص ونظم الشعر الذي لا هو فيه ولا في  
ولا تشيب بالمرأة معنية وسماع الذي كاذب ليس بحرام يقول محمد بن  
غيره من اصحاب ابي جع ثم باقوا في المشايخ من بعدهم واذا كان ابو جع غيبا  
ومهاجيا في جانب قبل فاختار النفي ان شاء افاق يقول ابي جع وان شاد افاق  
يقولها وفي لا قضية مختار قول ابي جع ولا يختار قولها وقال عبد الله بن مبارك  
ياخذ بقوله لا غير وفي شرح الطحاوي والفقير اذا لم يكن مجتهدا ياخذ بقول ابي  
حنيفة ولا يجوز له ان ياخذ بقوله الا في المراجعة والمعاملة لا اتفاقا لثنا غير  
على ذلك وان كان مع ابي جع احد صاحبيه ياخذ بقوله او غير شرايط والمحل  
ادلة الصواب بينهما وان كان اختلافهم اختلاف عصر وزمان كالقضاء بظاهر

وان كانت المسئلة فمحلقة  
بني اصبنا فاعده اولها بقول  
المرحوم ثم بقول الميراث

[illegible]



مسند  
هو ابن مالك  
علامته  
كنوز  
الجواب  
شرح  
لم  
وان

العدالة ياخذ بقول صاحبيه في زماننا لتغير احوال الناس **في خاتمة المغتني**  
واذا قال المدعى بيته وطلب بين خصمه لا يستحق له القاضى لانه يريد  
ان يقيم عليه بيته بعد خلاف ويريد ان يفضضه وقدم انما بالسر وقال له  
ان يختلف قال الامام خلوا في ان شاء القاضى مال الى قوله وان شاء مال الى قوله  
كما قال في التوكيل بل ارضاء عنهم بل اخذ بل في القولي ان شاء من اذ في آخر كتاب  
القضاء قال في مسألة لا تملوا في المفق غير في هذه المسألة وان شاء ان يقول  
اخرج ونحن نفق ان تولى الى القاضى قلت ثم في كل موضع ذكر ان تولى  
الى القاضى انما يريد به القاضى المجتهد ولما لم يوجب المسائل دل عليه اذكر  
في باب اليمين في القضاة الثانية لان القاضى اذا كان مجتهدا وراى العام الى  
قول اخرج لا يختلف وان مال الى قول اخرج في يختلف وهو كالتوكيل في غير  
رضاء عنهم بلا عذر من مرض او سفر ونحن ان للقاضى ان يجتهد فيه فيقتضى بما  
اقتضى اليه اجتهاده هذا مما يحفظ من فصول النسخ في صلبه قال في ذلك  
عليه فكذا فذلك احد لا يستحق بشئ وانما قال الواحد فذلك هو بالكلام فكذا  
لا يستحق بشئ وان مشيوعه حق ارشد فله اجر مثله بزازير اعلم ان كلام  
الثانية في الذمة كالتمسك في البيع والنفوذ لها كذا في الغصب وكالدرهم  
لست له كذا بالتعدي في الوديعة لا يتيقن واما الدرهم التي يثبت في الذمة  
كمال المضاربة والشركة وانما لما نلت وكالدرهم المقصود به القايمة بعينها  
فيقتضى فاقوم عشرة يمتنع مع الاكراه والطلاق والعناق والتمسك والعقود القصص  
والرجعة والنفق في الاديلاء والظهار واليمين ولقد راي في هذه تصرفات لا يتفق  
وقوعها في القرضاء بدليل انها يمتنع مع الهزل والخطاء محيط ثم الهلاك على  
نهرين هلاك حقيقي وهلاك حكمي اما الهلاك الحقيقي فظاهر وهو ان يمتنع

العبد

العبد او كان طوعا فاكلها وكان قويا فخرقه وما اشبه ذلك فما يوجب  
النفوت فالهلاك الحكمي ان يخرج من ملكه كذا وبعضه **شرح** العبد  
المأذون جاز ما خيره وماله وحظه مقدار الغيب في غيب لا يجوز اقله  
كما يجوز شره وملكاته كالمأذون عما دية فتعديت الدين لمؤجل قبل الهلاك  
او ملك فاخذ من تركته فيقبل لمناخرين انه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت للثبوت  
الابقاء ما مضى من الايام قبل ان تنقضي به ايضا قال نعم ولو اخذ المقر من القرض  
والمراجعة قبل معنى اليمين فله ان يرجع منها بجهته باقى من الايام فنيه  
وفي لزومها في كل موضع لو اقر بدينه فاذا انكر يستحق الا في ثلاث مسائل  
الاول اذا ادرك الوكيل بالشراء الرد بعيب فادعى يمايع ان موكل رضى بالعيب ان  
اقر به الوكيل بطل موكله وان انكر لا يختلف الثانية ادعى على امر رضاء لا يختلف  
وان اقر بدينه الثالثة الوكيل يقبض الدين ادعى عليه عديت ابراء موكل بدين  
وعلم موكل به لا يختلف وان اقر بدينه بزازير والامام الثاني يستحق بالطلب  
في اربع مواضع في الرد بالعيب يختلف في ثبوت بانه ما رضىت بالعيب في شفع  
بانه ما بطلت شفعتك وملكه اذا اطلبت قرض تنقصة على زوجها الغائب  
يختلف بانه ما حلف له زوجه خيئا ولا اعطاه التنقصة والاربع يختلف في حق  
بانه ما بحت وعند ما لا يختلف في الكل بلا طلب بزازير وفي السنة في اعلم ان  
طريق معرفة قيمة الثمر واختياره هو مجموع فيها الى غير اسم فاصل الذمة لو كان  
تاب في حقيقة لم يميز فان وقع الاختلاف في ذلك فالقول فيه قول المشتري  
تافار خان تانا **واعلم ان كل من يبيع العبد في يد امة** اذا ادعى رد  
العين الى صاحبه او ادعى له الهلاك يصدق مع يمينه بالاتفاق كالمذموم  
وليس يفيق والمضارب وليس يمتنع وليس يبرأ والوصي والادب في مال ولا

من لم يرض  
على نفعه  
ربا سواي  
في التمسك  
من لم يرض  
على نفعه  
ربا سواي



...

ختم لكشف الحال بان يشهدا شهود عند القاضى ان فلانا مات ولم ينصب  
وصيا وكذا لو طلب من القاضى لامر بالاتفاق على الوديعة واللقطة وانزع  
الذى هو رب الزرع هذا وطلب رب الارض الاتفاق على الزرع وكذا لو طلبت  
ثلاثة فرض النفقة على زوجها الغائب وكذا لو طلبت الورثة تقسيم العقار  
لا يقسم القاضى عند اى مع ما يقيم الورثة على وفاة ابيهم وعدد الورثة  
وكذا لو شهدا على غير خصم عند القاضى وكذا لو شهدا ان لسيما جريديهما  
وكذا لو قدم القاضى وادعى قبل آخر حقا ولم يعلم القاضى انه حق او سطل  
واراد احضار خصم ان بعيد عن مصر يامر باقامة البينة للحكم بل لكشف  
الحال وفي كسفتاى دفع الى آخر الف درهم ليصرفها فانه يجعل قرضا ويجعل  
هبة وكذا لو اعطى غريمي مالا وقال تج به واغتر في سبيل الله وانفقته على  
نفسك ومالكه حتى لو اختلفا فقال المعطى نويت القرض له اعطيتني صله في  
سبيل الله فالقول قول المعطى وكذا لو زوج ابنته وسلمها على لهما بالزواج  
ثم ماتت البنت فقال الزوج كان صلتها لها ولى منه ميراث وقال الاب لا بل  
اعرضا فالقول قول الاب ويجعل على التبرع بطريق **ثلاث خاتمه** في الوكالة  
ان يقطر بزجاج وجمع العين او يشتد لهما فطر وانما يعرف باجهاد او  
بانخبار طبيب مسلم فان برئ الضعف باقا او خاف المرض لا ولو ضعف بحال  
ان صام لزيد الضعف ان اجز به حكيم له ان يفطر اذا خاف على نفسه  
او خاف لحامل على نفسه او اولادها نقص العقل او الهلاك افطرت بزازية  
**مسائل المشايخ اربعة اقسام** بيع وشايخ واجارته وامارته ورهنه  
وهبته وصدقته ووقفه اما بيعه فيجوز فيما يقسم واما اجارته لشايخ فعلى  
وجهين احدهما اجر نصف ملكه في اجنبتى لا يجوز فيما يقسم وفيما لا يقسم



عند أبي جعفر وعندهما دلالتان في وزفر صحيحة ثم قيل هذه الاجارة لا ينعقد عند  
حتى لا يجب الاجر اصلاً ولا يقع انه ينعقد فاسد حتى يجب اجراً مثل وانما  
اجر احد الشريكين نصيبه من الاجنبي حكى ابو طاهر عن ابي جعفر انه يجوز وكذا  
غيره عنه لا يجوز واما اذا اجر رجلين او فر شريكه يجوز وكشروع الطائر  
لا ينفذ الاجارة في ظله الرواية وروى خالد عن ابي جعفر انه ينفذ الاجارة  
واما اعارة الشايح فجاز واما رهنه فاسد فيما يقسم وفيما لا يقسم رهن  
من شريكه او في اجنبي لا يقع وعند الشافعي يقع ولو رهن من رجلين جاز  
واما اشباع الطائر في الرقن في رواية لا يفسد وفي رواية يفسد  
واما الهبة في الشايح لا يجوز فيما يقسم خلافاً للشافعي ويجوز فيما لا يقسم وهب  
مشاعاً يقسم شريكه لا يجوز خلافاً لابن ابي ليلى ولو هب لنصف تقسم  
ثم قسم الكل جاز ولو هب يقسم لرجلين وقبضها لا يجوز عند ابي جعفر  
وكذلك الصدقة وعند عاصم ويجوز وفي جامع ابن الصدة يجوز بالاتفاق واما  
وقف الشايح يجوز عند ابي يوسف ولا يجوز عنده **محمد بن حنبل** المحيط  
ولو اشترى بالفضة فضة مع غيرها وبالذهب ذهباً مع غيره كما لو اشترى  
بالفضة سيفاً على بحيلة فضة او منطقة مفضضة او جاماً مفضضاً او كيناً  
مفضضاً او شئاً جارياً وفي غيرها طوق فضة مع طوقها فذلك المسئلة على  
اربعة اوجه منها البيع فاسد وفي وجه البيع جائز اما الوجه الثلاثة التي  
يفسد البيع فيها انواع احدها ان يكون الفضة لمنفردة مثل وزن الفضة  
التي مع غيرها لانه فضة بفضة والفضل بواسوا وكان الفضل من جنسها  
او من خلاف جنسها والثاني ان يكون وزن الفضة لمنفردة اقل من  
وزن الفضة التي مع غيرها فلا يجوز والثالث اذا كان لا يدرى في وزنها

اوزی

الشيخ عبد القاهر  
 كتب على القفل يا مكي  
 وفيه الى الجبل ميل حاتم  
 وكن حار انعش نخير  
 قال سعد بن طالع البهائم

او وزن احدی انہ اقل و اکثر فالبيع لا يجوز لان جهة الفساد غالبية  
لانه يفسد من وجهين اذا كان اسواء او وزن النقصة المنفردة اقل ويجوز  
من وجه وهو ان يكون وزن النقصة المنفردة اكثر فيعمل على الفساد عند  
ذو الجوز لان البيع لا يفسد بالثقة واما الوجه الذي يجوز هوان يكون وزن  
النقصة المنفردة اكثر ولزيادة بازاء خلافه ثم قد اجتمع في هذا العقد صرف  
وهو النقصة بالنقصة وبيع وهو بيع الزيادة من النقصة بخلافها فيرأى البصر  
شرايط الصرف بجواز وتمامه وان وجد التعاقب من الجانبين قبل التفريق  
بالايدان ثم الصرف بالبيع وان عدم التعاقب او وجد احد الجانبين دون  
الآخر بطل الصرف ثم ينظر ان كانت النقصة يمكن فصلها وتبينها من غير ضرر  
كالحاريرة مع الطوق فالبيع جائز والصرف باطل وفساد الصرف لا يوجب  
فساد البيع وان كانت النقصة لا يمكن فصلها وتبينها الا بالبصر يبطل البيع ايضا  
لانه لا يجوز بيع غير النقصة بدون النقصة فلما ابطال في الصرف بطل في غيره  
الا يرى ان لو باع سيف دون الحلية لا يجوز بخلاف المسئلة الاولى لان  
هناك لو باع الحاريرة دون الصرف جاز ولو شرط في هذا العقد وطيار او دخلا  
فيه لاجل فالصرف باطل بالاجماع ويبطل البيع ايضا في قول الجرح سواء كان  
مما يمكن تمييز النقصة الا بالبصر فكما قال ابو ج وان كان يمكن تمييزها بغير  
فقد كالحاريرة مع الطوق فالبيع جائز والصرف باطل منهما سواء باين هذا  
المسئلة وبين المسئلة الاولى وابو ج فرق بينهما وقد ذكرناه وكذلك  
عند الحكم فيما اذا اشترى بذهب ذهباً مع غيره كما اذا اشترى بالذهب  
نوباً من سوا بالذهب او اشترى جارية معها حلية وحليتها بذهب على اربعة  
وجه ايضا على ما بينا في لفظة **الطحاوي** لا يشك ان اعين الاموال يجري فيها

فقط  
العماد قد جرح  
والوقت سيف قاطع  
ان لم تقبل بالعلم  
فان العلم ذر ضائع

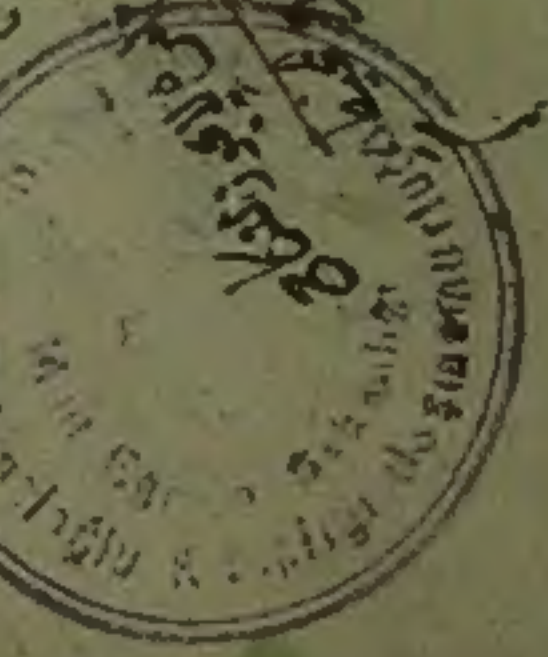
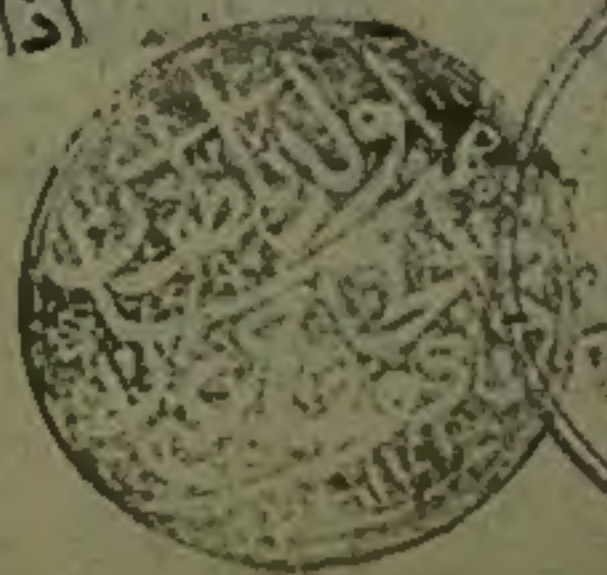
يا عالمًا بجميع الحال في الطلب  
نزهة النجاة من الأثران  
أعطى الخلاص من الأوزار فاطمة  
وارحم عبداً قد ضل من التعب  
اللهم احب دعاءنا  
والا تحب رجاءنا

تَعْقِيلُ بَفَحِ الْعَيْنِ وَكَرْتِ الْقَفِ  
وَلَبِيدُ بَفَحِ اللّامِ  
وَالْعِلَالُ الْمَطْلُوعِ  
مِنْ كَرَمِ



الارض واما الحق فيها ما يجري فيه الارض نحو حق الشفعة وخيار شرط  
 وحده لثقل عندنا والكتاب لا يورث بلا خلاف وجنسية بيع حبس لزم  
 يورث وكلاهما والعوارى ولو دايح لا يورث واختلف المشايخ في خيار  
 اعيانهم من قال يورث ومنهم من قال لا يورث ولكن لا يثبت للورثة  
 ابتداء والدية تورث بلا خلاف واما العصابة الاصلية يورث وعن  
 من استثنى ذلك وقال يثبت للورثة ابتداء ويجوز ان يقال لا يورث عند  
 ابي حنيفة ويورث عند مالك وكلاء لا يورث بلا خلاف تارة في الفرائض  
 لا يورث الا بغيره فليس له تورث ولكن يستفح به كل واحد بالهياية ولو اراد  
 واحد منهم ان يقسم بالادوية ليس له ذلك ولا يبيع هذا الكلام ولا  
 يقسم بوجه من وجوهه وان تراصيا جميعا فالعاقبة لا يامر ذلك ولو كان  
 كتابا مجلدا اكبر كترج بمسوط فانه لا يقسم ايضا ولا يبيع للقيمة في  
 ذلك وكذلك جنس مختلف ولا يامر ما حكم بذلك ولو تراصيا ان يقدم  
 المكتب فيأخذ كل واحد بعضا بالقيمة بالتراضي يجوز والا فلا **جواب**  
**فتاوى** ولا يمنع الكفار من ركوب البغل لانه ينتفع بهما ولا يمنع  
 من ركوب الخمار لان كل واحد لا يقدر على المشي ولكن يمنع ان يضعوا  
 على مركب سرجا كسرج المسلمين ويمنع من لبس الرداء والعمامة والدراعة  
 والتي يلبسها علماء الدين لان فيه شرفا وكذلك يمنع ان يكون  
 شراك تعالىهم كزناكنا وكذلك حفافهم كحفافنا لما ذكرنا هذا كله  
 اذا وقع الظهور عليهم فاذا وقع الصلح

للمسلمين في بعض هذه الاشياء  
 فانهم يشركون في ذلك  
 وجيز فتاوى  
 محمد ١٠٣



مسألة اولاد الميراث او لغيره وضع على  
 قريب او لغيره فانه لا يورث حتى اولاد ولد  
 شرعا فان كان يارث بغير احوال او لغيره  
 واليك مسندنا ببولي احوال او لغيره  
 ماتت حامل ولد ما حتى يثقل بغيره  
 ويخرج ولد ما كذا في النكاح والفرق في الميراث  
 ما يورثه الميراث في الميراث والفرق في الميراث  
 في الميراث والفرق في الميراث  
 قول الشافعي رحمه الله في الميراث  
 ان يورثوا احدا في القبر فيلزم ذلك فان  
 اذا ماتت امرأة في القبر فيلزم ذلك فان  
 قد ماتت امه وفي بطنها هو واخوه  
 القدر في القبر فيلزم ذلك فان

المهر بتلكه بثلاث بالوطى وموت احد الزوجين وبالخلوة العجينة

في كتاب يقول الله تبارك وتعالى  
 في يوم الاربعاء او او شهر رمضان  
 مبارك من اربع وثلاثين كلف  
 من هجر النبوة

في صفته في بابي زبد في منتقل  
 كسب سبيل في بابي زبد في منتقل  
 اولان عمر في بابي زبد في منتقل  
 ضايع المدة في بابي زبد في منتقل  
 تفصيل اول نور في بابي زبد في منتقل

الحكمة بالبر في بابي زبد في منتقل  
 ديني ودينك في بابي زبد في منتقل  
 ارجل العلوم في بابي زبد في منتقل

استان بولند في مصره واربعه في ميل ابرو كن في مصره  
 استر كن في كلبوليه كن ١٤٠ كلبوليه كن  
 رومن اسكندريه كن ٥٠٠ اسكندريه كن  
 مصره واربعه في ميل ٥٠٠ جمعا ١٦٠٠

ان القسا را حنين خلقكم  
 وكلمتكم في بابي زبد في منتقل  
 وقال عمر رضي الله عنه  
 حب التناجوت الاوطان  
 بحر عميق ماله الشيطان

في الميراث في بابي زبد في منتقل  
 في الميراث في بابي زبد في منتقل  
 في الميراث في بابي زبد في منتقل  
 في الميراث في بابي زبد في منتقل  
 في الميراث في بابي زبد في منتقل



